جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

كلية علوم الارض و الكون

قسم الجغرافيا و التهيئة الاقليمية

مخبر المجال الجغرافي و التهيئة الإقليمية

أطـــــــــــــروحة

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الجغرافيا و التهيئة الإقليمية

التحولات الريفية واستصلاح الأراضي الفلاحية في المناطق السهبية المحاذية لواد الطويل حالة ولايتي تيارت و الجلفة

من إعداد الطالبة : **حجاج نجاة**

تتكون لجنة المناقشة من

أ.د. عثمان الطيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد	رئيس اللجنة
أ.د حدايد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد	مشرفا ومقررا
أ.د بلال سيد أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد	مناقشا
أ.د مداني عز الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة	مناقشا
د علوات محمد	أستاذ محاضر"أ"	المدرسة العليا للاساتدة ،بوزريعة الجزائر	مناقشا
د. قبلي عبد الله	أستاذ محاضر"أ"	جامعة البويرة – الجزائر	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

إهـداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي وفقني و أمدني القوة لإتمام هذا العمل.

أهدي هذا العمل إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله وبارك في عمرهما" أبي حجاج محمد و أمي وقرة عيني شريف حسني خرفية".

إلى سندي في هذه الحياة - زوجي كريكرة ياسين –

إلى أبنائي – ألاء و محمد ،دلال و جواد – الذين كانوا لي الأمل و العون.

وإلى كل إخوتي سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل (عامر, زهرة، دلال، فوزية، دادي،أيمن).

الى صديقتي ورفيقة دربي كيوس شهرزاد.

إلى كل الأقارب و الأحباب دون استثناء

الطالبة : حجاج نجاة.

شكـــر وعرفـــان

أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ "حدايد محمد" على إشرافه على هذه الأطروحة، وعلى ما قدمه من تشجيع،وتوجيه وإرشادات،كانت عون لي في إتمام هذا البحث.

الشكر والتقدير كذلك للأستاذ " عثمان الطيب " الذي لم يبخل علي بالنصح والمساعدة والتوجيهات السديدة.

كما أقدم شكري الى الاستاذين "خنيوي عبد الرزاق "و"عصنون صالح"على مساعدتهم لي في تعلم برنامج "Arcgis"

كما أشكر كل إطارات وعمال المعهد الوطني للأراضي و السقي وتصريف المياه،خاصة " المهندس دحمان جمال"،و كل العاملين بالمحافظة السامية لتطوير السهوب على مساعدتهم لي.

أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل و في تذليل ما واجهته من صعوبات.

شكرا لكم جميعا

المقـــدمة العامـــة

المقدمة

"ورثت الجزائر عالما ريفيا قديم البنيات معقد عقاريا،وبثنائية قطاعية متناقضة (حديث وتقليدي).... صعبت من تنظيم الفضاءات الريفية وشكلت ابرز صور تدهور المستوى المعيشي إلى جانب التصعيد في حركة الهجرة الريفية،وترك العمل الزراعي،ومنه تبعية البلاد غذائيا واتساع الهوة بين المجالين الحضري والريفي.هذه الأوضاع وغيرها شكلت حوافز لتغيير وإصلاح المشاكل والاختلالات في الريف الجزائري.ومحاولة للتكيف مع التحديات المحلية والعالمية في ظل تيار العولمة الجارف الذي يجعل اقتصاديات العالم النامي على الهامش وضمن خارطة الفقر والتهميش" (النظام الدولي الجديد)(شواش،2010).ولتدارك الوضع وإصلاحه عملت الدولة على إعادة تغيير نظامها الاجتماعي والاقتصادي وهذا من أجل مواكبة التطورات المستمرة في العالم وعصرنة المجتمع،كما مست مجموعة من التحولات والتغيرات الاوساط الريفية مع مرور الوقت،كانت نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد.

تتميز الجزائر بمساحة شاسعة تتباين فيها المؤهلات الطبيعية من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب،وقد عرف المجال الريفي الجزائري عامة ومنطقة السهوب خاصة عدة تحولات نتيجة للتغيرات التي شهدتها عبر المراحل التاريخية التي مرت بها (الحركات الديموغرافية، التاريخ السياسي،عشوائية السياسات الفلاحية ...الخ) كما يعرف هذا الأخير ازدواجية تظهر جليا من خلال العناصر المهيكلة له حيث نجد عناصر قديمة موروثة عن الفترات السابقة وعناصر حديثة أتت مع المحاولات الكثيرة بهدف تنظيمها و تطويرها .

للفلاحة تأثير كبير على عملية التنمية وهي من أهم عوامل الاستقرار البشري،كما لها الفضل المباشر في النمو الاقتصادي،"حيث احتلت المرتبة الثالثة بعد الخدمات والمحروقات،وتساهم بنسبة 12,3% من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي في عام 2016،بزيادة قدرها 1,2% عن عام 1999.إلا أن التزايد السريع في معدل النمو السكاني وارتفاع معدل الاستهلاك لدى الأفراد حفزا على زيادة الطلب للمنتجات الزراعية،الأمر الذي سبب ضغطا شديدا على الموارد الطبيعية،مؤديا إلى الإخلال بالأنظمة البيئية وتدهورها بأشكال مختلفة.من بينها استغلال البنية البيئية المنهكة وغير المستقرة التي يكون التوازن الديناميكي بين مكوناتها البيئية غير قابل لاحتمال التغيير،أو أن يكون هذا التوازن في طابع لا يسمح بقدر كبير من المرونة في التعامل وفي الاستجابة لأساليب الاستثمار المعقولة"(شواش، 2010).

كما تعتبر الفلاحة أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في رفع المستوى المعيشي للافراد،وتحقيق الامن الغدائي للدولة.

"لقد تعرضت صورة التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين الزراعة والرعي،وما أنجز عنها من وجود بنية اقتصادية واجتماعية متوازنة قبيل الاحتلال إلى التفكك بسبب الاستعمار.بسبب استحواذها على أجود الأراضي الزراعية من طرف المستغلين الأوروبيين مما دفع القرويين والرعاة الى العيش في ظروف مضنية ومتزعزعة،مما أدى الى هجرة الأراضي والفرار نحو المدن وانقلاب نسبة البدو إلى الحضر،بحيث كانت نسبة هذا الأخير5% قبل الاحتلال فوصلت إلى أكثر من65 % نهاية الستينات من القرن الماضي،كما أن قرار1863 قضي بتحديد أقاليم العروش والدواوير وإنشاء الملكية الخاصة في الجنوب" (الحدي ،2000).

وحتى بعد الاستقلال تخبط النظام الزراعي والرعوي في أزمات ومشاكل منذ تنفيذ الاصلاحات الاستثمارية خلال عشرية السبعينات،فعرف تغيرات عديدة ضمن بنية النشاطات الريفية والدخل للأسر الزراعية أثرت خصوصا على الاقتصاد التقليدي المعيشي والنظم الإنتاجية ذات الصلة بالجنوب.

يمتد الفضاء السهبي على مساحة 32 مليون هكتار،إلا أن وقوع مناخها بين المناخ المتوسطي و الصحراوي يعطيه ملامح المناخ الجاف،فالتساقطات به غير منتظمة لا تزيد عن 400 ملم / السنة،أدى هذا إلى نقص الموارد المائية مما يؤثر سلبا على نقص المياه الموجهة إلى الزراعة.

"على عكس العالم الريفي في الجزائر،فهو تطور ببطئ نسبي ولكن بشكل عميق مع مرور الوقت،ويتعلق هذا التطور بكل العوامل التي تحكم العلاقات الاجتماعية والنشاط الاقتصادي والتعاملات مع الوسط الحضري ،كما "تعرف السهوب الجزائرية بطابع ريفي،حيث لا يزال النشاط الرئيسي بها هو الرعي،إذ أن ثلث سكانها يمتهنون هذا النشاط حسب تعداد 1998،في حين كان الربع عام 1966(بما في ذلك الزراعة) على الرغم من هذا الانخفاض إلا أن تربية الأغنام هي النشاط السائد في المنطقة،وقد فشلت جميع الإصلاحات التي تم تطبيقها من اجل إحياء النشاط الأصلي بها،كما أحدثت خللا واضحا في البيئة السهبية،وبالتالي فان هذا النشاط الذي كان من المفروض أن يكون مصدرا للثروة و التنمية،أصبح عقبة أمام الانتعاش الاقتصادي للمنطقة "(حدايد،2006)

ان البدو الرحل وتربية المواشي هي مفتاح اقتصاد السهوب الجزائرية لذلك حاولت السلطات المعنية اعادة ادماج الفلاحيين في عملية الاصلاح،وعملت على استحداث قوانين وبرامج من شأنها المحافظة على الطابع السهبي.

"لم تستطيع الدولة إقناع المزارعين ليصبحوا وكلاء اقتصاديين أو الانضمام معا من اجل الاستخدام المشترك للبنية التحتية للمنطقة (الماء،الري،الصرف الصحي،الرعي ...الخ)،حتى أنها لم تستطع إلزامهم بالقوانين التي وضعتها لتنظيم المجال (الرعي بالتناوب، الحفاظ على المحميات ...الخ)،كما أنها لم تقدر على إحصاء العدد الحقيقي للأغنام المنتشرة في السهوب،حيث يقوم الموالين بالإعلان عن 25 إلى 50% من مواشيهم (وهذا لأسباب ضريبية)،إذ يعتبر أصحاب السهوب أن لديهم إستراتجيتهم الخاصة في استغلال أراضيهم وإمكانياتهم "(حدايد،2006).كل هذه التداعيات جعلت المنطقة السهبية تتخبط في مجموعة من المشاكل وتغير من صورتها الحقيقية .

ومن خلال مقارنة جزئية في هذه الدراسة نأخذ منطقة واد الطويل بولايتي تيارت والجلفة كنموذج للدراسة،لأن النمط الزراعي يأخذ الحيز الأكبر من نشاطها الاقتصادي بحيث تقدر المساحة الزراعية الكلية بها 594.061 هكتار،فمنذ القدم عرفت السهوب بالمكان الأساسي للرعاة البدو إضافة إلى بعض المراكز الحضرية القديمة المتواجدة حول نقاط المياه الدائمة " الواد الطويل وفروعه"كمكان يشمل الإنتاج الزراعي وكيانه الاجتماعي العرشي التقليدي.

تشكل البداوة صورة من صور التكييف مع بيئة سهبية مفتوحة و هشة ، إلا أنها بدأت تعرف نوعا من الاستقرار بسبب التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها المنطقة السهبية في الجزائر،ولم يكن هذا الاستقرار وليد اللحظة وإنما يرجع إلى مجموعة من العوامل والضغوطات،أولها السياسة الاستعمارية التي حاولت طمس الحياة التقليدية لسكان الريف وتغير نمط نشاطهم،كما تعتبر الظروف الطبيعية والمناخية أكبر عائق في وجه البدو والرحل التي أجبرتهم على إعادة النظر في طريقة معيشتهم والبحث عن سبل أخرى لكسب المال.و لهذا اتجهوا إلى المناطق الحضرية أو بجوارها للاستقرار و تغيير نمط الحياة،مما خلق نوعا من اللاتوازن بين الريف والمناطق الحضرية.هذا ما يتركنا نطرح التساؤل التالي كيف أثر استقرار البدو والرحل على النشاط الأصلي لسكان السهوب المتمثل في الرعي،وكيف تعاملت الدولة مع هذا الاستقرار؟

تأثرت الخريطة الإدارية للجزائر بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المنطقة وتعود بوادرها إلى العهد العثماني،إلى أنها تغيرت العديد من المرات وكانت ولايتي تيارت والجلفة نتيجة التقسيم الإداري الذي أقيم سنة 1974،ومن هنا بدأت منطقة دراستنا تعرف العديد من المشاريع الاقتصادية الكبرى لمواكبة التطور وبدأ عدد السكان في الزيادة بسبب الزيادة الطبيعية من جهة والهجرة الريفية من جهة أخرى.ومع مرور

الوقت ظهرت مجموعة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية على الأفق لتؤثر على الثنائية (المدينة والريف) حيث عرفت المدينة نقص في الحظيرة السكنية،مشكل البطالة وظهور الأحياء القصديرية...الخ وعرف الريف استقرار البدو والرحل ونقص اليد العاملة الفلاحية وانخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية ...الخ.هذا ما جعل الدولة تدق ناقوس الإصلاح وتعمل على إعادة النظر في مشاريعها التنموية،**فهل المشاريع الاقتصادية التي أعيدت صياغتها شملت المدينة والريف؟و أعادت الاعتبار للمنطقة الريفية بالمنطقة ؟**

مر القطاع الفلاحي في الجزائر بمجموعة من الإصلاحات والمشاريع التنموية (التسيير الذاتي،الثورة الزراعية ...الخ) لتحسينه والنهوض به،إلا انه لم يستقر عند سياسة تنموية واحدة بسبب الحلول الظرفية التي تنتهجها الدولة من اجل حل المشاكل التي يتخبط بها هذا القطاع.مست هذه المشاريع التنموية السهوب الجزائرية كغيرها من مناطق الوطن،حيث عرفت عملية استصلاح الأراضي الزراعية في المنطقة السهبية تطورا ملحوظا بفعل عدد كبير من المشاريع التنموية،وذلك منذ استحداث قانون الاستصلاح 18-83 (APFA).وهذا ما تركنا نطرح التساؤل التالي:**هل استغلال الأراضي الزراعية يتم وفق الظروف الحقيقية للمنطقة؟وهل حقق الاستصلاح مراده أم كان تجربة مثل سابقته؟**

باعتبار القطاع الزراعي المستهلك الرئيسي للمياه من جهة،ونقص في إمداد مياه الري الذي يؤثر ذلك على المنتوج الفلاحي من جهة أخرى.وباعتبار منطقة دراستنا يمر عليها " الواد الطويل و فروعه"**فهل يجعل من إستراتيجية استصلاح الأراضي الزراعية المحاذية للمصادر المائية الطبيعية عنصر كافي لنجاح هذا المشروع أم هناك اعتبارات أخرى لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار؟**

كما تستحوذ المراعي على مساحة جد معتبرة من السهوب الجزائرية،إلا أنها تعاني من التدهور بسبب سوء الاستغلال والرعي الجائر،هذا ما يؤثر سلبا على القيمة الغدائية للمواشي،ومن جهة أخرى،معاناة هذه المنطقة من ظاهرة التصحر التي عملت على خلل في نظامها البيئي،كل هذا اجبر الدولة على خلق مشروع المحميات الطبيعية من أجل إدراك الكارثة البيئية والحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه من الأراضي،هذا ما يدفعنا إلى التساؤل : **إلى أي مدى حافظت المحميات الطبيعية على الطبيعة الرعوية للمنطقة ؟**

– الهدف من الدراسة :

تم اختيار هذا الموضوع لمعرفة واقع القطاع الفلاحي بالجزائر وأهم الإصلاحات والتحولات التي مسته من أجل النهوض به،وأخذنا المنطقة السهبية المحاذية لواد الطويل وفروعه كعينة دراسة لأنها خير مثال على ذلك،حيث

تعرف هذه الأخيرة مجموعة من التحولات المجالية والاجتماعية بسبب الظروف الطبيعية والبشرية التي يمر بها إقليم السهوب.

لقد حددنا في هذا العمل ثلاث أهداف رئيسية :

– معرفة مدى فاعلية هذه التحولات في الموازنة بين التجمعات الحضرية والريفية وكيفية تطبيق المشاريع الاقتصادية في المجالين بصفة عادلة .

– تعرف السهوب بزيادة عدد سكانها واستقرار الرحل لهذا سنلقي الضوء على الجانب الاجتماعي للسكان ومعرفة الأسباب التي دفعت الرحل لتغيير نمط نشاطهم .

– كما نحاول معرفة مدى محافظة السهوب الجزائرية على تربية الأغنام في ظل هذه التغيرات،أم أنها غيرت نظامها الإنتاجي؟كما سنسلط الضوء على فاعلية مشروع الاستصلاح الفلاحي في تغير النظام التقليدي في المنطقة السهبية.

- المنهج المتبع في البحث:

نظرا لطبيعة موضوع الأطروحة الذي يلزم علينا وصف الظواهر وتحليل النتائج الناجمة عن التحولات والتطورات التي طرأت عليها،فإن المنهج المعتمد في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي.

- خطة العمل:

لدراسة الإشكالية والإجابة عن الأسئلة المطروحة كانت المنهجية المتبعة على الشكل الأتي :

بدأنا دراستنا بضبط المفاهيم الخاصة بكل جوانب الموضوع، وإعطاء لمحة عن أهم الاستراتيجيات والإصلاحات التي قامت بها الدولة من اجل رفع مستوى القطاع الفلاحي .

كما تطرقنا إلى توضيح المقاربة النظرية بين الموارد الطبيعية وسكان المنطقة بمعرفة مدى توافق الجانب الطبيعي مع مشروع الاستصلاح الزراعي وتأثيره على الجانب البشري، حيث عرفت السهوب الجزائرية في السنوات الأخيرة هجرة اليد العاملة الريفية المؤهلة إلى المدن الكبرى من اجل البحث عن فرص أخرى للعيش وترك الأرض لغير الفلاح، هذا ما أثر على مردودية الأراضي،كما أن استقرار البدو والرحل غير من الصورة الحقيقية للسهوب .

أما في الباب الثاني فتطرقنا إلى دراسة الجانب المناخي باعتباره عنصر جد مهم في عملية الاستصلاح الزراعي، فهوعامل إما يساعد على نجاح المشروع أو على إفشاله .

بعد ذلك قمنا بالتطرق إلى كل حيثيات الاستصلاح الزراعي بالمنطقة واستقصاء أهم الصعوبات التي تواجه الفلاح في إنجاح هذا المشروع،وهذا بالرجوع إلى الواقع،حيث قمنا بدراسة ميدانية مفصلة لمشاريع الاستصلاح الزراعي لمنطقة واد الطويل لولايتي تيارت والجلفة،التي شملت 280 مستثمرة زراعية، تتوزع على 05 محيطات متمركزة بـ 05 بلديات بالولايتين .

ركزنا من خلال الدراسة الميدانية على المحيطات الناجحة لأنها توضح واقع الاستصلاح الزراعي بالمنطقة و تظهر لنا إمكانية قيام هذا المشروع رغم الصعاب التي تواجه الفلاح.

كما قمنا في نفس الباب بدراسة حالة الإنتاج الزراعي بالمنطقة بعد تطبيق مشروع الاستصلاح ومعرفة نسبة التغير التي مست طبيعة الإنتاج.حيث من المعروف أن منطقة الدراسة تعرف بإنتاج الحبوب (القمح)،وفي نفس الوقت قمنا بدراسة الإنتاج الحيواني لمعرفة مدى تطوره لتحقق من أن السهوب ما زالت "منطقة الغنم "كما أطلق عليها.

أما في الباب الثالث فقمنا بتسليط الضوء على الصورة الحقيقية للريف وهذا بإجراء مقارنة بين المدينة و الريف لمعرفة أهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي مست الاثنين، ولإدراك السياسة التي تنتهجها الدولة في تطبيق المشاريع التنموية في المجالين من اجل استقرار سكان الأرياف.

من جهة ثانية تطرقنا إلى دراسة أهم ميزة للسهوب الجزائرية عامة ومنطقة الدراسة خاصة ، ألا وهي "المراعي ".حيث أظهرنا مدى تدهور و تصحر الأراضي السهبية،مع ذكر أهم الطرق المنتهجة للقضاء على هذه الظاهرة.

في الأخير استطعنا إعطاء نظرة حقيقية و واقعية عن التحولات الريفية و مشروع الاستصلاح الزراعي بالمنطقة السهبية.

- أهم الدراسات التي تناولت التحولات الريفية بالمناطق السهبية الجزائرية:

هناك العديد من الدراسات التي عالجت تأثير المجال الجغرافي على القطاع الفلاحي (الإنتاج و الإنتاجية) بما فيها الجانب الاجتماعي و الاقتصادي و أهم هذه الدراسات :

- **Marc Cote**:درس السهوب الجزائرية الشرقية عبر عدة مراحل تاريخية " من الاستعمار إلى 1988" ، لاحظ أن أغلبية السكان المنطقة يتميزون بطابع مبعثر،كما اعتبر الريف مخزن للقمح إلا أن مدخوله يتناقص مع الوقت.كما تطرق إلى الجانب الزراعي ولاحظ أن ديناميكية المجال الريفي تأتي من السوق، و عند دراسته للخدمات الموجودة في المنطقة وجدها ناقصة ولا تلبي احتياجات المواطن الريفي مما يلزمه الانتقال إلى المدينة لتعويض النقص،ولهذا تسأل عن أهم الأسباب التي تركت هذا المجال غير كامل ولا يرقى إلى مستوى المدينة.
- سليم صحبي **Mutations du monde rural Algérien le Hodna"1987** " ،قام الكاتب بالتطرق إلى أهم التحولات التي طرأت على الريف الجزائري مركزا على منطقة الحضنة،باعتبارها منطقة سهبية عرفت مجموعة من التغيرات اثر الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية،معتبرا إياها منطقة إنتاج الحبوب وتربية الماشية،إلا أن وضعها الاقتصادي ضعيف مما اثر على الدخل المحلي للفرد،فضلا عن ارتفاع اليد العاملة وانخفاض سوق العمل،نتيجة عدم احترام الإنسان لبيئته والزيادة المفرطة في عدد السكان .

من أهم النتائج التي خرج بها الباحث هي:

- الظروف الطبيعية من(تربة فقيرة،قلة المصادر المائية،الظروف المناخية غير المنتظمة،مراعي متدهورة....الخ) خلفت نظام زراعي محدود.
- ترشيد الأنشطة الزراعية:معتبرا أن تربية الأغنام وحدها قادرة على تعزيز المساحات الشاسعة من المراعي، كما أن المشكل يكمن في كيفية تنظيم وتوفير الغذاء للقطيع ثم تحسينه و زيادة عدده .
- توفير الموارد الأخرى:إن الأنشطة الزراعية تحتاج إلى وجود العديد من الوسائل الصناعية للنقل و الإنتاج.
- إعادة هيكلة المجال:رأى أن منطقة الحضنة تنتمي إداريا إلى ولايتي المسيلة وباتنة،هذا ما يؤثر على الجانب الوظيفي للمنطقة.
- **حدايد محمد** 2006" **Les mutations spatiales et sociales d'un espace à caractère steppique, le cas des Hautes Plaines Sud Oranaises"** قام الباحث بالتعامل مع فضاء سهبي جد هش تعرض للعديد من التحولات المجالية والاجتماعية.وتطرق بالتفصيل إلى دراسة حالة البدو والرحل بولايتي البيض والنعامة وتأثير هذه التحولات على تحركاتهم ونشاطهم،حيث توصل إلى تغير حياة البداوة من الترحال إلى الاستقرار،كما اعتبره انتقال بطئ وعميق من مجتمع تقليدي ريفي إلى مجتمع حضري.

كما حاول الباحث معرفة آليات التنمية المحلية بمنطقة الدراسة وعلاقتها بالتنمية الزراعية وتأثيرها على سكان المناطق الريفية،فقام بمقارنة تطبيق المشاريع التنموية على المجالين،المجال الريفي و المجال المدينة، ورأى أنها لا

تقسم بالتساوي بين المجالين مما جعل سكان الأرياف يلجئون إلى الهجرة نحو المدن كحل لتحسين مستوى معيشتهم.وقام بدراسة الوضعية الزراعية بالمنطقة خاصة مع انتهاج سياسة الاستصلاح الزراعي أو بإنشاء المناطق المروية في إطار APFA ومشكلة خصخصة الأراضي الزراعية الجماعية في منطقة ذات طابع عشائري،مما غير في الوجه العام للمنطقة الريفية .ومن خلال العمل الميداني الذي أجراه الباحث وجد أن نجاح مشروع الاستصلاح الزراعي غير مقنع مقارنة بالإمكانيات التي سخرتها الدولة للفلاح (بناء صهاريج،تخزين المياه،تركيب نظام الري حفر الآبار ...).

كما تطرق الباحث إلى دراسة ظاهرة تدهور وتصحر المراعي بالمنطقة السهبية كنتيجة لسوء استغلال المجال وعشوائية الإصلاحات التي تقوم بها الدولة بدون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المنطقة.

- دراسة **عثمان الطيب 2010" Mise en valeur agricole et dynamique rurale dans le Touat le Gourara et Le Tidikelt (Sahara Algérien)** ، "وجد هذا الأخير أن المجال الواحي تعرض إلى مجموعة من التحولات المختلفة،مما أثر على قيمة المستثمرات الزراعية الصغيرة بالمنطقة وأدى إلى هجرة أصحابها إلى خارج الواحات من اجل البحث عن مستقبل أفضل.كما أن النشاط الزراعي ما زال يصارع من اجل البقاء اثر تطور النشاطات الأخرى وتخلي اليد العاملة على النشاط الزراعي والاتجاه إلى أنشطة أخرى ذات مدخول يكفل احتياجاتهم .

في نظر الباحث هناك مجموعة من العوامل المساعدة على توسيع مساحة الأراضي الزراعية أبرزها (عدم عمق المياه الجوفية،قلة ملوحتها،و شساعة مساحة الأراضي البور).إذ لاحظ وجود نظامان زراعيان في منطقة الدراسة:الأول نظام تقليدي قائم على الري بالفقارة والثاني ناتج عن مشروع التنمية الريفية وهو احدث و أكثر استخدما للطرق الحديثة للزراعة.وقد أثر النظامان على بعضهما البعض ليؤدي ذلك إلى تحولات مجالية كبيرة في المنطقة الصحراوية.

- أطروحة دكتوراه لرشيد زوزو تحت عنوان"**الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008**" ،تطرق إلى دراسة الحركة السكانية والعملية الاجتماعية في محاولة للوصول إلى ملامحها وخصائصها،مسلطا الضوء على هجرة الريفيين إلى المدن في ظل مجموعة من الظروف، وللإحاطة بظاهرة الهجرة هذه حاول الباحث دراسة الأسس النظرية لهذه الظاهرة.كما عالج مسألتي التغير الاجتماعي والتنمية واتجاهاتها النظرية من اجل حل المعادلة الصعبة التي تربط الريف بالمدينة في الجزائر.

كشفت الدراسة عن تغيرات عميقة في ملامح الهجرة الريفية في الجزائر ،سواءا في عواملها أو في أشكالها وأثارها وفي خصائص القائمين بها.مبرزا العامل الاقتصادي كأهم دافع لها بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية وأخرى تعلقت بالأمن والاستقرار .

و على مستوى أثار هذه الظاهرة و مصاحباتها فان الدراسة لم تقتصر على المهاجرين فقط بل حاولت رصد الظروف البنائية لكل من مناطق الطرد والجذب، لتنتهي إلى أن عملية الهجرة الريفية لها أثارها الايجابية والسلبية .وان بدت عملية الهجرة وظيفية إزاء المهاجر وأسرته من حيث حصوله على عمل واجر ثابتين،فإنها على صعيد الأرياف والحواضر بدت غير وظيفية سيما ما تعلق بإفراغ الأرياف من طاقتها واكتظاظ المدن بساكنيها.

- أطروحة دكتوراه للباحثة عمرون هجيرة "**مشاكل تنمية المجتمع الريفي الجزائري**" ،تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التي تهتم بالبحث في موضوع التنمية في المجتمع الريفي الجزائري،بحيث أبرزت عن أهم معوقات التنمية الريفية في المجتمع الجزائري ومعرقلات نجاح المخططات والبرامج والسياسات التنموية المنتهجة للنهوض بالتنمية في المجتمع الريفي الجزائري.

اعتبرت الباحثة أن المشاكل الاقتصادية التي يعيشها الريف الجزائري من أهم ما يحول دون تحقق التنمية في وسطه،وذلك في انتشار البطالة الموسمية،ندرة رؤوس الأموال،الاعتماد على محاصيل زراعية معينة،ضعف المستويات التكوينية للفلاحين في مجالاتهم ...الخ.بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية التي يعانيها أفراد المجتمع الريفي من سيطرة للأسرة،نقص المؤسسات والمرافق الصحية والتعليمية ،والترفيهية ونقص مصادر الثقافة.كما أن الجانب السياسي أثر على تحقيق التنمية في الأرياف الجزائرية،ويتماشى ذلك في جهل أفراده لمفاهيم المواطنة والولاء، وعدم المشاركة الديمقراطية في مشاريع التنمية،ضعف المشاركة السياسية في الانتخابات ...الخ.

- أطروحة دكتوراه للباحث بكوش عبد السلام " **Habitat rural en Algerie**, **impact des mutations sociales sur la production du logement** : **Cas de la Vallée de la Seybousek**, **Wilaya de Guelma** " تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى محاولة معرفة أهم التحولات التي عرفها العالم الريفي بالجزائري وأثرها على السكن الريفي, بحيث قام بدراسة أهم الاستراتيجيات المتبعة من طرف السلطات العامة على إنتاج المساكن في المناطق الريفية في إطار التنمية الريفية،كما اعتبر أن حل مشاكل الإسكان في المناطق الريفية يمكن أن يشكل فرصة لتحسين الظروف المعيشية للفلاحين وشكل من أشكال الحد من عدم المساواة في فرص الحصول على سكن لائق.

كما رأي انه لا بد من عدم استبعاد البيئة الريفية من المشاريع التنموية، وتعزيز المشاركة الواعية للسكان في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للسياسات التي تحددها السلطات العامة، ودمج المزارعين في مجال الأنشطة.

- مقالة للباحث سالمية عبد الرحمان2017 تحت عنوان "**دينامكية التنمية الريفية في الجزائر وانعكاساتها على البنية الاجتماعية والثقافية التقليدية في منطقة الاوراس**"،حيث حاول دراسة انعكاسات دينامكية التنمية الريفية المستدامة على البنية الاجتماعية والثقافية في منطقة الاوراس، وذلك من خلال وصف وتحليل أهم أثار وآليات هذه السياسة وانعكاساتها على البناء الاجتماعي والثقافي في الريف الجزائري.كما تطرق إلى البحث عن كيفية تطبيق آليات الإستراتيجية وكذا طرق الاستفادة من برامج دعم الدولة. ومن خلال دراسة ميدانية قام بها الباحث بقرية دراع ادكار وجد ان هذه الدينامكية من انجح السياسات في الجانب الريفي منذ الاستقلال، إلا انه لحداثتها لم تطبق جل الآليات لاستكمال بناء دعائم هذه الإستراتيجية.كما أن هذه الأخيرة لم تنعكس سلبا على الحياة الاجتماعية والخصائص الثقافية لسكان الريف.حاول الباحث في هذه دراسة تشخيص الانعكاسات الناتجة عن التنمية الريفية، لكنه لم يتطرق الى الاستراتيجيات التي انتهجتها الدولة على المدى الطويل والنتائج المترتبة عن ذلك.

- رسالة ماجيستار **للباحث عثمان الطيب** 2002 بعنوان " **L'Accession a la propriete fonciere agricole par la mise en valeur dans le milieu stippique (wilaya de Tiaret**" لاحظ الباحث أن الوسط السهبي تغير بعد الفترة الاستعمارية ،حيث أن استقرار البدو والرحل أثر على البيئة السهبية وهذا بسبب زيادة الحمولة على الاثر ، مما أدى الى تقلص مساحة المراعي .

كما رأى الباحث عن نسبة نجاح الاستصلاح في منطقة الدراسة معتبرة و تتفاوت من بلدية الى أخرى ،وهناك مجموعة من العوامل التي تتحكم في هذه النسبة منها وجود الماء و نوعية التربة، كما أن قرب أو بعد المستصلحة عن التجمعات السكنية عامل جد مؤثر في عملية الاستصلاح.

الامر الملفت للانتباه أن معظم المستصلحات الناجحة اعتمد اصحابها على مالهم الخاص في هذه العملية رغم الصعاب و المشاكل التي وقفت أماماهم .

في حقيقة الامر هناك العديد من الدراسات التي تتحدث عن التحولات الريفية في المناطق السهبية ، الا أننا لم نجد دراسة تجمع بين ولايتين سهبييتين،حيث لكل ولاية طريقتها الخاصة في التعامل مع مجالها، حاولنا في هذه الدراسة أخذ منطقة وسطى بين ولايتي تيارت والجلفة لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف في دينامية المجال السهبي.

تحديد منطقة الدراسة:

تجمع دراستنا بين كل من ولايتي تيارت والجلفة،بحيث تنتمي الأولى إلى السهول العليا الغربية وتدخل في خانة الولايات الفلاحية الرعوية،أما الثانية فتنتمي إلى السهول العليا الوسطى وتصنف ضمن الولايات السهبية الكلية.

الخريطة رقم : 01

الموقع الادراي لولايتي تيارت والجلفة

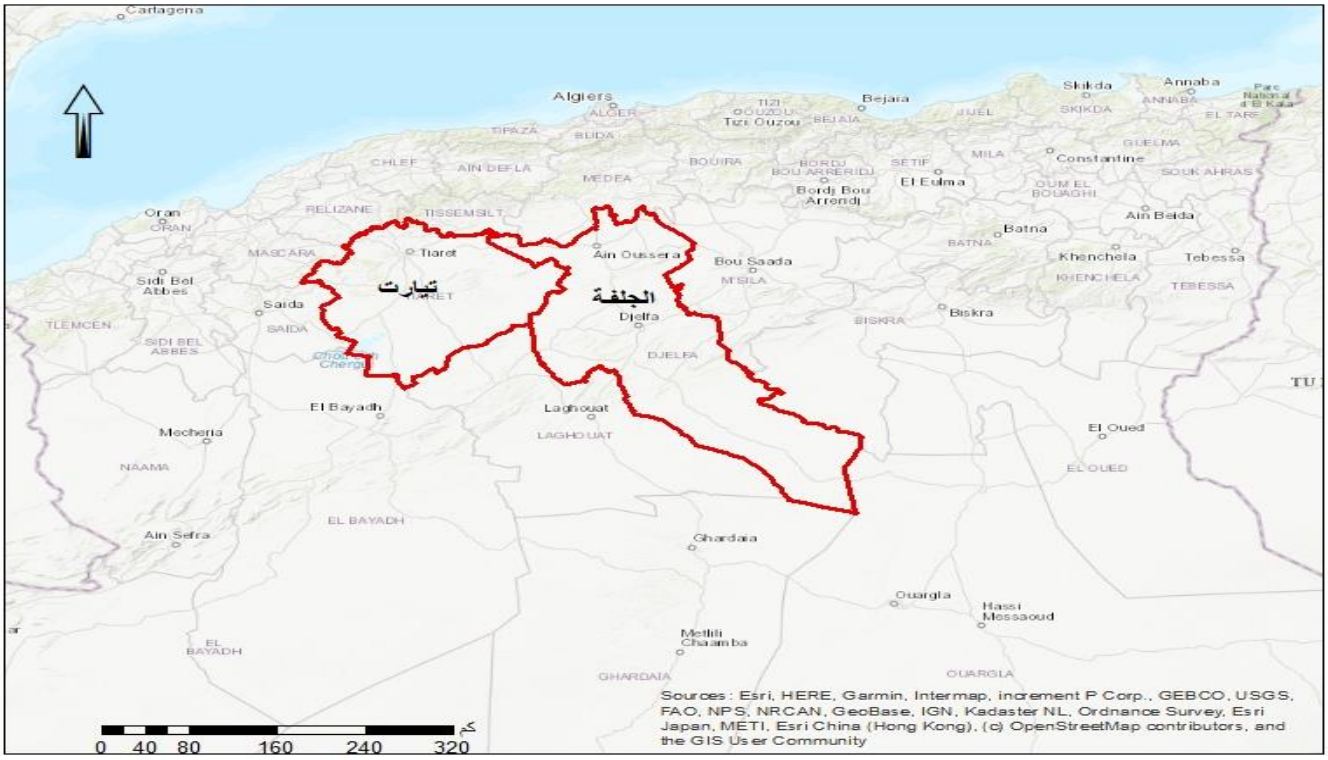

المفتاح

ولايتي تيارت والجلفة

المرجع الجيوديسي
WGS 1984
الموقع DIVA GIS

من اعداد حجاج ن

لهذا حصرنا عملنا الميداني على منطقة محددة من واد الطويل الذي يعتبر أحد الجوانب الهامة التي تكون العالم الريفي بالمنطقة،يضم كل من بلدية قصر الشلالة ،وزمالة الأمير عبد القادر ،بلدية سرقين ، بلدية سيدي العجال ، بلدية عين سارة ،بلدية الادريسية، وبلدية الرشايقة .

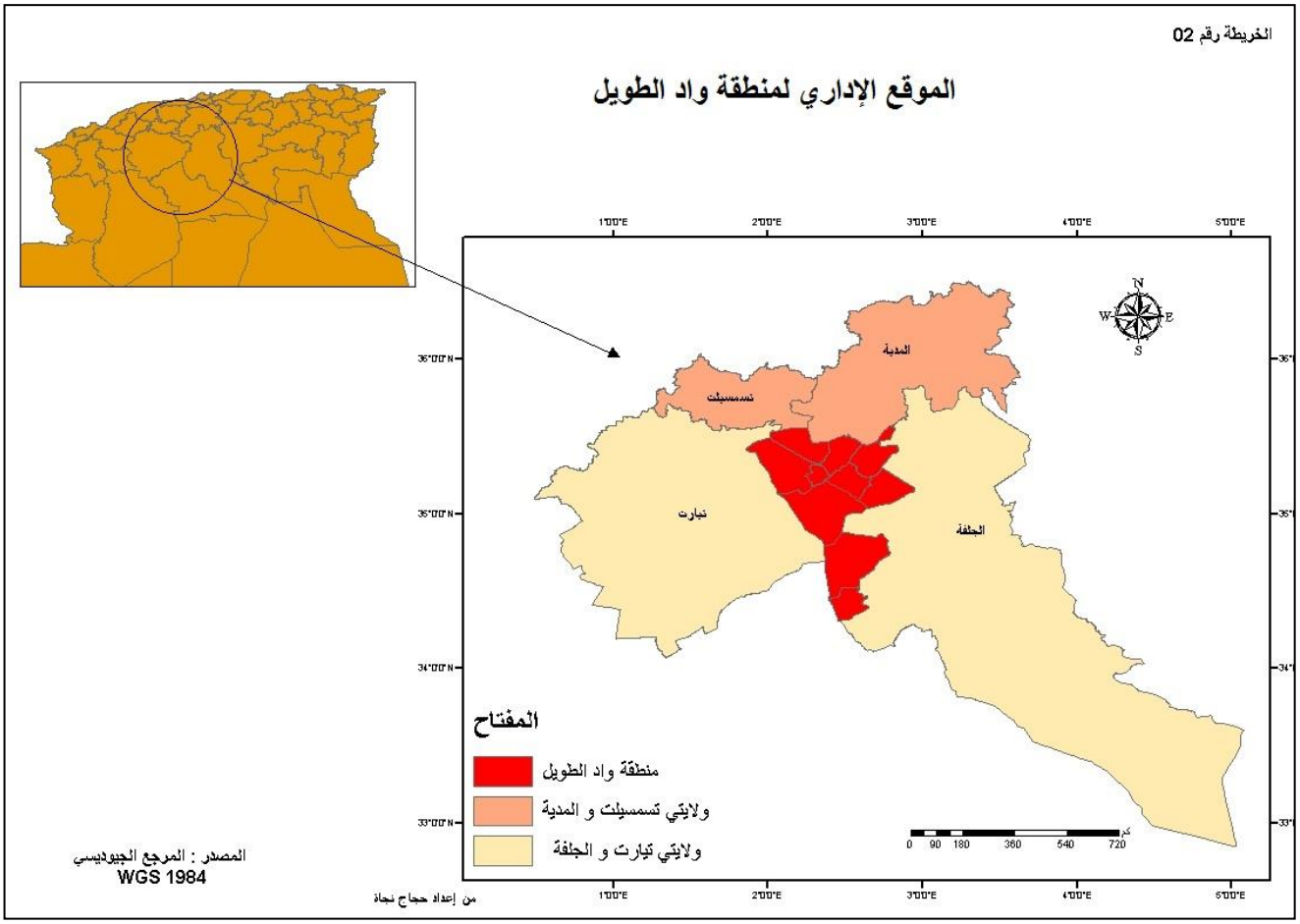

يمثل محيط واد الطويل جزءا من حوض واد الطويل الذي تبدأ نشأته في الأطلس الصحراوي بالقرب من آفلو (ولاية الأغواط) والذي يشكل تلاقي أودية سبقاق وشلالة، يمتد على مساحة تقدر بـ 1966000هكتار تتوزع على 31 بلدية للولايات التالية : الأغواط ،الجلفة ، تيارت و المدية.

الـبـاب الأول

منطقة واد الطويل بين الزيادة في عدد السكان و نقص في الموارد الطبيعية

مقدمة الباب الأول

تعرف السهوب الجزائرية بطابعها الخاص مقارنة بالمناطق التلية والصحراوية،إذ تتميز بطابعها الزراعي—الرعوي،وكغيرها من ربوع الوطن عرفت مجموعة من التحولات المجالية والاجتماعية خاصة مع خروج الاستعمار الذي ترك عدة ثغرات ونقائص في كل القطاعات.وقبل دراسة هذه التحولات، لا بد من فهم المصطلحات وتعريف المفاهيم الخاصة بالتحولات الريفية واستنباط أهم العناصر التي تساعد على التنمية الريفية.كما يجب التعرف على هذا المجال وأهم الإمكانيات الطبيعية، والموارد البشرية التي يحتوها هذا الأخير.لإدراك نقاط قوته وضعفه،وباعتبار ولاية الجلفة بوابة الصحراء وتنتمي إلى السهول العليا الوسطى ومنطقة سهبية بكل امتياز وولاية تيارت منطقة زراعية —رعوية تشتركان في احتواء الحوض السفحي لواد الطويل.حيث عرف هذا الاخير مجموعة من الاصلاحات، ومر بعدة مراحل تدخل ضمن التنمية المستدامة،رغم ذلك فإنه لازال يعاني من عدة مشاكل،ولم يعرف تطورا على جميع الاصعدة.

يعتبر واد الطويل من اهم المقومات الطبيعية التي تساعد على عملية الاصلاح الزراعي التي تقوم بها السلطات لتحسين وضع الفلاح والحد من الهجرة الريفية.كما أنه عامل جد مهم لتوفير المياه للاغنام،رغم ذلك تعرف السهوب الجزائرية عامة،ومنطقة الدراسة خاصة هجرة سكان الأرياف الى المدن من أجل البحث عن مستوى معيشي أفضل.

لهذا ارتأينا أخذ منطقة واد الطويل كنموذج للدراسة من اجل معرفة طريقة تعامل سكانها مع مجالهما الريفي .

الفصل الأول

الأطر النظرية في تحديد المفاهيم الخاصة بالتحولات الريفية

مقدمة الفصل الاول

اصبحت التنمية الريفية محل اهتمام الباحثين وأصحاب القرار،نظرا لكونها تهدف الى تطوير الريف و تحسين المستوى المعيشي للافراد،كما تعمل على زيادة القدرة الانتاجية للمجتمعات،ولها علاقة وثيقة بالتنمية المستدامة.فعند النظر الى نسبة السكان الريفيين نجدها تأخذ نسبة الاسد من عدد سكان العالم،خاصة دول العالم الثالث،كما نجد أن الفلاحة قطاع حساس وتستطيع الدول من خلاله تأمين الامن الغذائي لسكانها،وبالتالي عدم الاعتماد على استيراد المواد الغذائية بالمليارات. ولهذا فمفهوم التنمية الريفية يحتاج الى فهم عميق من أجل تطبيقه على الواقع. سنحاول في هذا الفصل التطرق الى أهم المفاهيم الرئيسية التى تدخل ضمن التنمية الريفية.

1-تحديد المفاهيم

قبل التطرق إلى دراسة موضوعنا لابد من معرفة وتحديد بعض المفاهيم والمعطيات التي أحدثت جدلا بين علماء الاجتماع والاقتصاد وحتى الجغرافيين،وأكثر من ذلك أصبحت هذه المفاهيم محل اهتمام أصحاب الحكم وصناع القرار،نظرا لأن الريف جزء من المجتمع،وتنميته وتطوره يعود بالدرجة الأولى على كل أفراد المجتمع.

1-1- مفهوم الريف: اختلف الدارسين في تحديد مفهوم متعارف عليه للتمييز بين الريف والحضر، ويرجع ذلك إلى اختلاف الخصائص البيئية والديموغرافية والاقتصادية لكل دولة.

عرف الريف بأنه طريقة في الحياة تتميز بخصائص محددة عن غيرها من قطاعات البناء الاجتماعي.

وبهذا عرف الريف على أنه المحليات[1] التي يقل عدد سكانها عن 2000 نسمة.

أما مصطلح الريف في القاموس العربي هو الخصب والسعة والمأكل ،وهو أيضا أرض فيها زرع وماء. وقد وردت كلمة الريف في القرآن الكريم بلفظ البدو وفي سورة يوسف فقال تعالى:" وجاء بكم من البدو" (هاشمي ،2013).

هناك مجموعة من المعايير الكمية التي يمكن استخدامها للتمييز وتصنيف المناطق الريفية الذي وضعتها منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية[1]،ومن أهم هذه المعايير:

[1] تعريف المحليات: تجمع سكان مميز بحيث أن السكان المقيمين في تجمعات مجاورة إما أنهم يمثلون امتداد لهذا التجمع السكاني أو أنهم يمثلون تجمع سكاني آخر ، وفي كلتا الحالتين فإن التجمعات السكانية تكون منفصلة عن التجمعات المجاورة لها بأكثر من 200 متر.

- نسبة مساحة النشاط الزراعي في القوى العاملة.
- الكثافة السكانية.
- حجم السكان والتجمعات السكنية.
- معدل النزوح إلى عمل خارج المنطقة القاطن بها.
- حجم السكان في المراكز الإدارية وفقا للتقسيمات الإدارية.
- درجة تركز وتأصل ظاهرة المركزية الإدارية.
- التقسيمات الإدارية داخل المنطقة.
- مستوى الخدمات المختلفة المتوفرة.

أما مكتب الإحصاءات القومية بالمملكة المتحدة: فعرف الريف على أنه يشتمل المدن الصغرى، القرى (الصغيرة أو المشتتة) والتي يقل عدد سكانها عن 16 ألف نسمة.

1-2-تاريخ مفهوم التنمية الريفية:

تطور مفهوم التنمية الريفية تاريخيا عبر عدة حقب ومراحل،حيث بدأ من المفهوم المحلي المحدود لتنمية المجتمع المؤسس على فكرة تشجيع العون الذاتي،وذلك لتوفر الخدمات الاجتماعية في المجتمعات المحلية عبر مفهوم التنمية المتكاملة.ثم وصل إلى المفهوم الشامل للتنمية الريفية المستدامة الذي برز ووجه بعد الاهتمام المتزايد والدعم من كافة المنظمات التنموية في الآونة الأخيرة.

قبل ظهور مفهوم التنمية الريفية ظهر مفهوم تنمية المجتمع إلى الوجود في أواخر الأربعينات من القرن الماضي.وذلك بعدما تبناه مؤتمر كامبريج للتنمية الذي انعقد 1948 لمعرفة احتياجات التنمية في المستعمرات البريطانية، التي كانت تعد للاستقلال من بريطانيا العظمى،وجاء في التعريف الذي تبناه ذلك المؤتمر بأن تنمية المجتمع "الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي جميعه على أساس المساهمة الإيجابية لهذا المجتمع

---

[1] **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** هي منظمة اقتصادية حكومية دولية تضم 38 دولة عضو،تأسست في عام 1961 لتحفيز التقدم الاقتصادي والتجارة العالمية. تُعد منتدىً للبلدان التي تصف نفسها بأنها ملتزمة بالديمقراطية واقتصاد السوق، وتوفر منصة لمقارنة تجارب السياسات، والبحث عن إجابات للمشاكل المشتركة، وتحديد الممارسات الجيدة وتنسيق السياسات المحلية والدولية لأعضائها. بشكل عام، أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هم من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع مع مؤشر التنمية البشرية المرتفع للغاية ويعتبرون من البلدان المتقدمة. اعتبارًا من عام 2017، شكلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجتمعة 62.2% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي العالمي (49.6 تريليون دولار أمريكي) و42.8% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (54.2 تريليون دولار دولي) عند تعادل القوة الشرائية .منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي مراقب رسمي في الأمم المتحدة(ويكيبيديا)

وبناءا على مبادرة منه كلما أمكن.فإن لم تظهر هذه المبادرة تلقائيا فينبغي الاستعانة بالأساليب المنهجية العلمية لبعثها واستثارتها بطريقة تحقق الاستجابة الفعالة لهذه الحركة"(هاشمي،2013).

1-2-1- مفهوم التنمية الريفية المتكاملة:

تأسس مفهوم التنمية الريفية المتكاملة على ضرورة التكامل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الريفية،وضرورة تقديم خدمات متكاملة تمكن من الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة.وتتضمن مشاريع التنمية الريفية المتكاملة بشكل عام، أنشطة إنتاجية زراعية تهدف إلى الحد من الفقر من خلال زيادة دخل الأسر الريفية.وتساهم منظمات الأمم المتحدة والمنظمات العالمية غير الحكومية، في تمويل الكثير من مشاريع التنمية الريفية المتكاملة في المنطقة العربية.وقد تبنت الحكومات الوظيفية في كثير من الدول برامج التنمية الريفية المتكاملة كآلية لتقديم خدمات محورها الأساسي اقتصادي إنتاجي تتكامل معه مكونات خدمية ذات طبيعة اجتماعية(هاشمي ،2013)

أويقصد بها الخطط والبرامج والتنظيمات والاجراءات التنموية المختلفة، والمعدة خصيصا لهذا الغرض، والنابعة من الواقع الريفي والمواكبة لاوضاعه الاجتماعية والاقتصادية، بغية التركيز على المناطق الاقل تقدما(غنيم،1999).

1-2-2- مفهوم التنمية الريفية المستدامة:

تهدف التنمية الريفية المستدامة إلى توفير سبل العيش المستدامة في مختلف الأوضاع الاقتصادية ،والاجتماعية، والايكولوجية الزراعية، في المناطق الريفية.وذلك من أجل القضاء على الفقر وزيادة تمكين الأشخاص الذين يعانون منه ومنظماتهم ،وزيادة سبل وصولهم إلى الموارد الإنتاجية والخدمات، والمؤسسات العامة ،وخاصة الأرض وفرص العمل والائتمان والتعليم والصحة.

كما يمكن تعريف التنمية الريفية المستدامة على أنها استغلال الموارد المتاحة ،مع الأخذ الإعتبار الحاجة المستقبلية لهذه الموارد، بمعنى أن لا يضر استغلال الموارد في الوقت الحالي بحاجة الافراد اليها في المستقبل(علاعزام،2017).

1-2-4- الفرق بين التنمية الريفية والتنمية الزراعية:

يعتقد الكثيرون أن مرادف مصطلح التنمية الريفية هو التنمية الزراعية، إلا أن هذا الأخير يعتبر جزء لا يتجزأ من المصطلح الأول وليس رديفا له. حيث تهتم التنمية الزراعية بكل زوايا القطاع الزراعية، بينما تركز التنمية الريفية على جوانب الحياة في الريف. حيث الأولى تهتم بالزراعة وتلغي تمام الجانب البشري الذي يعتبر أساس التنمية الريفية، ولا تتضمن نظام الحوافز الإنتاجية ومشاركة سكان الريف في عملية التنمية، حيث هي تنمية قطاعية مثلها مثل التنمية الاجتماعية والصناعية(هاشمي،2013).

1-3- مفهوم الفلاحة وأهميتها وأنواعها:

تنتمي الفلاحة إلى القطاع الأول وتعتبر من القطاعات الاقتصادية المهمة بالنسبة لحياة الإنسان، حيث ترتبط بالإنتاج الحيواني والزراعي،ولهذا تعرف على أنها "مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالنباتات والحيوانات ويعمل على إنتاج ينفع الاستفادة منها بتوفير الغذاء واليد العاملة، وتنشيط القطاعات الاجتماعية الأخرى (التجارة والصناعة)، وتنقسم إلى نوعين:

- **النشاط الفلاحي التقليدي**: حيث تستعمل أدوات بسيطة في الزراعة وتعتمد الماشية بها على المراعي الطبيعية.
- **النشاط الفلاحي العصري**: تعتمد الزراعة بها على أدوات متطورة وتعتمد الماشية بها على الأعلاف.

1-4- تعريف السكن الريفي:

عرف R.Lebeau: السكن الريفي بأنه توزيع المنازل الفلاحية داخل المحيط الريفي،باعتبار هذا الأخير تراب تمارس به المجموعة الريفية والمجتمعات الفلاحية والحقوق الزراعية.

عندما نتحدث عن أساس الريف،فإننا حتما نتحدث عن الحياة الريفية،فمسألة السكن الريفي تتجاوز مستوى التحليل البسيط إلى مستوى دراسة العلاقة بين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسكن الريفي .وبهذا يتطور هذا الأخير بتطور الحياة الريفية من الحياة التقليدية إلى حياة أكثر انفتاحا وتطورا،بحيث يمكننا دراسة السكن الريفي كظاهرة جغرافية تدخل في تشكلها الظروف البيئية والمجتمع. وتميل هذه المساكن إما إلى الشكل المستطيل أوما يسمى النمط الشريطي مع امتداد مجاري الأنهار أو طرق النقل، فيما تتخذ شكل دائري حيث تقوم على الطرق الملتوية،كما تعرف بعض القرى بتباعد وحداتها السكنية،وهناك النوع النجمي بحيث تمتد أطرافها من

المرتفع والمنخفض من خطوط الكنتور وذلك رغبة من أهلها من غابة أو مرعى إلى جانب زراعة الأرض(هاشمي،2013).

1-5- تعريف الإنتاج الزراعي:

يُعرف الإنتاج الزراعي على أنَّه كل إنتاج مرتبط بالنباتات والحيوانات،ومنشأ في أنظمة بيئية من صنع الإنسان ويستفيد منها الإنسان.وحُصر الإنتاج الزراعيّ في مجموعة مُحددة من الأنشطة الإنتاجيّة،ومنها: إنتاج الأرز في قارة آسيا،وزراعة القمح في قارة أوروبا،وتربية المواشي في الأمريكيتين،وغير ذلك،لكن النظرة الشموليّة له ترى أنَّ البشر مهندسون بيئيون يخرقون المواطن الأرضيّة بأساليب شتّى،حيث يُحدثون تغييرات محليّة عن طريق الأعمال البشرية مثل إزالة الغطاء النباتيّ،أوحراثة الأرض،وبالتالي فإنَّ الإنتاج الزراعيّ هو مجموعة من الأنشطة التي يتم إنتاجها، وبيعها لأغراض تجاريّة(الجازي،2018).

كما حدد الاقتصاديون عوامل الإنتاج إلى أربعة عوامل تتمثل في :

1- **الأرض:** ترمز الأرض إلى جميع الموارد الطبيعية كما وجدت عليها في الطبيعة، وتشتمل الأرض الزراعية على الظواهر الطبيعية التي تتعامل مع المحاصيل الزراعية من خلال التربة.

2- **التربة الزراعية:** من المعروف أنه ليست أي تربة صالحة للزراعة، فالتربة الزراعية هي الطبقة السطحية من الأرض، الناتجة عن تفتيت الصخور عبر ملايين السنين إلى حبيبات بفعل الأمطار واختلاف درجات الحرارة. وهذه الحبيبات الصغيرة الناتجة عن عملية التفتت تختلط مع المواد العضوية المتحللة بفعل كائنات حية صغيرة في التربة، ليكون هذا المزيج طبقة التربة السطحية الزراعية والتي تكون صالحة ومناسبة لنمو جذور النباتات النامية فيها، وتختلف الأراضي الزراعية من منطقة إلى أخرى حسب منشئها، فبضعها نشأ من تفتيت صخور كلسية أو رملية أو جبسية كما يمكن تقسيم التربة إلى نوعين:

- **تربة محلية:** تنشأ عن تفتت نوع أو أكثر من الصخور.
- **تربة منقولة:** تنشأ عن ترسيب الحبيبات التي تحملها مياه الأنهار.

3- **العمل:** يقصد بالعمل الجهد الإنساني العقلي أو العضلي الإرادي الذي يبذل في إنتاج السلع والخدمات، يعد العمل من أهم عوامل الإنتاج،فمن خلاله يتم تحويل أو إنتاج الموارد الطبيعية إلى مجموعة من السلع يمكن الاستفادة منها.

4- **رأس المال**:هو السلع المنتجة التي تستخدم في إنتاج سلعة أخرى، التي تعرف في المجال الزراعي على أنها مجموعة من الآلات والأدوات والأماكن والبيانات والمخازن والحظائر الحيوانية وكل مستلزمات الإنتاج الأخرى التي تستخدم في عمليات الإنتاج الزراعي، كما يعد رأس المال من العناصر الإنتاجية ذات الأهمية النسبية في الزراعة الحديثة.

1-6-مفهوم الإصلاح الريفي:

يتضمن هذا المفهوم إجراءات إصلاحية كإنشاء لجان ومجالس قروية،وتنظيم جمعيات تعاونية، ونشر صناعات ريفية بدوية،وتوفير خدمات اجتماعية صحية وتعليمية لسكان الريف.حكم على هذا المفهوم بالضيق بسبب عدم ربط هذه الخدمات المتأثرة بإطار التنمية المتكاملة.التي تعالج جوانب الريف بنظريته الاجتماعية والاقتصادية بوصفه متكاملا من البنيان القومي،ولا يتضمن التغيير الجوهري للمؤسسات الريفية.وأهمها نظام حيازة الأرض والائتمان أوالتسويق،ولا يشمل ضرورة زيادة الإنتاج والعمالة بنشر التصنيع الزراعي في أرجاء الريف بدلا من تركيزه حول المدن الكبيرة (هاشمي،2013).

2- اصلاحات القطاع الفلاحي في الجزائر:

تقوم أي سياسة اصلاحية على تحسين المستوى المعيشي للسكان والعمل على استقرار الاوضاع الاجتماعيةوالاقتصادية،وهذا ما عملت عليه الجزائر بعد الاستقلال،حيث سنت مجموعة من الاستراتيجات التي تدخل في اطار التنمية الريفية وتعمل على تغير الاوضاع الموروثة عن الاستعمار،حيث تبنت عدة سياسات من اجل اعادة بناء القطاع الفلاحي وتصليح ما أفسده الاستعمار،وجعله قاعدة متينة يعتمد عليها في القطاع الاقتصادي،لهذا سنحاول الإلمام بكل المراحل التي تعاقبت على القطاع الفلاحي بالجزائر و هي كالأتي .

1- *القطاع الفلاحي قبل الاستقلال:*

قام الاستعمار الفرنسي بأول إحصاء فلاحي سنتي 1950و1951 ولم يمس هذا الأخير سوى 22.000 من المعمرين الذين يستغلون 270.000 هكتار.استحوذ المعمرون على 27.1 % من مجموع الأراضي القابلة للفلاحة في الجزء الساحلي،اعتبرت من أجود الأراضي بفضل امتلاكهم الآلات الحديثة والأسمدة الكيميائية.استفاد الاستعمار من القطاع الفلاحي بفضل تكثيف الزراعات الموجهة إلى التصدير كالحبوب الشتوية والكروم (20 % من الكروم والحوامض ،62 % من الخضر 75 % من القمح. كما بلغ المعدل السنوي لكل معمر حوالي 30 مليون من الفرنكات القديمة ،ولهذا كان الأوربيون يملكون ثلثي الدخل الفلاحي(أعمر،2004).

من الجهة المقابلة نجد أن السكان الأصلين يعيشون كل حالات القهر بجميع أشكاله، الناتج عن انخفاض الدخل وفي الكثير من الأحيان انعدامه، نتيجة سياسة التجريد من الممتلكات والأراضي الزراعية وتحويلهم إلى عمال أجراء، "إلى أن جاءت ثورة التحرير لتجبر الاستعمار بضرورة ترضيت الشعب الجزائري خاصة السكان الريفيين منهم، من خلال مشروع قسنطينة 1985 الذي أعلن عنه من طرف الجنرال ديغول تحت عنوان " المخطط الخماسي من 1959 إلى أول جانفي 1964 "(أعمر،2004).

2-2- القطاع الفلاحي بعد الاستقلال :

عند حصول الجزائر على الاستقلال واجهتها مجموعة من العراقيل والمشاكل،وخرجت بإقتصاد منها عديم القاعدة،قائما على الفلاحة واستغلال النفط،كما كان مجزأ الى قسمين الاول حديث استولى عليه المعمرون، والثاني تقليدي وفي الجبال كان ملكا للمعمرين.

2-2-1- **التسيير الذاتي** *:* بعد مغادرة المعمرين البلاد أصبح هناك شغور في امتلاك الأراضي الزراعية، حيث بلغت المساحة الزراعية للملاك الجزائريين نسبة 50.5 %. كما استولى العمال الزراعيون الدائمون على أراضي المعمرين مما أسفر عن تكوين جماعات من المستغلين بشكل تلقائي(أعمر،2004).

في مارس 1963 صادقت الحكومة على مرسوم تأسيس لجان التسيير للمزارع المهجورة، لتبلغ مجموع المزارع المسيرة ذاتيا نهاية سنة 1963ما يقارب 3000، مزرعة أي بمقدار 2.100.000 هكتار أول ما يلاحظ على هذه المزارع هو عدم التجانس في بنيتها العقارية كما يتضح من الجدول رقم (01)

الجدول رقم(01): البنية العقارية للمزارع المسيرة ذاتيا عام 1963-1964

فئات المساحة (هك)	عدد المزارع	النسبة %	مساحة المزارع(هك)	النسبة %
اقل من 100	67	3.1	373.000	14.1
من 100-500	686	30.9	213.000	8.1
من 500-1000	620	29.0	448.000	17.0
من 1000-2000	510	23.0	711.000	26.9
من 2000-5000	286	12.9	743.000	28.2
اكثر من 5000	22	1.1	144.000	5.5
المجموع	2191	100	2.632.000	100

المصدر :(السويدي ،1986)

إن نصوص التسيير الذاتي تنص على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج بما فيها الأرض وعلى اللامركزية والجماعية في التسيير،واعتبار العمال منتجين ومسيرين يتقاضون أجورا شهرية تحولت فيما بعد إلى تسبيقات على عوائد الإنتاج.إلا أن الفكرة التي سادت عند الفلاحين في هذه المزارع هي أنهم بمثابة عمال أجراء يشتغلون في أرض ليست ملكا لهم، مما أثر على كمية الإنتاج.

2-2-1-1-أهم المراسيم المتعلقة بالتسيير الذاتي

أ- ***المرسوم المؤرخ في 22 أكتوبر 1962*** وينص على ما يلي :

- إنشاء لجان تسيير في المزارع الشاغرة.
- كل مزرعة شاغرة تحتوي أكثر من 10 عمال دائمين.
- تأسيس لجنة تسيير من ثلاثة أعضاء على الأقل يرأسها واحد منهم،منتخب من طرف الأعضاء ويقوم بدور المدير المسير.
- مشاركة العمال الدائمين في الأرباح.
- تمكين المعمرين الأوربيين من العودة إلى أراضيهم بشرط أن يتعاونوا هم ولجان التسيير.

ب- ***المرسوم المؤرخ في 18 مارس 1963*** ينص على ما يلي :

- تنظيم التسيير الذاتي على أسس أمتن.
- إحداث هيئة وصاية للجان التسيير الفلاحي هي الديوان الوطني للإصلاح الزراعي وهو يرتبط بوزارة الفلاحة.
- فوض أمر صندوق التمليك والاستغلال الريفي إلى الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في كل ولاية.

ت- ***المرسوم المؤرخ في 22 مارس 1963*** ينص على:

- حدد أعضاء المزرعة المسيرة تسييرا ذاتيا بخمسة هياكل.

2-2-1-2- ***أهم العوائق التي واجهت التسيير الذاتي :***

بعد دراسة المراسيم والقرارات التي تحدد كيفية تطبيق وتنظيم القطاع يلاحظ نظريا،بأن العمال لهم كامل الحرية في اتخاذ القرارات الملائمة سواء المتعلقة بالانتخاب أوالتسويق أو وضع برنامج من برامج التنمية...الخ،وهذا من خلال مجلس العمال ولجنة التسيير الذاتي والرئيس الذي يقوم بمراقبة أجهزة التسيير الذاتي،أما الواقع فيعكس

الحقيقة التي تبين أن العمال لا يملكون أدنى سلطة في اتخاذ القرارات، إلا أن المدير الذي يعين من طرف الحكومة بواسطة وزارة الفلاحة له كل الصلاحيات في اتخاذ القرارات لأنه يعمل على سير العمليات الإنتاجية،الاقتصادية والاجتماعية(أعمر،2004).

هذا ما يوضح أن الحكومة هي المسيطر على التعاونيات عن طريق ممثليها على مؤسسات الإنتاج المسير ذاتيا بواسطة المدراء الذين تنتخبهم من المنبع أو في المنصب.

المشكل الذي واجهه هذا النظام هو عدم تحديد أو فصل المسؤوليات بين كل من الرئيس والمسير، مما أدى إلى نشوب الفوضى وصعوبة التحكم في التسيير، مما أثر على النصوص التنظيمية للقطاع الفلاحي.

2-2-2-الثورة الزراعية كبديل للتسيير الذاتي

إن الثورة الزراعية ضرورة اقتضتها الظروف الاقتصادية أو بعبارة أخرى النهج الاشتراكي الذي اختارته القيادة الثورية آنذاك،وذلك قصد خلق مجموعة من التعاونيات.من أهم الأهداف التي أريد تحققها من خلال تطبيق الثورة الزراعية،هي القضاء على التفكك بين القطاع الزراعي والصناعي من جهة،وحل المشاكل الموجودة في القطاع الفلاحي نفسه من جهة أخرى.خلق هذا المشروع الظروف المناسبة لتجاوز المشاكل التي تخبط فيها القطاع الزراعي وترقيته إلى مستوى أفضل،إضافة إلى ذلك تقوم بإنعاش القطاع الصناعي والاستفادة منه في القطاع الفلاحي،بحيث تقوم بعملية التزاوج بينهما،كما تعمل على الرفع من المستوى المعيشي للسكان الريفيين مما يوسع في السوق الداخلية ويشجع النمو الصناعي.

تعتبر معظم أراضي العرش والبلديات الزراعية أراضي اقل خصوبة ويقع أغلبها في الجبال والمنحدرات بمناطق الهضاب العليا،وقد بقي استغلالها يتصف بالريعي ويجري بصورة عرقية وراثية في شكل حيازة صغيرة،إلى أن صدر الأمر رقم 71-73 المؤرخ في 08-11-1971 المتضمن "الثورة الزراعية" الذي نص على أن هذه الأخيرة تثبت حقوق صغار الفلاحين الذين يستغلونها،وبمساعدة الدولة يمكنهم تحقيق الاستثمارات واستغلالها بشكل إنتاجي جيد.كما أسفرت عملية تطبيق هذا الأمر سنة 1972/01/01 عن دمج هذه الأراضي في الصندوق الوطني للثورة الزراعية،بحيث قدرت المساحة المدمجة بـ 770.756 هكتار،وزعت على 50040 مستفيد كما تمت هذه العملية بطريقة فورية تبلور عنها عدة سلبيات(أعمر،2004).

2-2-2-1- أهداف الثورة الزراعية :

جاءت الثورة الزراعية من أجل تنظيم ملكية الأرض من حيث الشروط ومقدار ونوعية التملك،كما قامت بتنظيم الإنتاج الزراعي من حيث مناطقه وأنواعه وتوزيعه وعملت على تحسين وحماية الإنتاج الزراعي.وذلك بتنظيم التجارب العلمية ومكافحة الآفات وإعادة تجديد العمل الزراعي بتحديث علاقات العمل ورعاية الثروة الحيوانية.ويرمي هذا القانون إلى إزالة الهياكل القديمة ووضع نظام وهياكل جديدة، وهذا كله من "أجل تحقيق تحولات هامة في عالم الريف لتحقيق التغيير الاقتصادي والاجتماعي الهام"(صدوق،1986).

2-2-2-2- مبادئ الثورة الزراعية :

يمكن حصر مبادئ الثورة الزراعية من خلال المواد من 06 إلى 12 من "قانون الثورة الزراعية"، والرامية إلى تحديد حق الفلاح في خدمة الأرض واستثمارها وفقا لمبدأ الأرض لمن يخدمها،ويتم الانتفاع من الأرض ووسائلها وحرمان كل مستغل لا يساهم فعليا في عملية الإنتاج وإلغاء كل أنواع التجارة الاستغلالية.

كما عملت على أحقية الاستعمال الجماعي لوسائل الفلاحة،ومنح الأراضي لكل الفلاحين الذين لا يملكون ذلك والدولة تتولى مسؤولية حماية تأطير الفلاحين.

شمل قانون الثورة الزراعية كل الأراضي الزراعية بغض النظر عن نظامها العقاري والأراضي الغابية ومساحة الحلفاء والمياه المعدة للاستعمال الزراعي وكذلك مزارع النخيل،والماشية باستثناء ماشية المزرعة حتى ولو خضعت الأرض التي تعيش فيها للتأميم.

2-2-2-3- دوافع إقامة الثورة الزراعية :

إن المحافظة على الإرث الذي تركه الاستعمار وعائدات القطاع الفلاحي في حد ذاته يخدم اقتصاد الجزائر بصفة عامة والفلاح بصفة خاصة، كما أن التسيير الذاتي لم يعطي النتائج المرجوة منه،هذا ما أجبر الدولة للبحث عن بديل أخر،يتضمن كل القدرات الذاتية والأساليب الزراعية من أجل إعطاء نتائج فعالة في الاقتصاد الوطني.

أ- التوزيع غير المتساوي للأرض :

حددت مساحة الأراضي التابعة لقطاع التسيير الذاتي بـ 2.632.000 هكتار وهي تمثل ثلث مجموع المساحة الصالحة للزراعة، تشغل هذه المساحة حوالي 135.000 عاملا دائما وحوالي 100.000 عاملا موسميا.هذا العدد من المشتغلين يعيلون حوالي 140.000 عائلة(الطاهر ،1997) ، أما المساحة المتبقية فتشغل

1.100.000 من اليد العاملة وتعيل هي الأخرى 5 ملايين نسمة، هذا ما يوضح التفاوت في التوزيع اللامتساوي للأراضي الزراعية،مما ينتج عنه اللاتوازن في الجانب النوعي والكمي في ميدان استغلال الأرض.

ب- الإرث الاستعماري :

يتجلى في سيطرة عملاء الاستعمار لجانب من الطاقات الإنتاجية الزراعية وهذا بطريقة غير شرعية وسلب أراضي الفلاحين الأصليين،وهجرة هؤلاء إلى المناطق الجبلية.

2-2-2-4- الأهداف الرئيسية للثورة الزراعية

أهم الأهداف التي أريد تحقيقها من خلال تطبيق الثورة الزراعية هو إلغاء الملكيات الواسعة وتوزيع المزارعين ووضع شروط ترقيتهم. كما أرادت أن تعطي أهمية لعالم الريف بإحداث تغير جذري لهذا القطاع، ومحو كل أثار الاستعمار والقضاء على كل أشكال الاستغلال وذلك بتحسين علاقات العمل في الميدان الزراعي.

2-2-2-5- نتائج الثورة الزراعية :

من أهم الأمور التي تحققت في الفترة التي تم فيها تطبيق الثورة في الجزائر، كزيادة المساحة بمقدار 1.546.000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، وإنشاء 654 تعاونية للخدمات الفلاحية و731 قرية فلاحيه في سنة 1979 تأوي حوالي 17.842 أسرة(أعمر،2004).

إلا أنها لم تخلو من عدة سلبيات كسابقتها، من بينها تذبذب الإنتاج، حيث أن الزيادة الظاهرة في الجدول رقم (02) ناتج عن زيادة المساحة. كما عرف ركود في المردودية في الفترة ما بين (1974و1976) سواء بالنسبة للثورة الزراعية أو للتسيير الذاتي.

عرفت هذه الفترة احتكار السوق من طرف المزارعين الخواص مما أدى إلى زيادة ارتفاع الأسعار، هذا الأمر عمل على ظهور طبقة من الأغنياء، كما لا يمكننا أن ننسى أن القطاع الزراعي كان يشمل على يد عاملة غير مؤهلة بنسبة 93 % مما أثر على الإنتاج (الزوبيري ،1988).

الجدول رقم (02) : تطور الإنتاج الزراعي للفترة 1971-1977 (هكتار)

المنتجات / السنوات	72/71	73/72	74/73	75/74	76/75	77/76
حبوب	23.6	15.9	14.8	26.8	23.1	11.4
حبوب جافة	0.39	0.41	0.51	0.74	0.75	0.64
خضر	7.1	7.6	8.9	12.4	10.0	10.3
رؤوس الغنم بالملايين	8.3	8.4	8.6	9.7	9.3	10.3
الانتاج الزراعي الخام (ملايين الهكتار)	6.1	5.5	6.0	7.1	6.2	6.0
الواردات الغذائية	1.8	1.2	3.5	4.6	3.5	4.4
الصادرات الزراعية	0.4	0.8	0.6	0.6	0.6	0.5
عدد السكان بالملايين	14.0	15.0	15.5	16.0	16.5	17.0

المصدر :(هني،1991)

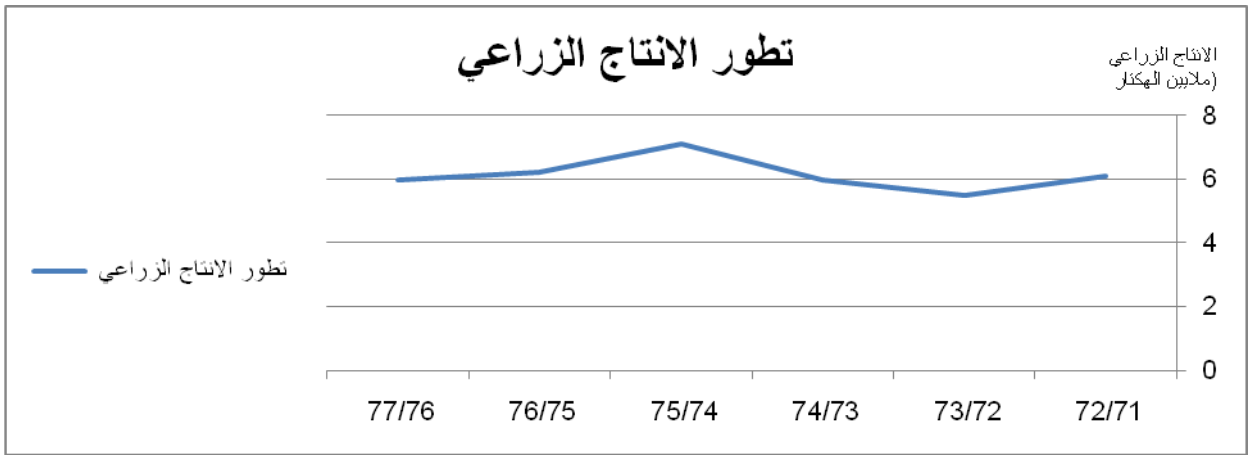

الرسم البياني رقم 01

نتج عن عدم الانسجام الإداري للدولة مع العلاقات الإنتاجية الجديدة ظاهرة البيروقراطية والقرارات العشوائية،التي أدت إلى خلل في نظام تسيير القطاع الفلاحي وإهمال القطاع الخاص الذي يعتبر عنصر مهم في السياسة التنموية

2-2-3-الاستراتيجيات الرامية إلى إعادة هيكلة القطاع الفلاحي :

شرعت الدولة الجزائرية في الثمانينات بإعادة هيكلة القطاع العام نتيجة لما آلت إليه البرامج السابقة من فشل ومشاكل عديدة، المتعلقة بالإنتاج الزراعي عموما.كما أدت زيادة السكان وتحسن المستوى المعيشي للأفراد

بفضل ارتفاع أسعار المحروقات، واحتواء الصناعة لعدد لا بأس به من اليد العاملة، كل هذا أدى إلى هجرة السكان الريفيين من الريف إلى المدينة وبالتالي انخفاض اليد العاملة الفلاحية.

أثر كل هذا على المردودية الإنتاجية، خاصة على كمية الحبوب (القمح) وبالتالي أصبحت الدولة مجبرة على استيراد ما يقارب 50 % لتغطية الاحتياجات الغذائية الاستهلاكية.كل هذا دفع الدولة الى إعادة ترتيب حساباتها، ومراجعة البرامج لدراسة النقائص التي مرت بها الإصلاحات السابقة، لهذا ظهرت التعليمة الرئاسية رقم 14 الصادرة 17 مارس 1981 وكان التطبيق الرسمي لها في 15 اكتوبر 1981 بمنشور وزاري رقم 707(أعمر،2004).

2-2-3-1- تحديد الملكيات الزراعية الخاصة :

قامت الدولة بإجراء العديد من التحقيقات في نهاية الستينات وبداية السبعينات لمعرفة النقائص التي تقف كعائق أمام تطور القطاع الفلاحي باعتباره يستحوذ على 3/2 من الأراضي الصالحة للزراعة. فلاحظت وجود العديد من الملكيات التي تفوق طاقة إدارة وعمل أصحابها قدرت بـ 16500 ملكية، تقدر مساحة كل منها 50 هكتار وتمثل 25 % من مجموع الأراضي التابعة للقطاع الخاص، يقابلها 310.000 ملكية صغيرة تقل مساحة كل منها عن 5 هكتارات ويمثل أصحابها أكثر من 50 % من مجموع الفلاحين(زوبير،1996).

امتلاك مجموع من القاطنين في المدينة (الحضريين) لقسم كبير من الأراضي الزراعية رغم أنهم لا يمارسون مهنة الفلاحة يكتفون باقتطاع الريع العقاري من صغار الفلاحين، مما يحول جزء من الفائض الاقتصادي الزراعي إلى المدينة.

في الجهة المقابلة نجد 500 ألف فلاح لا يملكون أرضا فلاحية على الإطلاق ويعيشون من العمل الزراعي المؤقت أثناء حملات الحرث والحصاد وجني المحاصيل(وزارة الفلاحة و الاصلاح الزراعي).

2-2-3-2- تحديد الملكيات الكبيرة :

إن الهدف من تحديد الملكيات على حسب ما جاء في ميثاق الثورة الزراعية هو إلغاء الملكيات الواسعة التي أصبحت تطبق أنظمة الإنتاج الواسعة، التي لا تستخدم اليد العاملة المؤهلة ولا المياه الكافية، سواء المستغلة من طرف أصحابها الأصليين أو المستأجرين.

يتم تأميم أراضي الممتلكات الكبيرة وفق مجموعة من الأسس منها الاستغلال الشخصي والمباشر للأراضي حيث أن المالك الذي لا يشتغل أرضه بنفسه على مساحات محددة تنتزع منه الملكية.كما يتم نزع المساحات الغير مستعملة من الشخص الذي يشغل أرضه بنفسه ويترك جزءا غير مستغل .

كل الأراضي العمومية والفلاحية أو الشاغرة تضم إلى الصندوق الوطني للثورة، لكي تخضع إلى نفس النظام الذي تخضع له الأراضي المؤمنة، وأراضي التسيير الذاتي(F.N.R.A) الزراعية تخضع لنظامها،لأن هذا القطاع تابع للقطاع المؤمم،والاختلاف القائم بين أراضي التسيير الذاتي وأراضي الثورة الزراعية هو نظام تسييرها(زوبير،1996).

أ- الأراضي المؤممة:

توزع على الفلاحين الذين يملكون أراضي،ويستغلونها إجباريا تحت نظام التعاونيات ما عدا غير القادرين ماديا أوجسديا.وهذه التعاونيات تستفيد حسب حاجياتها من المساعدات المالية، التقنية،والمادية لخدمة الأرض وتحقيق الإنتاج، ولتسهيل حل المشاكل المادية والتقنية للفلاحين.تم إنشاء تعاونيات خدمات للمالكين الخواص الصغار، علما أن المستفيدين مرغمون على التخلي عن منتجاتهم للتعاونيات الفلاحية البلدية للخدمات (CHALABI،1999).

لقد كانت الثورة الزراعية تسعى إلى إحداث تغيير جذري في الأرياف، والتي طالما حرمت من خيرات وثروات البلاد، والقيام بإعادة توزيع الأراضي ووسائل الإنتاج،وتنظيم المزارعين بشكل يسمح بتطوير القطاع إلى جانب سعي الثورة الزراعية إلى تغيير نظام الملكية العقارية، وكذا العمل على إدماج الفلاحين في نشاطات تساهم في تحقيق التنمية والقضاء على آثار الاستعمار وكل أشكال الاستغلال،وخلق علاقات عمل مباشر في الزراعة على أساس **الأرض لمن يخدمها**(Mohamed,1990).

تقوم الخزينة بتعويض 25% للفلاحين الذين أممت أراضيهم،ويتم التسديد خلال 15 سنة وتحدد الحصة الممنوحة بطريقة تمكن من الحصول على مدخول عمال المزارع المسيرة ذاتيا لمدة 250 يوم عمل في العام.وتستغل الأراضي جماعيا أو في شكل تعاونيات أوتجمعات شبه تعاونيات يشكلها المستفيدون،وينبغي على كل مستفيد أن يعمل شخصيا ومباشرة يسجل عمله في المخطط الوطني(Mohamed,1990).

لم تكن الثورة الزراعية تلغي الملكية الخاصة،وإنما ترفض عدم استغلالها كما ترفض الملكيات الخاصة التي تؤدي إلى الاستغلال،فيتم جمع الأراضي في تعاونيات للحد من تجزئتها والتي تضر بالعمل،فبمحاربتها يتم رفع

الإنتاج،وبالتالي تلغى كل الإجراءات المتعلقة بالتقسيم التي عرفتها الأراضي والتي تمت بعد الاستقلال (زويبري ،1996).

بلغت الأراضي التي ضمت إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية، ما يقارب 964.747 هكتار من الأراضي و337.333 نخلة تابعة للقطاع العام، ومن هذه الأراضي 691.282 هكتار صالحة للزراعة، أي 72% منها 561.316 هكتار تابعة للقطاع الخاص و648.081 نخلة تابعة للمزارعين، وتم التنازل عن 9495 هكتار و27034 نخلة، كلها ضمت إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية.

قد بلغ عدد المستفيدين 99.776 فلاحا منهم 12,488 بصفة فردية ومنهم 87.288 فلاحا في تعاونية إنتاجية و887 تعاونية زراعية للاستغلال المشترك و524 مجموعة تعاونية تحضيرية للاستثمار (زويبري ،1996).

2-2-4- إعادة هيكلة القطاع الفلاحي (1981-1990):

نجحت إعادة الهيكلة الزراعية بناء على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين.وذلك نتيجة لتلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة،واهتمام الدولة بالزراعة الصادر عن تقييم تجارب التخطيط السابق من جهة أخرى،وهذا الأمر طبيعي في ديناميكية الاستثمارات والتنمية،واتضح أن حاجة المجتمع إلى الاستهلاك وخاصة المواد الزراعية تنمو بشكل سريع جدا،تحت تأثير النمو السريع للدخل الفردي للعائلات (زويبري ،1996).

حددت الأهداف المرجوة من إعادة الهيكلة الاقتصادية الى :

1- تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة وإعادة التنظيم العقاري للأراضي الفلاحية.

2- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي،وكذلك تشجيع مبادرات الفلاحين (محمد بلقاسم،1999).

3- رفع الحواجز البيروقراطية بكل أشكالها التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع وإعادة تقويم الدخل الزراعي (صدوق،1988).

لم تتوقف عملية إصلاح القطاع الفلاحي عند ضرورة إعادة النظر في طرق تسيير القطاع العمومي والبحث على أنجع السبل للرفع من مردودية القطاع فقط،بل تعدته إلى أبعد من ذلك عن طريق توسيع المساحة

الصالحة للزراعة،فبالإضافة إلى عملية إعادة الهيكلة،ظهرت ضرورة أن يصبح كل مواطن يستصلح أرضه بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية،مستفيدا منها طبقا للقانون المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الصادر بتاريخ 1983/08/13 الذي يشجع الموطنين على استغلال أقصى ما يمكن من الأراضي وذلك بهدف زيادة الإنتاج وضمان الأمن الغذائي (زوبيري،1988).

2-2-4-1-القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة :

نتج عن إعادة هيكلة القطاع الفلاحي

أ- تنظيم المزارع الفلاحية الاشتراكية (DAS):

يهدف إنشاء وحدات فلاحية يسهل استثمارها وتسييرها،ومن ثم التحكم في مواردها المالية وتنظيم عناصرها الإنتاجية،قامت الدولة سنة 1988 بتنظيم الأراضي التابعة للقطاع الاشتراكي وذلك بإنشاء حوالي 3429 مزرعة اشتراكية في مساحة تمتد على ما يقارب 3.830.000 هكتار وهي وحدات منبثقة من إعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية (صدوق،1988).

ب-إعادة تنظيم القطاع المسير ذاتي:

تم إنشاء العديد من الدواوين والتعاونيات الفلاحية التي يشرف عليها مهندسون وتقنيون زراعيون تتوزع على المستوى الولائي ولكل اختصاصها

ت- المجموعة التعاونية التحضيرية للاستثمار (G.P.M.V):

الهدف منها استثمار الأراضي غير المستغلة نظرا لارتفاع تكاليف استثمارها،وعدم قدرة المستفيدين من ذلك، حيث صدر قانونها الأساسي النموذجي بموجب مرسوم 72-150 المؤرخ في تاريخ 16 جمادى الثاني عام 1392 هـ، الموافق 27 جويلية 1972.[1]

ث- المجموعة الزراعية للمالكين على الشيوع:

[1] المرسوم رقم 72-150 المؤرخ في جمادى الثاني عام 1392 الموافق 27 جويلية سنة 1972 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمجموعة التعاونية التحضيرية للاستثمار، الجريدة الرسمية للعدد 64 الصادرة في 2 رجب عام 1392 الموافق 11 أوت سنة 1972 م، ص 992.

وصدر قانونها الأساسي النموذجي بموجب المرسوم رقم 72-151 المؤرخ في 16 جمادى الثاني عام 1392 والموافق 27 جويلية 1972م، حيث يتمثل دورها في صيانة الوحدة الاقتصادية للاستغلال الزراعي المشاع، والإنجاز الجماعي لكل عمليات الإنتاج الزراعي وتسويقه.[1]

ج- مجموعة التعاون الفلاحي:

تسعى إلى ترقية التعاون الفلاحي بين أعضاءها والقيام بعمليات استغلال الأرضي لفائدة المتعاونين سواء كانوا أشخاصا معنويين أو طبيعيين وصدر قانونها الأساسي النموذجي بموجب المرسوم رقم 72-152 المؤرخ في 16 جمادى الثاني عام 1392هـ الموافق لـ 27 جويلية سنة 1972م[2].

التعاونيات الزراعية للاستغلال المشترك (C.A.E.L) والتي صدر قانونها الأساسي النموذجي بموجب المرسوم رقم 72-152 المؤرخ في 16 جمادى الثاني عام 1392هـ الموافق 27 جويلية سنة 1972م، وتتكون من المستفيدين بشكل فردي.[3]

ح- التعاونيات الزراعية للخدمات الاجتماعية:صدر قانونها الأساسي النموذجي بموجب المرسوم رقم 72-152 المؤرخ في 16 جمادى الثاني عام 1392هـ الموافق 27 جويلية سنة 1972م هدفها استعمال وسائل الإنتاج من غير الأرض،بصفة مشتركة حيث لا يمكن لكل عضو امتلاكها بمفرده.[4]

خ- التعاونيات الزراعية البلدية متعددة الخدمات (CAPCS)

صدر قانونها وصدر قانونها الأساسي النموذجي بموجب المرسوم رقم 72-152 المؤرخ في 16 جمادى الثاني عام 1392هـ الموافق 27 جويلية سنة 1972م، تقوم بالخدمات الضرورية لاستغلال الأراضي وتهيئتها،

---

[1] ج.ج.د.ش المرسوم رقم 72-151 المؤرخ في 16 جمادى II عام 1392 الموافق 27 جويلية سنة 1972 سنة المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمجموعة الزراعية المالكين على الشيوع، ص 997.

[2] المرسوم رقم 72-150 المؤرخ في جمادى الثاني عام 1392 الموافق 27 جويلية سنة 1972 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمجموعة التعاونية التحضيرية للاستثمار، الجريدة الرسمية للعدد 64 الصادرة في 2 رجب عام 1392 الموافق لـ 11 أوت سنة 1972 م، ص 1001

[3] المرسوم رقم 72-150 المؤرخ في جمادى الثاني عام 1392 الموافق 27 جويلية سنة 1972 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمجموعة التعاونية التحضيرية للاستثمار، الجريدة الرسمية للعدد 64 الصادرة في 2 رجب عام 1392 الموافق. 11 أوت سنة 1972 م، ص 1005.

[4] ج.ج.د.ش المرسوم رقم 72-151 المؤرخ في 16 جمادى II عام 1392 الموافق 27 جويلية سنة 1972 سنة المتضمن القانون الأساسي النموذجي للتعاونية الزراعية للخدمات الاجتماعية، نفس المرجع، ص 1017.

وتساهم في توزيع القروض وتقديم المعونات الممنوحة للمستفيدين وتحرص على مراعاة الالتزامات وتعتني بأسر المستفيدين العاجزين أو المتوفين، كما تقوم بخدمات التموين والتسويق والقيام بالتحضير والإعلام وتنظيم المبادلات وتسهر على تطبيق عمليات الثورة الزراعية[1].

د- تعاونية تسويق الخضر والفواكه الولائية:

وصدر قانونها الأساسي النموذجي بموجب المرسوم رقم 72-157 المؤرخ في 14 رمضان 1394هـ الموافق 1 أكتوبر 1974م وهدفها برمجة وتنظيم عمليات تسويق الخضر والفواكه في الولاية بالتنسيق مع التعاونيات الزراعية البلدية المتعددة الخدمات والمساهمة في وضع سياسة وطنية للأسعار،ولها مراكز التخزين والتعبئة ووسائل النقل،وأماكن توزيع وأسواق وأروقة،والانضمام إليها إجباري وعلى الدوام.

ذ- **تعاونية تربية الماشية**: وصدر قانونها الأساسي النموذجي بموجب المرسوم رقم 15-169 المؤرخ في 27 ذو الحجة 3965هـ، الموافق 30 ديسمبر 1975م، هدفها استغلال الماشية ووسائل الإنتاج من طرف المستفيدين واستغلال الأراضي الممنوحة لهم جماعيا، تهيئة الأراضي الرعوية،وتجهيز التعاونيات وصيانة التجهيزات،والقيام بكل ما يتعلق بتربية الأغنام.

ر-التعاونيات الزراعية للخدمات التموين:

والذي صدر قانونها الأساسي النموذجي بموجب المرسوم رقم 82-34 المؤرخ في 27 ربيع الأول عام 1402هـ، الموافق 23 جانفي سنة 1982م،وهي تتكون من تعاونيات زراعية بلدية متعددة الخدمات التي توجد عبر الولاية، ويمكن أن تنضم إليها التعاونيات الزراعية للخدمات المتعلقة بالتنمية الفلاحية في الولاية، كوسائل وخدمات الإنتاج، كما تساهم في تنمية الريف (بوزيد قرين،2003).

ز-قانون منح الملكية العقارية في إطار عملية الاستصلاح:

جاء قانون استصلاح الأراضي الزراعية طبقا للقانون رقم 83-18 الصادر في 13-08-1983 المتضمن منح الملكية العقارية بهدف زيادة ثروة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة فهي بين المساحة الزراعية الموجهة

[1] ج.ج.د.ش المرسوم رقم 72-151 المؤرخ في 16 جمادى II عام 1392 الموافق 27 جويلية سنة 1972 سنة المتضمن القانون الأساسي النموذجي للتعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات، نفس المرجع سابق الذكر، ص 1022.

للاستصلاح والمقدرة بـ 291,571 هكتار لم يتم استصلاح منها سوى 51,603 هكتار، كما قدر عدد المستفيدين 1995 نحو 79972 مستفيدا.

إذا كانت عملية الاستصلاح لم تحقق الأهداف المرجوة منها، فذلك عائد إلى أحكام القانون الصادر في سنة 1983 التي أصبحت لا تتلاءم مع التطورات الاقتصادية التي تعرفها البلاد،مما نجم عنها إصدار مرسوم تنفيذي رقم 92-289 المؤرخ في 06-07-1992 والذي يحدد شروط التنازل على الأراضي الصحراوية،كما أن هذا الأمر يمنح امتيازات مالية وشروط أحسن للقيام بعمليات الاستصلاح مهما كانت المنطقة والنظام القانوني للأراضي الزراعية (عياش خديجة، 2001).

س- قانون 87-19 المؤرخ في 2 ديسمبر 1987 الخاص بضبط كيفيات استغلال الأراضي العمومية وتحديد واجبات المنتجين:

إن الأراضي الزراعية التي كانت تابعة لنظام التسيير الذاتي جرى تنظيمها بمقتضى القانون المذكور أعلاه،وذلك في شكل مستثمرات زراعية سواء كانت جماعية أو فردية،وبمقتضى هذا القانون،فإن العمال الزراعيين الذين كانوا يشتغلون في هذه الأراضي الزراعية وكذلك بعض من لهم علاقة بالفلاحة يستطيعون تشكيل وتكوين المستثمرات الزراعية (جرموني، 2010).

2-2-4-2- تكوين المستثمرات الفلاحية:

بمقتضى هذا القانون،فإن المستثمرات الزراعية الجماعية تتكون من ثلاثة أشخاص فأكثر،أي أن الفلاحين يستطيعون ضمن المزرعة الواحدة إنشاء عدة مستثمرات جماعية، كما أن القانون سمح بإمكانية تكوين المستثمرات الزراعية الجماعية وبلغت 27131 مستثمرة منها 22018 مستثمرة فردية، وقد وصل عدد المنتجين الفلاحين بهذه المستثمرات 165673 شخص (جرموني 2010).

أ- طبيعة التنازل على الملكية:

لقد نص القانون على إمكانية تنازل الدولة لصالح الفلاحين المنتجين وذلك في ملكيات مقيدة أو في حالة ملكيات حرة (جرموني،2010).

1) **الملكيات المقيدة:** بناء على المادة 6 من القانون سالف الذكر، فإن الدولة تمنح الفلاحين المنتجين حق الانتفاع الدائم للأراضي الزراعية،وعلى هذا الأساس؛ فإن قانون المستثمرات الزراعية قد أبقى على الملكية العقارية

للأراضي الزراعية في يد الدولة، وبالتالي فهي غير خاضعة للمعاملات التجارية،وأيضا فيما يخص العقارات الأخرى كالمستودعات والبنايات،فإن القانون سمح بانتقال هذه العقارات إلى المستفيدين الفلاحين غير أن القانون اشترط عدم تغيير طبيعة نشاطه الفلاحي أي عدم التصرف فيها بحرية تامة.

2) **ملكيات حرية التصرف**: لقد انتقلت ملكية بعض المواد كالآلات وقطع الغيار والبذور والحيوانات كالأبقار وغير ذلك من الوسائل للمنتجين الفلاحين وحسب القانون فإن هذه الممتلكات قابلة للانتقال والتصرف فيها بحرية تامة.

2-2-5- *المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA)*

يندرج المخطط الوطني ضمن مسعى الدولة في إعادة الطابع الفلاحي بالمنطقة ، وتوفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة، والمنتجات الفلاحية وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة وإنشاء مؤسسات فلاحية وصناعية وغذائية(أعمر،2004).

كما يمكن تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أنه عبارة عن آلية تسعى من ورائه الدولة إلى ترقية وتطوير القطاع الفلاحي إلى أحسن مستوى.وهذا من خلال الاستعمال والمحافظة على الموارد الطبيعية واستغلال أفضل للقدرات المادية والمعنوية.

وبهذا سطرت عدة أهداف للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية حسب المرسوم التنفيذي الذي أصدرته الوزارة الوصية حيث يعمل على التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي و حماية واستعمال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ودائمة تتماشى مع ظروف المنطقة.كما حاول هذا المخطط مواكبة الاقتصاد الوطني بتحسين الإنتاج والإنتاجية الفلاحية الذي ينبثق عنه تحسين المستوى المعيشي للفلاح و تشجيعه على الاستثمار الفلاحي.

حيث انتهجت الجزائر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من أجل تحقيق الأمن الغذائي و تنمية المنتوجات الفلاحية وهذا من أجل تحديد القدرات الوطنية والتحكم أكثر في الظروف الطبيعية و لمواكبة الاقتصاد العالمي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

2-2-5-1- الوسائل والأجهزة المنفذة لبرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

لتنفيذ برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لابد من توفير جملة من وسائل التأطير المالية والتقنية لتحقيق أكبر قد ممكن من الأهداف المسطرة له.

أ- الآلية المالية:

كلف الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية وصناديقه الجهوية بتمويل مشاريع مخطط التنمية الفلاحية، ليصبح الملاذ الوحيد للفلاحين وفي نفس الإطار حددت آليات تمويل أخرى التي من خلالها يمكن إدماج الفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين، وتقوم أساسا على:

أ-1- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية لـ (F.N.R.D.A)

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000،تحت حساب الميزانية الخاصة رقم (302-067)،وهو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتحويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة.جمع هذا الصندوق بين صندوقين:الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية(F.N.D.A) وصندوق ضمان أسعار المنتجات الفلاحية (F.G.P.P.A)(Saiddoun,2009).

إن الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية هو جهاز ممول للأنشطة الفلاحية بنسبة أكبر من نسبة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (B.A.D.R)،حيث استفاد القطاع الفلاحي من حوالي 40 مليار دينار جزائري من سنة 2000 إلى غاية سنة 2005.وكانت نسبة مساهمة 58% من القيمة الإجمالية للتمويل،كما تمت عمليات التمويل على الأنشطة الفلاحية بـ 16% للحرث و15% للفواكه و48% للري التي بلغت نسبة الإنجاز فيه 79% من مجموعة الاستثمارات الفلاحية (Saiddoun,2009).

أ-2- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز:

هذا الصندوق الذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998 كان محل تدابير حاصلة تهدف إلى تنشيط استعماله عبر الشركة المعرفة بتسمية **GCA**[1].

أ-2-1 الوضعية المالية:

[1] العامة للامتيازات الفلاحية Générale des concessions Agricoles

نظرا للمشاكل التي اعترضت هذه المزارع في أداء مهامها، مما عقد حالتها المالية الأمر الذي اقتصر دخولها في عملية الإصلاح الهيكلي الذي مس الاقتصاد الوطني على العموم، وتطبيقا للقرار الصادر عن وزارة الاقتصاد رقم 317المؤرخ في 19أوت 1992.ففيه قامت الخزينة العمومية بعملية تطهير مالي لـ 72 مزرعة نموذجية وذلك بتحويل ذمم بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى قروض طويلة الأجل لمبلغ إجمالي: 30.339.000 دينار جزائري.وقد شهدت هذه المزارع تحويل قانوني يقضي بنقلها إلى الشركات القابضة التي أصبحت تعرف اليوم بشركات المساهمات(أعمر،2004) .

أ-3- استصلاح الأراضي بالجنوب: تم إعادة توجيه هذا البرنامج من حيث الأهداف أو من حيث الشروط وطرق التنفيذ، وبالتالي فإن استصلاح أراضي الواحات تم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية.أما الاستصلاحات الكبرى (الفلاحية المؤسساتية) التي تتطلب وسائل مادية وتقنيات كبرى تخص الاستثمارات الوطنية والأجنبية(أعمر،2004).

أ-3-1- نظام الامتياز الفلاحي:

حدد نظام الامتياز الفلاحي للأراضي الفلاحية التابعة للدولة ذات أبعاد مساحية محددة وفق البطاقة التعريفية المصادق عليها من طرف الوزارة الوصية.

إن هدف هذا العرض يكمن في شرح كيفيات تطبيق البرامج المسطرة لقطاع الفلاحة والصيد البحري بالتنسيق مع الدوائر الوزارية المعنية.وهذا في الميادين المتعلقة بحماية وتمثيل واستغلال الموارد الطبيعية، إذ أن التنمية الدائمة تنحصر في موضوعين(أعمر،2004):

1- استصلاح أراضي جديدة.

2- حماية واستغلال أفضل وثمين القدرات الموجودة.

أرادت الحكومة من خلال هذا النظام تحسين ظروف القطاع الفلاحي،والاستفادة من الأخطاء السابقة،وإعادة وضع منهجية جديدة تسمح بتنشيط عمليات استصلاح الأراضي الفلاحية ومداومة مناصب العمل والأشغال المنجزة ،كما تعمل على تمكين السكان المعنيين أن يكونوا مسؤولين عن بداية الإنجاز.

وفي هذا الإطار تم عرض ودراسة برامج على مدى 03 سنوات خلال 05 اجتماعات للمجلس الوزاري المشترك مع اجتماع في كل شهر ابتداء من سبتمبر 1997.

من أهم الأهداف التي سطرت من طرف الوزارة الوصية استصلاح 600000 هكتار عبر ما يقارب 50.000 امتيازا.وذلك لخلق 500.000 منصب شغل (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ،1998).

وجه مشروع الامتياز إلى استصلاح الأراضي الفلاحية المتواجدة على مستوى المحيطات المحددة مسبقا في المناطق الجبلية، السهبية والصحراوية، كما يعمل على توفير الخدمات المرتبطة بتعبئة مياه السقي و تسيير المياه المعبأة حيث يتم استغلال وصيانة الأحواض المائية و منشأة الري والصرف والعتاد الفلاحي أو التمويلات.

كما يعمل على إنجاز عمليات الاستثمار المحددة من قبل المصالح المكلفة بالمشروع كي يمكن تطبيق المشروع في إطار تسيير واستغلال الموارد الطبيعية.وذلك لقطعة أرض (غابية، قطعة أرض رعوية في السهوب، مساحة مسقية، أو قطعة سقي في محيط مسقي بواسطة عقد إيجار طويل المدى) حيث يتم استغلال الاستثمارات المنجزة والتي سيمتلكونها.

يشمل هذا المشروع:

1- المناطق السهبية:يهدف إلى استغلال وتسيير الموارد العلفية والموجودة والمتنازل عليها لفائدة المواطنين المحليين و تحسين وتهيئة المراعي السهبية كما تهدف إلى توفير الحماية الصحية الحيوانية والنباتية في المراعي و استغلال وتسيير طبقة الحلفاء.

2- **المنطقة الجبلية**: يعمل على استغلال الخشب، الفلين و المنتوجات الغابية ،كما يتم استغلال الموارد العلفية أحسن استغلال و غرس الأشجار المثمرة في الأراضي المحصورة ،و تقوم بتسطير برامج للتشجير و تسيير المشاتل ، أيضا تحاول من خلال هذا البرنامج بإنشاء محيطات التشجير مع إنجاز أشغال الري التعبئة، الماء، الأغراس المثمرة و مكافحة النيران.و توفير الحماية الصحة البيئية.

3- المناطق الصحراوية:يهدف هذا المشروع إلى إنشاء محيطات استصلاح و صرف المياه و المعالجة الصحية للنباتات.

2-2-5-3-القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية:

القرض الفلاحي الذي كان غيابه يعتبر من معوقات الاستثمار، انطلق عمليا مع بداية المرسوم الفلاحي 2000-2001، كلف هذا الصندوق لإنجاح المهام الملكفة بهيئة الاقتراض والتأمين الاقتصادي لحاسب الصناديق العمومية.

2-2-5-4-*الأجهزة المنفذة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية*:

لتنفيذ هذا المشروع لابد من تكامل جهود العديد من الهياكل الإدارية والتقنية وهي كالآتي:

1) الجهاز الإداري يضم كل من:

أ- مديرية المصالح الفلاحية (DSA)

تعتبر مديرية المصالح الفلاحية من أقدم الهياكل الفلاحية،يعود تأسيسها إلى عهد الاستعمار.لكن بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 195/90، المؤرخ في 1990/06/23 أعيد تنظيم المصالح الفلاحية وتحديد مهام كل مصلحة.حيث تتلخص مهامه في السهر على تطبيق مخططات التنمية الفلاحية وضمان تفتيش ومراقبة النشاطات البيطرية والنشاطات الخاصة بوقاية النباتات.كما تساهم في محاربة الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية وتقديم المساعدة التقنية للمؤسسات المحلية التابعة للقطاع الفلاحي للمحافظة على الأراضي الزراعية ذات الطابع الفلاحي،الغابي والرعوي.وتعمل على جمع المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالفلاحة والقيام بجميع التدابير اللازمة التي من شأنها تحسين وتطوير العمل الفلاحي.

ب- مصالح مديرية المصالح الفلاحية:

4- مصلحة التفتيش البيطري ووقاية النباتات.

5- مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمار.

6- مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني.

7- مصلحة تنظيم الإحصائيات والحسابات الاقتصادية الفلاحية.

8- مصلحة الإدارة والوسائل.

ج – الغرفة الفلاحية:

تم الإنشاء الرسمي للغرفة الفلاحية الولائية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91/118،المؤرخ في 1991/04/27.وهذا بعد انتخاب وتنصيب هياكلها،وهي عبارة عن مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري،وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة.

تتلخص مهام الغرفة الفلاحية في تنظيم أشكال المشاريع والتنسيق والإعلام وتطويرها،وهذا ما بين المشتركين فيما بينهم وبين المؤسسات العمومية التي تشتغل في محيط الإنتاج، التمويل، التموين، التوزيع، والتحويل،ويساهم في

وضع السياسة الوطنية لتنمية النشاطات الفلاحية وتنويعها وفي إعدادها،كما يعمل على تنظيم الأسواق والمعارض والمسابقات الفلاحية .

ولهذا أسندت الغرفة الفلاحية مهمتين:

- الاعتراف بصفة الفلاح عند تسليم البطاقة المهنية.
- تحديد بيان وصفي عن المستثمرات الفلاحية.

3- **الجهاز المالي**: ويقوم بهذا الدور كل من:

a. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:

أنشئت صناديق التعاون الفلاحي من خلال الأمر 72/64الخاص بالقانون العام للتعاونيات، مارست منذ نشأتها عدة أنشطة خاصة بالتأمينات الاجتماعية والاقتصادية خاصة قبل إصلاحات 87/19،المعرفة لكيفية استغلال الأراضي وكذا حقوق وواجبات المنتجين الفلاحين،وصندوق التعاون الفلاحي مكون من عدة صناديق جهوية (C.R.M.A)[1]،موزعة عبر التراب الوطني لكن أعيدت برمجة مهام جديدة لهذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 99/97 والمؤرخ في 1999/11/30 بحيث أصبح مؤسسة اقتصادية تخضع للقانون السياسي للمالية والقروض والتأمينات الاقتصادية،حيث يعمل على تسهيل وضمان العمليات التمويلية المحققة من طرف الشركات والمتصرفين.ويساهم في تطوير وتنمية الفلاحة والصيد البحري، كما بطبق التأمينات على الممتلكات والأشخاص في القطاع الفلاحي.

b. بنك الفلاحة والتنمية الريفية (B.A.D.R)

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 206/82 المؤرخ في 1982/05/13،وقد تولد عن إعادة تنظيم البنك الوطني الجزائري.حددت مهمته في تحويل القطاع الفلاحي،بحيث اعتبر وسيلة تستطيع الدولة من خلاله تأمين الغذاء عبر تأمين احتياجات النشاطات الفلاحية.

يقوم البنك الفلاحي والتنمية الريفية على تمويل جميع الاستغلالات الزراعية بما فيها التابعة للدولة أو الخواص.

كما يمنح قروض طويلة المدى لتمويل الاستثمارات الزراعية الكبرى.

2-2-5-5- المستفيد من المخطط الوطني:

[1] C.R.M.A Caisse Régionale de Mutualité Agricole

الأشخاص الذين يستفيدون من المخطط الوطني لتنمية الفلاحية لابد أن تتوفر فيهم صفة فلاح.

1- من هو الفلاح؟

الفلاح هو كل شخص يمارس نشاط فلاحي بصفة مستمرة وعادية ولابد أن تتوفر فيه عدة مواصفات منها:

أ- أن يكون مالك أراضي أو مربي مواشي.

ب- أن يكون حائز على عقد إيجار أو يكون هناك اتفاق مبرم مع المالك.

ت- الاستفادة من الدعم في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (F.N.P.D.A)

a. **شروطه:** حددت مجموعة من الشروط لاستفادة من الدعم في إطار(F.N.P.R.A) في المادة 2 من المقرر الوزاري رقم 000599 المؤرخ في 8 جويلية 2000.حيث يؤهل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية كل من الفلاحون والمربون بصفة فردية وجماعية و المؤسسات الاقتصادية والعمومية الخاصة.

b.**كيفية الاستفادة من الدعم في إطار** (**F**.**N**.**R**.**D**.**A**) على كل شخص راغب في الاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية إيداع ملف يضم مجموعة من الوثائق حسب المادة 4 من المقرر الوزاري المذكور أعلاه.

1-طلب الالتحاق بالبرامج الفلاحية وإعانة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية .

2-إيداع الملف لدى القسم الفرعي للفلاحة المختص إقليميا ويسلم للمعني وصل إيداع بذلك.

3-يقوم رئيس القسم الفرعي بدراسة الملف والحكم على مدة مطابقته للتنظيم المعمول به.

4-بعد ذلك يقوم الرئيس الفرعي بإيداع الملف لدى مديرية المصالح الفلاحية في أجل لا يتعدى أيام من تاريخ إيداعه.

5-يقوم رئيس القسم الفرعي للفلاحة بتقديم الملف والدفاع عنه أمام اللجنة التقنية الولائية (CTW)[1]، يرأسها مدير المصالح الفلاحية ومحافظ الغابات ومدير الصندوق التعاون الفلاحي ومدير بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية، ممثل العامة للامتيازات الفلاحية، مدراء المتعاهد التقنية المتخصصة في حالة تواجدها بإقليم الولاية.

[1] CTW : comité technique de la wilaya.

6-تفصل اللجنة التقنية الولائية في قبول أو رفض الملف، ففي حالة قبوله تقوم مديرية المصالح الفلاحية بصفتها رئيسا للجنة التقنية بتبليغ هذا القرار لرئيس القسم الفرعي وكل أعضاء اللجنة.

7-يقوم بعد ذلك رئيس القسم الفرعي بإبلاغ صاحب الملف بقرار اللجنة التقنية بقبولها لملفه، ويطلب منه الحضور لتوقيع دفتر الشروط الذي يربطه بالمديرية ويحدد حقوقه وواجباته التي يجب عليه التقيد بها، كذا كلفة الأعمال والعمليات المقرر إنجازها وكذا مبلغ دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

7-ترسل نسخا من دفتر الشروط الموقع وقرار ومنح الدعم إلى الصندوق الوطني المختص إقليميا وإلى رئيس القسم الفرعي الفلاحي المعني من أجل التكفل بها.

وفي حالة رفض الملف يعلم الراغب في الاستفادة من الدعم في نفس الآجال عن طريق قرار صادر عن مديرية المصالح الفلاحية.

تقوم الصناديق الجهوية للتعاضدية الفلاحية المختصة إقليميا بتنفيذ عمليات الدفع بعنوان الدعم من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، على أساس قرار منح الدعم ودفتر الشروط المتناسبة معه وبالنظر لوضعيات الأشغال والخدمات أو التوريدات الموقعة التصديق بـ "الخدمة المؤداة" من قبل المصالح الفلاحية.تقوم الصناديق الجهوية للتعاضدية الفلاحية بالعمليات المشار إليها أعلاه لفائدة المستفيدين في أجل أقصاه 15 يوم ابتداء من تاريخ استلام الوثائق المؤشرة بـ " الخدمة المؤداة".

ت-*ملكية الأراضي الفلاحية*:

1- **أراضي البايلك:** هي ملك الدولة ولها حرية التصرف فيها،وإلى جانبها هناك أراضي لا تملكها الدولة ولكن لها حقوق فيها،وتتعلق بالأراضي الميتة التي يتمتع فيها السيد بحقوق الإقطاع،ويمكن له أن يتنازل عنها لفرد آخر خاص،دون أن يملكها هذا الأخير،لكن مقابل دفع عشور أوخراج أو جزية، وهناك الأراضي الشاغرة وللدولة كذلك حقوق عليها.

2- **أراضي الوقف (الأحباس)**: هي أراضي محمية لا يمكن المطالبة بها وهي تابعة للمؤسسات الدينية، ولا يمكن في أي حال من الأحوال بيعها أو توريثها، وهدفها ديني،ويمكن للجميع الانتفاع منها.

3- **أراضي المخزن**:وهي ملك الدولة تتنازل عنها لصالح موظفيها خاصة من الجيش،وهذا مقابل إسدائهم لخدمات أو أدائهم لواجبهم.

4- **أراضي الملك**: هي ملكية خاصة ولا يحق لأفرادها بيعها أو تأجيرها.

5- **أراضي العرش**: هي أراضي بور تعود للقبيلة أومن يملكها أو يشغلها،تعود بذلك له مع انتفاع الحق بالوراثة للذكور،ويدفع أصحابها عليها ضريبة ولكنها ألغيت فيما بعد وعوضت بالزكاة (Mohamed,1990) .

خلاصة الفصل الأول:

تعد التنمية الريفية من أهم المشاريع التي تعتمدها الدولة لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، لهذا تحاول الجزائر الاعتماد على مجموعة من الاستراتيجيات والأليات التي يمكن من خلالها الوصل الى أهداف التنمية الريفية .حيث عرفت منذ الاستقلال عدة اصلاحات في القطاع الفلاحي وهيكلة تنظيم الانتاج، ،لكن بالرغم من هذه الاصلاحات بقي القطاع الفلاحي يتخبط في العديد من المشاكل كضعف الانتاج ونقص اليد العاملة وسوء التسيير،فصدر **قانون 87-19** الذي ينص على اعادة تنظيم القطاع الفلاحي في شكل مستثمرات فلاحية ،ومع استحداث **البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية** زادت فعالية القطاع .

حثت البرنامج الاصلاحية على الاستثمار في جميع أنحاء الوطن مع احترام خصوصية كل منطقة،كما حمل في طياته مجموعة من الاهداف ومن أهمها حل مشاكل الفلاحيين ،بحيث يعتبرون أساس اعادة القطاع الفلاحي الى مساره الصحيح،بعد ذلك صدر مخطط تكميلي سمي **بالمخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية** الذي عمل على اصلاح المناطق المعزولة ،حيث حاول المخططين من خلاله ادماج هذه المناطق في كل المشاريع الاقتصادية من أجل العمل على احداث نوعا من التوازن والمساواة بين كل المناطق الجزائرية. بالرغم من كل هذه البرامج ،الا أن القطاع الفلاحي لم يرقى الى المستوى المطلوب، فوضعت الدولة سياسة **التجديد الريفي** الذي يهدف الى استحداث طرق جديدة لدعم القطاع الفلاحي.عملت هذه السياسة على احداث نوعا من الانتعاش في الاقتصاد الجزائري ،حيث ساهمت في زيادة الانتاج الذي أثر بدوره على قامت بزيادة اليد العاملة و تحسين المستوى المعيشى للأفرد.

الفصل الثاني

سكان الريف في تناقص مستمر

مقدمة الفصل الثاني:

شهدت السهوب الجزائرية منذ الستينات ارتفاع في نسبة التعمير بسبب حركة التمدن والنمو الديموغرافي إضافة الى النزوح الريفي نحو المراكز الحضرية.كل هذا أثر على التجمعات الريفية،حيث أصبحت مناطق طاردة للسكان أكثر منها جاذبة لهم،كما عرفت هذه المناطق استقرار البدو والرحل في التجمعات الحضرية والريفية مما زاد في عدد السكان وتغير نمط عيشهم.فالزيادة في السكان تستوجب من الدولة توفير التجهيزات والخدمات لهم.كما يجب عليها البحث عن سبل جديدة لتثبيت سكان الارياف في مناطقهم.سنحاول في هذا الفصل دراسة حركة السكان في منطقة الدراسة ومعرفة أهم مساراتهم و التأثيرات الناتجة لهذه الحركة على المجال السهبي.

1- تطور عدد سكان منطقة الدراسة:عرفت منطقة واد الطويل زيادة في حجم سكانها وتفاوت عددهم من مرحلة إلى أخرى،على حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها المنطقة.حيث بلغ عدد سكانها سنة 2015 حوالي 199763 نسمة بمعدل نمو يقدر 1,7% مقارنة بالسنوات2008 1998و1987،حيث بلغ عدد السكان 179158 نسمة و14245 نسمة و100612 نسمة على التوالي.

الجدول رقم (04):تطور عدد السكان المنطقة المدروسة

	1987	1998	2008	2015	معدل النمو % 98-87	معدل النمو %08-98	معدل النمو % 2015-08
الجلفة	494494	97706	1090578	1400901	4,4	3,2	3,6
تيارت	568735	725854	846532	974496	2,2	1,6	2
منطقة واد الطويل	100612	141245	179158	199763	1,2	1,4	1,7

المصدر: O.N.S 1987/1998-2008-2015

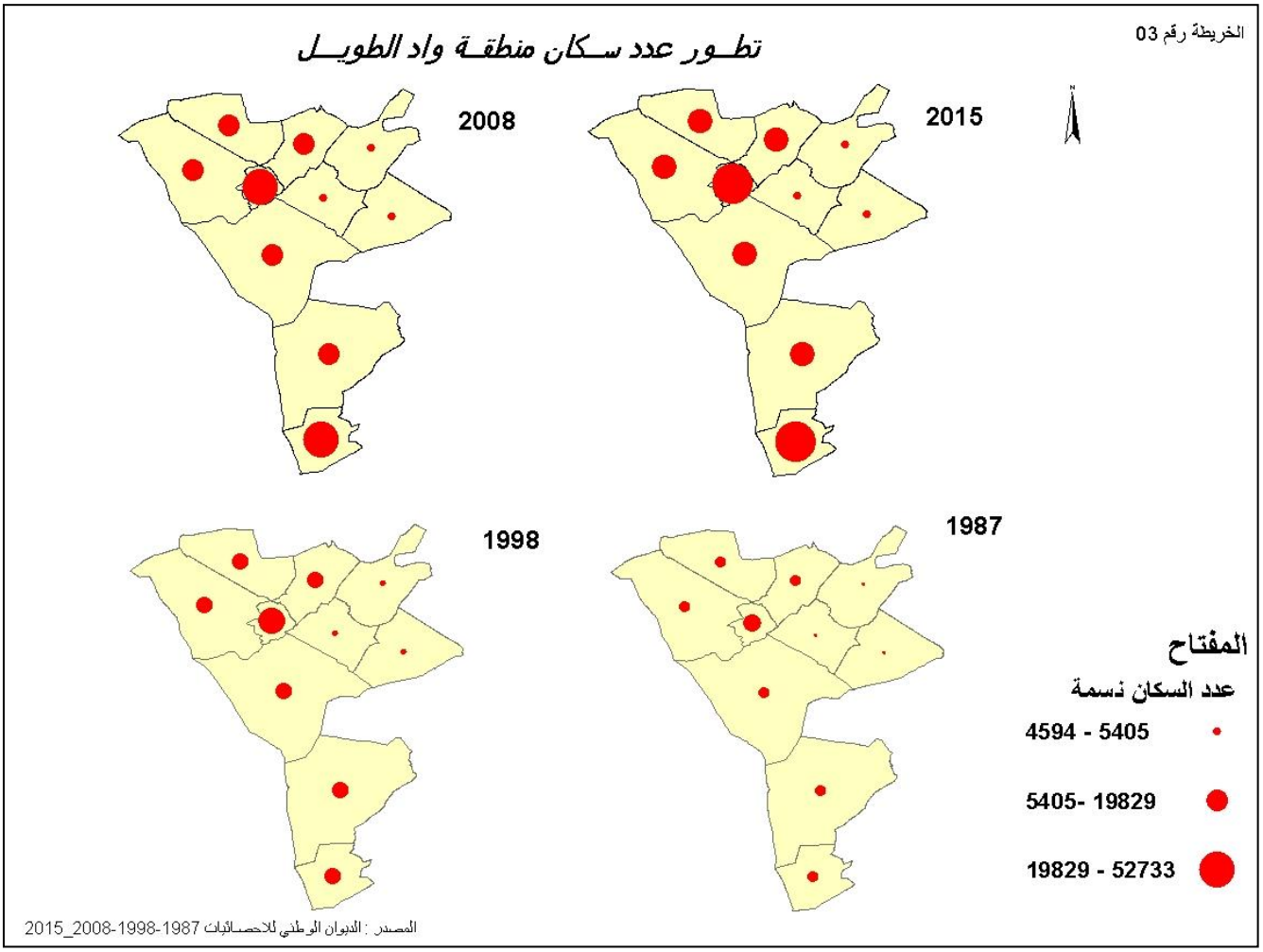

1-1-المرحلة الأولى فترة (1987-1998):

عرفت منطقة الدراسة تزايدا في عدد السكان من 100612نسمة في 1987 ليرتفع إلى 141245 نسمة سنة 1998،وبمعدل نمو 1,2%، وعند العودة الى الخريطة رقم 03 نلاحظ أن هناك تباين في معدلات النمو من ببلدية إلى أخرى.فهناك بلديات ارتفع فيها معدل النمو مقارنة بالمعدل الولائي. ويرجع هذا الارتفاع إلى استقرار البدو والرحل وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان حيث استفادت المنطقة من العديد من المشاريع التنموية .

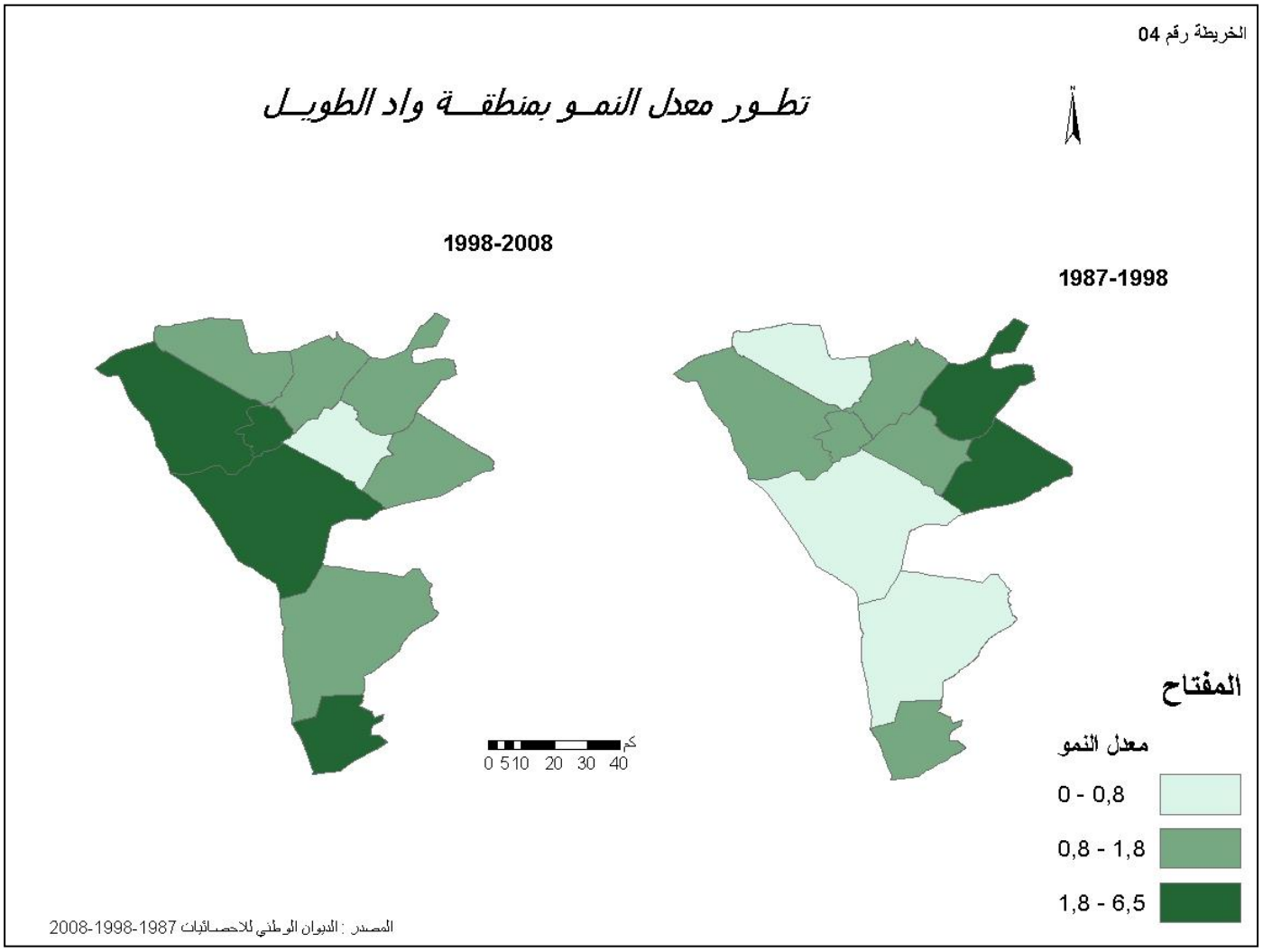

1-2-المرحلة الثانية فترة (1998-2008):

هناك زيادة متباينة في عدد السكان في هذه الفترة حيث بلغ عدد السكان 1998 حوالي 141245 نسمة مقابل 179158 نسمة سنة 2008،أي بزيادة سكانية تقدر بـ 37913 نسمة، حيث نجد أن هناك ارتفاع في عدد السكان بمعدل نمو مرتفع خاصة ببلديات الرشايقة و قصر الشلالة وزمالة الامير عبد القادر.

1-3-المرحلة الثالثة الفترة (2008-2015):

نفس الملاحظة بالنسبة للفترات السابقة،هناك زيادة متفاوتة في عدد سكان منطقة الدراسة.إلا أن هذه الزيادة تخص بصفة كبيرة المناطق الحضرية أكثر منها المناطق الريفية،وهذا لتمركز الهياكل والخدمات الاساسية بها .

2-***توزيع السكان حسب التجمعات:*** يتوزع سكان ولايتي تيارت والجلفة عامة ومنطقة واد الطويل خاصة بشكل متباين على حسب توزيع الأنشطة الاقتصادية وتوفر الظروف الاقتصادية.

الجدول رقم (05): توزيع السكان حسب التجمعات في ولايتي تيارت والجلفة

	سكان التجمعات الرئيسية ACL	المعدل %	التجمعات الثانوية AS	المعدل	سكان المناطق المبعثرة ZE	المعدل	مج
الجلفة	824.430	75,6	49796	4,5	216353	19,8	1.090.579
تيارت	636.847	75,2	61655	8 ,3	148030	17,5	846.532
منطقة واد الطويل	151543	75,77	0	0	48473	24,23	200.016

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات 2008

معظم سكان منطقة واد الطويل يقطنون في التجمعات الرئيسية بنسبة 75,4% من مجمل السكان،وهذا راجع لهجرة سكان الريف نحو التجمعات الحضرية للبحث عن فرص أحسن للعيش وكذلك بسبب نقص مداخيل المنتوجات الفلاحية مقارنة بغلاء البذور. تعود أكبر نسبة للبلدية ،قصر شلالة، ، فيما تنعدم نسبة التجمعات الثانوية بالمنطقة،أما المناطق المبعثرة فقد بلغت 24,23% من إجمالي سكان المنطقة (الجدول05)

3- انخفاض الكثافة السكانية الريفية بمنطقة واد الطويل :

لمعرفة حركة السكان في المجال، لابد من التطرق إلى دراسة الكثافة السكانية الريفية التي من خلالها يمكن معرفة التجمعات التي استحوذت على أكبر عدد من السكان الريفيين كما نعرف حركة السكان من المدينة إلى الريف والعكس.

الجدول رقم (06): الكثافة السكانية الريفية بولايتي تيارت والجلفة

الولاية	عدد السكان الريفيين 1998(نسمة)	الكثافة السكانية الريفية 1998 (ن/كم²)	عدد السكان الريفيين 2008 (نسمة)	الكثافة السكانية الريفية 2008 (ن/كم²)	عدد السكان الريفيين 2015(نسمة)	الكثافة السكانية الريفيين 2015 ن/كم²
الجلفة	174.309	2.6	216.353	3.3	249.687	3.8
تيارت	160.618	7.8	148.030	7.2	172.054	8.3
منطقة واد الطويل	70.421	12,6	61.244	10,2	49.895	8,4

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات 1998-2008

بلغت الكثافة السكانية الريفية منطقة الدراسة 12.6ن/كم^2 سنة 1998،وانخفضت إلى 10.2 ن/كم^2 سنة 2008.ويرجع هدا الانخفاض الى استقرار سكان البدو والرحل ومشاريع السكن الريفي التي أصبحت تجذب سكان الأرياف وحتى سكان المناطق الحضرية.لا توضح الكثافة الريفية الإجمالية كل التغيرات الحاصلة في الريف لذا سنقوم بدراستها حسب قيمتها في كل بلدية على حدة

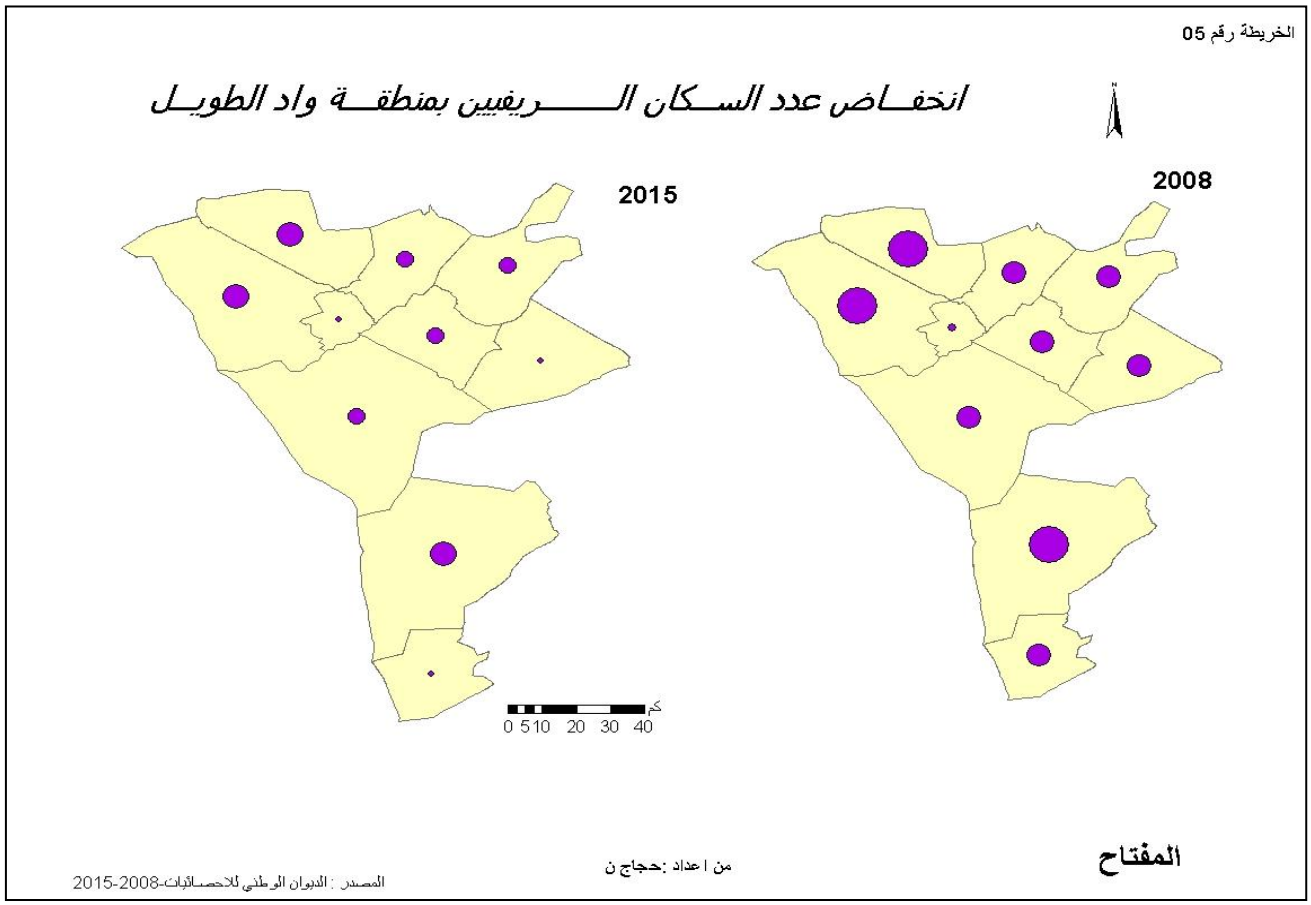

معظم البلديات منطقة الدراسة عرفت انخفاضا فيكثافتها الريفية،معنى ذلك أن عدد السكان في الكيلومتر مربع انخفض بسبب انخفاض المستوى المعيشي وهجرة سكانها الى المناطق الحضرية و الى المدن الكبرى.

4- الهجرة الريفية في الجزائر:

إن دراسة الهجرة الريفية في الجزائر مهمة في الدراسات السكانيةلأنها تستطيع تغير موازين التفسير ونستطيع منها معرفة أهم التغيرات التي حدثت على مستوى التجمعات السكانية.كما يمكننا تقسيمها الى مرحلتين على حسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر :

4-1- مرحلة الاستعمار الفرنسي:

عمد الاستعمار الفرنسي بعد دخوله الجزائر سنة 1830 على تفكيك الشعب الجزائري و زعزعة استقراره، فعشية الغزو الفرنسي للبلاد لم يتعد سكان المدن 6% و البقية هم سكان الأرياف و البوادي(زوزو،2008).

و نتيجة للسياسة الاستعمارية التي تهدف الى الاستيطان والاستيلاء على أراضي الفلاحين الجزائريين بشتى الأساليب والوسائل،أدى الى هجرة السكان الأصليين الى المناطق الجبلية .

اتخذت الهجرة اتجاهين: الهجرة الى خارج حدود الوطن نحو فرنسا وأروبا والمشرق العربي وهجرة نحو المدن الداخلية وباتجاه مزارع المعمرين .

فقد سنت السلطة الاستعمارية قوانين مختلفة استهدفت كلها الاستحواذ على الأراضي، فستولت على ممتلكات الأتراك ،و صادرت ممتلكات القبائل الثائرة واستحوذت على الأراضي الوقفية وأراضي العرش. فكان من شأن هذه السياسات والممارسات أن جردت السكان من أراضيهم،فتدفق سكان الأرياف بأعداد هائلة اتجاه المدن الجزائرية علها توفر لهم أمنا وعيشا ، فسجلت بذلك المدن الجزائرية زيادة سكانية كبيرة فسرها البعض تضليلا بالنمو الطبيعي إلا أنها في الواقع تعبر عن نزوح ريفي كثيف،ذلك أن الريف في تناقص مستمر بينما سكان المدن في تزايد مضطرب(زوزو،2008) .

عمل الاستعمار الفرنسي منذ دخوله الجزائر الى ممارسة سياسة التهجير،إلا أن أكبر نسبة للهجرة الداخلية سجلت إبان الثورة التحريريةحيث حاول الاستعمار إخلاء الأرياف من سكانها،لأنهم كانوا دعامة للثورة

والإمداد الطبيعي لها، فبدأ النمو الحضري واضحا، وطغت على السطح الأحياء القصديرية في محيط المدن بما حملته من مظاهر سلبية ما تزال حتى الآن .

هكذا فإن العمران الجزائري شهد خللا كبيرا خلال عشية الثورة وغداة الاستقلال تميز بنمو المراكز الحضرية على حساب فراغ الريف.

حيث بلغت نسبة سكان الحضر فيما بين 1954 و1966 ما يقارب 10% وسجلت أيضا إحصاءات الأمم المتحدة مساهمة الهجرة الريفية في الزيادة السكانية ما بين 1960و 1965 ما يساوي 54% و هذا ما يعبر عن ضخامة الهجرة نحو المدن (زوزو،2008).

4-2- مرحلة الاستقلال

تميزت السنوات الأولى من الاستقلال (1960-1962) بوطأة مخلفات الاستعمار و تركته الثقيلة على مستوى الهجرة .

فقد عرف معدل النمو الحضري السنوي في الجزائر أعلى إرتفاعاته في تاريخ البلد حين احتل سكانها الحضريون 30% من مجموع السكان لتحتفظ الأرياف بـ 70% الباقية .

و ابتداء من 1966 وحتى 1977 وهي مرحلة البناء الاشتراكي بما حملته من مخططات تنموية: المخطط الثلاثي (67-69) والمخططين الرباعيين (73/70 – 77/74) إضافة إلى البرامج الخاصة بالولايات،مما أدى إلى تغيرات جذرية في الخريطة بإقامة سلسلة من الوحدات الصناعية ومناطق وأقطاب صناعية مهمة،مع توسيع شبكة الطرق وإقامة منشآت جامعية. فكانت نتيجة هذه المخططات الاقتصادية هجرة سكان الأرياف نحو المدن حيث فرص التشغيل المتوفرة ما أدى ببلوغ هجرة الريف أكثر من 1،7مليون نسمة (زوزو،2008).

وبلغت نسبة عدد سكان التجمعات الحضرية سنة 1987 بـ49،8% من مجموع السكان،وبالمقارنة مع سنة 1977 يكون معدل النمو الحضري في حدود 4%،إلا أن نصيب الهجرة نحو المدن قد انخفض إلى 1%.

ويعود هذا الانخفاض الى اهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي إذ عملت على تشجيع استقلالية المستثمرات الفلاحية.كما عملت على استحداث مجموعة من اليرامج من شأنها اعادة الاعتبار للمناطق الريفية مثل مشروع الاستصلاح الزراعي.ومن أهم الاسباب التي عملت على انخفاض نسبة الهجرة الريفية هي تخلي الدولة الجزائرية

على النهج الاشتراكي الذي كان تأثيره سلبيا على الشركات العمومية والتي كانت سببا في هجرة سكان الارياف الى المدن.

في المقابل قامت بتوسيع تجربة الاستصلاح و باتخاذ تقنية الامتياز و إعادة الممتلكات المؤممة في إطار الثورة الزراعية إلى أصحابها الأصليين ، فكانت الظروف أن شكلت عوامل طرد من المدن و عوامل جذب إلى الأرياف، فعاد الكثير من العمال ذوي الأصول الريفية إلى مواطنهم الأصلية و دخل أعداد من المستثمرين عالم الاستثمار في المجال الزراعي مما فتحو باب التشغيل ، إلا أن الأزمة السياسية التي عرفتها البلاد سنة 1991 كان لها انعكاسات خطيرة على الأرياف خاصة في المناطق الساخنة مما أجبر الكثير من سكان الأرياف إلى الهجرة نحو المدن فرارا من المجازر التي ارتكبت في حقهم (زوزو،2008).

ليعود الحال إلى ما كان عليه بعد انتهاء العشرية السوداء وتحسن الأوضاع الأمنية،حيث عاد الكثير من السكان الريفيين إلى مساكنهم وأراضيهم الذي تركوها.

5- الهجرة في منطقة الدراسة :

تعتبر الهجرة عامل أساسي في الدراسات السكانية،باعتبارها مصدرا لتغير حجم السكان

5-1-*أسباب الهجرة*:

تعرف ظاهرة النزوح الريفي على أنها من بين أنواع الهجرة،فهي تكون من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية،وقد عانت المناطق الريفية في ولايتي تيارت والجلفة من هذه الظاهرة ومازالت تعاني منها جراء نقص التجهيزات والخدمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مما أثر على استقرار السكان في المنطقة .

إن اهتمام السلطات بالتجمعات الرئيسية وهذا بإقامة جل المشاريع التنموية بها، بالإضافة إلى الجفاف، وتدهور المراعي،وعدم تثمين النشاطات الحرفية.كل هذا حفز السكان المقيمين بالأرياف للاتجاه الى المناطق الحضرية التي بها شروط الحياة للبحث عن فرص أحسن للعيش.

قد أدى الاختلال الإقليمي بين الشمال والمناطق الداخلية إلى انتقال الفئة النشيطة نحو المناطق الشمالية،وذلك بسبب تدني المستوى الاقتصادي بالمناطق الداخلية ونقص فرص العمل بها فأصبحت هذه المناطق طاردة للسكان.

الجدول رقم (07) : أسباب هجرة المناطق الريفية

الأسباب	العدد	النسبة
التقرب من مقر العمل	28	13.59
انعدام الأمن	57	27.66
ضعف المداخيل	65	31.55
العزلة	44	21.36
أخرى	12	5.83
المجموع	206	100

المصدر :(عمل ميداني لمنطقة الدراسة للباحث بومدين،2008)

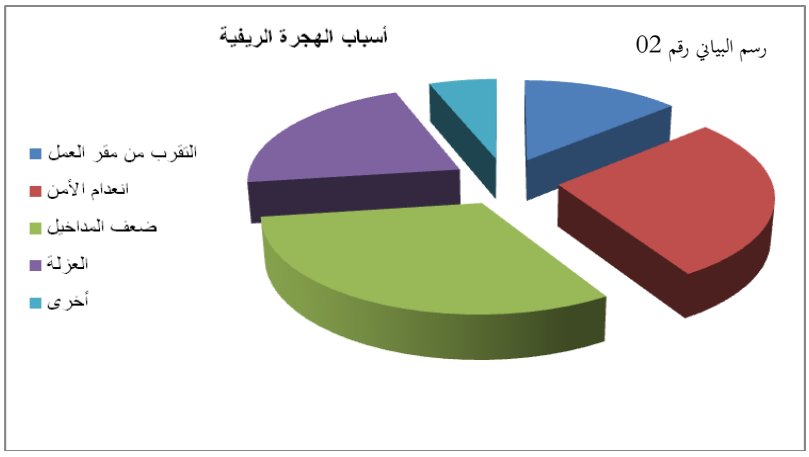

من الأسباب التي تؤدي إلى هجرة الأشخاص من الأرياف إلى التجمعات الحضرية هي ضعف مداخيل الإنتاج الفلاحي بنسبة31,6%، حيث يعتمد الكثير من الفلاحين على الزراعات المعيشية ذات الإنتاج المحدود.كما أن غلاء أسعار الأعلاف والبذور يتركهم يلجؤون إلى سبل أخرى من اجل الحصول على مدخول ثانوي.أما التقرب من مقر العمل فيأتي في المرتبة الثانية بنسبة 27.66%، وذلك يرجع إلى قلة المواصلات وصعوبة التنقل إلى العمل بالإضافة إلى مشكل العزلة فيأتي في المرتبة الثالثة بمعدل 21.36%.كما ذكر العديد من السكان الريفيين أن مشكلة انعدام الأمن وتعرضهم للسرقة دفعهم للتنقل إلى مناطق الحضرية وهم يمثلون 13.59% من مجمل السكان الريفيين الذين تعرضوا للاستجواب حسب دراسة بومدين 2008.

5-2- تأثير هجرة سكان الأرياف على المجال الفلاحي :

يعتبر النزوح الريفي هجرة داخلية ويقصد بها حركة السكان من الأرياف الى المدن داخل قطر البلد الواحد،وهي عكس الهجرة الخارجية الي تتم بتنقل السكان من داخل البلد الى خارجه.هناك ظاهرتين تنبثق عنهما حركة السكان:

الأولى: هناك بلديات طاردة للسكان،حيث نجد بها صافي الهجرة سالب وتشمل العديد من البلديات وهذا بسبب هجرة سكانها إلى البلديات المجاورة،كما أن معظم البلديات الطاردة للسكان تقع في جنوب الولايتين.ويرجع ذلك إلى تدني الظروف المعيشة وعدم توفر وسائل الاستقرار مع انعدام فرص العمل واقتصاره على بعض البلديات،بالإضافة إلى نقص التجهيزات والمرافق العمومية خاصة التعليمية والصحية .

ثانيا: هناك بلديات جاذبة للسكان حيث صافي الهجرة بها موجب وقد سجلت أعلى نسبة بمركز الولايتين كونهما يتوفران على مختلف التجهيزات والمرافق العمومية.بالإضافة إلى تمركز الأنشطة الاقتصادية وتوفر فرص العمل مما جعلهما مركز لاستقطاب العديد من السكان كبلدية حاسي بحيح وعين وسارة وحاسي فدول بولاية الجلفة وبلدية حمادية و قصر الشلالة ومهدية ودهموني بولاية تيارت.

بالرغم من أن مركزي الولايتين يقومان بجذب سكان البلديات المجاورة إليهما،إلا أنهما يعتبران في نفس الوقت مركزان لطرد سكانهما إلى الولايات المجاورة،حيث العديد من سكانهما يتجهون إلى الولايات الأخرى،كالولايات:معسكر،المدية،الجزائر العاصمة،وهران ....الخ،للبحث عن سبل اخرى لكسب الرزق.

نفس الأمر بالنسبة لولاية الجلفة تعتبر ولاية طاردة لسكانها إلى الولايات التلية والشرقية بحكم أنها ولاية سهبية تفتقر للعديد من مقومات جذب السكان .

إن هجرة اليد العاملة الفلاحية المؤهلة وترك الأرض الفلاحية لغير أصحابها قد يؤثر على الإنتاج الفلاحي بالمنطقة

6- نمط حياة البدو الرحل بين قساوة الطبيعة والتعلق بموروث الأجداد :

تنامت حياة البداوة على مساحات شاسعة من ربوع الجزائر،من عين الصفراء ،مشرية ،البيض حتى خنشلة وتبسة،وهذا لرتابة المنطقة وتباعد النباتات بها وصعوبة وقسواة الحياة،حيث تشكل عالم البداوة والقصور منذ القدم في معظم أقاليم القبائل الجزائرية .

كما استندت الثقافة الاجتماعية للبدو على مفاهيم تقليدية مثل القبيلة أو العرش وهي تحمل في معانيها التنظيم الاجتماعي العرفي الذي ينطوي على وجود النخب الاقتصادية والسياسية والدينية التي تدير المجتمع،بالإضافة إلى إعطاء الأولوية للقبائل ذات نمط البدو والرحل التي تتميز بالتماسك والتضامن ،ولها ارتباط قوي بالأرض التي تعيش بها .

عرفت حياة القبيلة بحدود مضبوطة تربطها علاقات اجتماعية مع القبائل المجاورة حسب الموارد و المصالح المشتركة والحقوق العرفية.كما كانت "تحتفظ بالمحاصيل الزائدة أثناء الحصاد لمواجهة السنوات العجاف،وتقوم بتلبية احتياجاتها من باطن الأرض "(colonel Noellat 1882,cite par Morizot 1962).

تميزت القبيلة بنسق أسري واضح المعالم،يتحكم بها مجموعة من كبار القبيلة أو ما يدعى برؤساء العائلات (الجماعة Djmaa)،كما عرفت بتنظيم داخلي محددة وهو على النحو التالي في القاعدة:الأسرة (العائلة Ayla)،تتكون هذه الأخيرة من ثلاثة أجيال،عندما يحدث تفكك للأسرة (Forga) تسكن كل عائلة في بيت ولكن بجوار بعضها وتبقى تحت مسؤولية رئيس العائلة،إلا أن تتشكل القبيلة .

كما يعرف سكان البادية بتنقلاتهم الموسمية والترحال من أجل توفير الكلأ لقطعانهم،ويتم ترحالهم ضمن العشيرة،وبهذا تصنف حياة البداوة على حسب الترحال او الاستقرار.

6-1- ***سيرورة مجتمع البدو الرحل:من الترحال إلى الاستقرار،تحول بطئ و عميق***

تشكل البداوة شكلا من أشكال التكيف مع بيئة مفتوحة وهشة مثل السهوب،كما يعتبرها السكان الرعويين أكثر من مجرد نشاط .

تزامن استقرار البدو والرحل مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها الجزائر عامة و المناطق السهبية خاصة،ولم يكن هذا الاستقرار فجائي وإنما هو نتاج لمجموعة من الظروف والأسباب،ولعل أهمها السياسة الاستعمارية التي عملت على تغير النمط التقليدي لحياة البدو والرحل و أجبرتهم على الاستقرار أو تغير وجهتهم. كما لا يمكننا غض النظر عن الظروف الطبيعية التي أصبحت عائق في وجه البدو والرحل التي دفعتهم لتغير نسق حياتهم،وبهذا سنحاول الوقوف على الأسباب التي عملت على استقرار البدو والرحل(Hadeid et al.2017)

الجدول رقم (08) : تباين عدد البدو و الرحل منطقة الدراسة

عدد سكان البدو و الرحل	1977	النسبة *%	1987	النسبة *%	1998	النسبة* %	2008	النسبة* %
ولاية الجلفة	27879	/	21561	2,2	30856	3,9	24468	2,2
ولاية تيارت	18534	/	13789	1,9	22968	3,2	19789	2,3

المصدر : الديوان الوطني للاحصائيات 2008

*عدد السكان البدو والرحل بالنسبة لعدد السكان الكلي لكل ولاية

رسم بياني رقم 03

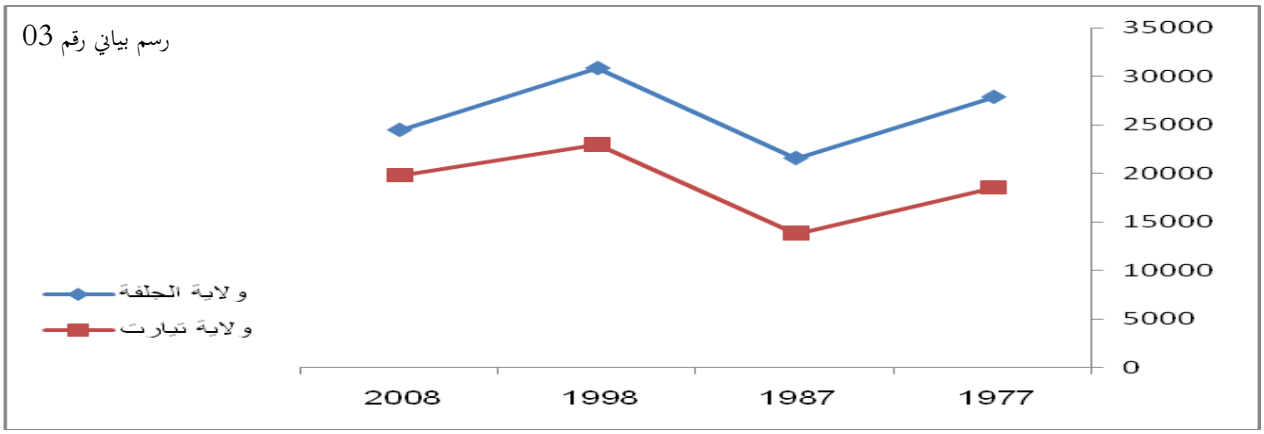

عند دراسة الجانب السكاني للبدو والرحل نجده يتباين بين الزيادة والنقصان على حسب الفترات الزمنية وأهم المجريات والأحداث التي مرت بها المنطقة السهبية وبهذا نجده مر بمجموعة من المراحل على حسب معدل النمو،كما تعتبر نسبة سكان البدو الرحل ضئيلة جدا مقارنة بعدد السكان الاجمالي لكل ولاية،وهدا دليل على استقرار سكان البدو الرحل في المناطق الريفية وعملت على تغير طبيعة معيشتهم

الجدول رقم (09) : معدل نمو سكان البدو و الرحل لمنطقة الدراسة

معدل النمو	1987/1977	1998/1987	2008/1998
ولاية الجلفة	-2,57	0,83	-2,18
ولاية تيارت	-3,32	0,92	-1,1

المصدر:الديوان الوطني للاحصائيات 1977-1987-2008

1-**المرحلة الأولى (1977-1987)**:

نلاحظ أن معدل نمو البدو والرحل قد تراجع في الولايتين وبنسب مختلفة،ويمكن تفسر هذا الانخفاض باستقرارهم داخل البلديات أوبالمناطق المجاورة لها،كما يمكن أن يكون هذا الاستقرار دائم أو مؤقت على حسب الفصل الذي أخذت فيه الإحصائيات .

2- **المرحلة الثانية (1987-1998)**:

يلاحظ في هذه المرحلة ارتفاع معدل نمو البدو و الرحل مقارنة بالمرحلة السابقة ،و هذا ما يشير إلى عودة حركية ظاهرة البدو و الرحل ،أما لتحسن الظروف الطبيعية أو لتعلق هذه الفئة بموروث الأجداد .

3- **المرحلة الثالثة (1998-2008)**:

في هذه المرحلة نلاحظ عودة تراجع معدل نمو البدو والرحل بمعامل سالب بكل الولايتين وهذا لاستقرارهم في التجمعات السكانية،وحسب ما أدلي لنا به من مديرية الفلاحة بولاية تيارت أن 51 عائلة من البدو والرحل من أصل430 عائلة استقروا بشكل دائم بالمناطق المحيطية بالمراعي والمحميات،كما استفادوا من سكنات ريفية.

خلاصة الفصل الثاني:

عرف سكان منطقة الدراسة زيادة في حجم سكانها وتفاوتها من مرحلة إلى أخرى،بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية حيث بلغ عدد سكانها سنة 2015 حوالي 2375397نسمة بمعدل نمو يقدر بـ 2,9% مقارنة بالسنوات2008و1998و1987،حيث بلغ عدد السكان 1523560 نسمةو1063229نسمةو1937110نسمة على التوالي،وقد مست هذه الزيادة التجمعات السكانية الرئيسية على غرار مركز الولايتين،لتوفرها على عوامل جاذبة للسكان،فنتج عن ذلك هجرة ريفية نحو المراكز الحضارية، هذا ما أحدث خللا في توزيع السكان بين المراكز والأطراف.كما لم تعرف الكثافة الريفية تغيرا كبيرا في الولايين أو في منطقة واد الطويل،وهذا للحركة السكان من المدينة الى الريف أو العكس،حيث تعرف المنطقة هجرة سكانها الى الولاية المجاورة خاصة الى الجزائر العاصمة ،وهذا للبحث على مستوى معيشي أفضل.

كما عرفت المنطقة تغيرا في الوجه العام وهذا باستقرار سكان البدو والرحل اثر مجموعة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية،حيث بدأت في الاستقرار في المناطق الحضريةوالريفية،وهذا الاستقرار ناجم عن رغبتهم في تدريس أولادهم.كما أن هذه المهنة لم تعد تستطيع توفير احتياجاتهم،الامر اللافت للانتباه أن معظم سكان البدو والرحل غيروا من نمط عيشهم،الذي كان يعتمد على التجوال والعيش في الخيمة الى مواكبة الحياة الحضرية،حيث لاحظنا أن بعضهم أصبح يمتهن مهنة أخرى،بالمقابل من أصبح يبحث عن عمل أخر بالاضافة الى مهنته الأصلية.إن استقرار البدو والرحل غير في التركيبة السكانية للسهوب عامة ومنطقة الدراسة خاصة.والسؤال الذي تبادر الينا هل سكان البدو والرحل يستطعون التعايش مع الوضع الجديد؟ و هل هذه التركيبة السكانية ستزول مع الوقت؟

الفصل الثالث

مورفولوجية المنطقة عائق أمام التطور الفلاحي

مقدمة الفصل الثالث:

تعرف المناطق السهبية الجزائرية ببساطة الاشكال التضاريسة وعدم تعقيدها،حيث تأخذ شكل مستوي بسيط ،هذا ما يؤثر على خصائص التربة ونوعية النبات بهذا الاقليم،كما يعطي للمنطقة طابع مناخي خاص.

تهدف دراسة الاشكال التضاريسية في منطقة الدراسة الى معرفة أهم العمليات المنبثقة عن نوعية التضاريس في المنطقة كعمليتي التعرية والتجوية وكذا نتائج عمليات النحت والارساب التي تؤثر على الانتاج الفلاحي بها،لهذا سنحاول دراسة الاشكال المورفولوجية لمنطقة واد الطويل من خلال استعمال الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية لتحليل ودراسة طبيعة المنطقة التضاريسية وتأثيرها على الجانب الفلاحي.

1 – تضاريس منطقة الدراسة : مورفولوجيا مستوية ومسطحة

يمتاز مجال الدراسة بسطح مستوي قليل التباين،تتخلله مجموعة من الارتفاعات،مثلما تظهره الصورة الثلاثية الابعاد لمنطقة الدراسة،حيث نجد مجموعة من السلاسل الجبيلية والسهول.

(الصورة رقم 01) صورة ثلاثية الأبعاد لتضاريس منطقة واد

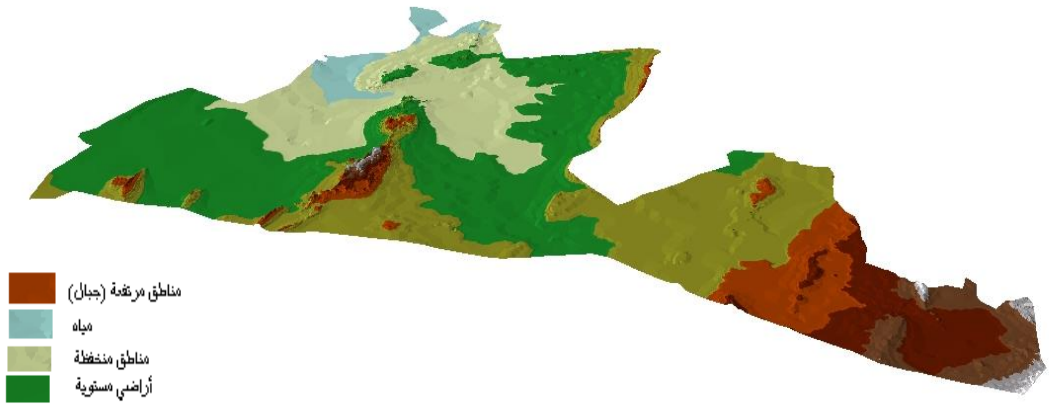

المصدر: موقع USGS

اعتمدنا في دراسة التضاريس لمنطقة الدراسة على خرائط طبوغرافية للمنطقة بمقياس 250000/1 تم تحميلها من موقع USGS.كما تم الاستعانة بـ04 مرئيات فضائية من نوع (*SRTM*) بدقة 30 متر وذلك بعد جمعها (*Mosaicage*) ثم قص منطقة الدراسة ومعالجتها عن طريق ببرنامج (*Arcgis 10.3*).

تم كأول خطوة عن طريق برنامج "ارك جيس "رسمنا مقطع طبوغرافي عرضي لمنطقة واد الطويل مثلما توضحه الصورة رقم 01 التي من خلالها يمكننا اخذ صورة عامة عن طبيعة التضاريس في المنطقة.

الرسم البياني 04 مقطع عرضي لمنطقة واد الطويل

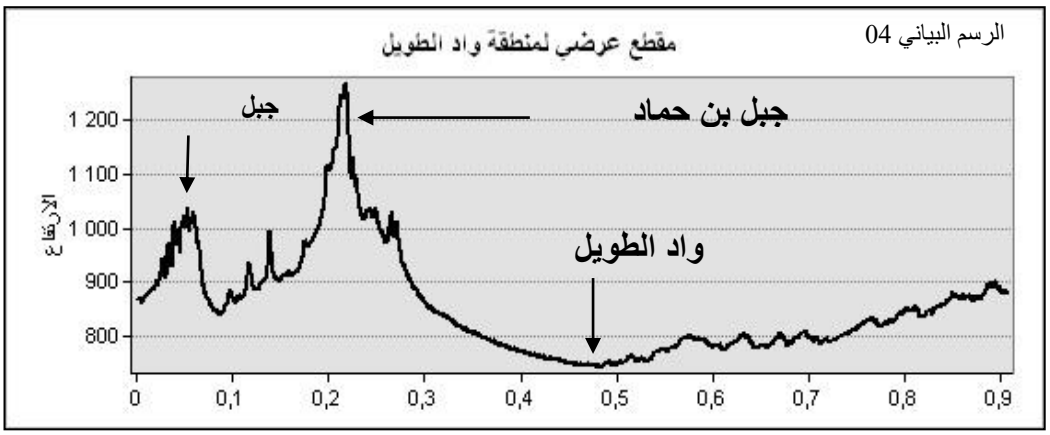

كما أخدنا مقطع طولي لمنطقة الدراسة،يمتد من الجهة الشمالية الى الجهة الجنوبية،يظهر من خلال وجود العديد من الجبال .

الجدول رقم (10)

الرسم البياني 05

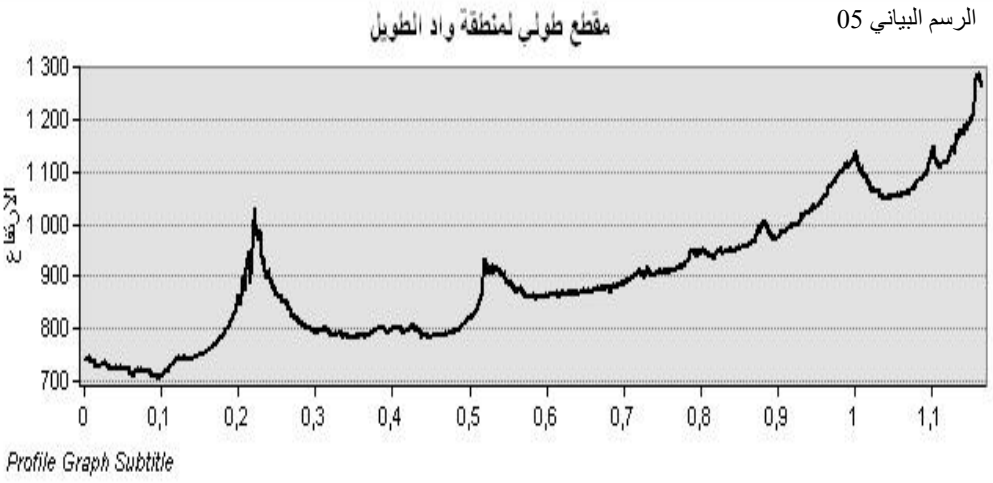

:الخصائص التضاريسية لمنطقة الدراسة

الخصائص التضاريسية	القيم (متر)
اعلى ارتفاع	1935
ادنى ارتفاع	76
متوسط الارتفاع	1005,5

المصدر: انجاز الطالبة اعتمادا على مرئيات فضائية من نوع *SRTM* بدقة 30 م

1-1 الاشكال التضاريسية بمنطقة واد الطويل

رغم التباين الذي يميز طبوغرافية منطقة دراستنا، إلا أن تضاريسها تتسم عموما بقلة الانكسار ويظهر ذلك عند دراسة أهم المكونات المورفولوجية لها،وهي السهول العليا في الشمال والأطلس الصحراوي في الجنوب.

1 – ***الجبال*** : من جبال العمور حتى الأطلس الصحراوي : تمتد إلى الجنوب الشرقي للحوض من جبل الزلاق 1593م وجبل قورو 1706م وجبل الكحلة 1272م في اتجاه الجنوب الغربي والشمال الشرقي إلى أن يلتقي بجبل عريق 1721م وجبل سيدي عقبة 1707م وجبل سيدي لحسن 1988م أخيرا جبل الحرشة 1182م.

2- ***السهول العليا*** :تمتد من المناطق الجبلية سالفة الذكر إلى حدود واد الطويل.

3- ***منطقة المجرى الأوسط لواد الطويل***:تشغل المنخفضات الجزء الأكبر من أراضيها السهبية وسلسلة جبلية تمتد من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي (وهي جبال كراسي ، جبال مطالس ،جبال تنغمار، جبال بن حماد ، جبال كرادو ، جبال سرقين).كما تصل نسبة انحدار هذه المنطقة حوالي 2% مما يساعد على سهولة عمليتي النحت والنقل خاصة في المنطقة الجنوبية لواد الطويل، الذي أصبحت عرضة لزحف الرمال.

2 – الإطار الجيولوجي لمنطقة واد الطويل:

تعد الخصائص الجيولوجية من ابرز و أهم العوامل تأثيرا على جيمورفولوجية الأحواض الهيدروغرافية،فإذا تم التعرف على الخصائص الجيولوجية لمنطقة الدراسة يسهل فهم الآليات التي أثرت على السطح الخارجي و كيفية تشكيله و تأثره بمختلف العوامل الطبيعية الأخرى كالمناخ و الغطاء النباتي و حتى نشاطات الإنسان،من الملاحظ أن هناك نقصا كبيرا في الدراسات الجيولوجية التي تخص منطقة الدراسة ، وهذا يشكل من ابرز المشاكل التي تم الوقوف عليها عدا بعض الدراسات العامة القليلة "(خنيوي أ،2019)

تتكون معظم أراضي منطقة واد الطويل من رواسب تعود إلى العصر البليوسيني والعصر الرباعي،و التي تشكل عموما من سهول خفيفة التموج،تتباين انواع التربة في المنطقة من الطمي الضحلة أو الطمي الرملي 42,7%، والطين الرملي 9,2%والطين المالح9,2%، والرمال الخشنة 12,8%،التربة الهيكلية 10%، والفسيفساء في أحواض الوديان 14%.كما أظهر تحليل مكونات التربة أن معظمها تحتوي على كمية كافية من البوتاسيوم وان 50% منها تفتقر إلى النيتروجين،و80% منها تفتقر إلى الفوسفات (الخريطة رقم 07).

كما تتكون الطبقة الجيولوجية السفلية لمنطقة واد الطويل من طبقات تعود إلى العصر الترياسي و الرباعي،وتشمل هذه المواد الطين الجبسي الرخامي من العصر الترياسي، و كربونات الكالسيوم و الحصى والحجر الرملي من العصر الجوراسي والطباشري.كما تظهر رواسب الطين الجيري ورواسب بحرية لعصر الميوسين والبليوسين.تتكون هذه الرواسب بشكل أساسي من الطمي والحجر الرملي مع بعض الحصى والطين الجبسي،كما تتكون معظم مساحة منطقة واد الطويل من رواسب العصر الجليدي الرابع (الخريطة رقم 06) .

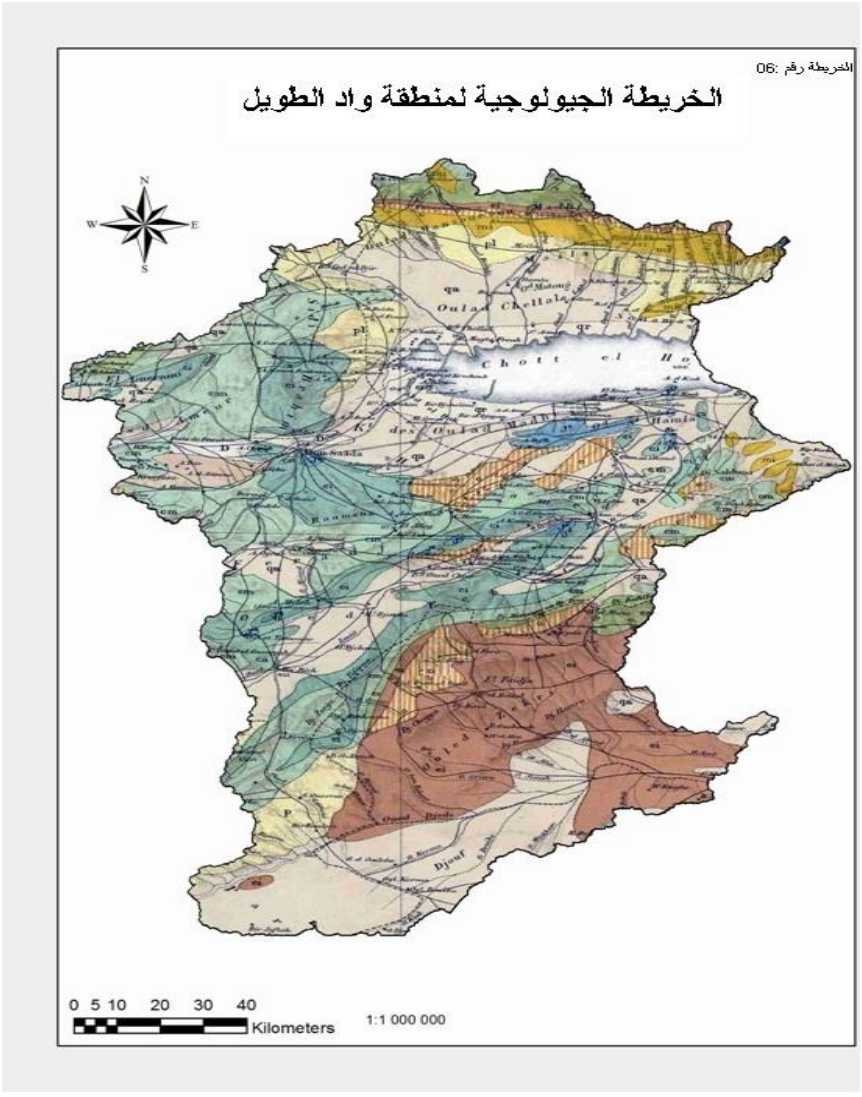
الخريطة رقم :06
الخريطة الجيولوجية لمنطقة واد الطويل
N
W
E
S
Chott el Ho
0 5 10 20 30 40
Kilometers
1:1 000 000
اوسين الادنى
اوسين الاوسط
كريتاسي الاعلى
أوليغوسان
كريتاسي جوراسيك
ميوسين
ميوسين الاعلى
كريتاسي الاوسط
جوراسي
الاعلى و الاوسط

3-الارتفاعات: تتنوع الارتفاعات بمنطقة واد الطويل و هو ما يظهر في الخريطة الخاصة بالارتفاعات ، حيث لاحظنا وجود خمس نطاقات متباينة الارتفاع .

من خلال الخريطة رقم (07) تم حساب مساحة ونسبة كل نطاق للارتفاعات عن طريق برنامج (Arc gis) و هي موضحة في الجدول رقم 11

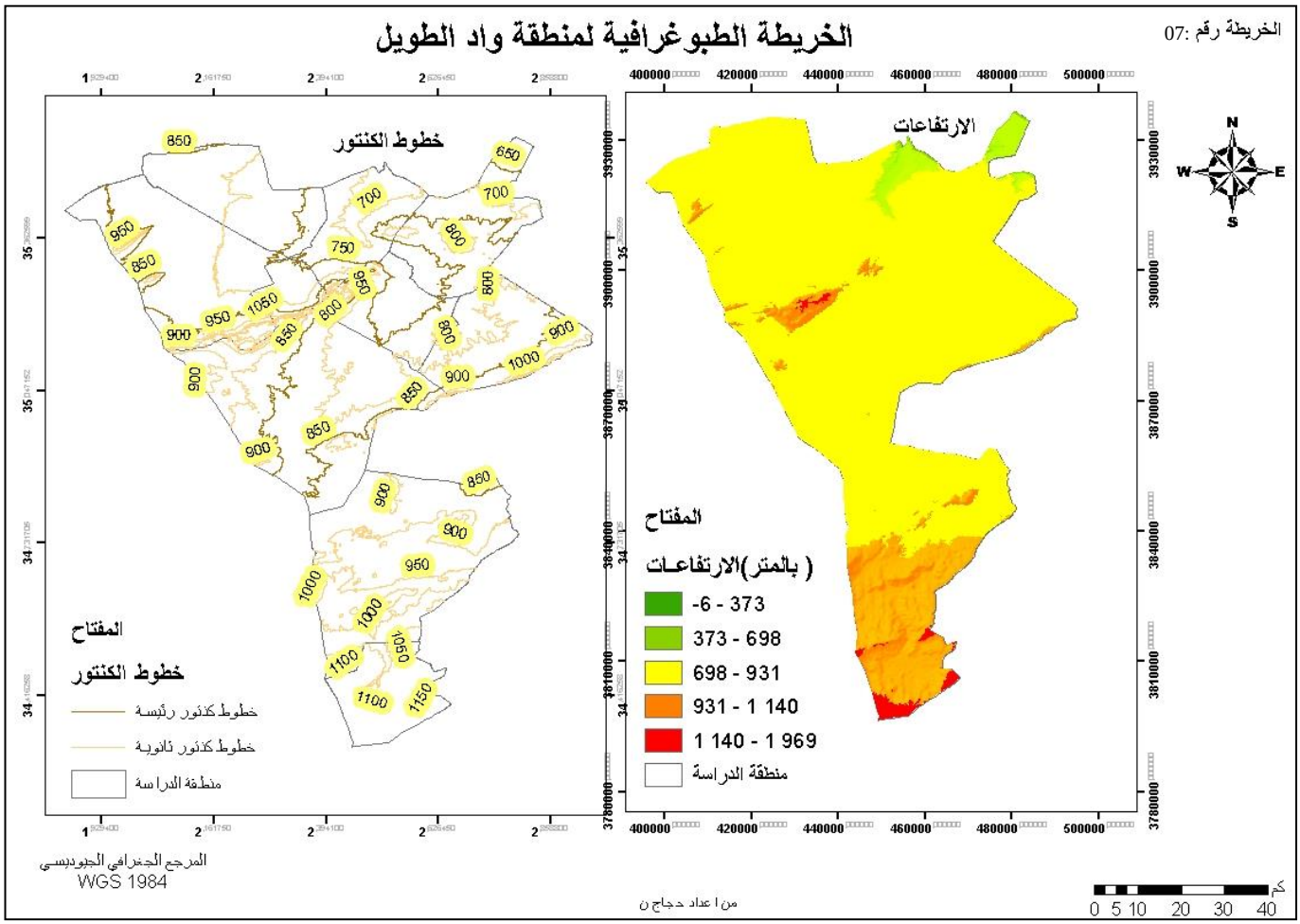

الجدول رقم (11) : توزيع الأراضي حسب ارتفاعاتها بمنطقة واد الطويل

نطاق الارتفاع (متر)	المساحة (كم^2)	النسبة المئوية
743-617	1.206,5	18
833-743	2.551,2	38,1
915-833	1.771,2	26,4
1027-915	673,2	10,1
1326-1027	496,4	7,4
المجموع	6.698,6	100

المصدر : المساحات و النسب محسوبة عن طريق برنامج Arcgis من خريطة الارتفاعات (من انجاز الطالب)

4-الانحدارات : تفيد معرفة الانحدار أي منطقة للتعرف واستخلاص الظواهر الجيومورفولوجية،و إمكانية استغلال هذا العامل في تنمية المنطقة من خلال الاعتماد عليه كشرط اساسي في تحديد مواقع انجاز الحواجز المائية.ليست هناك معايير مشتركة لتقييم المنحدرات فكل تخصص له معاييره حسب احتياجاته.ولحساب الانحدار نعتمد على نموذج الارتفاعات الرقمية (Dem) بدقة 30 متر باستعمال برنامج Arc gis(خنيوي،**2018**),و قد تم التوصل إلى النتائج

هناك تباين في درجة الانحدار من منطقة الى أخر بمنطقة واد الطويل،حيث أقل قيمة قدرت بـ 0° وأعلى درجة انحدار هي 55°.

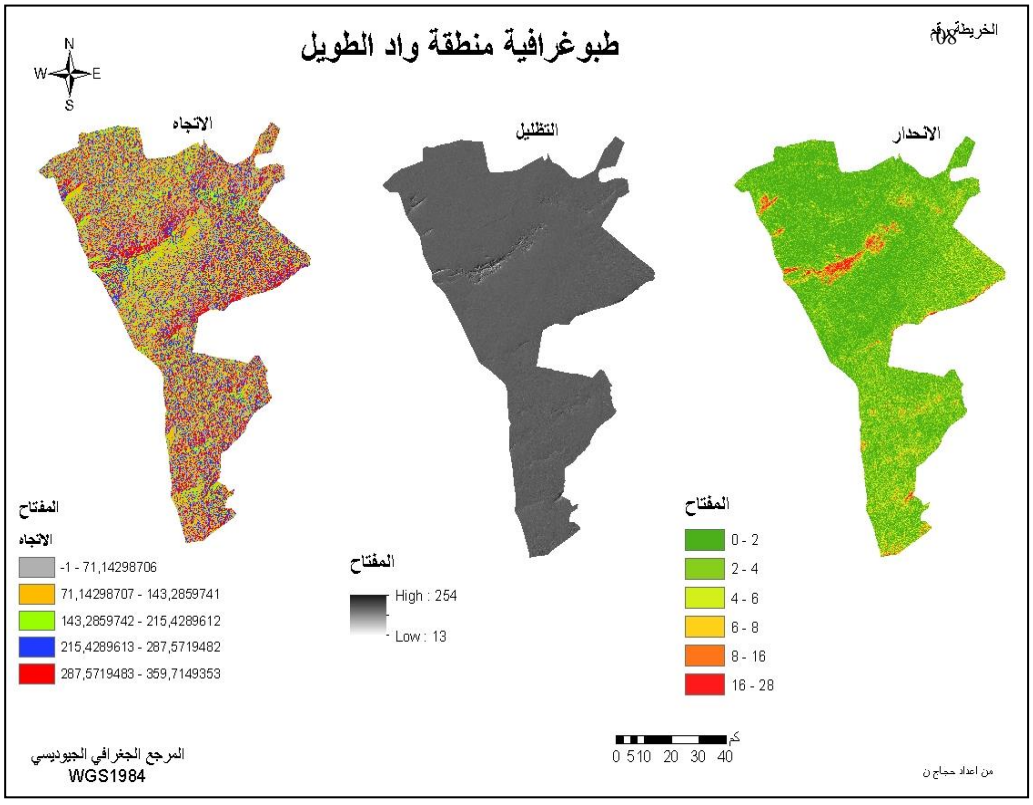

الجدول رقم (12): توزيع الأراضي حسب الانحدارات في منطقة الدراسة

فئة الانحدار	قيمة الانحدار بالدرجة	المساحة (كم²)	النسبة
ضعيف جدا	2-0	3288,6	49
ضعيف	4-2	2428,3	36,2
متوسط	9-4	844,7	12,6
قوي	18-9	102,1	1,5
قوي جدا	55-18	35	0,5
المجموع	/////	6698,6	100

المصدر : من عمل الطالبة اعتمادا على برنامج Arcgis2022

تتوزع الانحدارات حسب الخريطة 08 رقم و الجدول رقم 12 إلى

أ-مناطق الانحدار الضعيف جدا:توجد في وسط منطقة واد الطويل،يتراوح انحدارها ما بين 0°و2° ،تظهر في الخريطة باللون الأصفر الفاتح على ضفاف مجرى الواد الطويل،تشغل مساحة 3288,6 كم² وبنسبة 49% من مجموع أراضي المنطقة،تشمل كل الأراضي المستوية قليلة الانحدار.

ب-مناطق الانحدار الضعيف:تبلغ درجة انحدارها 2° إلى 4°،تظهر في الخريطة باللون الأصفر،تنتشر في كامل أرجاء المنطقة،تشغل مساحة 2428,3كم²،وتقدر نسبتها 36,2% من مجموع مساحة المنطقة .

ج-مناطق الانحدار المتوسط :هي كل الأراضي الذي يبلغ انحدارها من 4 إلى 9°،تظهر في الخريطة باللون البني تبلغ مساحتها 844,7 كم² بنسبة 12,6% تتوزع بشكل متفاوت بمنطقة الدراسة.

د-مناطق الانحدار الشديد:يبلغ انحدارها 9°إلى 1°، تبلغ مساحتها 102,1 كم² بنسبة 1,5% من مجموع مساحة المنطقة،تظهر في الخريطة باللون البرتقالي،تشمل مناطق الحوض السفحي لواد الطويل.

د-مناطق الانحدار الشديد جدا:درجة انحدارها ما بين 18° إلى 55°، مساحتها قليلة جدا مقارنة بالمناطق الأخرى لا تتعدى نسبتها حوالي 0,5%،تتمثل في السلسلة الجبلية من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي .

5-توجيه السفوح: يلعب عامل توجيه السفوح دورا مهما في دينامية التعرية،حيث تتلقى السفوح الغربية و الشمالية المقابلة لجهة هبوب الرياح كميات أكبر من التساقطات مقارنة من السفوح الشرقية والجنوبية التي تشكل

مناطق ظل مطري. وهذا يؤدي الى تفاوت في كثافة الغطاء النباتي من غطاء نباتي كثيف من السفوح الغربية و الشمالية الى غطاء نباتي خفيف ومبعثر في السفوح الشرقية والجنوبية للسلالسل الجبلية(خنيوي،2019).

استطعنا من خلال برنامج Arcgis رسم خريطة الانحدارات في منطقة الدراسة،حيث يتم تحديد كل انحدار واتجاهه مقارنة بالاتجاهات الرئيسية والفرعية المعروفة و المقدرة بالدرجات و تتراوح ما بين(0-360°)وهي تنقسم الى:

مسطحة(1)

الشمال(0-22,5)

الشمال الشرقي(67,5-112,5)

الجنوب الشرقي(112,5-157,5)

الجنوب(157,5-202,5)

الجنوب الغربي(202,5-247,5)

الغرب(247,5-292,5)

الشمال الغربي(292,5-337,5)

الشمال(337,5-360)

يمكننا من خلال اتجاه الانحدار معرفة حركة واتجاه سريان المياه في مجاريها،كما يمكننا تحديد المناطق المقابلة للتيارات الهوائية الشمالية والجنوبية،ان توزيع فئات اتجاه السفوح بمنطقة واد الطويل متباينة،كما تعرف منطقة واد الطويل بسفوح غربية مقابلة للشمس و تتميز بانحدار ضعيفة.

6- خصائص الغطاء النباتي :تربة فقيرة وغير نفوذة :

تتكون التربة من العناصر الناتجة عن تجوية الصخرة الأم إثر عوامل مناخية، إذن التربة وسط معقد إلا أنه وسط حيوي يحتوي على عدد من العناصر العضوية والمعدنية عن طريق التفكك الميكانيكي أو التحلل الكيميائي للصخرة الأم، أو عن طريق المواد المتنقلة، أو تراكمات السفوح. أما العناصر العضوية، فهي تنتج عن تحلل النباتات والحيوانات.

اعتمدنا في تصنيف التربة لمنطقة الدراسة على التصنيف المعتمد من طرف FAO/UNESCO حيث عملت الهيئتين على اعاد خريطة التربة للعالم مند سنة 1961م وانتهت من اعدادها سنة 1981م. كما قامت بتوضيح خصائص التربة الكيميائية والفيزيائية سنة 2008م بإنشاء قاعدة بيانات عالمية حديثة للتربة تحتوي على كل المعطيات الخاصة بالتربة، وتم تحديثها سنة 2012(FAO.2012).

6-1- تصنيف تربة منطقة واد الطويل:

يعمل تصنيف FAO/UNESCO على تشخيص التربة من حيث التكوين و التركيبة الفيزيائية و الكيميائية،كما قامت بتصنيفها وفق رموز معينة (الخريطة رقم) **BK14-2c**

BK: رمز وحدة التربة المهيمنة حيث يرمز BK على وCALCIC XERSOLS وتعني التربة الجافة الكلسية .

الجدول رقم(13): تصنيف التربة في منطقة الدراسة

رمز تصنيف التربة	رمز التربة الرئيسية	الاسم بالانجليزية	الاسم بالعربية
Rc15-1/2a	Rc	Calcaric Regolsol	التربة الوشاحية الجبسية
Xk12-2a	Xk	Calcic Xerosols	التربة الجافة الكلسية
Zg3-3a	Zg	Gleyic-Solon chaks	التربة الملحية المختزلة
Bk14-2c	Bk	Calcic Cambisols	التربة المتغيرة الكلسية
Rc-1/2c	Rc	Calcaric Regolsol	التربة الوشاحية الجبسية
Yk10-1/2a	Yk	Calcic Yermosols	التربة الصحراوية الكلسية
Yy4-1a	Yy	Gypsic yermosols	التربة الصحراوية الجبسية
Xk5-1a	Xk	Calcic Xerosols	التربة الجافة لكلسية

المصدر:من عمل الطالبة بالاعتماد على برنامج Arcgis 10-8 2022

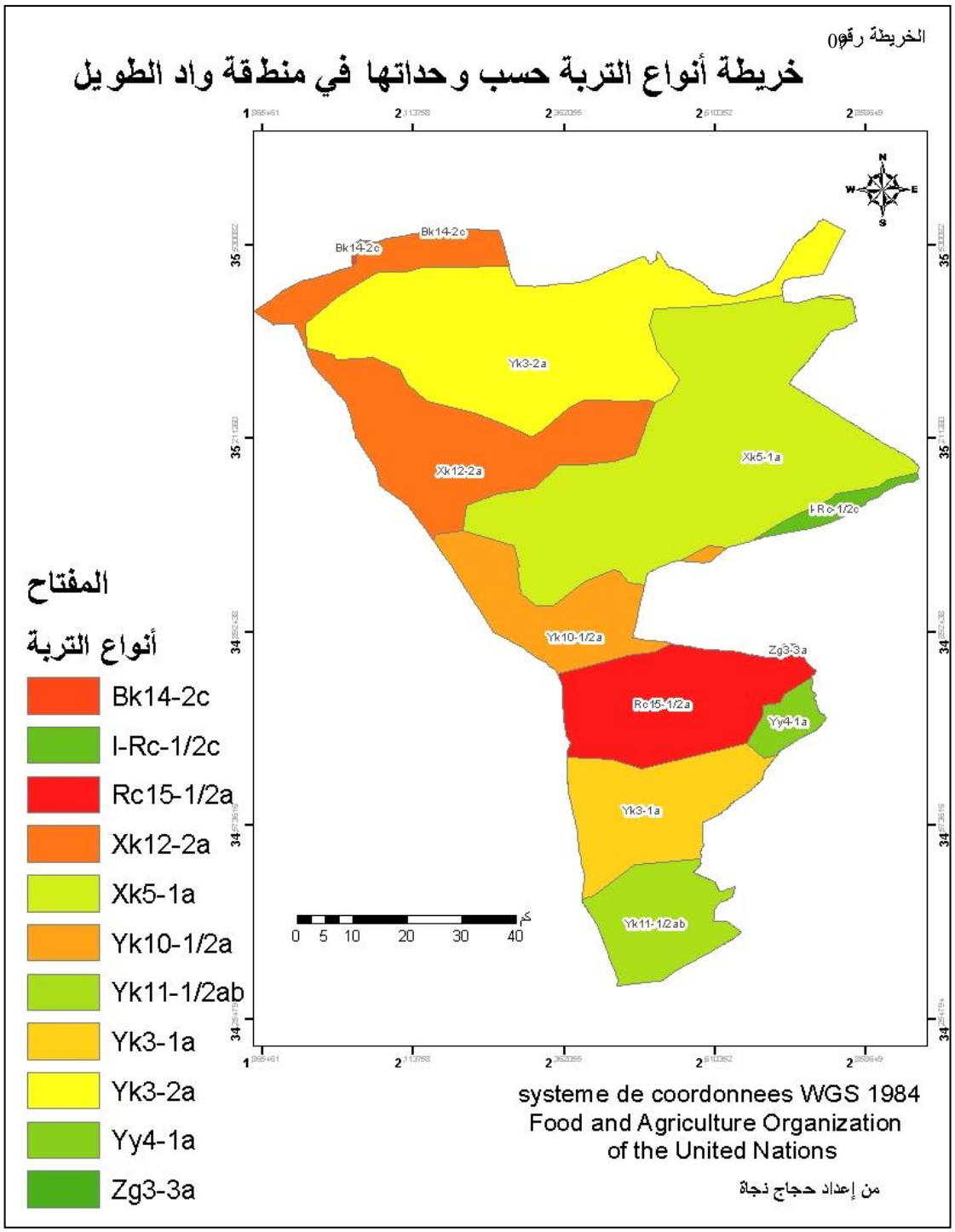

يمكننا تصنيف أنواع التربة حسب الخريطة رقم 09 الى:

1-**التربة الجافة الكلسية** Calcic Xerosols(**XK**):تتكون في ظروف المناخ الجاف والشبه الجاف،وهي أكثر عرضة للتصحر،من الترب الضحلة نتيجة عملية التعرية الريحية في فترة الجفاف والتعرية المائية في الفترات المطيرة.لذلك تعتبر من التربة القليلة السمك في المرتفعات،كما أنها لا تحتفظ بالمياه لفترات طويلة،تتكون من مادة

الكلس،وبها نسبة قليلة من المواد العضوية 1% .نجد هذا النوع في بلدية الزمالة الامير عبد القادر، وبلدية سرقين، والجزء الغربي من بلدية الرشايقة، بلديتي قرنيني و الخميس.

2-التربة المتغيرة Cambisols(**BK**):هي تربة ذات أفق تحت سطحي ومتحول،كما تحتوي على أفق كلسي أو أفق جبسي،لا تحتوي على أفاق تشخيصية سطحية،كما أنها غير ملحية،ولا يصل مستوى الماء الجوفي بها الى 50 سم.هي تربة أكثر حموضة ولو أنها أقل خصوبة تستعمل في الزراعات المختلطة للمحاصيل الحولية المختلفة كالمراعي وأراضي الغابات،وهي أكثر تربة صالحة للزراعة.الا أننا نجدها تتمركز في مساحة ضئيلة جدا في منطقة واد الطويل (شمال بلدية حاسي فدول وشمال يلدية الرشايقة).

3-التربة الملحية المختزلة Gelyic Solon Chaks (**Zg**): هي تربة ملحية ذات مظاهر اختزال ناتجة من قلة الاكسجين الذائب،بسبب تشبع التربة بالماء على عمق أقل من 50 سم من السطح ،غير صالحة للزاعة،موجود هذا النوع ببلدية القديد.

4-التربة الصحراوية الكلسية Calcic Yermosols(**Yk**):هي تربة ذات نظام رطوبي جاف،ويكون الافق السطحي الشاحب ضعيف جدا،ليس لها قيمة زراعية ،مفيدة في الرعي،تأخذ مساحة كبيرة من منطقة واد الطويل.

5-التربة الوشاحية Calcaric Regosol(**Rc**):هي تربة معادنها ضعيفة التطور جدا،موادها غير متصلة أو متماسكة،ذات أهمية زراعية محدودة ،تستعمل أكثر في الرعي المكثف،نجد هذا النوع في بلدية قرنيني.

2-رتبة وحدة التربة بحيث تصل الى 140 وحدة على تصنيف FAO/UNESCO و يقصد بها التربة الرئيسية و التربة المكونة التي تنقسم بدورها الى نوعين التربة والتربة الضمنية.

الجدول رقم(14):نسبة التربة المهيمنة و الضمنية في منطقة واد الطويل

	التربة المهيمنة	التربة الضمنية
النسبة (%)	70	30
رمز التربة	Calcic Xerosols	Calcaric Regosols

المصدر:من عمل الطالبة على برنامج HWSDviewer V.1.21

3-يمثل نسيج التربة لرمز وحدتها يتراوح ما بين (1-3)

الرقم واحد(1) يمثل التربة الخشنة.

الرقم اثنان (2) يمثل التربة المتوسطة.

الرقم ثلاثة (3) يمثل التربة الناعمة.

4-يمثل انحدار التربة حيث.

a : الانحدار بسيط يكون في مناطق مستوية الى قليلة التموج (0-8%).

b: الانحدار متوسط يكون محصور بين (8-30%).

c: الانحدار حاد يكون أكثر من 30%.

الجدول رقم(15):نسيج و انحدار تربة منطقة واد الطويل

رمز وحدة التربة	نسيج التربة	انحدار التربة
Rc15-1/2a	خشنة –متوسطة	بسيط
Xk12-2a	متوسطة	بسيط
Zg3-3a	ناعمة	بسيط
Bk14-2c	متوسطة	حاد
Rc-1/2c	خشنة-متوسطة	حاد
Yk10-1/2a	خشنة-متوسطة	بسيط
Yk10-1/2a	خشنة-متوسطة	بسيط –متوسط
Yk10-1/2a	خشنة	بسيط
Yk10-1/2a	متوسطة	بسيط
Yy4-1a	خشنة	بسيط
Xk5-1a	خشنة	بسيط

المصدر:من عمل الطالبة على برنامج HWSDviewer V.1.21

6-2-مؤشر ملوحة التربة بمنطقة واد الطويل

تؤدي زيادة تركيز الاملاح في التربة الى تغير الخصائص الفيزيائية والكيميائية لها،فزيادة نسبة الاملاح تؤدي الى جفاف التربة بالرغم من رطوبتها،لأن زيادة تركيز الاملاح المذابة تؤدي الى صعوبة امتصاص النبات للمياه الموجود في التربة،و بالتالي تؤثر على نمو النباتات في المنطقة .

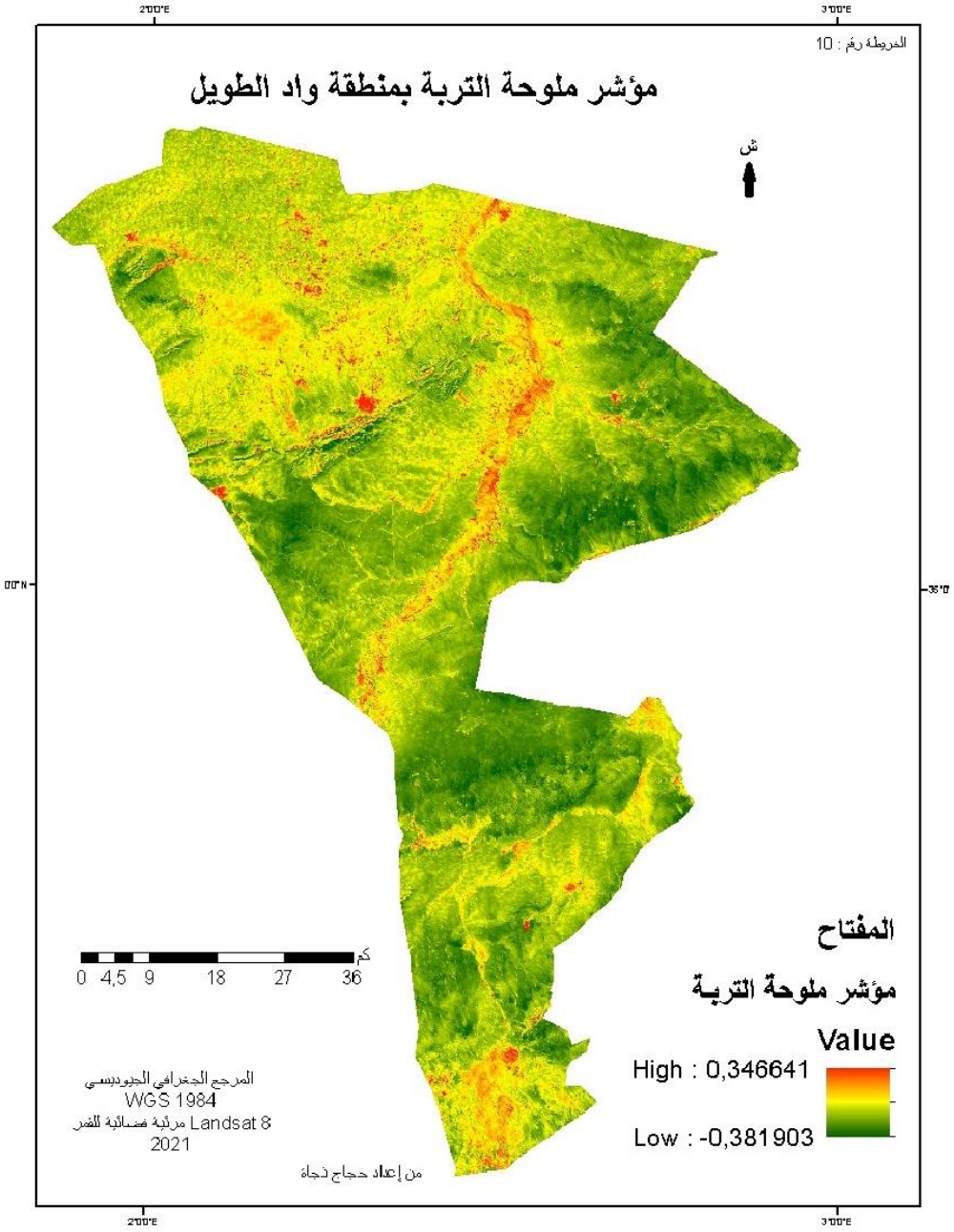

نلاحظ من خلال الخريطة رقم (10) أن المناطق التي بها تربة مالحة هي المناطق الشرقية و الجنوبية و حتي المناطق المحادية بواد الطويل (يلدية حاسي فدول،بلدية الرشايقة،بلديةقصر الشلالة،وبلدتي سرقين و سيد العجال) أما البلديات التي تربتها معتدلة أو قليلة الملوحة هما بلدية قرنيني و بلدية القديد.

3-6-مؤشر حرارة سطح الأرض بمنطقة واد الطويل

تؤثر حرارة سطح الارض على نوعية الزراعات بالمنطقة المدروسة،وعامل جد هام في جفافها وتدهورها،لهذا يجب علينا دراسة هذا المؤشر من اجل تحديد درجة حرارة السطح والعوامل المؤثرة فيها.

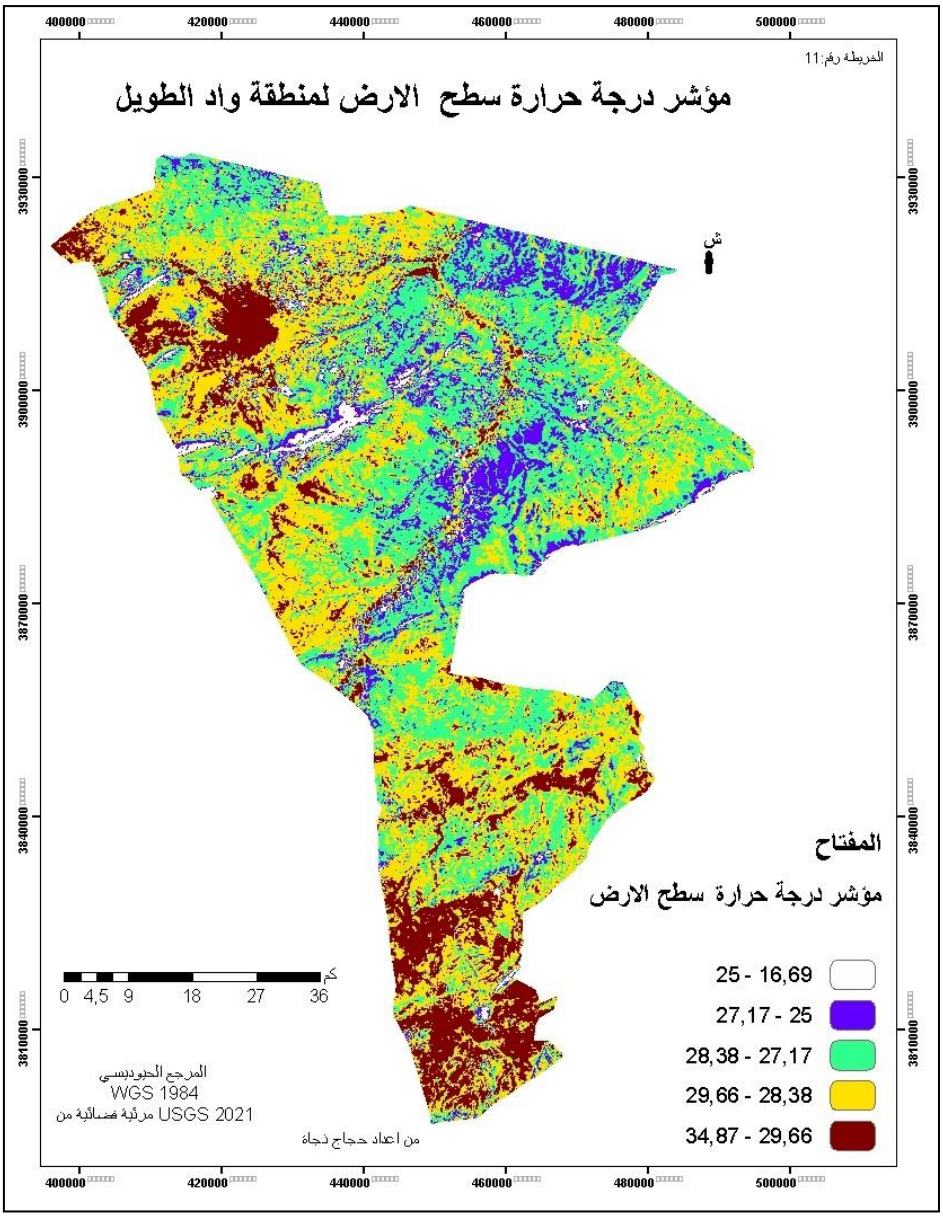

أظهرت دراسة هذا المؤشر أن هناك تغير كبير في قيم درجة حرارة سطح الأرض في منطقة واد الطويل خاصة في المنطقة الغربية والجنوبية.انطلاقا من دراسة درجة حرارة سطح الأرض في منطقة الدراسة باستخدام المرئية الفضائية للقمر الصناعي(Lansat8) لسنة 2021.نصل إلى أن هناك العديد من العوامل الطبيعية التي تؤثر على توزيع واختلاف درجة حرارة السطح من منطقة لأخرى،ومن بين هذه العوامل نجد: نوع التربة وتكوينها وانحدارها،الغطاء النباتي وكثافته،وكذلك التغيرات المناخية،إضافة الى الارتفاع عن مستوى سطح البحر، وأخيرا القرب من المناطق الصحراوية. تفاعل هذه العوامل مع النشاط البشري غير المدروس لفترة طويلة حتما سيترك أثارا سلبية على النظام البيئي ويساعد على ظهور موجات الجفاف .

6-4-مؤشر رطوبة التربة بمنطقة واد الطويل:

قمنا بدراسة مؤشر رطوبة التربة لمنطقة واد الطويل لسنة 2021 لنفس المرئية للقمر الصناعي (sat8 Land)لدرجة حرارة سطح الأرض من أجل حساب مؤشر رطوبة التربة(**SMI**)وفق المعادلة التالية:

$$\mathbf{SMI = (LSTmax - LST) / (LSTmax - LSTmin)}$$

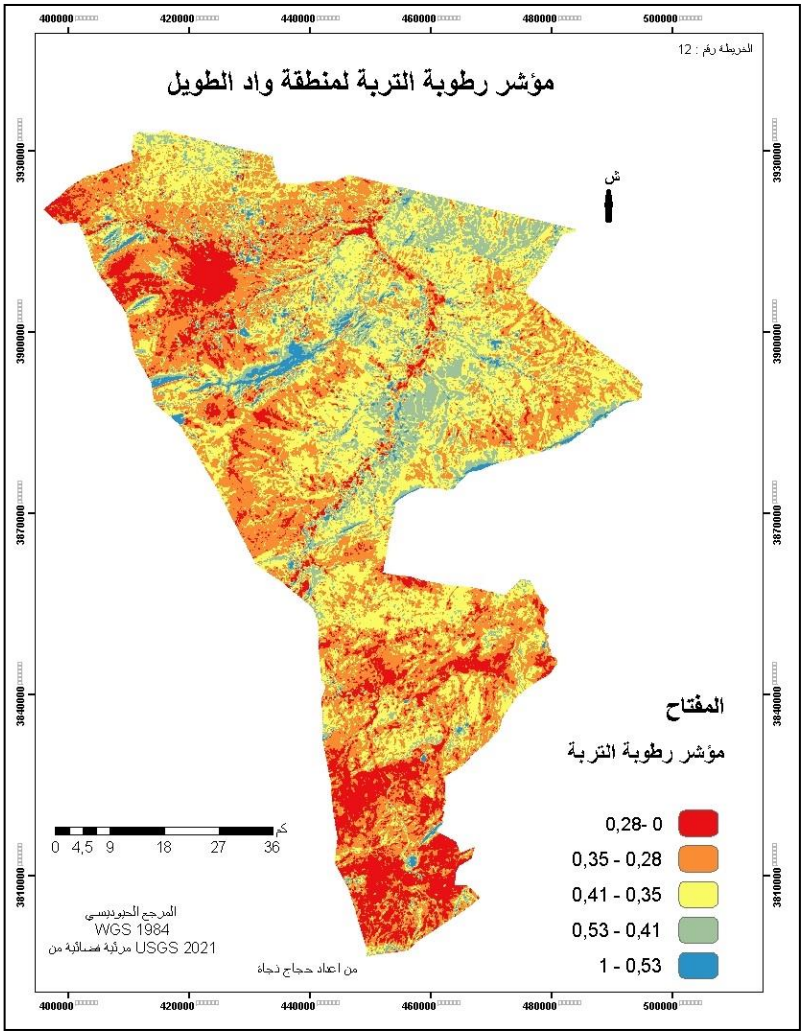

تتراوح قيم ناتج هذه المعادلة (SMI) ما بين (1و0)، فالقيم التي تقترب من (1) تمثل مناطق ذات رطوبة عالية مثل المناطق النباتية والمائية.أما القيم التي تقترب من (0) فإنها تمثل مناطق ذات محتوى رطوبة أقل أو أنها تعاني من الجفاف أنظر الخريطة رقم 12.

أظهرت دراسة هذا المؤشر أن هناك تغير كبير في درجات رطوبة التربة في ومنطقة الدراسة ،حيث نلاحظ أن المناطق ذات درجة حرارة السطح مرتفعة تكون بها رطوبة التربة منخفضة والعكس صحيح .كما نلاحظ المناطق أن المحاذية لواد الطويل هي المناطق الأكثر رطوبة.

هنالك العديد من العوامل التي تتحكم في تغيردرجة رطوبة التربة في منطقة الدراسة،و منها نوعية التضاريس المسطحة بمنطقة واد الطويل التي تجعل من التربة تحافظ على الرطوبة لفترة أطول.

7- الموارد المائية بمنطقة واد الطويل :

تشكل الموارد المائية العامل الرئيسي للقيام بأي نشاط فلاحي،حيث تتنوع المصادر المائية بمنطقة الدراسة بين السطحية والجوفية.

يعتبر واد الطويل من بين أهم الأودية في ولايتي تيارت والجلفة،تبلغ مساحة حوضه السفحي الإجمالية حوالي 11460كم^2 ويستجمع مياهه في مساحة تقدر بـ 8255كم^2. كما يبلغ طوله قرابة 288 كم و متوسط ارتفاعه حوالي 1020م .تتمثل روافده في واد سبقاق و واد شلال، التي تنبع من المنحدرات الشمالية لجبال العمور بالأطلس الصحراوي.

يعبر الواد الطويل الهضاب المرتفعة و التي تشمل المناطق الشبه صحراوية المغطاة بالحلفاء و العديد من المنخفضات المغلقة،التي يطلق عليها اسم الضايات،يعتبر حوض واد الطويل غير متماثل من الجهتين حيث الضفة اليسرى أكثر تطورا من الضفة اليمنى،كما يشمل على العديد من الروافد وهي واد سكاني,زارش،بشواط،الرمث و الورك .

يتميز نظام الواد الطويل بقلة تدفقه خلال أيام السنة ويشكل تدفقه من خلال الأمطار المتساقطة .

الخريطة رقم 13

الشبكة الهيدروغرافية لمنطقة واد الطويل

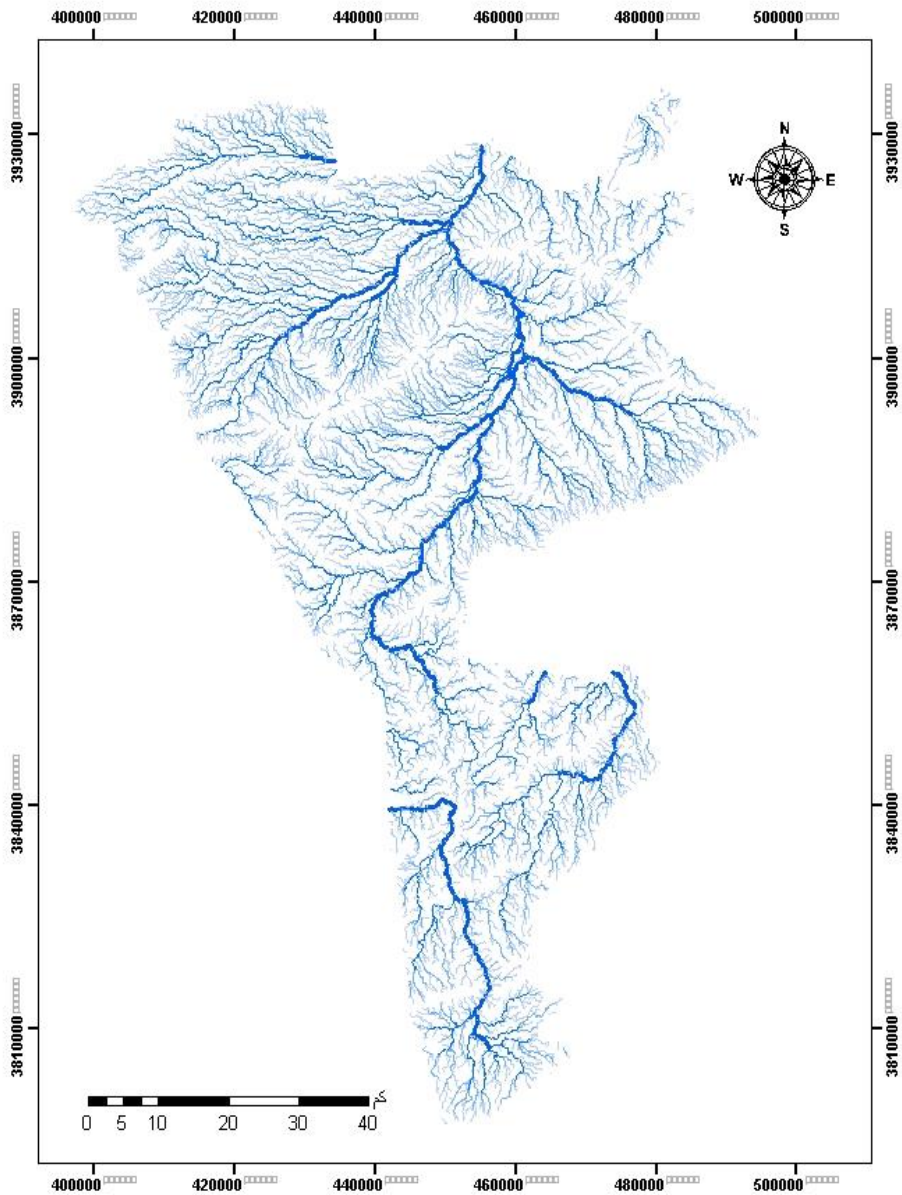

المفتاح

الرتب النهرية

1

2

3 - 4

5 - 7

المرجع الجغرافي
WGS 1984

من إعداد حجاج نجاة

7-1- المياه السطحية :

يقدر المعدل السنوي لجريان واد الطويل بـ26 مليون متر مكعب موزعة كالآتي :

- بن جبيلة : 12 مليون متر مكعب.
- زمالة الأمير عبد القادر : 10 مليون متر مكعب.
- بلخير (سيدي لعجال) : 4مليون متر مكعب.

7-2- المياه الجوفية :

12 طبقة مائية جيولوجية تم اكتشافها من بينها : MIOPLIOCENE – TURONIEN – ALBIEN .

يقدر مخزون المياه الجوفية بـ 10 ملايين متر مكعب حيث يستغل فقط 3.5 مليون متر مكعب في الري الزراعي.

لقد تم تحديد 7 مناطق استغلال للمياه الجوفية حيث تتراوح كمية الاستغلال من 0 – 100 ل/ث.

خلاصة الفصل:

بعد دراسة العناصر الطبيعية للمنطقة،اتضح أنها منطقة انتقالية بين الأطلس التلي في الشمال والأطلس الصحراوي في الجنوب،مما أكسبها خاصية البساطة وعدم التعقيد في أشكالها المورفولوجية والتعدد في أشكالها الصخريةو انحدارتها التي كانت سببا في تدهور أراضيها وانجراف تربتها،الذي أدى إلى ضعف غطائها النباتي، كما تمثل تربتها الهيكلية قليلة السمك أحد عوائق مشاريع الاستصلاح الزراعي بالمنطقة.

كما تعرف منطقة واد الطويل بحرارة سطح مرتفعة وتربة منخفضة الرطوبة،بإستثناء المناطق المحاذية لواد الطويل التي تعرف بتربة مشبعة بالماء وهذا ما أثر على عملية الاستصلاح الزراعي.

بالموازاة مع الخصائص الطبيعية،نجد أن هناك استنزاف للموارد المائية والجوفية بالمنطقة وإن تعددت وتنوعت المصادر المائية بها، كما يعتبر واد الطويل احد أهم المجاري المائية بولايتي تيارت والجلفة إذ يحتوي على 12 طبقة مائية جوفية ويقدر المعدل السنوي لجريانه بـ 26 مليون متر مكعب .

خلاصة الباب الأول :

يتخلص مفهوم التنمية الريفية في البحث عن أهم الاستراتيجيات والطرق التي يمكن من خلالها تطور القطاع الفلاحي،كما لا يمكننا احداث تغيير دون البحث عن الاسباب التي ادت الى فشل المخططات التي السابقة.

حاولت الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال اعادة القطاع الفلاحي الى أصحابه،كما أرادت تحديث هدا القطاع ،ببرمجة مجموعة من الاصلاحات والمشاريع، بمفهوم الارض لمن يخدمها، الا انه عرف جملة من الاخفقات و الفشل .

تعرف منطقة الدراسة زيادة سكانية متفاوتة الحجم كغيرها من مناطق الجزائر،وهذا بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية،حيث بلغ معدل النمو 2.1 سنة 2016، مست هذه الزيادة المراكز الحضرية لتوفرها على الخدمات والتجهيزات الاجتماعية،مما جعل نتج عنه عدم التوازن بين التجمعات الحضرية والريفية،بالمقابل عمل على تفشي ظاهرة الهجرة الريفية وانتقال سكان الأرياف إلى المراكز الحضرية للبحث عن فرص جيدة للحياة .بالموازاة تتميز المنطقة ببساطة مورفولوجيتها،كما تعتبر منطقة انتقالية بين الشمال والجنوب ، حيث كان للبنية الجيولوجية أثرها الواضح في تكوين معالمها التضاريسية.حيث تتكون من كتلة جبلية ذات اتجاه جنوبي شرقي، ومنطقة سهلية واسعة.كما أن التربة الهيكلية التي تميزها جعلتها منطقة ذات تربة فقيرة من العناصر المعدنية وضعيفة الغطاء النباتي .

تصنف المنطقة ضمن المناطق قليلة الموارد المائية،حيث أن مياهها السطحية فصلية، وهذا ما يؤثر على نمو النباتات،كما أن المياه الجوفية تستغل بطريقة عشوائية وغير مدروسة .

و بهذا نطرح التساؤل التالي، هل الظروف السكانية و الطبيعية مساعدة لعملية الاستصلاح الزراعي ؟

الباب الثاني

استصلاح الأراضي الفلاحية بين النجاح و الفشل

مقدمة الباب الثاني :

ورثت الجزائر قطاعا فلاحيا متدهورا يعاني من مشاكل عديدة،لهذا حاولت السلطات اعادة تنظيمه و اصلاحه،ومن بين هذه الاصلاحات تم خلق مشروع الاستصلاح الزراعي في المناطق السهبية و الصحراوية،بحيث يتم مرافقة الفلاح ومساعدته على اعادة تهيئة أرضه.كما قامت بتذليل الصعاب عليه،إلا أن المناخ عامل جد مهم في عملية الاستصلاح،فمنطقة واد الطويل تقع ضمن المناطق الانتقالية بين مناخ البحر الأبيض المتوسط ومناخ صحراوي،لهذا سنقوم بتصنيفه ومعرفة درجة توافقه مع طبيعة الإنتاج بالمنطقة المدروسة.و في نفس الإطار سنتطرق إلى تحديد وضعية القطاع الفلاحي لولايتي تيارت و الجلفة باعتبارهما مناطق رعوية ،حيث سنحاول معرفة وماذا أضاف مشروع الاستصلاح الزراعي لها .

إن توفر المصادر المائية ضرورة حتمية لاستكمال عملية الاستصلاح الزراعي،كما أن طريقة السقي الملائمة تساعد على نجاحه،لهذا سنحاول دراسة تأثير تواجد الواد الطويل بالمنطقين على مشروع الاستصلاح .

الفصل الرابع

جفاف المنطقة يؤثرعلى الإنتاج الفلاحي

مقدمة الفصل الرابع:

المناخ عامل من العوامل الأساسية التى تتحكم في القطاع الفلاحي،إلا أن عناصر المناخ في المناطق السهبية الجزائرية عامل سلبي أكثر منه إيجابي،حيث عمل على تدهور سطح الأرض من خلال تفعيل عملية التعرية والانجراف.زيادة على التصحر في هذه المناطق،وباعتبار السهوب الجزائري تتوسط الإقليمين التلية و الصحراوي فإنها مناخها يجمع بين الاثنين وأثر بطريقة معاكسة على عملية الاستصلاح الزراعي.

تعرف الجزائر بنقص المصادر المائية بنوعيها السطحية والجوفية،ويرجع هذا لنقص كمية التساقطات،و بانتهاج عملية الاستصلاح كان على السلطات توفير المياه لهذه العملية وايجاد البديل لنقص المصادر المائية.لهذا سنحاول فيه هذا الفصل، تحليل ودراسة الجانب المناخي لمنطقة واد الطويل ومعرفة دوره في عملية الاستصلاح.

1- التساقطات:

تعتبر التساقطات شكلا من أشكال المياه التي تصل الى سطح الارض،وتكون على شكل امطار أوثلوج أو برد.و هي عامل جد مهم لعملية الانتاج الزراعي و عنصر فعال في عملية الاستصلاح.

1-1- التوزيع السنوي للأمطار:

من خلال حساب المتوسط السنوي للأمطار في الفترة ما بين سنتي 1990-2015 المقدر بـ 254.7مم،قد سجلت قيمة 349 مم سنة 2006 و147مم سنة 2000، كما عرفت ارتفاعا وصلت إلى 300مم.

من خلال معطيات التساقط المسجلة بمحطة قصر الشلالة ومحطة الجلفة من الفترة الممتدة ما بين 1990-2015) لوحظ عدم الانتظام والتذبذب في تساقط الأمطار من سنة لأخرى.

الجدول رقم(16): **التوزيع الفصلي للأمطار الفترة 1990-2015** (مم)

الأشهر	محطة قصر الشلالة	محطة الجلفة
سبتمبر	37.5	**24.3**
أكتوبر	38،9	**29.9**
نوفمبر	23.3	**27.3**
ديسمبر	25،7	**26.4**
جانفي	18.0	**28.4**
فيفري	19.7	**32,2**
مارس	21.3	**26.7**
أفريل	13.8	**31.5**
ماي	32	**39**
جوان	9،5	**17.4**
جويلية	9،8	**9.3**
أوت	9،2	**21.5**
المجموع	270.2	**313,9**

المصدر: ONM لمحطتي قصر الشلالة والجلفة1990-2015

1- 2- التوزيع الفصلي للأمطار:

يتميز توزيع الأمطار على مدار السنة بالتغير والتفاوت في كميات التساقط،حيث سجلت أقل الكميات في الأشهر الثلاثة من الصيف التي تراوحت ما بين 14و18مم، أما بقية أشهر السنة،فسجلت كميات قليلة من التساقطات الشهرية تراوحت ما بين 27-45مم.

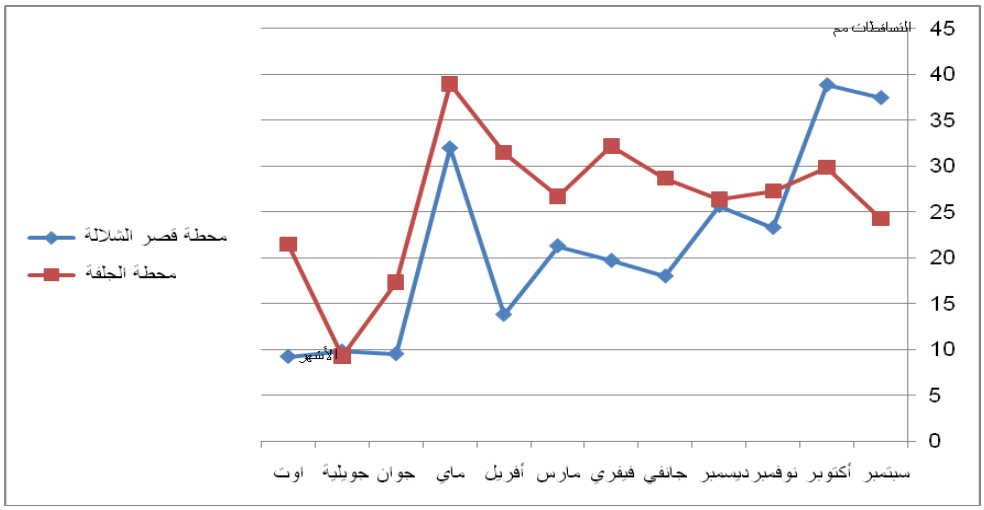

الرسم البياني رقم (06) :التوزيع الفصلي للأمطار للفترة 1990- 2015. بمحطتي قصر الشلالة والجلفة

يتبين من التوزيع الفصلي للأمطار خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2015

- في فصل الخريف كمية التساقطات تمثل 105مم إلى 30,6 مم من حجم التساقط السنوي وهي كمية كافية للحرث.
- في فصل الشتاء كمية التساقطات تمثل 99مم بنسبة 28,7%.
- في فصل الربيع سجل 94 مم أي نسبة 27,3%.

من خلال الرسم البياني أعلاه،يتبين أن الشهر الأكثر مطرا بمحطة قصر الشلالة هو شهر أكتوبر، حيث سجلت كمية التساقط به 98 مم موزعة على 06 أيام،يليه شهر جويلية الأكثر جفافا 9,5 مم أما الشهر المطير بمحطة الجلفة هو شهر ماي بكمية تساقط قدرت بـ 39 مم، وشهر جويلية هو الأكثر جفافا 9,3 مم.

كما سجل الحد الأقصى لهطول الأمطار الشهرية بالمطلقة خلال فترة (1990-2015) بـ 107مم لشهر أكتوبر،وإجمالي كمية التساقطات السنوية 2545,7 مم ما يقارب بـ 88% خلال شهر سبتمبر.

2 – تغيرات درجة الحرارة:

تعتبر درجة الحرارة عاملا بيئيا مؤثرا على المحاصيل الزراعية،واعتمادا على معطيات الجدول الخاص بالتوزيع الشهري لدرجات الحرارة الشكل البياني رقم (07):

الجدول رقم (17) : **توزيع درجات الحرارة لفترة 1990 – 2015 بمحطة قصر الشلالة** (°)

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
الحرارة القصوى (م°)	16,7	14,5	19,1	22,2	27,2	34	38,1	36,6	30	15,1	16,9	12,3
الحرارة الدنيا (م°)	2,2	3,5	6,6	9,1	13,2	18,4	21,6	21,3	16,8	13,2	6,7	3,8
متوسط درجة الحرارة (م°)	7,7	9	12,8	15,6	20,2	26,2	29,8	28,9	23,4	19,1	11,8	8,05

المصدر : O.N.M لدائرة قصر الشلالة 1990-2015

نلاحظ أن درجة الحرارة بمحطة قصر الشلالة تبلغ أقصاها في شهر جويلية بمتوسط حراري 29,8 م°ودرجة حرارة قصوى 38,1م°،بينما يعتبر شهر جانفي أبرد شهر بمتوسط حراري 79م°، ودرجة الحرارة دنيا 22م°.

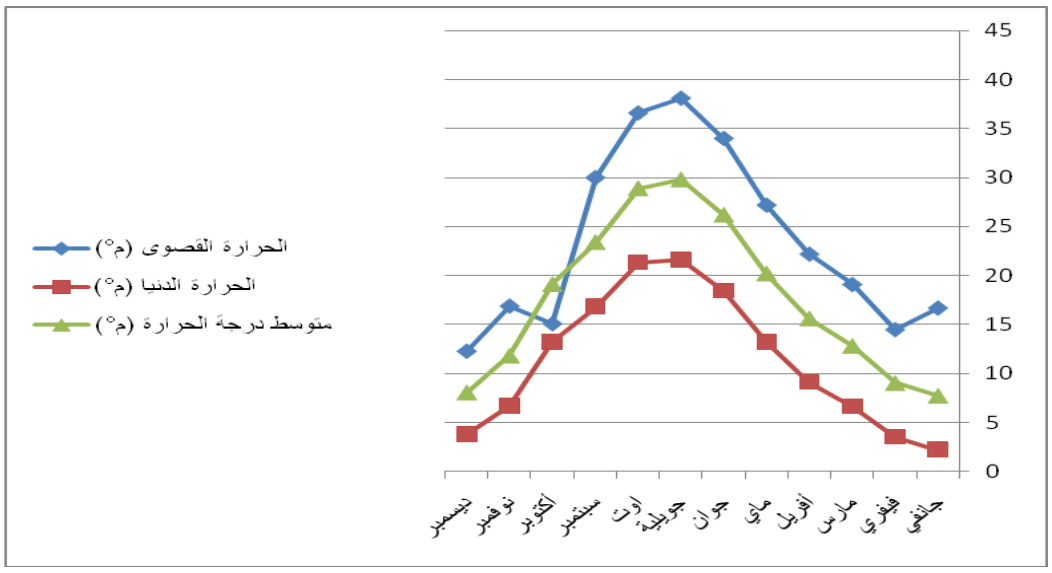

الرسم البياني رقم (07) : توزيع درجة الحرارة لفترة 1990- 2015 لمحطة قصر الشلالة

تمتد الفترة الباردة من شهر أكتوبر إلى شهر أفريل بمتوسط حراري 191م°و15م° بينما الفترة الحارة فتمتد من شهر ماي إلى شهر سبتمبر بمتوسط حراري 20,2 م°و23,4م° على الترتيب.

الجدول رقم (18) : **توزيع درجات الحرارة لفترة 1990 – 2015 بمحطة الجلفة (°)**

الأشهر	الحرارة العظمى (م°)	الحرارة الدنيا (م°)	متوسط درجة الحرارة (م°)
جانفي	23.4	4.8	7.80
فيفري	17.7	4.8	8.78
مارس	16	9.7	11.97
أفريل	18.7	8.4	14,47
ماي	23,5	9	19,38
جوان	28.3	10,5	24.79
جويلية	31	12.3	28.47
أوت	31.2	15.8	28.01
سبتمبر	26.1	17.7	22.88
أكتوبر	23.9	15.1	18.33
نوفمبر	30.1	9.7	12,50
ديسمبر	28.6	5.9	8.71

المصدر : ONM لمحطة الجلفة

كما نلاحظ في الرسم البياني رقم (08) أن معدل الحرارة السنوي المسجل في محطة الجلفة هو°14,60،والفوارق الحرارية السنوية هي العائق أمام نمو النباتات السهلية وبهذا النباتات المقاومة لدرجة الحرارة العالية هي الوحيدة التي تقاوم التقلبات الجوية،وهذا ما يبرز الفوارق المتباعدة ما بين أقصى وأدنى حرارة في الشهر والتي وصلت في بعض الأحيان إلى °33,57.

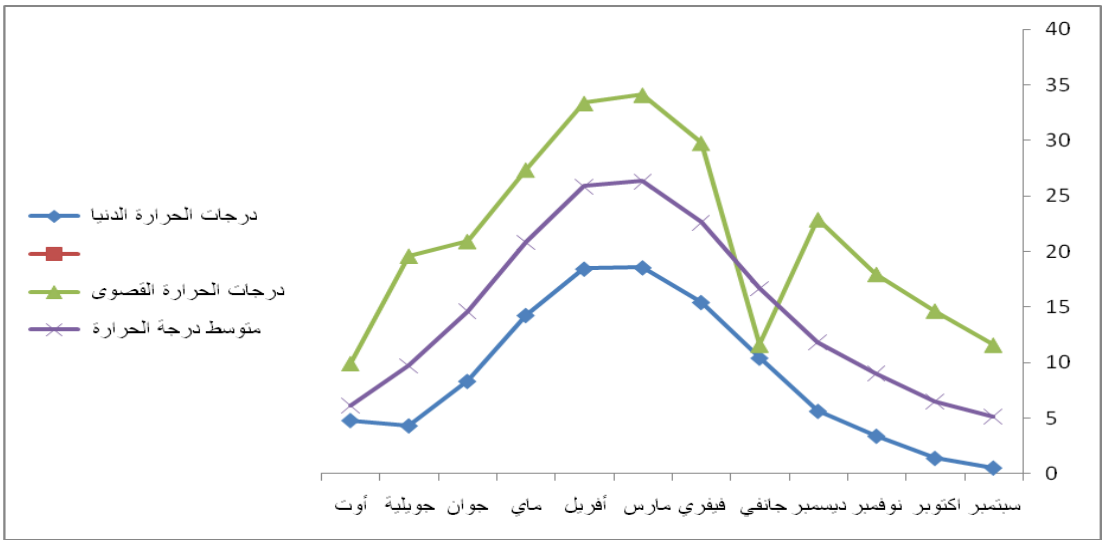

الرسم البياني رقم (08) : توزيع درجة الحرارة لفترة1990 2015 لمحطة الجلفة

من هنا يمكن القول أن المنطقة تتميز بفصلين موسم بارد ممطر وآخر جاف حار.

2-1- *المدى الحراري السنوي*:

يعبر عن المدى الحراري السنوي بالفرق بين أخفض درجة حرارة لأبرد شهر، وأقصى متوسط درجة حرارة لأحر شهر، في منطقة الدراسة وصل المدى الحراري السنوي إلى 95,9م°، وهو مدى حراري مرتفع، يؤثر على سطح التربة وبالتالي تكون عرضة للتصحر والجفاف.

3 – العلاقة بين الأمطار ودرجة الحرارة:

لتوضيح هذه العلاقة نستعمل معادلة غوسن (غانم ع،2019) التي من خلالها يفرق بين الشهر الرطب والجاف بحيث يعرف غوسن الشهر الجاف بأنه ذلك الشهر الذي تكون فيه كمية الأمطار متساوي أو ضعف الحرارة، أما الشهر الرطب هو الشهر الذي تكون فيه كمية الأمطار ضعف درجة الحرارة ويعبر عنها بـ $P = 2T$

P: المتوسط الشهري لكمية الأمطار.

T: المتوسط الحراري الشهري.

الجدول رقم (19) : **المتوسطات الشهرية للحرارة والتساقطات بمحطتي قصر الشلالة والجلفة**

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
التساقطات بمحطة قصر الشلالة(مم)	18,0	19,7	21,3	13,8	32,0	8,5	5,8	9,2	37,5	38,9	23,3	25,7
الحرارة بمحطة قصر الشلالة(م°)	7,9	9	12,8	15,6	20,2	26,2	29,8	28,9	23,4	19,1	11,8	8,05
التساقطات بمحطة الجلفة(مم)	24,3	29,9	27,3	26,4	28,4	32,2	26,7	31,5	39	17,4	9,3	21,5
الحرارة بمحطة الجلفة(م°)	5,12	6,5	9,0	11,8	16,6	22,6	26,3	25,9	20,8	14,6	9,7	6,1

المصدر : محطتي قصر الشلالة و الجلفة 1990-2015

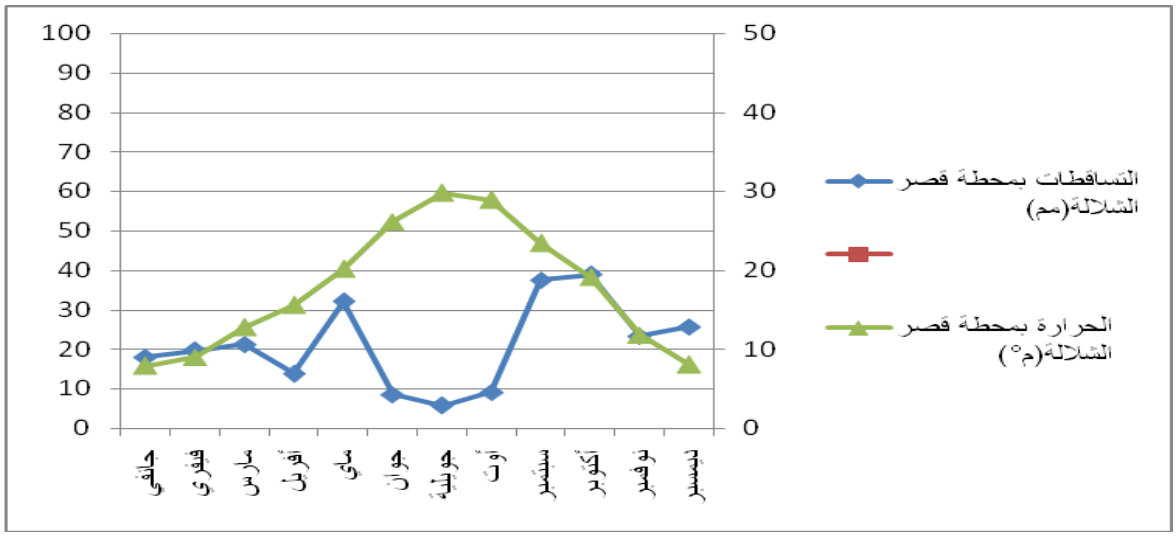

الرسم البياني رقم (09): الدليل المطري الحراري لغوسن وبانيول بمحطة قصر الشلالة (1990-2015)

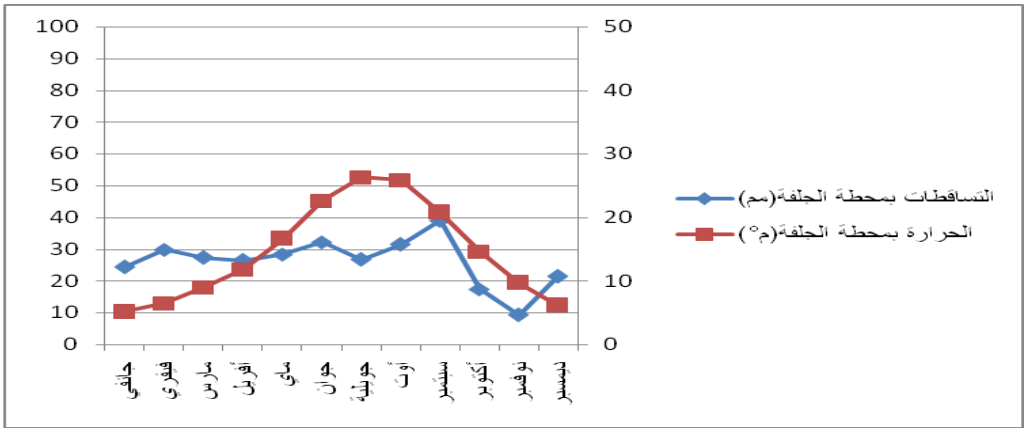

الرسم البياني رقم (10): الدليل المطري الحراري لغوسن وبانيول بمحطة الجلفة (1990-2015)

من المنحنيين الموضحيين أعلاه،يتبين أن الفترة الجافة تمتد من شهر مارس حتى شهر أكتوبر بمحطة قصر الشلالة، ومن شهر مارس حتى شهر نوفمبر بمحطة الجلفة.

4 – التبخر:

التبخر هو ظاهرة فيزيائية متمثلة في تحول الماء السائل إلى بخار،حيث أنه يتناسب طردا مع درجة الحرارة وسرعة الرياح عكس علاقته مع كميات التساقط وشدة الرطوبة الجوية،وبهذا تكمن أهمية التبخر في تحديد المتطلبات الزراعية إلى الماء خاصة في المناطق الجافة والشبه الجافة.

الجدول رقم (20): **حجم التبخر الشهرية**

الأشهر	الرطوبة (مم)
جانفي	69،1
فيفري	79،5
مارس	118،1
أفريل	142،7
ماي	20,7
جوان	358،9
جويلية	334،9
أوت	342،6
سبتمبر	213
أكتوبر	132،8
نوفمبر	92،9
ديسمبر	63،9

المصدر : ONM لمحطتي قصر الشلالة والجلفة

حجم التبخر الشهرية للفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2012 تبين أن كمية المياه السطحية والجوفية المتبخرة تقدر بحوالي 2046,4 مم، أي ما يعادل 8 أضعاف الكمية المتساقطة من الأمطار، والسبب في ذلك هو ارتفاع درجة الحرارة في منطقة واد الطويل.

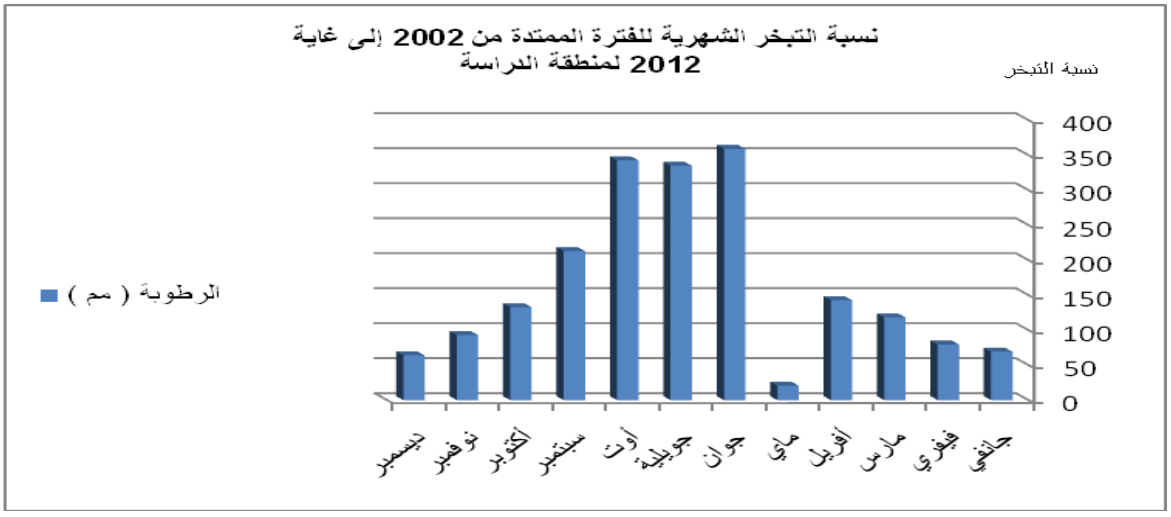

5الرياح وتأثيرها على نشاط التعرية:

للرياح دور كبير في تكوين الأشكال الريحية التي تتشكل على إثرها،وهي أهم عامل من عوامل التعرية والنقل.

تهب رياح غربية في فصل الشتاء في جميع أنحاء المناطق الجزائرية،تتراوح سرعة الرياح السنوية ما بين 2,7 إلى 4,9م/سا.كما تتميز المنطقة محل الدراسة بهبوب رياح السيركو الجافة والساخنة على المناطق الجنوبية.

5-1-رياح محملة بالغبار: العواصف الرملية هي الرياح التي تحمل كمية كبيرة من الجسميات الدقيقة من الرمال.

الجدول رقم(21) :عدد الأيام التي تهب بها العواصف الرملية (2000-2009)

الأشهر / السنوات	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	سبتمبر
2000	0	0	1	1	1	1	0	0	3	7	1	0
2001	0	1	4	4	0	0	1	5	0	2	0	0
2002	0	0	2	0	0	0	0	1	9	2	0	2
2003	0	0	0	0	3	3	0	3	1	5	0	1
2004	1	2	1	3	2	3	4	4	3	2	0	15
2005	0	1	2	0	4	3	3	4	2	0	4	3
2006	4	3	2	3	0	0	1	2	2	0	5	3
2007	2	0	0	2	2	1	0	2	2	0	1	0
2008	0	0	0	0	0	1	2	0	2	4	1	0
2009	1	1	1	2	5	5	1	10	5	3	2	0

المصدر : ONM لمحطة قصر الشلالة

إن الأشهر التي تشهد أكبر نسبة من هبوب الرياح المحملة بالرمال هي من شهر مارس إلى شهر أكتوبر،وبما أن المنطقة تمر بمرحلة جفاف سهل من عملية حركة الرمال.

6- الرطوبة النسبية:

تمر على المنطقة المدروسة رياح نسبيا مع رطوبة متوسطة تمثل حوالي 55%،معظمها في فصل الشتاء، تتجاوز أقصى قيمة لها 75%،كما تصل أقصى قيمة لها في الصيف ما بين 32-38%، وذلك بسبب قلة التساقطات وارتفاع درجات الحرارة، هذا ما يؤثر على النشاط الزراعي بالمنطقة.

7 -الجليد:

من خلال الجدول أدناه،لوحظ أن أيام الصقيع تكون من شهر نوفمبر إلى غاية شهر مارس،وعدد أيامه يختلف من عام إلى أخر،وهذا ما يؤثر على المحاصيل الزراعية .

الجدول رقم (22) :عدد أيام الجليد خلال السنة (2000-2009)

	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	سبتمبر
2000	4	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	7
2001	4	9	0	0	0	0	0	0	0	0	0	9
2002	17	17	3	0	0	0	0	0	0	0	0	8
2003	24	5	9	0	0	0	0	0	0	0	0	4
2004	5	5	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0
2005	4	3	3	2	0	0	0	0	0	0	5	5
2006	2	6	4	1	0	0	0	0	0	0	3	9
2007	3	9	8	0	0	0	0	0	0	0	2	12
2008	13	15	6	0	0	0	0	0	0	0	5	17
2009	9	9	2	0	0	0	0	0	0	0	5	03

المصدر : ONM لمحطة قصر الشلالة

8- التصنيف المناخي للمنطقة:

نظرا لأهمية عامل الجفاف وتأثيره على الوسط وعلاقته بمصادر والمياه وتوزيع الأقاليم النباتية والإنتاج الزراعي وتدهور الأراضي، استعملت عدة مؤشرات هدفها تحديد النطاق المناخي للمناطق.

8-1- *مؤشر الجفاف لدوماتون*:

"وضع دوماتون مؤشرا للجفاف يستعمل على أساس سنوي"(غانم ع،2019) ويعتمد على بيانات الحرارة والأمطار، ويعبر عنه بـ

$$ID = P/T + 10$$

ID: مؤشر الجفاف.

P: متوسط كمية التساقط السنوي (مم)

T: متوسط درجات الحرارة السنوي (م°)

وصنف فيه معامل الجفاف للنطاقات المناخية على النحو التالي:

م > 30 ← نطاق مناخي رطب.

20 < م > 30 ← نطاق مناخي شبه رطب

10 < م > 20 ← نطاق شبه جاف.

7,5 < م > 10 ← نطاق مناخي جاف.

5 < م > 7,5 ←نطاق مناخي صحراوي.

م < 5 ← نطاق مناخي صحراوي جاف جدا.

انطلاقا من المعادلة أعلاه، وجدنا أن معامل الجفاف للمنطقة المدروسة يساوي 13,59 وهو ينتمي للمجموعة 10 < م > 20،وبالتالي المنطقة تندرج ضمن النطاق ***شبه الجاف***،نظرا لارتفاع المتوسط السنوي للحرارة وانخفاض محسوس للتساقطات السنوية،بالإضافة إلى عامل التبخر الذي يسود المنطقة مما يشكل عائقا كبيرا للاستصلاح الزراعي.

غير أن معامل الجفاف لدوماتون حدد على الأساس السنوي،دون الأخذ بالاعتبار الاختلافات الشهرية في توزيع الأمطار ودرجة الحرارة،لذلك أعيدت صياغة معادلة معامل الجفاف على أساسا شهري وهي كالتالي: **ID = 12P/T +10**

حيث 12P: متوسط كمية التساقط للشهر المراد تصنيفه.

حيث T: متوسط درجة الحرارة لنفس الشهر المراد تصنيفه.

الجدول رقم (23) :التصنيف المناخي الشهري

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	سبتمبر
ID	12,01	12,44	11,21	06,47	12,72	3,14	1,75	2,84	13,47	16,04	12,26	17,09

المصدر : من إعداد الطالبة

يلاحظ من خلال الجدول23، أن معظم أشهر السنة شبه جافة تمتد من جانفي، فيفري، مارس، ماي، سبتمبر، أكتوبر، نوفمبر وديسمبر، أما بقية الأشهر فهي جافة والمتمثلة في أفريل، جوان، جويلية، أوت، ويتضح من هذه المعطيات أن المنطقة يسودها مناخ شبه جاف خلال معظم أشهر السنة.

8-2- دليل ماقس (MG, GSP)

يوضح دليل ماقس أن متوسط تساقطات الأمطار السنوية هو العامل الموضح لنوعية المناخ السائد في المنطقة(غانم ع،2019)، حيث:

إذا كان كمية متوسط التساقط < 250 ملم منطقة **جافة**.

250 < متوسط التساقط < 500 ملم، منطقة **شبه جافة**.

متوسط التساقط > 500 ملم، منطقة **رطبة**.

ومن خلال متوسط التساقط السنوي بالمنطقة الذي يساوي 254,7 ملم، نجد أن منطقتنا تندرج ضمن المناطق **الشبه الجافة**.

3- دليل أمبرجي (EMBERGER):

يقوم هذا الدليل بتحديد النطاقات المناخية الحيوية، حيث يعتمد على المتوسط السنوي للأمطار، ومتوسط درجة الحرارة العظمى لآخر شهر ومتوسط درجة الحرارة الدنيا لأبرد شهر في السنة ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$Q = [P/(M+m)/2)(M-m)]\times 1000$$

إذن: $$\mathbf{Q = 2000\ P/(M^2 - m^2)}$$

حيث:

Q: الحاصل المطري الحراري.

P:متوسط الأمطار السنوي (ملم).

M:متوسط درجة الحرارة العظمى لأحر شهر.

m: متوسط درجة الحرارة العظمى لأبرد شهر.

وبحساب:

$$Q = 2000.254.7/(29.8)^2-(79)^2$$

$$= 509400/12791.79$$

$$Q = 39.82$$

الرسم البياني 12

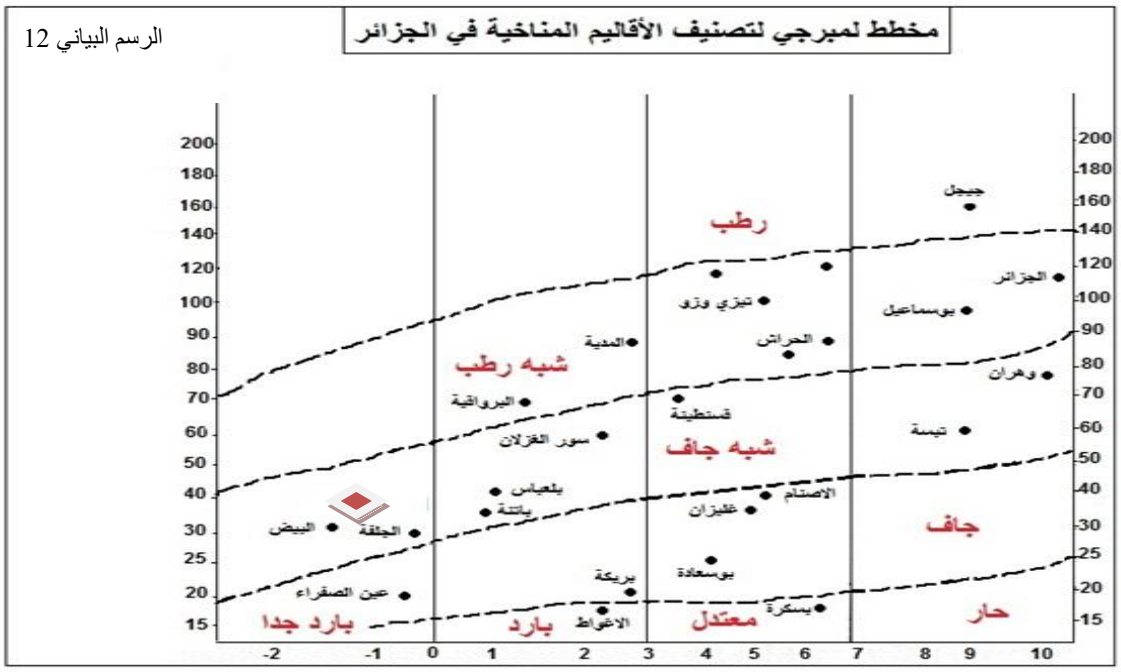

منطقة الدراسة

ومن خلال المخطط البياني في الشكل رقم (05) الذي حدده أمبرجي، وبعد تحديد كل من الحاصل المطري الحراري Q =39.82 ومتوسط درجة الحرارة الدنيا لأبرد شهر

m =7.9، تمكنا من تصنيف المنطقة المدروسة ضمن النطاق المناخي

الحيوي **شبه جاف وحار شتاءا**.

4-معامل القحولة:

يستعمل هذا المعامل لمعرفة درجة قحولة المناطق على أساس سنوي ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$\mathbf{I = P / E\,TP}$$

حيث:

I: معامل القحولة.

P: كمية التساقطات السنوية.

ETP: كمية التبخر السنوية.

وصنف فيه درجة القحولة حسب الحالات التالية:

- $0,03 > I$ منطقة **قاحلة جدا**.
- $0,20 > I > 0,03$ **منطقة قاحلة**.
- $0,50 > I > 0,20$ منطقة **شبه قاحلة**.
- $0,75 > I > 0,50$ منطقة **شبه رطبة**.

وبعد حساب درجة قحولة المنطقة المدروسة

$$I = 254.7/2046.4$$

$$I = 0.12$$

تصنيف المنطقة يدخل ضمن ***المناطق القاحلة***، وبما أن درجة حرارة الشهر الأكثر برودة 18° فالمنطقة ذات شتاء حار، إذن منطقة الدراسة ***قاحلة ذات شتاء حار***.

خلاصة الفصل:

أدت التغيرات المناخية المسجلة خلال العقدين الماضيين إلى **انخفاض معدل تساقط الأمطار السنوية في السهوب،فضلا عن اشتداد دورات الجفاف**،كان لهذا تأثير على النظام البيئي وتدهوره،كما يؤثر تأثيرا سلبيا على الجانب الفلاحي بالمنطقة.

تندرج منطقة الدراسة ضمن نطاق شبه جاف حسب مؤشر أمبرجي الذي يحدد النطاقات المناخية حيث تنتمي المنطقة إلى **المناطق المناخية الحيوية القاحلة ذات الشتاء جاف**،نظرا لانخفاض المتوسط السنوي للحرارة وانخفاض محسوس للتساقطات السنوية،بالإضافة إلى نسبة التبخر المرتفعة،كل هذا عمل على تنشيط عمليتي

التجوية والتعرية خاصة الريحية منها،وانخفاض نسبة الماء في التربة، مما انعكس على **تدهور الغطاء النباتي**، وبهذا يمكننا القول أن **الظروف المناخية بالمنطقة تقف كعائق أمام الاستصلاح الزراعي بها**

.

الفصل الخامس

صعوبة تطبيق الاستصلاح الزراعي في المناطق السهبية

مقدمة الفصل الخامس:

رغم صعوبة تطبيق الاستصلاح الزراعي في المناطق السهبية،الا ان النشاط الفلاحي يعتبر أحد الأنشطة الاقتصادية التي لها دور فعال في تطور المنطقة،بحيث يعمل على تلبية الغذاء للإنسان وتوفير العمل لفئة من اليد العاملة،كما يعمل على توفير المواد الأولية للقطاع الصناعي.لكن ترتبط فعالية هذا القطاع بالظروف الطبيعية والبشرية للمنطقة،كما حاولت السلطات المعنية استحداث مجموعة من القوانين من أجل النهوض بالنشاط الفلاحي وتطويره،وعملت على تسهيل العقبات على الفلاح من أجل استقراره في التجمعات الريفية.

الامر اللافت للانتباه ان تغير المخططات والقرارات التي اتخدتها الدولة في سبيل تطور القطاع الفلاحي لم يجدي مفعولها،فالمساحة المستغلة في المناطق السهبية عامة ومنطقة الدراسة خاصة كانت ضئيلة مقارنة بالمساحة الزراعية الكلية.كما عرفت المنطقة المدروسة تدهورا كبيرا في غطاءها النباتي من سنة الى أخرى,هذا ما تركنا نطرح التساؤل التالي:**ما السبب وراء تدهور الغطاء النباتي،رغم المجهودات الكبيرة التي تقوم بها السلطات؟ و ما مدي نجاح عملية الاستصلاح الزراعي في منطقة الدراسة؟**

1- التوزيع العام للأراضي الفلاحية لمنطقة واد الطويل :

يخضع استخدام الأراضي في المناطق السهبية لعدة اعتبارات منها الظروف الطبيعية ،المناخية،نوعية التربة والغطاء النباتي،حيث اقل من واحد بالمائة من المساحة المسقية .

تستخدم الأرض في السهوب بشكل أساسي لرعي الأغنام التي تتغذي من الغطاء النباتي الذي يستمد غذاءه من مياه الأمطار،حيث حافظت الثنائية (عدد الخرفان– ممارسة الرعي الدوري) على التوازن بين الاستهلاك والإنتاج.ومع ذلك في العقود الأخيرة تم كسر هذا التوازن،حيث سعت الأسر السهبية الى كسب لقمة العيش من تجارة الأغنام، وجمع عدد كبير من القطعان والرعي بصفة غير منتظمة في المراعي،مما أثر على إنتاجية الأرض. رغم وجود هياكل قانونية تعمل على مراقبة استخدام الأرض،إلا أنها لم تستطيع الحد من هذه الظاهرة،حيث تنتمي الأراضي العرفية إلى البلدية في حين أن المحاصيل تنتمي إلى الشخص الذي يعمل عليها،كما تعرف العديد من المناطق السهبية بالزراعة غير المناسبة على الإطلاق بسبب الحصول أو السيطرة على الإنتاج دون النظر إلى نوعية التربة، و بهذا يتم تدمير الغطاء النباتي الأصلي .

حوالي 6,6 % من مساحة منطقة واد الطويل هي احتياطات سنة 1983 حيث 1,3% غابات،2,1 % حلفاء، 2,1 % أراضي حضرية / صناعية و3,1 % مناطق عسكرية (حسب الجدول رقم 24)

الجدول رقم (24):استعمال الأراضي بمنطقة واد الطويل (1983) :

	المساحة (هكتار)	النسبة المئوية
المراعي	636.050	77
محاصيل الحبوب و الاراضي البور	129.910	15,8
الحبوب و الخضروات	5.020	0,6
الغابات	10.530	1,3
الحلفاء	16.890	2,1
أراضي عسكرية	25.590	3,1
أراضي حضرية و صناعية	1,620	0,2
المجموع	824.620	100

المصدر : Projet De Développement AGRO-Pastoral intégré de Ksar Chellela1983

تتميز ولايتي تيارت والجلفة باستحواذ المراعي على الجزء الأكبر من أراضيها الفلاحية، و هذا ما يقارب 65% من مجموع المساحة الزراعية الكلية للولايتين.فيما تغطى المساحة الزراعية المستغلة 22% من المساحة

الكلية، وهي نسبة ضئيلة إذا قورنت بالجهود التي تقوم بها الدولة من اجل رفع القيمة الإنتاجية والرقي بالقطاع الفلاحي،أما النسبة المتبقية فتتقاسم بين الحلفاء والغابات والاستعمالات الأخرى .

كما تشغل المساحة الزراعية الكلية لمنطقة واد الطويل نسبة ضئيلة من المساحة الزراعية الكلية للولايتين حيث تقدر بـ 14,5% .

الجدول رقم (25):استعمال الأراضي بمنطقة واد الطويل (هكتار)

	2017	%	2018	%	2019	%	2020	%	2021	%
الماء	0.28	0.0005	0.08	0.0013	0.11	0.0018	0.039	0.00006	0.045	0.0008
الأشجار	5.14	0.09	4.80	0.09	4.02	0.07	3.54	0.06	2.15	0.04
المحاصيل الزراعية	247.89	4.16	597.69	10.04	546.83	9.18	372.66	6.26	368.39	6.19
مناطق عمرانية	20.96	0.35	22.04	0.37	24.2	0.41	23.83	0.40	21.10	0.35
اراضي جرداء	557.72	9.37	350.10	5.88	188.46	3.16	368.67	6.19	805.95	13.53
المراعي	5123.85	86.03	4980.42	83.63	5191.52	87.18	5186.39	87.09	4757.5	79.89
المجموع	5955,14	100	5955,14	100	5955,14	100	5955,14	100	5955,14	100

المصدر: من حساب الطالبة اعتمادا على موقع USGSو برنامج Arcgis 2022

أن أغلب مساحة منطقة واد الطويل هي عبارة عن مناطق رعوية،حيث قدرت بـ 4757.5كلم^2 أي ما يقارب 79,89% من المساحة العامة للمنطقة لسنة 2022.ومن المعروف مدى هشاشة هذا الوسط خاصة إذا ما استغله الانسان بطريقة عشوائية وغير منظمة،كما أنها عرضت لعمليات التصحر وزحف الرمال من الجهة الجنوبية (الجدول رقم25).

إذا ما جمعنا نسبة المراعي والمقدرة بـ:79,9% والأراضي الجرداء والمقدرة بـ: 13,5% والمساحات المبنية المقدرة بـ: 0,4 % فالنتيجة تقارب 93,8% من المساحة الاجمالية التي لها القابلية للتدهور خاصة إذا ما اجتمعت عليها مجموعة من الظروف كالاستغلال المفرط للغطاء النباتي الطبيعي الذي يميز هذه المناطق كالشيح والحلفاء من قبل مربي المواشي من جهة والجفاف الذي يتناوب على المنطقة من فترة لأخرى من جهة أخرى(الخريطة رقم 15).

الخريطة رقم 15

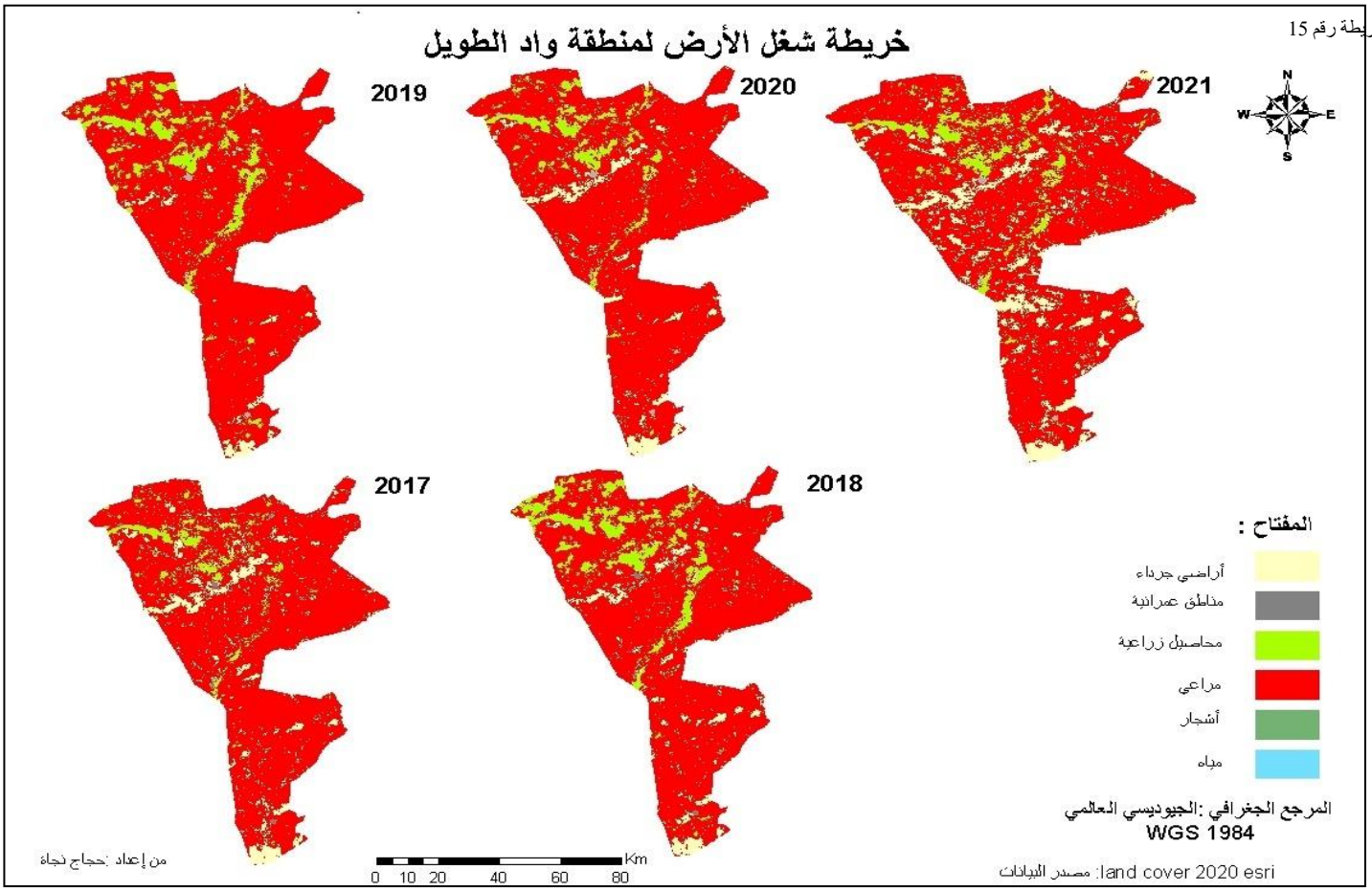

يتغير الأمر عند دراسة المنطقة على حسب موقعها في الولاية،فهناك تباين واضح في توزيع أراضيها حسب طبيعة كل ولاية ،حيث تستحوذ المساحة الزراعية المستغلة على أعلى نسبة من المساحة الزراعية الكلية

في كلتا الولايتين،إلا أننا نجد هناك تقارب في نسبتي المساحة المستغلة والمراعي في البلديات التي يمر بها الواد الطويل بولاية الجلفة،ويرجع هذا إلى أن البلديات تابعة لولاية رعوية بامتياز،كما يمكننا أن نستنتج أن منطقة واد الطويل هي منطقة فلاحية تعمل على تحقيق نوعا من التوازن في معادلة الزراعة / المراعي (حسب الجدول رقم 26)

الجدول رقم (26): الاستغلال العام للأراضي الفلاحية لمنطقة الدراسة حسب موقعها في الولاية :

	منطقة واد الطويل بولاية تيارت (هـ)	%	منطقة واد الطويل بولاية الجلفة(هـ)	%
المساحة الزراعية الكلية	245.955	100	348.106	100
المساحة الزراعية المستغلة	93.905	38,2	160.983	46,3
الغابات	0	0	1.350	0,4
الحلفاء	18.000	7,4	47.825	13,7
المراعي	36.212	14,7	141.478	40,6

المصدر : حساب الطالبة على حسب البيانات المقدمة من طرف مديريتي الفلاحة لولايتي تيارت و الجلفة 2016

تشمل الأراضي الصالحة للزراعة كل الأراضي الموجهة لأي نوع من الزراعة،وتشغل هذه المساحة بمنطقة واد الطويل حوالي 14,5 % من المساحة الزراعية الكلية للولايتين وهي نسبة محتشمة مقارنة بالمساحة الكلية .

هناك تباين في توزيع مساحة الأرضي الصالحة للزراعة من المساحة الزراعية الإجمالية،ونسجل أكبر مساحة بكل بلديات تيارت وبعض البلديات من ولاية الجلفة مثل بلدية بيرين و بنهار و بلدية عين وسارة،أما البلديات المتبقية فالمساحة الصالحة للزراعة قليلة مقارنة مع مساحتها الزراعية الإجمالية (الخريطة رقم 16)،ويعود هذا إلى طابعها الرعوي و طبيعتها الغابية.

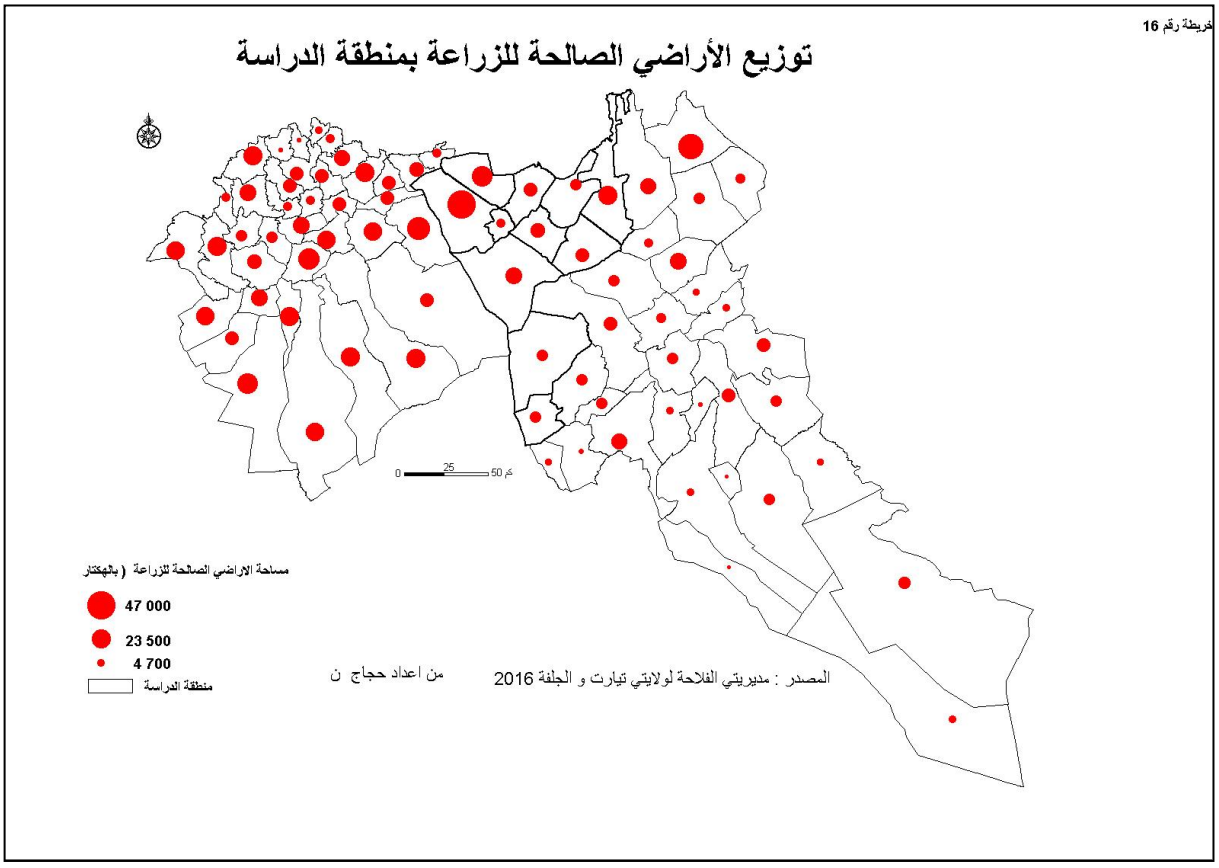

عند دراسة المساحة الزراعية المستغلة في منطقة واد الطويل يتضح أن هناك تباين واضح في نسبتها هي الأخرى ، حيث نجد أن بلدية الرشايقة بولاية تيارت تأخذ الصدارة في استغلال المساحات الصالحة للزراعة بنسبة 18%،تليها بلديتي عين وسارة وسيدي العجال بنسبة 17% و 15,8% على التوالي بولاية الجلفة،بينما البلديات المتبقية فتتراوح نسبة المساحة المستغلة ما بين 9و3 %.

الجدول رقم (27) : توزيع المساحة الزراعية المستغلة في منطقة واد الطويل (بالهكتار)

البلديات	المساحة الزراعية المستغلة	النسبة *
زمالة الامير عبد القادر	23.048	9,1
قصر الشلالة	7.707	3
سرقين	46.561	18,3
الرشايقة	16.589	6,5
عين وسارة	43688	17,1
سيدي لعجال	40175	15,8
الخميس	14450	5,7
قرنيني	23365	9,2
حاسي فدول	21025	8.3
القديد	8450	3
الادريسية	9830	4
المجموع	254.888	100

*نسبة المساحة الزراعية المستغلة لكل يلدية بالنسبة للمساحة الزراعية المستغلة للولايتين

المصدر : العمل الميداني 2016

"هذا الامتداد الواسع يخضع لجميع عوامل التدهور البشرية والطبيعية،الرعي الجائر والبقاء الطويل للماشية من المراعي،استقرار البدو والرحل (تم تسجيل 3401 من البدو و الرحل في عام 1998 مقابل 1987 في منطقة السهوب)، كلها عوامل التدهور ناتجة عن الإنسان ومقترنة بالظروف الجوية السيئة (انخفاض كميات التساقط،فرق كبير في درجات الحرارة،الصقيع ...الخ) جعلوا من هذا الفضاء بيئة متدهورة وصحراوية ،إن وجود الكثبان الرملية على بعد بضعة كيلومترات على هامش السهوب (زمالة الأمير عبد القادر،الفايجة،القديد، الادريسية ...الخ) هي ظاهرة حديثة جعلت من المنطقة بيئية هشة بالكامل تتعرض للخطر في غياب استراتيجية وقائية محكمة "(عثمان ط،2006)

2- **دراسة مؤشر التغطية النباتية بمنطقة واد الطويل** :تعد القرائن النباتية مؤشرات تعتمد على مجالين طيفيين او اكثر،وهي مصممة لتحسين حالة الغطاء النباتي،حيث تكمن فائدة المؤشرات النباتية في بساطتها،و قياسها الدقيق للتغيرات في كثافة النبات والكتلة الحية الزمنية والمكانية،وتمثل قرينة التغير النباتي احدى المعادلات الحسابية لاستخراج المؤشر النباتي،وإحدى الطرق الرقمية للتحسين الطيفي و المفيدة في مراقبة النبات (حسين أ،2019).

بتطبيق معادلة مؤشر التغطية النباتية لاحظنا تباين في قيم مؤشر التغطية النباتية لسنتي(1985،2021)،إذ بلغت قيمته سنة (1985) بـ0,45،في حين ارتفعت إلى 0,58 سنة 2021,أما القيم السالبة فقط سجلت لسنة (1985) بـ -0,09 وانخفضت إلى -0,82 لسنة 2021،التي تعبر عن المناطق الخالية من الغطاء النباتي،ولمعرفة طبيعة توزيع الغطاء النباتي في منطقة واد الطويل .

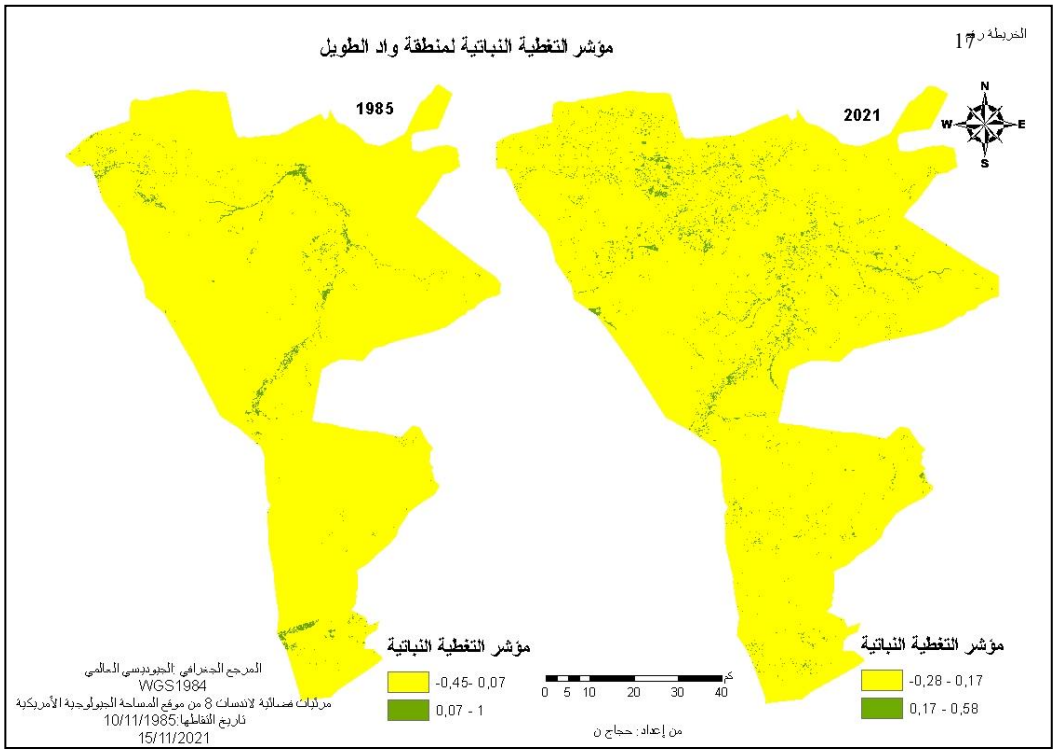

قسمنا مؤشر التغطية النباتية إلى فئتين

1- الفئة الأولى: المناطق الخالية من الغطاء النباتي،التي كانت نسبتها مرتفعة في السنتين،كما لاحظنا ارتفاع نسبة مساحة هذه المناطق سنة 2021 بـ 6,13%.

2- الفئة الثانية: مناطق الغطاء النباتي و التي كانت نسبتها منخفضة مقارنة بالنسبة للفئة الأولى،كما لاحظنا انخفاض نسبة الغطاء النباتي من سنة 2021 بـ 4,13 %.

2-1 دينامية الغطاء النباتي بمنطقة الدراسة:تم تحديد دينامكية الغطاء النباتي باستعمال برنامجArcmap،من خلال أدوات Geoprocessing،بحيث قمنا بعملية دمج (Union) الطبقتين(NDVI1985وNDVI2021) لمعرفة التغيرات التي حدثت للغطاء النباتي بمنطقة الدراسة،حيث لاحظنا تدهورا في الغطاء النباتي سنة 2021

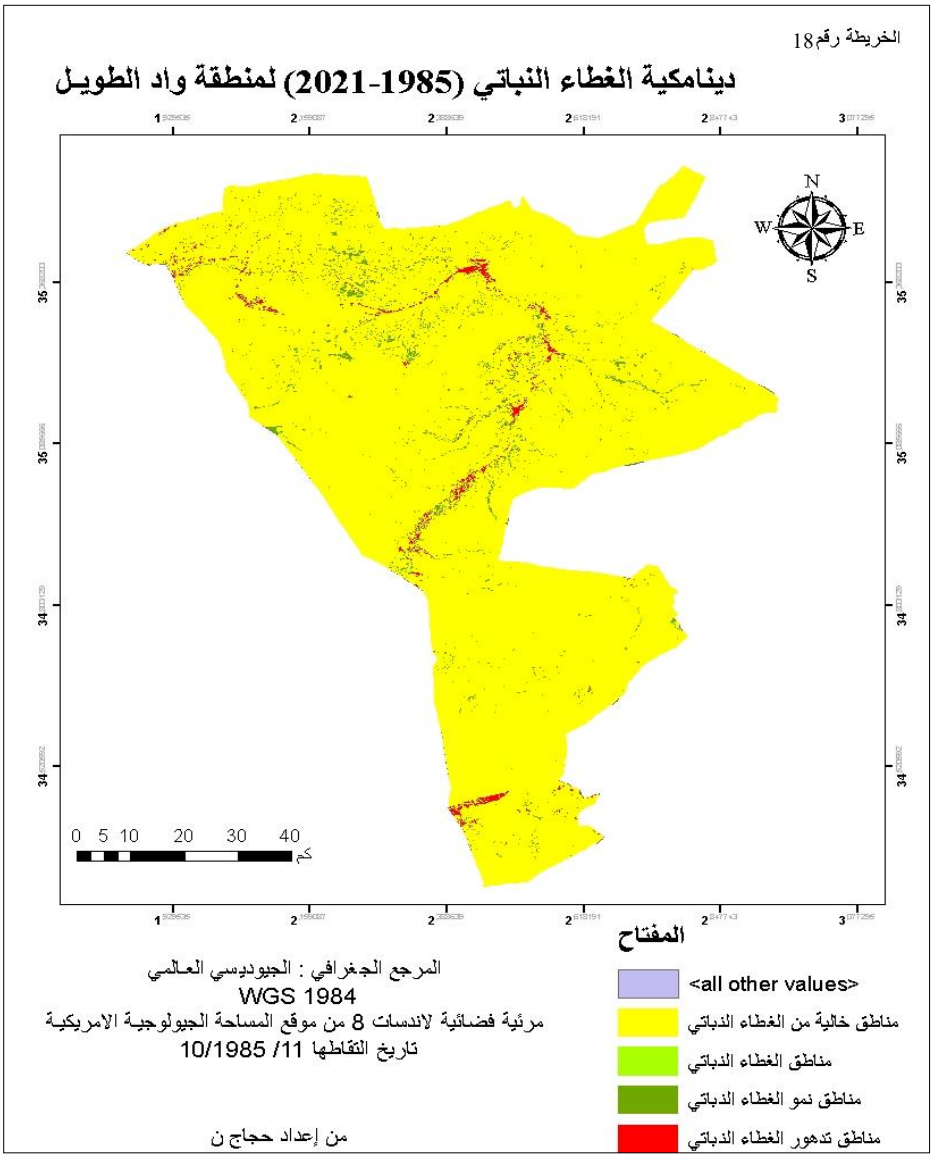

الجدول رقم (28):دينامكية الغطاء النباتي لمنطقة الدراسة (1985-2021)

	مساحة الأراضي(كم مربع)	النسبة (%)
مناطق خالية من الغطاء النباتي	1158	1,12
مناطق الغطاء النباتي	9544	9,24
مناطق نمو الغطاء النباتي	33963	32,91
مناطق تدهور الغطاء النباتي	58539	56,72

المصدر: عمل الباحث باستعمال برنامج Arcgis10.3

كما عرفت المناطق المحاذية لواد الطويل نموا في غطاءها النباتي,على عكس المناطق الجنوبية للمنطقة المدروسة،التي عرفت تدهورا كبيرا في غطاءها النباتي .

وهذا دليل على عدم نجاح عملية الاستصلاح الزراعي الذي قامت به الدولة ،حيث تعتبر المنطقة السهبية مناطق رعوية بامتياز، فكان من الأحرى احترام خصوصية المنطقة التي لا تتوافق مع نوعية الزراعات التي اعتمادها الكثير من الفلاحين .

3- *البنية الفلاحية: سياسة الملكية الخاصة*

المستثمرات ذات الطبيعة الفلاحية هي كل النشاطات التي تتعلق بالتحكم وباستغلال الدورة البيولوجية ذات الطابع النباتي أو الحيواني التي تشكل مرحلة أو عدة مراحل ضرورية لصيرورة هذه الدورة، وكذا الأنشطة التي تجري على امتداد عمل الإنتاج، ولاسيما منها تخزين المواد النباتية والحيوانية وتوضيبها وتحويلها وتسويقها عندما تكون هذه المواد متأتية حصرا من المستثمرة.

أو بتعبير آخر، هي وحدات اقتصادية للإنتاج الفلاحي خاضعة لتوجيه وحيد، وتشمل كل الحيوانات المتواجدة وكل الأراضي المستعملة كليا أو جزئيا للاستغلال الفلاحي، بالإضافة إلى امتلاك أراضي الهيكل العقاري، الحجم والموقع، يمكن أن تكون مسيرة من طرف واحد، اثنين أو مجموعة من أشخاص أو شخص طبيعي إذا كانت مؤسسة جماعية [مزارع نموذجية، مستثمرات فلاحية جماعية...الخ]، وتابعة لقطاعات الدولة.

كما تعتبر الية استحدثها المشروع بموجب القانن رقم87-19 من أجل استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة مستحدثا بدلك مستثمرة (طاهر أ،ص54)

3-1 -المستثمرات الفلاحية:هناك تباين في توزيع المستثمرات الفلاحية في منطقة الدراسة حيث تستحوذ المستثمرات الخاصة على اكبر نسبة و التي قدرت بـ 86,5% تليها المستثمرات الفردية و الجماعية ، و يعود هذا الاختلاف إلى طبيعة ملكية الأرض و عدم الاستغناء عليها رغم أنها ملك للدولة .

نلاحظ تباين في توزيع المستثمرات الفلاحية بولايتي الجلفة وتيارت (الخريطة رقم 19) عبر البلديات بما فيها منطقة واد الطويل .

الجدول رقم (29) : توزيع المستثمرات الفلاحية بولايتي تيارت والجلفة

	المستثمرات الفلاحية الجماعية	%	المستثمرات الفلاحية الفردية	%	المستثمرات الخاصة	%	المجموع
منطقة واد الطويل	**131**	**1,9**	**1148**	**12,2**	**8165**	**86,5**	**9444**
الجلفة	18	0،1	950	5،6	16445	94،4	17413
تيارت	1482	5،5	7837	29	17694	65،5	27013

المصدر : مديرتي الفلاحة لولايتي تيارت والجلفة 2016

- **المستثمرات الفلاحية الجماعية** : التي يقدر عددها بـ 1500 مستثمرة، أي 3،37 % من إجمالي مستثمرات الولايتين حيث نسبتها ضئيلة مقارنة بالأنواع الأخرى،تنعدم في جل بلديات الجلفة باستثناء بلدية سيدي بيزيد وبلدية زعفران وعين المعبد.كما لا يوجد هذا النوع في بلدية مادنة والسبت وبلدية مغيلة وقصر الشلالة، وواد الجراد، وكل من بلدية فايجة وتيدة بولاية تيارت.

- **المستثمرات الفلاحية الفردية**: يتوزع هذا النوع بشكل متباين بولاية تيارت، حيث يتواجد أكبر عدد من هذا الصنف بكل من بلدية الرشايقة (566 مستثمرة)، و510 مستثمرة ببلدية شحيمة و446 مستثمرة ببلدية سبيعين و407 مستمرة ببلدية جبيلة رصفة،و303 مستثمرة ببلدية مدريسة.

الخريطة رقم 19

توزيع المستثمرات الفلاحية بولايتي تيارت و الجلفة

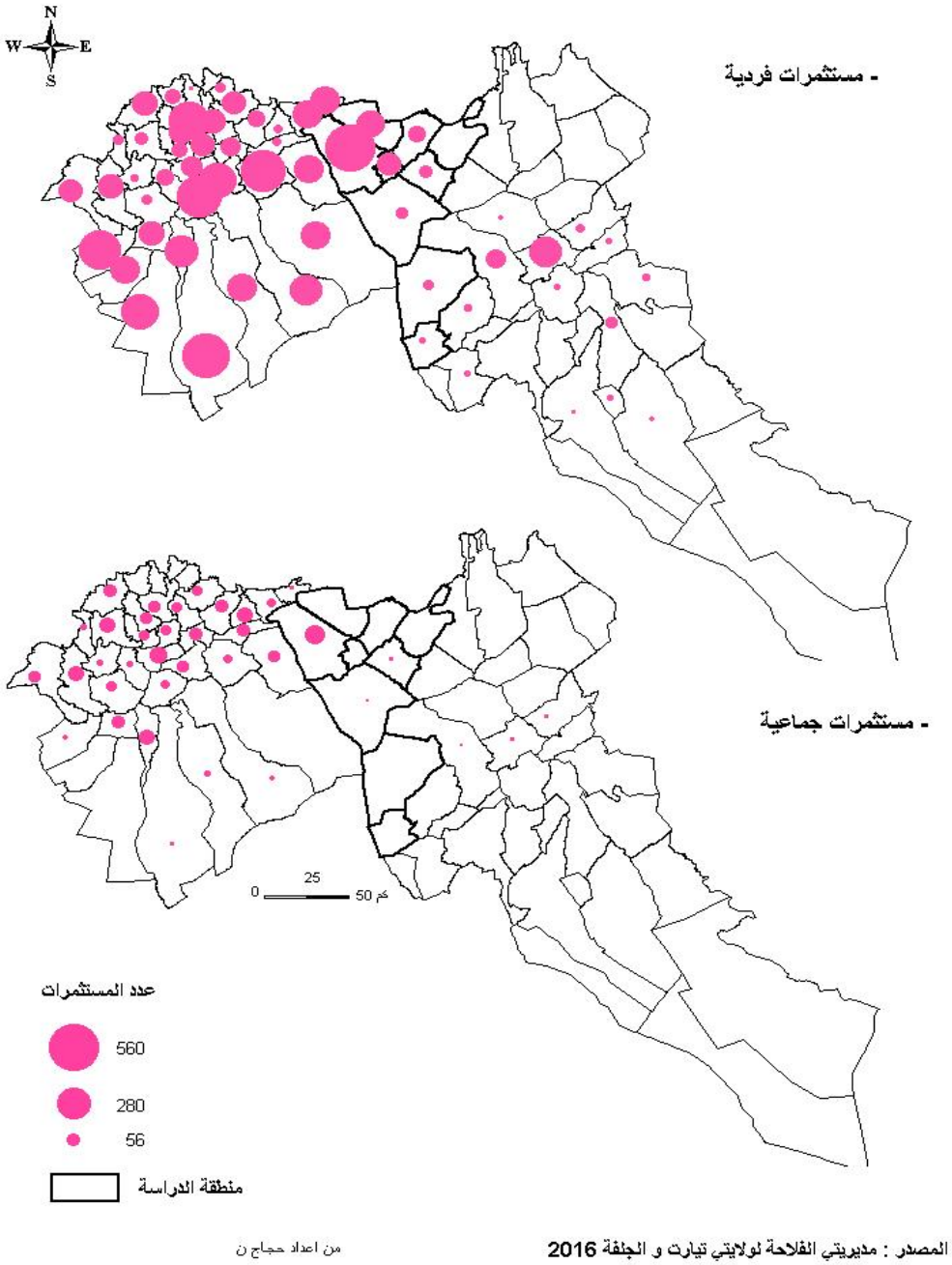

من اعداد حجاج ن

المصدر : مديريتي الفلاحة لولايتي تيارت و الجلفة 2016

كما نجد هذا النوع بولاية الجلفة،إلا أن أنها أقل عددا مقارنة بولاية تيارت،أكبر عدد ببلدية حاسي فدول بـ 208 مستثمرة وتنعدم في 19 بلدية.

ومن خلال المعطيات والأرقام التي أمامنا،يمكن تفسير هذا الاختلاف في توزيع المستمرات الفلاحية بأنه:

تعرف المناطق السهبية عامة ومنطقة الدراسة خاصة،تحكم النظام العرشي في الأراضي الفلاحية،وبالتالي ملكية الأرض تنتقل من شخص لآخر بالوراثة،كما يقوم معظم مالكيها بكراء أراضيهم أكثر من استغلالها والاستفادة من خيراتها،أما المستثمرات الفلاحية الفردية فهي تأخذ نسبة كبيرة عموما وتستخدم في زراعة الحبوب أكثر من الزراعات الأخرى.

3-2-البنية العقارية للمستثمرات الفلاحية:

استحوذ قانون الحيازة على الملكية العقارية 18-83 الصادر في 3 أوت 1983،على نسبة 22،06% من المساحة الفلاحية المستغلة بولاية الجلفة، و0،47% من المساحة الفلاحية المستغلة بولاية تيارت،وحسب الخريطة رقم16:توزيع المستثمرات الفلاحية في إطار قانون الحيازة على الملكية العقارية لسنة 2016،نلاحظ أن 09 بلديات فقط بولاية تيارت طبق بها قانون الحيازة العقارية APFA،وهي بلدية تيارت (مستثمرة واحدة) وزمالة الأمير عبد القادر (13 مستثمرة)،بلدية النعيمية (25 مستثمرة)،بلدية الرشايقة (654 مستمثرة)،بلدية تخمارت (مستمرة واحدة)،واد الجراد (130 مستمرة)،وبلدية سرقين (14 مستمثرة)،والملاحظ أن جل هذه البلديات تقع في الجهة الجنوبية للولاية وتعتبر تجمعات محاذية للواد الطويل.

أما ولاية الجلفة، فتفاوتت عدد المستثمرات الفلاحية بها في إطار قانون الحيازة على الملكية العقارية من بلدية إلى أخرى،باستثناء بلدية حاسي بحبح التي لم يستغل بها هذا النوع من الاستصلاح.إذ سجلنا أعلى عدد من المستثمرات ببلدية بيرين (656 مستمرة) وبلدية مسعد 655 مستثمرة وهناك 08 بلديات تتراوح عدد المستثمرات بها (من 320 إلى 650 مستمرة) وباقي البلديات تتراوح عدد المستثمرات بها ما بين 10 و 320 مستثمرة).

الجدول رقم (30):المساحة المخصصة لمشروع الاستصلاح الزراعي بمنطقة الدراسة بالهكتار:

	المساحة المخصصة	المساحة المستغلة	نسبة المساحة المستغلة	عدد المستفيدين
الجلفة	83.524	18.650	2،2	8578
تيارت	3324	43,21	1,3	1301

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية الجلفة –مديرية الفلاحة لولاية تيارت2016

عند مقارنة المساحة المستغلة مقارنة بالمساحة المخصصة لمشرع الاستصلاح الزراعي بالولايتين نجدها منخفضة جدا ،حيث تتراوح من 2% الى 1%،هذا ما يفسر صعوبة تقبل أصحاب الاراضي مثل هذه المشاريع (الجدول 30).

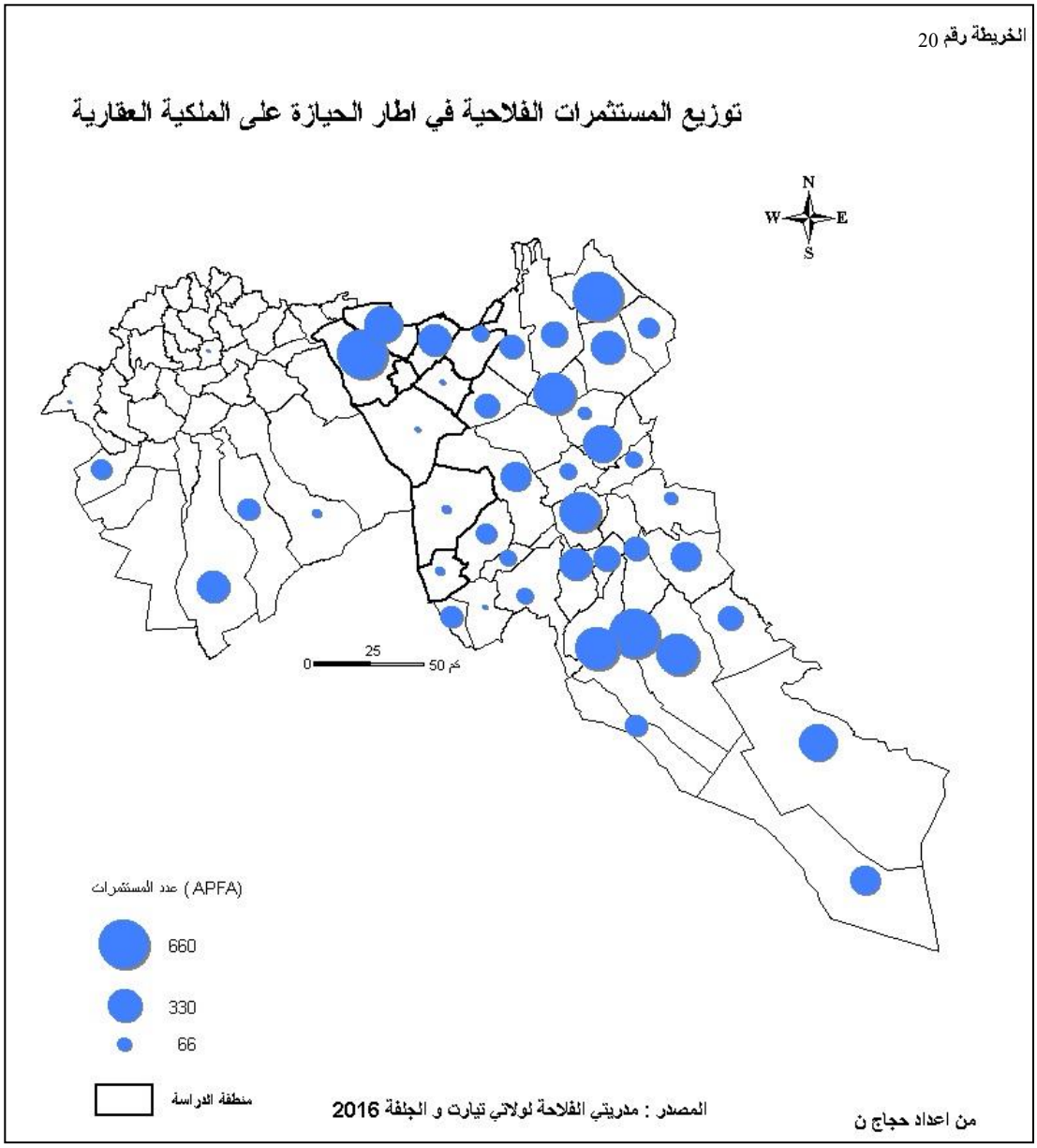

4- الأراضي الفلاحية المسقية لولايتي تيارت والجلفة:

يعتبر الري من أهم العوامل المساعدة على تحسين الزراعة وتطويرها،لهذا تحاول الجهات المختصة الاهتمام بهذا الجانب،رغم ذلك تبقى مساحة الأراضي المسقية قليلة إذا قورنت بالمساحة الزراعية الكلية،إلا أنها تعرف ارتفاعا ملحوظا في مساحتها،وهذا حسب الجدول أدناه.

الجدول رقم (31): المساحة الزراعية المسقية في منطقة الدراسة (هكتار).

	المساحة المسقية 2005-2004	النسبة *	المساحة المسقية 2011-2010	النسبة *	المساحة المسقية 2014-2012	النسبة *
منطقة واد الطويل	10.431	23,5	12.378	23,6	13.309	22,2
ولاية تيارت	20.924	47,2	26.384	50,5	30.500	50,8
ولاية الجلفة	23.396	52,8	25.911	49,5	29.541	49,2

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية تيارت – مديرية الفلاحة لولاية الجلفة

* نسبة المساحة المسقية بالنسبة للمساحة المسقية للولايتين

عرفت الزراعة المسقية ارتفاعا طفيفا في الفترة الممتدة بين 2004-2011 بمنطقة الدراسة، حيث قدرت هذه الزيادة 0,1%، و بعد ذلك انخفضت في الفترة الممتدة 2012-2014 بـ 1% ،هذا ما يعكس لنا الصعوبات و العوائق التي تقف عائق أمام مشاريع الاستصلاح الزراعي سالفة الذكر (الجدول رقم 31).

كما أن نسبة الزراعة المسقية بمنطقة واد الطويل لا تشغل إلا على نسبة ضئيلة جدا من المساحة المستغلة بالولايتين،حيث قدرت بـ 1,2% و 5,2% بالنسبة للمساحة المستغلة بالمنطقة نفسها،يرجع هذا إلى نوعية الترية غير الملائمة و عدم توافقها مع برامج الاستصلاح (الجدول رقم31).

الجدول رقم (32): نسبة المساحة المسقية في منطقة واد الطويل

	المساحة المسقية(هـ)	النسبة *%	النسبة**%
منطقة واد الطويل	13.309	5,2	1,2
ولاية تيارت	30.500	4,3	2,8
ولاية الجلفة	29.541	7,8	2,7

المصدر : حساب الطالبة من خلال المعطيات المقدمة من طرف مديريتي الفلاحة لولايتي تيارت و الجلفة 2016

*نسبة المساحة المسقية بالنسبة للمساحة الزراعية المستغلة للمنطقة نفسها

**نسبة المساحة المسقية بالنسبة للمساحة المستغلة للولايتين

تحتل بلدية الرشايقة المرتبة الأولى بنسبة 32,7% من حيث المساحة المسقية في منطقة واد الطويل،تليها بلدية حاسي فدول 21,6% ،كما نجد ان جل البلديات التي يمر بها واد الطويل و فروعه تعتمد على ري أراضيها من مياهه.

الخريطة رقم 21

توزيع الأراضي المسقية في منطقة واد الطويل

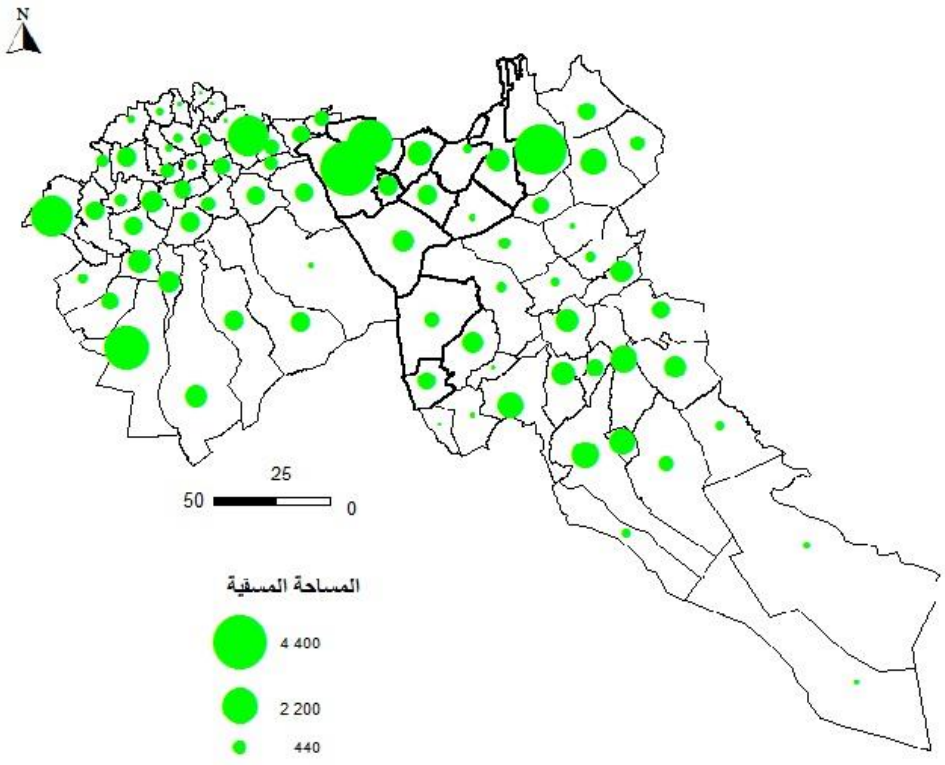

المصدر : مديريتي الفلاحة لولايتي تيارت والجلفة 2016

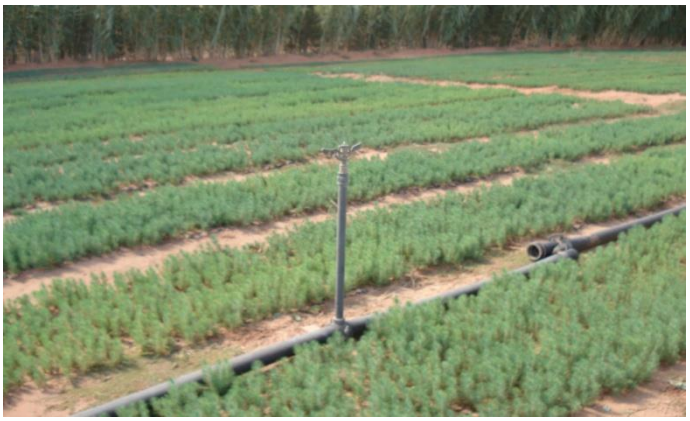

الصورة رقم (01): نظام السقي في مستمرات محيط الفرعة لقصر الشلالة – ولاية تيارت

التقطت من طرف حجاج ن 2019

هناك تفاوتا كبيرا في توزيع الأراضي المسقية من بلدية إلى أخرى،حيث تزداد مساحتها عن 2000 هكتار في كل من بلدية الرشايقة،السبعين،سيدي عبد الرحمان،تخمارت،نبهار،حاسي فدول.وهي تعتمد على الآبار والري،كما أن هناك 27 بلدية مساحتها المسقية أقل من 330 هكتار،وأقل مساحة سجلت في بلدية عين الشهداء بـ 8 هكتار(الخريطة رقم 21) .

5- المخصصات المالية لقطاع الفلاحة بالمنطقة المدروسة :

تعتبر السياسات التمويلية من أهم دعائم النمو الاقتصادي للقطاع الفلاحي،وعادة ما ترتبط هذه السياسة الاقتصادية بالسياسة العامة للدولة وأولوياتها،كما تعتبر من أهم السياسات المؤثرة على الإنتاجية والنمو والاستقرار في الإنتاج الفلاحي(نور م،2001).

وبالتالي فإن برامج التنمية الفلاحية تؤثر في زيادة الناتج الفلاحي من حيث التوسع الأفقي أو الرأسي،مما يترتب عليه زيادة العديد من النشاطات التكميلية كالتمويل الفلاحي باعتباره أحد صور رأس المال الضرورية، حيث تتوقف أغلب العمليات على مدى توافر التمويل اللازم لها في الوقت المناسب(نور م،2001).

الجدول رقم (33) : المخصصات المالية لقطاع الفلاحة بولاية تيارت

	2010 (ألف دج)	2011 (ألف دج)
الحبوب	**628436**	**782173**
الأعلاف بمختلف أنواعها	22322	28746
البقول الجافة	16346	27796
البطاط	157616	154371
الخضروات	52617	49079
الزيتون	252	10138
اللحوم الحمراء	63004	68914
اللحوم البيضاء	172110	145239
تربية النحل	518	5009
إنتاج الحليب	**132469**	**173191**

المصدر : (نور م،2010)

باعتبار ولاية تيارت منطقة فلاحية – رعوية، فهي تعمل على تخصيص أكبر مبلغ ممكن للإنتاج النباتي، خاصة إنتاج الحبوب والعمل على دعم إنتاج الحليب باعتباره مادة استهلاكية مهمة، كما نلاحظ ارتفاع قيمة المبالغ المخصصة للإنتاج الفلاحي خلال الفترة 2010- 2011 بشطريه النباتي والحيواني.

الجدول رقم (34) : تطور قيمة الإنتاج الفلاحي بولاية تيارت (دج)

السنة	2007	2008	2009	2010
قيمة الإنتاج (مليون دج)	26900	29700	31700	30000

المصدر : (نور م،2010)

كما عرفت قيمة الإنتاج الفلاحي تزايدا ملحوظا من 2007 إلى 2008 بنسبة 10%،واستمر في التزايد إلى غاية 2009، لينخفض سنة 2010 بنسبة ضئيلة.

5-1- قيمة الإنتاج الفلاحي بولاية الجلفة لسنة 2010:تعرف ولاية الجلفة بتربية المواشي،لهذا قدرت قيمة الإنتاج الحيواني بها بـ 75% من قيمة الإنتاج الفلاحي بالمقابل قدرت قيمة الإنتاج النباتي 25 % (الجدول رقم 35)

الجدول رقم (35) : قيمة الإنتاج الفلاحي بولاية الجلفة :

نوع الإنتاج	قيمة الإنتاج	النسبة %
الإنتاج النباتي	5 513 235 000	25
الإنتاج الحيواني	16 753 195 000	75
المجموع	22 266 430 000	100

المصدر : مديرية الفلاحة لولاية الجلفة 2010

6- مشاريع الاستصلاح الفلاحي بين الاستمرارية والفشل :

بفضل العمل الميداني الذي قمنا به طيلة الفترة الممتدة من 2010-2016،تمكنا من دراسة 12 منطقة استصلاح،شملت 281 مستصلحة زراعية موزعة على 05 بلديات محاذية لواد الطويل ينتمون إلى ولايتي تيارت والجلفة.

الجدول رقم (36) : المحيطات الفلاحية المدروسة

البلدية	المحيطات	المساحة (هك)	عدد المستفدين	في إطار	حالتها
قصر الشلالة	الفرعة	1096	119	GCA	82 مستصلحة مستغلة 15 مستصلحة متنازل عليها
زمالة الامير عبد القادر	زارش	300	40	GCA	مستغلة
	المحكة	200	60		
	المرجة	86.29	13	APFA	
سرقين	الفرعة	57.5	10	APFA	مستغلة
	مخلوفي	-	04		
	العجرماية	821	04	GCA	ينتظرون عقود الامتياز
الخميس	واد البقرة	40	11	APFA	فاشل وغير ناجح
	البتة (فيض حمزة)	250	50	GCA	مستغلة
قرنيني	أوكات	170	17	GCA	مستغلة

	واد الكلبة	821	04	GCA	يعمل
	الكسكاس	-	04		فاشل وغير ناجح

المصدر : تحقيق ميداني 2010من اعداد الطالبة – 2016

تختلف هذه المحيطات في نسبة النجاح والفشل،وذلك حسب الظروف الطبيعية والبشرية وحتي الاقتصادية لكل واحدة منها،فمنها من يتكبد أصحابها العناء من أجل الاستمرار وإنجاح المشروع،ومنها من باءت بالفشل في بدايتها الأولى وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم هذه المحيطات إلى:

6-1- محيطات ناجحة رغم المشاكل والظروف غير المهيأة

6-1-1-محيط الفرعة بقصر الشلالة

يسجل هذا المحيط نجاحا نسبيا مقارنة ببعض المحيطات الأخرى،حيث تنوعت الزراعات به بنسب متفاوتة توزعت على قطع أرضية مساحتها ما بين 10 و15 هكتار.بالرغم من المشاكل التي تقف كعائق أمام أصحاب هذه المستثمرات ومنها عدم وجود مسالك أو طرق جيدة تربطهم بالتجمعات العمرانية وعدم توفر الكهرباء و نقص مياه الري،كما أن انتشار الأمراض تؤثر على المحصول(مثل دودة تدعى "الرتيلة" تهاجم محصول الشمام) ،و يعتبر غلاء أسعار البذور من أكثر العوائق تأثيرا على الفلاح في المنطقة.

كل هذه المشاكل تركت المستثمر يتكبد مجموعة من الخسائر،رغم ذلك يعتبر هذا المحيط ***ناجح نسبيا بسبب التحديات التي رفعها فلاحو المنطقة*** .

الصورتين رقم (02،03) : نجاح محيط الفرعة بقصر شلالة ،محيط الفرعة بقصر الشلالة (مستثمرة وبسبر يوزيد 2016)

6-1-2-محيط البتة (فيض حمزة) ببلدية الخميس

أنشئ هذا المحيط في إطار الامتياز الفلاحي GCA على مساحة تقدر بـ 250 هكتار،عرف هذا المحيط نجاحا نسبيا حيث تم غرس الأشجار المثمرة بجزء من المساحة، وتم حفر 05 أبار عميقة و05 أحواض مائية، يتم السقي بالتقطير بهذا المحيط.

الصورتين رقم (04،05) : محيط البتة ببلدية الخميس (مستثمرة)

(حجاج نجاة 2016)

وعند تقربنا من المستصلحين،لاحظنا نفس المشاكل المذكورة سابقا تقف كحاجز أمامهم،ورغم إرسالهم شكاوي إلى المدير الجهوي إلا أنهم لم يجدوا آذانا صاغية. (لاحظ الملحق).

5-1-3-محيط المرجة بزمالة الأمير عبد القادر :(سيطرة الزراعة الواسعة على المستثمرات الفلاحية

: يعتبر محيط المرجة من المحيطات التي غيرت نمط إنتاجها من الزراعات المسقية إلى الحبوب، بسبب الفياضات الموسمية التي يتعرض لها واد الطويل مما غير مسار جريانه، وأصبح هناك نقص في مياه الري أثر ذلك بشكل كبير على نمط الاستغلال بالمحيط.

6-1-4- ***محيط الفرعة ومخلوفي بالرشايقة*** : تعتبر بلدية الرشايقة من البلديات الرائدة في عمليات الاستصلاح الزراعي،حيث عملت على تغير نمط الإنتاج و التحول إلى الزراعات المسقية،حيث هناك العديد من

المستصلحات الزراعية الناجحة رغم الصعوبات والعراقيل التي واجهتهم،كما هناك بعض المستثمرات التي حافظت على نمط إنتاجها (زراعة الحبوب) كمستثمرة محيط الفرعة و مخلوفي .

الصورتين رقم (06،07) :محيط الفرعة ومخلوفي ببلدية الرشايقة (حجاج نجاة 2016)

6-2-مستثمرات فاشلة لعدم الالتزام بممارسة النشاط

6-2-1-محيط واد البقرة لبلدية الخميس

رغم بناء الآبار وحفر الأحواض وتجهيز المستثمرات،إضافة إلى تركيب قنوات السقي بكل المساحة على عاتق الدولة،إلا أن المستفيدين لم يتلزمو بإكمال نشاطهم الفلاحي،مما أجبر الجهات المسؤولة على إلغاء كل قرارات الاستفادة،لهذا يعتبر ***محيط فاشل ومفلس*** .

ويرجع الفلاحين هذا الفشل إلى اصطدامهم بمجموعة من العوائق منها تقسيم المستثمرات على حسب الخريطة والصور الجوية بدون الخروج إلى الميدان،حيث وجد المستثمر نفسه في تداخل مع مستثمرة أخرى أويجد أن مجرى الواد يدخل ضمن المساحة المقدمة (إذا استفاد من 50 هكتار يجد في الواقع 10 هكتارات أو أقل) كما رفض مواطنو هذه المنطقة عملية الاستصلاح بها لبعدها عن التجمعات السكنية وعدم توفرها على ادني مستلزمات العيش .

6-3-محيطات الاستصلاح الزراعي مهجورة: هناك بعض المحيطات بمنطقة واد الطويل لم يتم استصلاحها او محاولة استصلاحها بتاتا،حيث تم هجرها و الاستغناء عن هده المحيطات بسبب المشاكل التي دكرت سابقا .

6-3-1-محيط الكسكاس ببلدية القرنيني : عرف هذا المحيط فشلا ذريعا بسبب هجرة المستفيدين منها، وذلك بسبب بعده عن التجمعات العمرانية وعدم توفر الكهرباء والماء.

6-4 -عدم التكافؤ بين حجم المستثمرات الفلاحية والإمكانيات المادية :

حسب العمل الميداني الذي أجريناه على محيطات الاستصلاح الفلاحي،لاحظنا أن هناك عدم تكافؤ بين حجم المستثمرات والإمكانيات المادية للمستصلح،حيث أن هناك بعض المستفيدين تحصلوا على أكثر من 15 هكتار وليس باستطاعتهم استصلاح كل المساحة،مما أجبرهم ترك مساحة شاغرة وغير مستصلحة،كما لاحظنا أن بعض المستفيدين يقومون بكراء جزء من المستثمرة أو كلها لعدم توفر الإمكانيات المادية لاستصلاحها.

الجدول رقم(37):توزيع المساحات حسب المحيطات الفلاحية لمنطقة الدراسة

البلدية	المحيطات	عدد المستثمرات	مساحة المستثمرات (هك)
قصر الشلالة	الفرعة	10	5
		08	10
		23	أكثر من 15
زمالة الامير عبد القادر	زارش	40	05
	المحكة	60	05
	المرجة	13	05
سرقين	الفرعة	10	2.5
	مخلوفي	04	05
الخميس	فيض حمزة	50	05
قرنيني	أوكات	08	10
		09	أكثر من 15
	واد الكلبة	05	أكثر من 15

المصدر : تحقيق ميداني من اعداد الطالبة 2010-2016

تشغل زراعة الحبوب النسبة الأكبر من إجمالي المساحة المدروسة، ويرجع هذا إلى طبيعة المنطقة والثقافة الزراعية التي تسودها.

الجدول رقم (38):**الانتاج الزراعي لمنطقة واد الطويل (طن)** المصدر : تحقيق ميداني 2010-2016

البلديات	المحيطات	الحبوب			الأعلاف		خضروات				اشجار مثمرة			مج
		قمح	شعير	خرطال	الشعير الأخضر	خرطال علفي	الشمام	التفاح	الزيتون	التين	البطاطا	البصل	الطماطم	
قصر الشلالة	الفرعة	35	46	22	87	63	54	84	150	20	35	100	30	726
زمالة الامير عبد القادر	زارش	11	17	07	23	13	14	4.5	30	07	09	09	18	143.5
	المحكة	8.5	12	05	11	08	15	04	15	05	04	08	12	107،5
	المرجة	09	13	21	19	11	-	-	-	-	-	-	-	73
سرقين	الفرعة	3.5	5	05	08	05	-	-	-	-	-	-	-	26.5
	مخلوفي	02	03	3،5	05	05	-	-	-	-	-	-	-	18.5
الخميس	فيض حمزة	_	-	-	02	02	2.5	-	05	02	2.5	04	03	23

لمسنا من خلال المعاينة الميدانية أن الاستغلال الزراعي لمنطقة واد الطويل لا يتماشى مع الأهداف المرجوة من الاستصلاح الفلاحي،رغم المجهودات التي يقوم بها المستفيدون من أجل الاستثمار ونجاح مستثمراتهم،ويعود السبب إلى عدم توافق الزراعات المسقية (زراعة الخضر والفواكه) مع طبيعة المنطقة،كما لاحظنا أن فلاحي منطقة واد الطويل ليست لديهم ثقافة زراعية واسعة (فهم يقولون عهدنا أجددنا وأبائنا يقومون بزراعة الحبوب)،الأمر اللافت للانتباه أن معظم المستفيدين من مشروع الاستصلاح الفلاحي بعيدون كل البعد عن مهنة الفلاحة.

6-5- عدم تخصص المستفيدين في الفلاحة يعرض المستصلحات للفشل

مع بداية الألفية الجديدة،وظهور مستجدات مغرية في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية،وهذا بتوفير كل التجهيزات التي يحتاجها المستفيد من أجل الاستصلاح الفلاحي،مع تحمل الدولة كل المصاريف والأشغال على عاتقها،كل هذا حفز جميع طبقات المجتمع للظفر بمستثمرات فلاحية وتجهيزات مكلفة جدا،إلا أن الموالين والفلاحين استفادوا أكثر من نصف مساحة المستثمرات (35.51 % و23.19% على التوالي).

الجدول رقم (39) : المهن الأصلية للمستفيدين من برامج الاستصلاح الفلاحي

المهن	محيطات الاستصلاح الفلاحي								
	الفرعة	زارش	المحكة	المرجة	الفرعة	مخلوفي	فيض حمزة	أوكات	واد الكلبة
موالين	19	15	21	07	06	04	17	09	05
فلاحين	24	07	11	04	04	-	09	05	-
تجار	07	03	09	02	-	-	09	-	-
مدرسيين	09	04	05	-	-	-	07	01	-
مقاول	11	02	03	-	-	-	-	01	-
اداري	07	03	-	-	-	-	-	01	-
بناء	-	01	03	-	-	-	-	-	-
الامن الوطن(متقاعد)	-	03	04	-	-	-	-	-	-
عاطل عن العمل	05	02	04	-	-	-	08	-	-
المجموع	82	40	60	13	10	04	50	17	05

المصدر : تحقيق ميداني من اعاد الطالبة 2010- 2016

نرى من خلال الجدول أن الأشخاص المستفدين من عملية الاستصلاح الزراعي لا يحترفون مهنة الفلاحة، لهذا لا يمكنهم مجابهة المشاكل التي تعيقهم وسيستسلمون في أول عقبة تأتي في طريقهم إلا القليل منهم.

6-6-الأصل الجغرافي للمستفيدين من الاستصلاح الزراعي :

لمسنا من خلال العمل الميداني،أن الأصل الجغرافي للمستفيدين يتباين بين سكان البلدية للمحيط الفلاحي وسكان الولاية وفي بعض الأحيان من خارج الولايتين.

الجدول رقم (40): الأصل الجغرافي للمستفيدين من الاستصلاح الفلاحي بمنطقة الدراسة

المحيطات الفلاحية	بلدية المحيط نفسه	ولاية تيارت	ولاية الجلفة	الجزائر	البليدة	معسكر	مج
الفرعة (قصر الشلالة)	67	03	–	–	07	03	82
زارش	40	–	–	–	–	–	40
المحكة	60	–	–	–	–	–	60
المرجة	13	–	–	–	–	–	13
الفرعة (سرقين)	07	03	–	–	–	–	10
مخلوفي	04	–	–	–	–	–	04
فيض حمزة	43	–	05	02	–	–	50
أوكات	14	–	03	–	–	–	17
واد الكلبة	05	–	–	–	–	–	05

المصدر : التحقيق الميداني من اعداد الطالبة 2010-2016

6-7-أعمار المستفيدين من الاستصلاح الزراعي بمنطقة واد الطويل :

بالرغم من أن المستثمرات الفلاحية موجهة للشباب بالدرجة الأولى، إلا أن أكثر فئة عمرية مستفيدة من المستثمرات الزراعية هي ما بين 40-60 سنة، باعتبار أن لديهم معرفة جيدة لطبيعة المنطقة وخبرة فلاحية تساعدهم في نجاح عملية الاستصلاح ، مع ذلك وجدنا أن فئة الشباب لديهم عزيمة أكثر وقدرة أحسن للعمل وإنجاح مستثمراتهم.

الجدول رقم(41) : توزيع الفئات العمرية للمستفيدين من المحيطات الفلاحية

محيطات الاستصلاح	الفئات العمرية (سنة)				مج
	40-30	50-40	60-50	اكثر من 60	
الفرعة (قصر الشلالة)	06	23	43	10	82
زارش	27	13	-	-	40
المحكة	53	05	02	-	60
المرجة	-	-	10	03	13
الفرعة (سرقين)	-	-	10	-	10
مخلوفي	-	-	04	-	04
فيض حمزة	09	17	24	-	50
أوكات	-	15	-	-	15
واد الكلبة	05	-	-	-	05

المصدر : تحقيق ميداني من اعداد الطالبة 2010-2016

6-8-اليد العاملة الزراعية :

تعتبر اليد العاملة الزراعية أساس التنمية الفلاحية،لما لها من دور في دعم الإنتاج والمردود الزراعي،حيث كلما كانت اليد العاملة مؤهلة وذات خبرة فلاحية كلما زاد الإنتاج وتحسنت نوعيته.

تنقسم اليد العاملة في المستثمرات الفلاحية بين عمال دائمين وموسميين،إلا أن العمال الدائمين هم أصحاب المحيطات الفلاحية أنفسهم،أما اليد العاملة الموسمية فيعتبرونها يد عاملة احتياطية تزداد حسب زيادة كمية المحصول أو الغلة والعكس صحيح.

الجدول رقم (42): توزيع اليد العاملة في المستصلحات الزراعية المدروسة

المحيطات الفلاحية	العمال الدائمون	العمال الموسميون	المجموع
الفرعة (قصر الشلالة(	82	123	205
زارش	40	40	80
المحكة	60	60	120
المرجة	13	13	26
الفرعة (سرقين)	10	30	40
مخلوفي	04	12	16
فيض حمزة	50	63	113
أوكات	17	17	34
واد الكلبة	04	08	12

المصدر : التحقيق الميداني من اعداد الطالبة 2010- 2016

كما أن أصحاب بعض المستثمرات الفلاحية يعتمدون في غرس وجني المحصول على أفراد عائلتهم ، والبعض الأخر يقوم بجلب العمال على حسب مساحة المستثمرة من 08 إلى 10 عمال لكل 1هكتار.

7-الماء ضرورة لا يستغني عنها في الاستصلاح:

يعتبر الماء أهم عنصر لنجاح مشروع الاستصلاح،لذلك عملت الدولة جاهدة لتوفير هذا العنصر.

7-1-*الآبار والآبار العميقة أساسا لنظام الري بالولايتين:*

اعتمدت الدولة على تجهيز كل المستثمرات الفلاحية بمصادر مائية من أجل تحقيق هدف مشروع الاستصلاح،تأخذ الآبار والآبار العميقة النسبة الأكبر من المصادر المائية المستعملة (الجدول رقم 43).

الجدول (43): توزيع المصادر المائية لاستصلاح الأراضي الفلاحية

	آبار	الآبار العميقة	العيون Sources	الصهريج المائي	Saguia	السدود الصغيرة Retenues colliniere	مج
الجلفة	2715	6062	8	-	11100	8	19893
تيارت	3341	2523	242	2818	-	18	8942

المصدر: مديريتي الفلاحة لولايتي الجلفة و تيارت 2016

تأخد قنوات الري (الساقية) الصدارة في سقي المستثمرات الفلاحية رغم ان عددها كبير في الولايتين،الا ان العدد المستغل ضئيل جدا (بـ 06بلديات)وهي بلدية سلمانة (1000ساقية)، وبلدية زكار (1000 قناة)،و 1500 قناة ري بكل من بلدية قيض البطمة وبلدية أم العظام و500 قناة ري ببلدية الشارف و1100 قناة بسيدي العجال. أما البلديات المتبقية فتستعمل الآبار والآبار العميقة لسقي المحيطات الفلاحية،أما النسبة الأقل تستعمل العيون والسدود الصغيرة (حسب الجدول رقم 38)

الصورة رقم (11،10،09،08): المنابع المائية المستعملة في تزويد الماشية بالمياه وسقي المستصلحات HCDS 2016

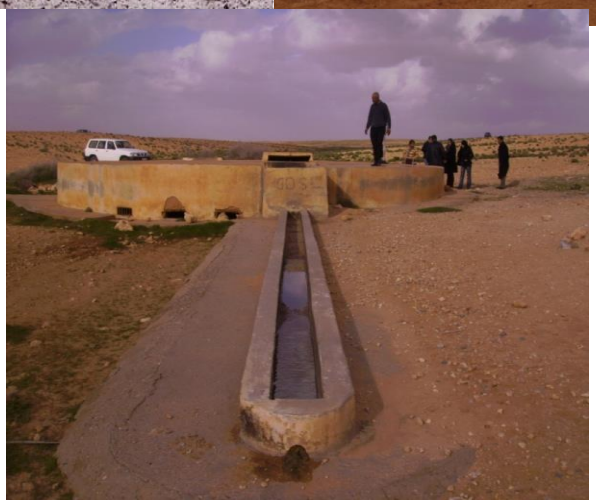

الصورة رقم (12،13،14): الأجباب (les Djoubs)HCDS2016

كما لا يختلف الأمر كثيرا في ولاية تيارت،حيث أن كل البلديات تستخدم الآبار في سقي المستثمرات الفلاحية، ولكن بنسب مختلفة مع استعمال مورد مائي آخر وهو الصهاريج المائية (2718 صهريج مائي) والعيون (242 عين).

من خلال خريطة توزيع الآبار والآبار العميقة في ولاية الجلفة وتيارت،نلاحظ أن معدل استعمال هذين الموردين يختلف من بلدية إلى أخرى، على حسب كمية المياه الجوفية بكل بلدية.

كما نلاحظ أن بلديات واد الطويل تأخذ النصيب الأكبر من حفر الأبار مثل بلدية الرشايقة،حاسي فدول،عين وسارة،ويرجع هذا لمرور الواد على أراضيها.

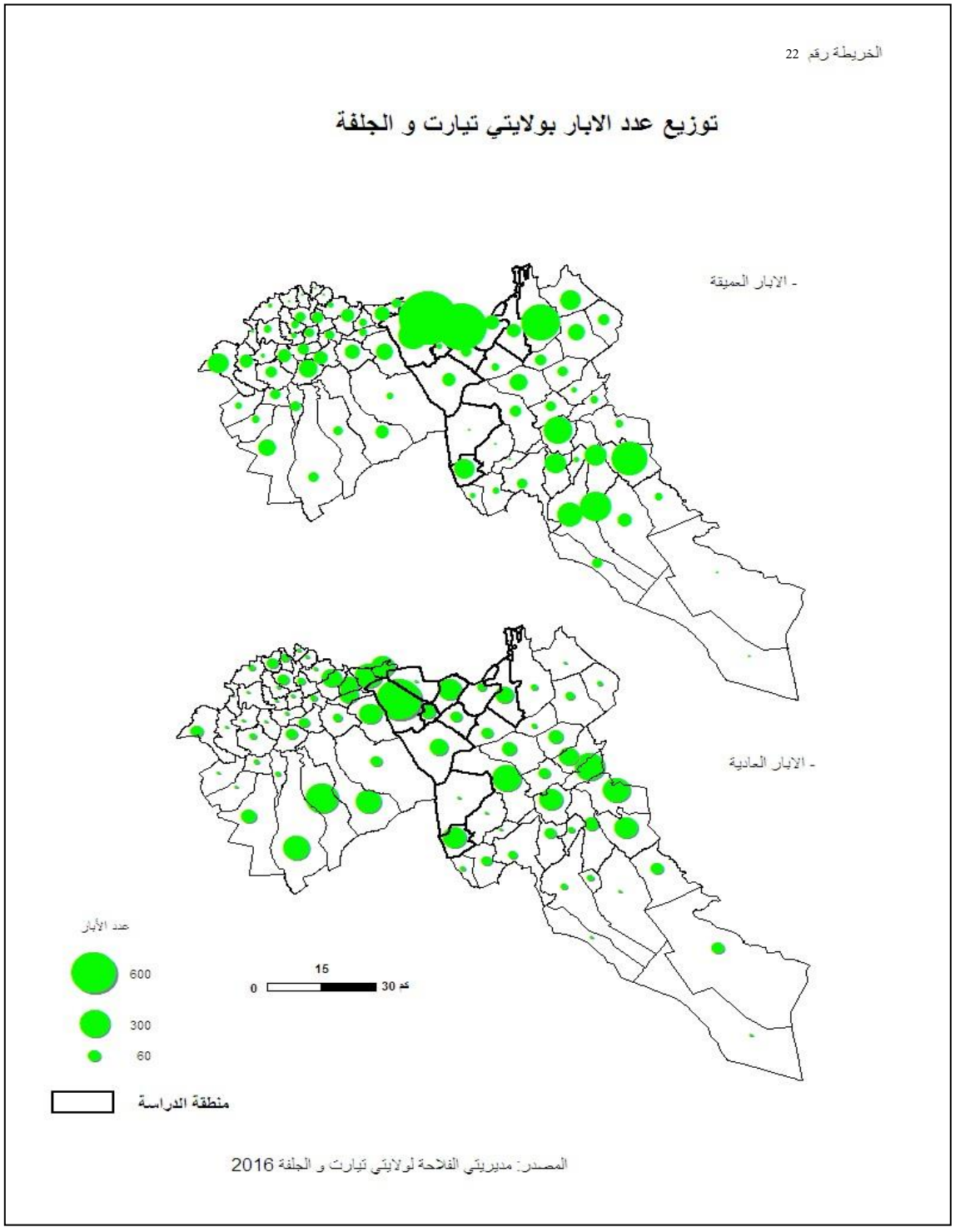

كما هناك ثلاث بلديات لا تستعمل هذين الموردين بولاية الجلفة، وهي بلدية الشارف وبلدية يعقوب وبلدية القديد وهذا راجع إلى أن بلدية الشارف تستعمل قنوات الري لسقي محيطاتها الفلاحية وبلديتي القديد وبني يعقوب يستعملون الصهاريج المائية أما بلدية حاسي فدول لا يوجد بها الآبار إلا إنها تستعمل الآبار العميقة،وهو

أكبر عدد بكل بلديات الولاية، ونفس الملاحظة ببلدية القطارة التي تستعمل بئرين عميقين فقط وتستعمل الصهاريج المائية.

تتوزع الآبار والآبار العميقة بأعداد متفاوتة بولاية تيارت على حسب مساحة المحيطات الفلاحية الموجودة بها،وعلى حسب الموارد المائية المستعملة،نلاحظ أن بلدية جبيلة الرصفة لا تستعمل الآبار العادية في سقي مستثمراتها،لكنها تستعمل موارد أخرى مثل الآبار العميقة والصهاريج المائية (49 مورد مائي).

كما تعتبر الابار أهم مصدر للسقى في منطقة واد الطويل،بحيث يعمل أصحاب الاراضي الزراعية الاعتماد على حفر الابار للاستفادة من المياه الجوفية في سقي أراضيهم.

الخريطة رقم 23

توزيع مصادر المياه (العين) بمنطقة واد الطويل

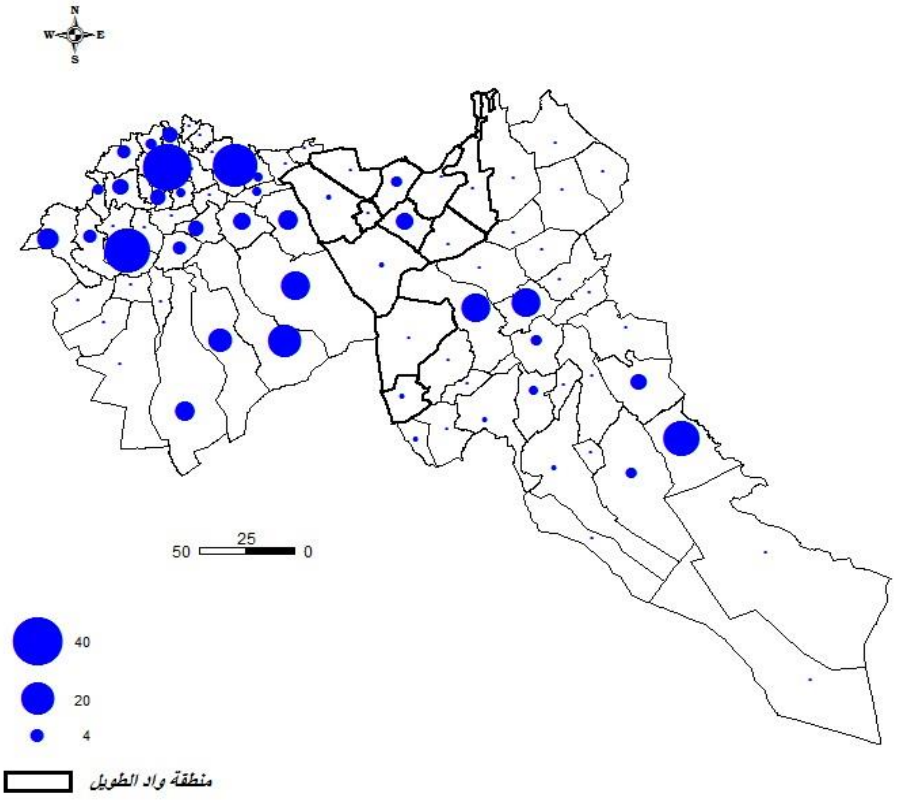

المصدر : مديرتي الفلاحة لاولايتي تيارت و الجلفة 2016

الصور رقم (15،16،17،18،19) : سواقي مائية لتجميع المياه ببلدية عين وسارة ولاية الجلفة 2010

الصور رقم (20،21،22،23) : السواقي المائية ببلدية الجلفة ولاية الجلفة 2010

خلاصة الفصل الخامس:

تشغل المراعي المساحة الأكبر من ولايتي تيارت والجلفة،رغم ذلك تحاول الدولة تفعيل مشروع الاستصلاح وتغيير نمط الإنتاج،بحيث يمتاز القطاع الفلاحي بها بتنوع المستثمرات الفلاحية،إلا أن القطاع الخاص يأخذ السيادة بـ 80% من إجمالي المساحة الزراعية للولايتين،كما تشغل المساحة الزراعية المستغلة 21،88% من المساحة الزراعية الكلية لهما،فيما لا تتعدى مساحتها المسقية 60051 هكتار سنة 2014.

كل هذه المعطيات جعلت الدولة تطبق مشروع الاستصلاح الزراعي من أجل إنعاش هذا القطاع وإحداث توازن بين الاستهلاك والطلب إلا أننا من خلال العمل الميداني الذي شمل 281 مستثمرة زراعية يتوزعون على 05 محيطات كلها محاذية لواد الطويل لمسنا صعوبات في تطبيق هذا المشروع. بحيث تختلف نسبة النجاح والفشل، وهذا راجع لعدم ملاءمة الظروف الطبيعة ونوعية التربة مع حيثيات مشروع الاستصلاح في المناطق السهبية.حيث سجلنا نجاحا نسبيا بمحيط الفرعة بقصر الشلالة بولاية تيارت ومحيط فيض حمزة ببلدية الخميس في ولاية الجلفة،رغم الصعوبات التي تواجه أصحاب هذه المحيطات.

كما لاحظنا تغير نمط الإنتاج بمحيط المرجة بزمالة الأمير عبد القادر بولاية تيارت بسبب الفيضانات الموسمية، التي يتعرض لها واد الطويل. وهناك محيطات فاشلة لعدم التزام المستصلحين بإكمال نشاطهم الفلاحي كما هو الحال بمحيط واد البقرة ببلدية الخميس بولاية الجلفة. مما أجبر الجهات المختصة على إلغاء قرارات الاستفادة.

من جهة أخرى لاحظنا أن هناك بعض المحيطات المهجورة كمحيط الكسكاس ببلدية القرنيني بولاية الجلفة،وذلك بسبب بعده عن التجمعات العمرانية وعدم تور الكهرباء والماء.

يعود فشل بعض المستثمرات الفلاحية في بعض الأحيان إلى عدم التكافؤ بين المستثمرات الزراعية والإمكانيات المادية للفلاحين،حيث هناك بعض المستفيدين تحصلوا على أكثر من 15 هكتار وليس بإمكانهم استصلاح كل المساحة.

إن الاستغلال الزراعي لواد الطويل لا يتماشى مع أهداف مشروع الاستصلاح الزراعي وهذا لعدم توافق الزراعات المسقية مع طبيعة المنطقة.

لهذا يمكن القول أن مشروع الاستصلاح الزراعي فشل فشلا ذريعا في منطقة السهوب لعدم احترام الخصوصية الطبيعية للمنطقة

الفصل السادس

عشوائية إنتاج الحبوب والاهتمام بالزراعات المسقية

مقدمة الفصل السادس:

ترتبط عملية الانتاج بالظروف والطرق التي اعتمد عليها في الزراعة،حيت كان الهدف من عملية الاستصلاح هو احداث توازن بين الانتاج والاستهلاك من جهة،ومن جهة ثانية تطوير طرق الانتاج و توفير كل الشروط والسبل للتغيير نمط الزراعة،كما حاولت السلطات اعطاء طابع جديد للسهوب الجزائرية.

تعرف السهوب الجزائرية بانتاج الحبوب وتربية المواشي،لهذا لم يستطيع سكانها التأقلم أو تغيير نمط عملهم،رغم محاولة الكثير منهم الاستفادة من عملية الاستصلاح،الا أنهم باؤا بالفشل و البعض منهم جمعوا بين عملية الاستصلاح و تربية المواشي.كل هذا سنقوم بدراسته بهذا الفصل لنعرف هل تغير نمط الانتاج في منطقة الدراسة أم لا؟

1- الموارد العلفية : المنتوج الأكثر رواجا بالمنطقة

وفقا للتقسيم الحديث للأعلاف تقسم الموارد العلفية وفقا لخصائصها الفيزيائية والكيميائية وقيمتها الغذائية إلى الأقسام التالية :

- الأعلاف الخضراء الطبيعية أو المزروعة.
- الأعلاف الجافة.
- السيلاج.
- الأعلاف الغنية بالطاقة.
- الأعلاف الغنية بالبروتين – الإضافات المعدنية – الفيتامينات – الإضافات الغذائية.

1-1- زراعة الأعلاف في تطور مستمر:عرفت زراعة الأعلاف بمنطقة واد الطويل توسعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة بسبب طبيعة المنطقة الزراعية الرعوية،بالإضافة إلى النشاط تربية المواشي هذا ما أدى إلى زيادة الطلب عليها .

الجدول رقم (44):تطور زراعة الأعلاف بولايتي تيارت و الجلفة (الهكتار)

	ولاية تيارت						ولاية الجلفة					
	2010/2009			2013/2012			2010/2009			2009/2008		
	المساحة	الإنتاج	المردودية	المساحة	الإنتاج	المردودية	المساحة	الإنتاج	المردودية	المساحة	الإنتاج	المردودية
الأعلاف الخضراء	7000	476000	68	8970	475400	52	2849	711252		3854	573400	/
الأعلاف الجافة	21000	132400	63.05	29933	1524600	51	/	/	/	2275	100100	/

المصدر : مديريتي الفلاحة لولايتي تيارت والجلفة

تعرف المساحة المخصصة لزراعة الأعلاف تطورا من موسم لآخر،حيث تشغل زراعة الأعلاف المساحة المتبقية من المساحة الإجمالية المخصصة لزراعة المحاصيل الكبرى،والتي يبلغ متوسط مساحتها في ولاية الجلفة بـ 5629 هكتار في الفترة الممتدة من 2008 الى 2009،لتعرف انخفاضا في مساحة الأعلاف الخضراء في الموسم 2009-2010،حيث قدرت مساحتها بـ 2849 هكتار.إلا أن كمية الإنتاج ارتفعت من 753400 قنطار إلى713520 قنطار في الفترتين 2009/200 و2010/2009 على التوالي.

كما نلاحظ في نفس الجدول الارتفاع المتزايد في متوسط مساحة الأعلاف بولاية تيارت حيث قدر بـ 28000 هكتار [موزعة على 7000 هكتار أعلاف خضراء و21000 هكتار أعلاف جافة] في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2010 لترتفع وتصبح 39903 هكتار. أما عن الإنتاج فهو الأخر عرف تزايدا حيث وصل في الموسم 2010/2009 إلى 200.000 قنطار ويرجع هذا الارتفاع إلى أهمية الأعلاف بالولايتين، التي يكمن الهدف منها سد حاجيات الموالين ، وكذلك الطابع الرعوي للمنطقة يجبرها على الاهتمام بهذا النوع من المنتوج.

1-1-1-نقص انتاج الحبوب :

الجدول رقم (45): **إنتاج الحبوب بمنطقة الدراسة**

	ولاية الجلفة			ولاية تيارت			منطقة واد الطويل	نسبة الانتاج بالنسبة للولايتين
	المساحة (هـ)	الإنتاج (طن)	المردودية	المساحة(هـ)	الانتاج (طن)	المردودية	الانتاج	
2010-2009	61.125	786.190	12.86	309.057	4.753.174	15.38	62.420	1,13
2011-2010	35.204	61.540	17.37	315.0705	4.573.591	14.52	46.803	1
2014-2013	/	106.180	/	316.366	6123.220	19.35	70.008	1,5

المصدر : مديرتي الفلاحة لولاية تيارت والجلفة

هناك تذبذب في إنتاج الحبوب من سنة إلى أخرى حسب المساحة المستغلة،حيث عرفت منطقة واد الطويل تراجعا نسبيا في إنتاج الحبوب سنة 2013 بأكثر من 10.000 هكتار،يرجع هذا النقص إلى قلة التساقطات ونوعية التربة وكذلك بسبب نوعية الطرق المستعملة في الزرع.

الجدول رقم (45):إنتاج الحبوب حسب النوع بمنطقة الدراسة

	ولاية الجلفة			ولاية تيارت			منطقة واد الطويل	نسبة انتاج منطقة واد الطويل بالنسبة للولايتين
	المساحة	الإنتاج	المردودية	المساحة	الإنتاج	المردودية	الإنتاج	
القمح الصلب	4895	25680	5.25	98501	1659742	16.85	4685	0,002
القمح اللين	1890	9210	4.87	97960	1195480	13	1515	1,13
الشعير	28080	124710	4.44	104616.5	1516939	14.50	55880	7,6
الخرطال	339	1940	5.72	19993	201430	10.08	340	0,17
المجموع	35.204	161.540	17.37	315070.5	4573591	14.52	62420	/

المصدر : مديرتي الفلاحة لولاية تيارت والجلفة 2014

أ- **القمح الصلب** :يعد القمح الصلب ثاني منتوج في زراعة الحبوب بمنطقة واد الطويل بمتوسط إنتاج 4685 قنطار.

ب – الشعير :يعتبر الشعير أهم وأول منتوج في زراعة الحبوب والمحاصيل الحقلية عامة بمنطقة الدراسة،وهذا بإنتاج 55880 قنطار،حيث اعتمد سكان المنطقة على زراعة الشعير من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، ويعتبر هذا النوع من الزراعات للمواشي.

ج- القمح اللين : يحتل هذا النوع المرتبة الثالثة في زراعة الحبوب بمنطقة واد الطويل بمتوسط إنتاج 1515 قنطار وهو ضئيل جدا مقارنة بالنوعيين السابقين .

ح- **الخرطال :** يشغل مساحة قليلة مقارنة بالأنواع السابقة تقدر بـ 340 هكتار.

خ- **زراعة البقول الجافة** :نقصد بالبقول الجافة كل من العدس والحمص والجلبانة والفول والفاصولياء وهذه المحاصيل تتطلب عناية كبيرة ويد عاملة متوفرة وآلات متخصصة للبذور أو الجني(بلعباس م،1997). لذا نجد أن هذا النوع من الزراعة لا يعطى له الاهتمام.

الجدل رقم (47): تذبذب إنتاج البقول الجافة بمنطقة الدراسة

	الحمص			العدس			الفول		
	المساحة(هـ)	الإنتاج(طن)	المردود	المساحة(هـ)	الإنتاج(طن)	المردود	المساحة(هـ)	الإنتاج(طن)	المردود
2008-2007	200	500	2.5	200	400	2	-	-	-
2009-2008	100	500	5	300	1400	1.67	-	-	-
2010-2009	80	1010	12.63	160	1910	11.94	600	6000	10
2013-2012	200	1600	08	598	5740	10	-	-	-
2014-2013	280	850	03	520	300	7	-	-	-
2015-2014	300	1700	06	1600	1400	9	-	-	-

المصدر : مديرتي الفلاحة لولاية تيارت والجلفة

يتصف إنتاج البقول الجافة في منطقة الدراسة بالتقلب من سنة إلى أخرى،وهذا حسب المساحة المستغلة وهي محصورة بين 80-300 هكتار،حيث سجل أعلى مردود سنة 2009 لكل الأنواع المذكورة [الحمص بمردود

12.63 قنطار/هكتار،العدس بمردود 11.94 قنطار/هكتار والفول 10 قنطار/هكتار]،وهذا بسبب التذبذب في كمية الأمطار المتساقطة وضعف ربحية هذا النوع من المحصول.

يأتي محصول العدس في المرتبة الأولى من حيث المساحة المخصصة للبقوليات الجافة،حيث بلغ متوسط المساحة المزروعة 200 هكتار خلال الفترة 2007-2008 و300 هكتار خلال الفترة 2008 إلى 2009 لتنخفض في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2010 بـ 160 هكتار،لتعود وترتفع المساحة المستغلة لهذا المنتوج بـ 598 هكتار للفترة 2012 إلى 2013 وتتضاعف المساحة في الفترة 2015/2014 بـ 1600 هكتار،وبلغ متوسط إنتاج العدس حوالي 400 قنطار خلال الفترة 2008/2007 و1400 قنطار خلال الفترة 009/2008 إلا أنه ارتفع إلى 5740 قنطار في الفترة 2013/2012 ليرجع وينخفض إلى 1400 قنطار في الفترة 2015/2014.

إن تذبذب المساحة المزروعة والإنتاج والإنتاجية من العدس من سنة لأخرى يعود للتغيرات المناخية وموعد هطولها.

أما محصول الحمص فيحتل المرتبة الثانية من حيث إنتاج البقول الجافة في ولاية تيارت،إذ بلغ متوسط المساحة حوالي 200 هكتار خلال لفترتين 208/2007 و2013/2012 و80 هكتار خلال الفترة 2010/2009 لتعود وترتفع المساحة في الفترة 2015/2014 بـ 300 هكتار،كما بلغ أعلى متوسط إنتاج الحمص في الفترة 2015/2014 بـ 1700 قنطار / هكتار.

إن مردودية البقول الجافة في منطقة واد الطويل لا ترقى إلى المستوى المطلوب،لهذا تعمل المصالح الفلاحية على تحفيز الفلاحين من أجل توسيع وتكثيف زراعتها، وذلك من خلال استغلال الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب في فترة راحتها وتوفير البذور التي تشهد عادة نقصا في الموسم الفلاحي.

1-2- زراعة الخضر:يحظى إنتاج الخضر باهتمام متزايد،وذلك لارتفاع الطلب عليها بسبب النمو الديموغرافي المتزايد من جهة،وتحسن المستوى المعيشي وتغير نمط الاستهلاك من جهة أخرى.

إلا أن التربة والمناخ السائدين في المنطقة لا يسمحان في تطوير هذا النوع من الزراعات.

الجدول رقم (48):إنتاج الخضر بمنطقة الدراسة (طن)

الانتاج	2009-2008	2010-2009
كوسة	26820	17170
باذنجان	4540	15030
كرنب	1300	620
قرنبيط	4650	4720
اللفت	18670	19110
الثوم	8610	5380
فاصوليا خضراء	2660	1080
الخس	30490	19650
المجموع	1.090.300	1.033.290

المصدر : مديرية الفلاحة لولاية تيارت والجلفة

شهدت زراعة الخضر توسعا كبيرا في منطقة الدراسة ويرجع هدا إلى اهتمام الفلاحين بالزراعات المسقية و محاولة منهم تغير نمط الإنتاج و الإنتاجية،

الجدول رقم (49):إنتاج الخضر بمنطقة الدراسة

	2008-2007			2009-2008			2010-2009		
	المساحة(هـ)	الإنتاج(طن)	المردود	المساحة(هـ)	الإنتاج(طن)	المردود	المساحة(هـ)	الإنتاج(طن)	المردود
طماطم	250	75000	300	398.50	69625	170.72	350	157500	450
البطاطا	2500	600000	240	3880	1140000	293.81	4395	1300350	295.87
مجموع	8570	2228200	260	10250	3163900	308.67	11830	356420	317.38
	2013-2012			2014-2013			2015-2014		
	المساحة	الإنتاج	المردود	المساحة	الإنتاج	المردود	المساحة	الإنتاج	المردود
طماطم	280	78400	280	300	84000	280	300	90000	300
البطاطا	5428	1498369	276	5075	1451643	286	5300	/	283
مجموع	62588	4190169	333	11454	3718183	325	12200	4154600	340

المصدر : مديرية الفلاحة لولاية تيارت والجلفة

كما حاول مشروع الاستصلاح الفلاحي APFA تطوير زراعة الخضر في المنطقة وهذا بتوفير تقنيات الأسمدة الكيمياوية لمساعدة التربة على إعطاء مردود جيد.

عرفت زراعة الخضر تصاعدا في المساحة والإنتاج والإنتاجية في منطقة الدراسة،إذ انتقل متوسط المساحة من8570هكتار خلال الفترة2008/2007إلى12200هكتار خلال الفترة 2015/2014.

يعود ارتفاع إنتاج الخضر بمنطقة الدراسة إلى اهتمام الجهات المختصة بزراعتها لأن مداخليها محفزة من جهة ودعم الدولة وتطور الزراعة المحمية من جهة أخرى.

1-3- زراعة الفواكه :

تشغل زراعة الفواكه مساحة جد معتبرة في منطقة واد الطويل، غير أنها في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حسب الجدول رقم 50.

الجدول رقم (50):تطور انتاج الفواكه بنطقة واد الطويل

	2009-2008			2010 -2009		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
التفاح	2078	1539	11010	2177	1853	141450
الاجاص	1897	1461	109190	2018	1602	115670
الرمان	1239	1001	39700	1209	1046	37870
السفرجل	09	09	450	13	09	1280

المصدر : مديرية الفلاحة لولايتي الجلفة و تيارت

يعرف إنتاج الفواكه بأنواعه المتعددة من التفاح والإجاص والرمان والسفرجل والمشمش تزايدا مستمرا، وهذا راجع إلى دعم الدولة وإلى تغير نمط الاستهلاك عند المواطنين، حيث نلاحظ ارتفاع في متوسط الإنتاج لكل أنواع الفواكه من سنة إلى أخرى.

2- قطاع تربية المواشي بالولايتين:

إن نشاط تربية المواشي لم يكن حديث النشأة بل زاوله الإنسان منذ آلاف السنين، حتى قبل أن يعرف الفلاحة والزراعة، والذي يعرف بالنشاط (الاقتصادي) المنزلي وخلال هذه المرحلة الطويلة عبر نشاط تربية المواشي بتغيرات كبيرة. حيث تعرف الإنسان البدائي على صيد الحيوانات بمختلف أنواعها باستعمال أدوات صيد بسيطة، ومع مرور الوقت تطور هذا النشاط وعرف نقلة نوعية من مرحلة الاكتفاء بالإنتاج عن طريق الصيد إلى مرحلة الإنتاج عن طريق تربية الغنم، الماعز، والإبل وغيرها من المواشي(نجور أ،1999).

2-1-الإنتاج الحيواني :

إن الطابع الرعوي الذي يميز السهوب الجزائرية بصفة عامة ومنطقة الدراسة بصفة خاصة يؤهلها إلى الامتياز في تربية المواشي،وهذا بالاعتماد على محاصيل الحبوب والأعلاف الموجهة إلى الاستهلاك الحيواني،حيث ضمت ولاية الجلفة وقت الاستعمار على مقر الجمعية الجزائرية للأغنام" ومركز التدريب لتربية الأغنام ومركز الرعاة ،ومزرعة لإنتاج وتخزين أعلاف الأغنام لوقت الجفاف،ومركزا وطنيا للتربص للطبلة البيطريين ومركزا لإجراء تجارب التناسل وتحسين السلالات الذي تمكن من تهجين سلالة جديدة سنة 1912،بالإضافة إلى مركز لحقن وعلاج الأغنام،والذي كان يتم فيه علاج أكثر من مليوني رأس غنم سنويا وقت الاحتلال الفرنسي.

لهذا تأخذ ولاية الجلفة الصدارة في أكبر ثروة غنمية بأكثر من 03 ملايين رأس غنم، و441 رأس ماعز لسنة 2016. يظهر لنا الجدول أدناه أبرز التطورات التي مر بها نشاط تربية المواشي بمنطقة واد الطويل حيث عرفت هده الاخيرة مجموعة من التباينات و التغيرات في منحنى تربية المواشي على حسب الظروف الطبيعية و الاقتصادية التي مرت بها المنطقة.فقد عرفت انخفاض عدد المواشي سنة 2018 في المنطقة بسبب مرض أصاب القطيع و تكبد الموالين خسارة كبيرة .

الجدول رقم (51): تطور نشاط تربية المواشي بولايتي تيارت والجلفة (رأس)

	ولاية الجلفة		ولاية تيارت		منطقة واد الطويل	
	2008	2016	2008	2016	2008	2016
الأغنام	2517000	4265000	1190000	2657107	691751	876398
الأبقار	27870	37600	37652	65400	10686	14834
الماعز	340450	645000	115957	150200	63000	73254
المجموع	2885320	3118100	1343609	1713707	765257	964486

المصدر : مديريتي الفلاحة لولايتي تيارت والجلفة 2016

تحتل تربية المواشي مكانة هامة بمنطقة واد الطويل وتتباين في توزيعها عبر بلدياتها،حيث تشهد ارتفاعا من سنة إلى أخرى وبنسب مختلفة مقارنة بالولايتين .حسب الجدول أعلاه يمكن تصنيفها إلى:

2-1-1- تربية الأغنام :

تحتل تربية الأغنام المرتبة الأولى من حيث تربية المواشي بمنطقة واد طويل خاصة وولايتي تيارت والجلفة عامة،حيث ارتفع عددها من سنة 2008 إلى 2016 بمعدل زيادة يقدر بـ 8 % وهذا راجع إلى طبيعة المنطقة السهبية وامتهان الكثير من سكانها تربية المواشي فهي موروثة عن الأجداد،كما أن نسبة كبيرة من الأغنام موجهة لإنتاج اللحوم والصوف،الا أن عددها يختلف من بلدية إلى أخرى،حيث البلديات التالية أكثرها ممارسة لتربية هذا النوع الخريطة رقم(24)، بلدية قرنيني،ديوس،الادريسية،مجبارة، تاعضيمت،الجلفة،عين الإبل،حيث هذه الأخيرة تأخذ الصدارة بتربية الأغنام 450000 رأس [منها 32000 رأس من نوع بربر] وبلدية زمالة الأمير عبد القادر،الرشايقة،سرغين،عين الذهب بولاية تيارت

2-1-2- تربية الماعز :

تشغل تربية الماعز المرتبة الثانية من حيث ترتيب تربية المواشي بمنطقة واد الطويل وهي تعرف تزايدا مستمرا حيث ارتفع عدد الماعز،وقدرت نسبة الزيادة بـ 7% .

أهم البلديات التي تمارس هذا النشاط هي عين الإبل،مجبارة،تاغميت،مليليحة،دار الشيوخ، حاسي بحبح.زمالة الأمير عبد القادر،رشايقة، النعيمة،الشحيمة،عين الجديد،وفرندة. حسب الخريطة رقم21.

2-1-3- تربية الأبقار :

إن تربية الأبقار تحظى باهتمام مربي المواشي بمنطقة واد الطويل،والدليل على ذلك ارتفاع عددها من سنة 2008 حيث كانت 37652 رأس لتصبح 14843 رأس سنة 2016 وذلك راجع إلى اهتمام الفلاحين بهذا النوع من المواشي لإنتاج الحليب ومشتقاته كما نلاحظ في الخريطة رقم 24 أن سكان السهوب لولاية تيارت والمنطقة المركزية لولاية الجلفة هم من يقومون بتربية المواشي عكس المنطقة التلية.

من خلال كل ما سبق ذكره،يتبين أن تربية المواشي تحظى باهتمام ملحوظ من طرف سكان منطقة واد الطويل،حيث عرفت تطورا متزايدا بسبب دعم الدولة للنهوض بهذا النشاط الذي يعتبر الشق المكمل للنشاط الزراعي.

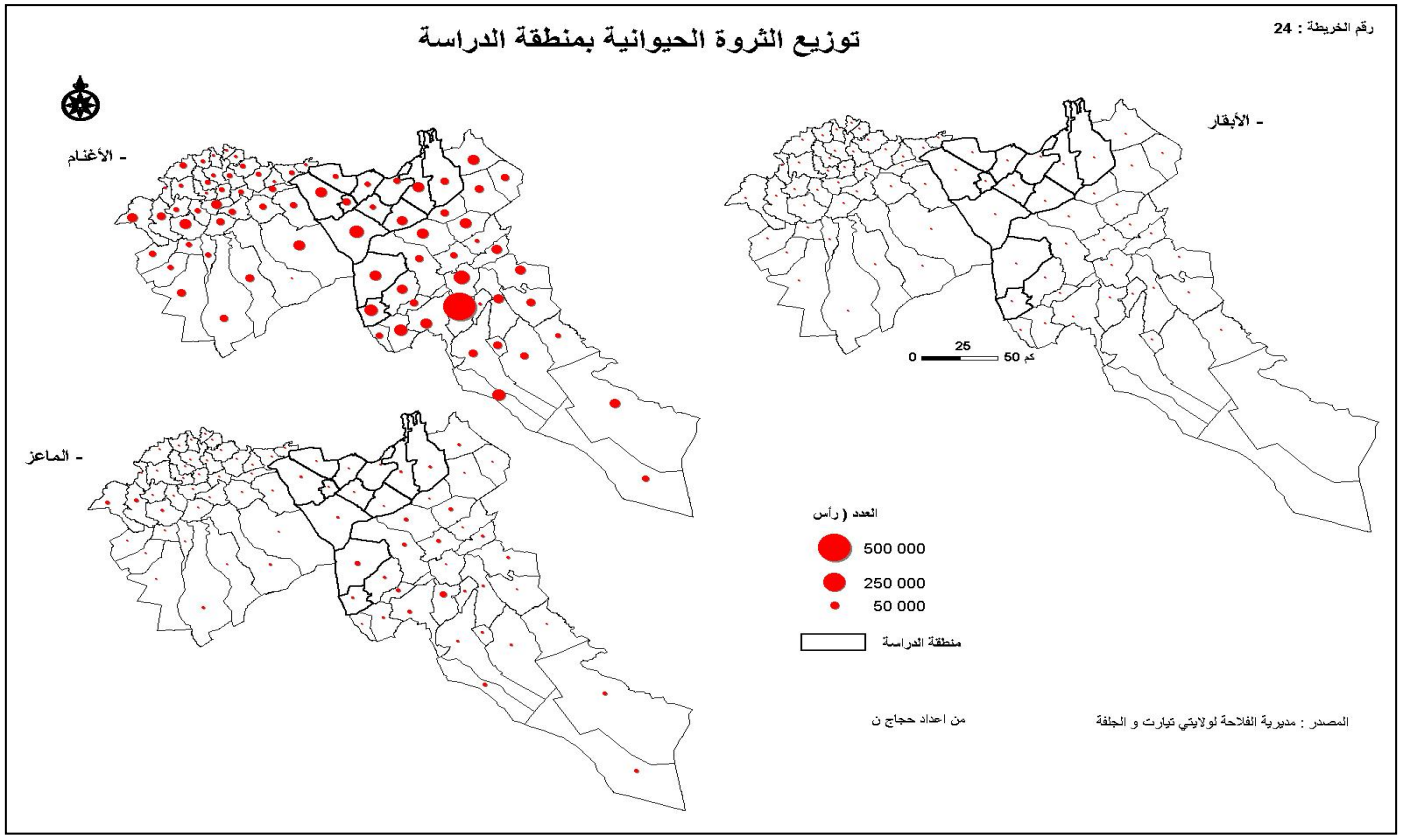

2-2- ***التربية الصغيرة*** :وتتمثل في تربية الدواجن وتربية النحل.

2-2-1- تربية الدواجن:

بالإضافة إلى تربية المواشي، تعمل منطقة الطويل على إعطاء الأهمية لتربية الدواجن والنحل، وهذا بتقديم الدعم والتشجيع للفلاحين بمنحهم قروض بنكية، ولذلك تعرف تربية الدواجن والنحل ارتفاعا مستمرا حسب الجدول أدناه :

الجدول رقم(52):تطور وحدات تربية الدواجن والنحل

	ولاية تيارت		ولاية الجلفة	
	2008	***2016***	***2008***	***2016***
دجاج اللحم	524015	6384350	1020460	3103950
دجاج البيض	26120	156498	100550	174950
الديك الرومي	96055	262928	98900	476200
النحل(خلية)	15696	56786	2240	7863

المصدر : مديرتي الفلاحة بولايتي تيارت والجلفة 2016

هناك ارتفاع في عدد وحدات تربية الدواجن من سنة 2008 إلى 2016 في كلتا الولايتين، باستثناء عدد وحدات تربية دجاج البيض الذي تناقص في ولاية الجلفة،حيث كان 100550 دجاجة سنة 2008 ليصبح 72950 دجاجة سنة 2016،وهذا راجع لعدة أسباب منها:ارتفاع أسعار تغذية الدواجن وأسعار الأدوية.

تتوزع تربية الدواجن بشكل متفاوت من بلدية إلى أخرى،والبلديات التالية هي التي تمارس هذا النوع: بلدية الجلفة، مجبارة، زعفران، عين معبد، حد الصحاري.

2-2-2- **تربية النحل**:من خلال تتبع تطور النحالة في ولايتي تيارت والجلفة،نجد أن هناك توجها كبيرا نحو

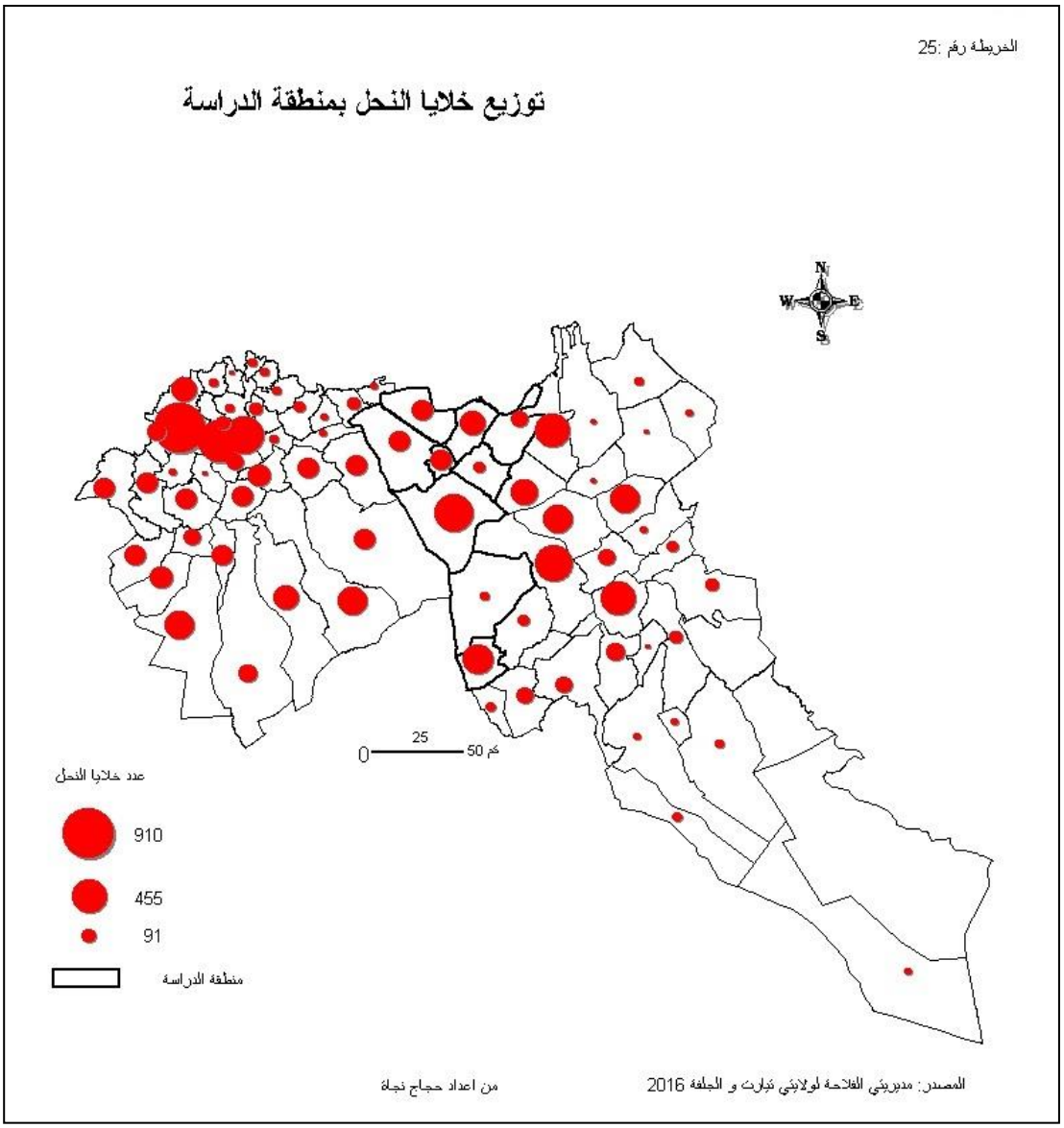

ممارستها في السنوات الأخيرة،حيث تشكل هذه الأخيرة مجالا خصبا للاستثمار فيها،رغم ذلك فهي لم تعرف تطورا بل انخفض عدد خلية النحل بولاية الجلفة من 2240 خلية نحل ناشطة سنة 2008 إلى 7683 خلية نحل سنة 2016 وهذا لمجموعة من العوائق،ويتعلق الأمر بتنظيم ومراقبة الرش بالمبيدات الحشرية.

2-3- **حصيلة الإنتاج الحيواني**:بعد أن تطرقنا إلى الثروة الحيوانية التي تمتلكها منطقة واد الطويل،تبين أن هناك تطور في هذه الثروة، نتج عنها زيادة في الإنتاج.

الجدول رقم (53): تطور حصيلة الإنتاج الحيواني بولايتي تيارت والجلفة

	ولاية تيارت		ولاية الجلفة		منطقة واد الطويل	
	2008	2016	2008	2016	2008	2016
اللحم الأحمر (قنطار)	135523	196850	281000	321564	97645	105834
اللحم الأبيض (قنطار)	13959	87635	29240	84586	5086	9635
البيض (10وحدة)	4702	14100	26730	26543654	743	2846
الحليب (لتر)	601000	9867000	69105000	87650685	90132	130635
العسل (كغ)	54000	68000	210	172	3297	5285
الصوف (قنطار)	12376	19000	57990	35490	73654	84612

المصدر : مديريتي الفلاحة بولاية تيارت والجلفة

إن وتيرة الإنتاج الحيواني تعرف ارتفاعا بكلتا الولايتين وبمنطقة واد الطويل وهذا راجع إلى الدعم الذي قدمته الدولة للفلاحين،بالإضافة إلى محاولة الفلاحين تلبية احتياجاتهم،حيث نجد أن الإنتاج الإجمالي للحوم الحمراء ارتفع،أما إنتاج اللحوم البيضاء تضاعف بمنطقة الدراسة،نفس الأمر بالنسبة للبيض والحليب،والصوف على نفس الوتيرة،باستثناء كمية العسل التي انخفضت بولاية الجلفة إلا أن الولاية تحاول جاهدة الاستثمار بهذا المجال،حيث أن هناك تراكم للخبرات المتوارثة بولاية الجلفة ما يستدعي تمكين ذلك بالتكوين المستمر وإيلاء هذه الشعبة العناية الخاصة لتدارك التراجع الذي مس إنتاج العسل بها.

3- نظام الرعي:هناك عدة أنواع من الرعي،بحيث تصنف على حسب الفصول أو على حسب الشهور ،كما تصنف على حسب الانتظام أو عدمه في عملية رعي الأغنام.

3-1- نظام الرعي الدوري:

يتم تقسيم المرعى إلى عدة أقسام قريب من بعضها البعض،يتم انتاج الاعلاف في عدة اقسام كمايتم رعي الحيوانات في قسم اواكثر،ثم تنتقل في فترات معينة إلى أقسام أخرى دون أخذ إنتاج البذور في الاعتبار،وهذا لإعطاء فترة راحة دورية لجزء من المراعي، يعمل هذا النظام على الحفاظ على قوة النباتات وضمان الرعي بطريقة منتظمة وغير عشوائية.

3-2-نظام الرعي الدوري المؤجل:

يتم الجمع بين نظام الرعي الدوري والرعي المؤجل،حيث يؤجل الرعي في بعض أقسام المرعى إلى ما بعد نضج البذور وانتشارها،بينما يتم الرعي في الأقسام الأخرى وتنتقل الحيوانات بين الأقسام دوريا، ويحقق هذا النوع إنتاج البذور وانتشارها وتجديد المراعي.

3-3-نظام الراحة الدورية:تكون فترة الراحة في الاقسام مؤجلة الرعي طويلة،وهذا من اجل عدم تسريع انتاج النباتات،يعد هذا النظام مناسب جدا للمناطق السهبية التي تعاني من التدهور.

3-4-نظام الرعي الموسمي المتكرر:يتم تقسيم المراعي إلى عدة أقسام حسب نوعية النباتات الموجودة فيها أوموسم نموها،وموسم الرعي المناسب لطور والنمو الأكثر استساغة،بحيث يرعى كل قسم خلال الفترة التي تكون فيها النباتات أكثر استساغة للحيوانات لكل سنة، ويتبع هذا النظام في المراعي الجيرية،أما في حالة تدهور المراعي فإنه يقضي على النباتات قبل مرحلة تكوين البذور والانتشار.

4-مهنة الرعي في المناطق السهبية :

الراعي هذه المهنة آلت إلى الزوال، نظرا لعزوف أصحابها عنها،بسبب عدم وجود الائتمان وقلة مداخيلها.

عادة ما تتم عملية الانتجاع أو الانتقال (TRANSHUMANCE) كل عام من قبل مربي الماشية، الذين تتجاوز قطعانهم مئة رأس،حيث يتم اختيار مناطق إيجار الرعي وفقا لمجموعة من المتطلبات،منها وفرة المواد العلفية وحسب الظروف المناخية التي تحدد فترة الانتجاع.

غالبا ما تتسم فترة الانتجاع بفترتين مختلفتين، الأولى في فصل الربيع ولمدة شهرين تقريبا،والثانية في الصيف ويمكن أن تصل حتى أول الحرث في الخريف،كما يمكن أن تدوم ما بين 06 و08 أشهر بسبب الجفاف الذي تعرفه المنطقة.

"العشابة و العزابة تعبران عن رحلتين يقوم بهما الموالون الرحالة على شكل قوافل مع قطعانهم. كلمة عشابة مشتقة من العشب الأخضر حيث، أن هذه الرحلة تنطلق من السهول العليا السهبية باتجاه المناطق التلية في الشمال للإقامة بها في الفترة الصيفية، و حيث تتصادف مع عمليات الحصاد أين يتم تزود الموالين بالمحاصيل الزراعية كالقمح و الشعير و اقتناء بعض المواد المصنعة من المدن و استغلال بقايا الحقول التي تم حصادها للرعي،

كما أن الرحالة قد يحصلون بها على وظائف موسمية لدعم دخلهم العائلي. و مع نهاية الموسم يعودون إلى السهوب بعد تجدد الغطاء النباتي في بداية موسم الخريف (يعبر عنه محليا "بالخرفي") للمكوث بها مدة ثم ينتقلون في الشتاء مع قطعانهم إلى الجنوب (رحلة العزابة) بغية البحث عن المراعي في المناطق الصحراوية و الابتعاد عن ظروف الشتاء القاسية في السهوب العليا السهبية"(طيب ع،2007).

1- ***فترة من مارس إلى بداية ماي*** : تدوم هذه الفترة ما بين 70 و75 يوم

يلجأ المربون إلى استئجار أراضي في حالة راحة، تتراوح تكلفتها بين 800 و1000 دينار جزائري للهكتار الواحد،يتم نقل المواشي عن طريق الشاحنات (تستطيع حمل 75رأس)،بأسعار تتراوح ما بين 10000 دينار إذا كانت الوجهة خارج الولاية و3000 دينار جزائري إذا كانت الوجهة داخل الولاية.

2-فترة نهاية ماي وأول أسبوع من سبتمبر :

طوال هذه الفترة يقوم المربون باستئجار حقول الحبوب (الشعير،القمح) بسعر يتراوح ما بين 2000 و3500 دينار جزائري للهكتار،بالإضافة إلى ذلك يقومون ببرنامج تكميلي من 45 إلى 50 يوم، وهذا بخلط كميات من الشعير وعلف القمح توزع بمعدل واحد كيلوغرام لليوم إلى البالغين و500 غرام للفئات الصغرى .

كما أن هناك بعض المربين يستعملون طريقة أخرى،وهي كراء مناطق تدعى العجرود (El Adjroud) بسعر يتراوح ما بين 10000 و12000 دج للهكتار الواحد بدون استخدام أي مكملات أخرى ما لم تتغير الحالة الفيزيولوجية لبعض الحيوانات.

وفيما يتعلق بالسقي،يلجأ المربون إلى استئجار خزانات بسعة 3000 لتر (04 إلى 05 خزانات لقطيع من 150 رأس) يدفعون ما بين 400 و700 دينار جزائري للواحدة،علاوة على ذلك يتشارك مربو الماشية في المعاملات التجارية المختلفة،بما في شراء الإمدادات الغذائية الخاصة بالمواشي.

5-نظرة مستقبلية لما قد تؤول إليه تربية المواشي(HCDS 2014):

وفقا للرعاة، إذا استمرت الإدارة الحالية لمناطق المراعي يمكن أن نتوقع سيناريوهات مختلفة.

- **طريقة استغلال مناطق المراعي**: تميل الموارد العلفية إلى النقص شيئا فشيئا، فإن هذا القيد يعرقل ممارسة تربية الثروة الحيوانية في المنطقة مستقبلا.

- **الإنتاج الحيواني** : من الأرجح أن يغير المربون، لا سيما الفئات الصغيرة النشاط على المدى الطويل، نظرا للصعوبات التي تواجههم.
- **مهنة الراعي** : بسبب صعوبات المهنة، قد تختفي مهنة الراعي على المدى المتوسط.
- **ظاهرة التصحر** : من الممكن أن تزداد هذه الظاهرة بسبب إدخال النشاط الزراعي مناطق السهوب والاستغلال غير رشيد للمراعي.
- **الثروة الحيوانية** : قد يؤدي عدم التنظيم الكلي للقطعان وخاصة من حيث الهيكل إلى جانب ندرة الموارد العلفية إلى نقص الثروة الحيوانية بالمنطقة.
- **الاستصلاح الزراعي** : من الأرجح أن تتطور الزراعة على حساب تربية الأغنام بسبب شدة برامج الاستصلاح الزراعي التي أدخلت إلى المنطقة.
- **الغطاء النباتي** : يخشى من الاختفاء التدريجي للغطاء النباتي لمناطق السهوب إذا لم يتم تطبيق حلول فورية.
- **الانتجاع** (la transhumance): لن يتردد بعض المربين في الاستقرار بشمال البلاد في شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي، ونظام الثروة الحيوانية التي من شأنها التكيف مع الظروف البيئية الجديدة، وبالتالي تقوم على تشجيع النزوح الريفي.

و لمواجهة هذا الوضع يطرح المربون مجموعة من التساؤلات :

- لماذا لا تستجيب السلطات المحلية لتدهور المراعي ؟
- ما هي مدة استمرار الحرث غير القانوني، وما هو مستقبل الزراعة في المستقبل ؟
- لماذا وضعت برامج الاستصلاح الزراعي في أفضل مناطق الرعي ؟
- ما هو مستقبل المربين وأطفالهم، خاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق المبعثرة ؟
- كيف يمكن التقليل من النزاعات بين المزارعين ومربي الثروة الحيوانية ؟
- كيفية يتم احتواء ظهور الوسطاء في هذا المجال، لا سيما مجال تسويق المواد الغذائية ؟
- كيف يمكن الحد من الاستيلاء على الأراضي التي مازالت تشكل عاملا مساهما في تدهور الريف ونقص المراعي ؟

خلاصة الفصل :

تُعرف منطقة واد الطويل بمنطقة إنتاج الحبوب، وهذا لطبيعة المنطقة ونوعية التربة،حيث تبلغ المساحة المخصصة لزراعة الأعلاف 33629 هكتار في الفترة الممتدة من 2000إلى 201، لتنخفض إلى 32752 هكتار.ويرجع هذا الانخفاض إلى سوء الظروف المناخية،حيث يأخذ الشعير حصة الأسد من إنتاج الأعلاف والمحاصيل الحقلية بصفة عامة بالولايتين، وبصفة خاصة بمنطقة واد الطويل،كما يحاول الفلاحون استغلال الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب في فترة راحتها لإنتاج البقول الجافة،إلا أنها لا ترقى إلى تطلعاتهم،حيث سُجل أعلى مردود سنة 2015،وهذا بسبب تذبذب كمية الأمطار وضعف ربحية هذا النوع من المحصول.

يحظى إنتاج الخضر باهتمام كبير من طرف المزارعين،وهذا للطلب المتزايد عليها لارتفاع النمو السكاني من جهة ومن جهة أخرى تحسن المستوى المعيشي.لهذا عرفت تطورا في المساحة والإنتاج والإنتاجية في منطقة واد الطويل،كما يجدر بنا الإشارة إلى محاولة مشروع الاستصلاح APFA للنهوض وتطوير زراعة الخضر بتوفير تقنيات الأسمدة الكيماوية لمساعدة التربة على إعطاء أحسن مردود.

كما تشغل زراعة الفواكه مساحة جد معتبرة في منطقة الدراسة غير أنها في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى.

إن الطابع السهبي الذي يميز منطقة دراستنا يؤهلها إلى الامتياز بتربية المواشي،حيث تأخذ ولاية الجلفة الصدارة في أكبر ثروة غنمية بأكثر من 03 ملايين رأس غنم و441 ألف ماعز سنة 2016. وتحتل الأغنام المرتبة الأولى من حيث تربية المواشي بمنطقة واد الطويل وهي موجهة لإنتاج اللحوم والصوف، تليها تربية الماعز ثم الأبقار،بالإضافة إلى ذلك تعمل المنطقة على إعطاء الأهمية لتربية الدواجن والنحل وهذا بتقديم قروض بنكية للفلاحين للرقي بهذا النشاط.

نتج عن تطور الثروة الحيوانية زيادة في الإنتاج ، حيث نجد أن الإنتاج الإجمالي للحوم الحمراء مرتفع،نفس الأمر بالنسبة للحوم البيضاء والبيض والحليب والصوف.

في الأخير نستطيع القول أن منطقة واد الطويل تحاول جاهدة مواكبة التنمية الاقتصادية وهذا بالاستثمار في مجال تخصصها بإنتاج الحبوب وتربية المواشي والنهوض بالزراعات الأخرى لتغيير نمط الاستهلاك لدى مواطنيها

خلاصة الباب الثاني :

يعرف القطاع الفلاحي بمنطقة واد الطويل بتنوع وتباين في حجم وقدرة المستثمرات الفلاحية،إذ وجدنا سيادة القطاع الخاص بـ 86,5 %،كما تشغل المساحة الزراعية الكلية بالولايتين بها 594,06%،تغلب عليها الطابع الرعوي بنسبة 30 %وهو ما يعادل 177,69هكتار.

لمسنا من خلال العمل الميداني الذي قمنا به، و الذي شمل 281 مستثمرة فلاحية بخمس بلديات محاذية للواد الطويل،أن هناك بعض المستصلحات الفلاحية حققت نجاحا في عملية الاستصلاح رغم ضعف الإنتاج و المردود وهذا بسبب كثرة المشاكل التي وقفت كعائق أمام الاستصلاح منها ما هو طبيعي (الطبيعة السهبية للمنطقة،المناخ الجاف، الجفاف,التصحر) وتقني (عدم توفر الإمكانيات المادية والتقنية للفلاحين).كما تميز أسلوب الاستغلال الفلاحي بالتجانس بمجال الولايتين مع سيادة زراعة الحبوب لكونه الصنف الأكثر ملائمة لطبيعة المنطقة وظروفها،حيث يعتبر الشعير أهم منتوج في زراعة الحبوب الحقلية عامة في منطقة الدراسة بإنتاج *55880*,وهذا من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي , يليه القمح الصلب بمتوسط إنتاج *4685* قنطار،بالمقابل لاحظنا تصاعدا في زراعة الخضر من حيث المساحة والإنتاج والإنتاجية،وذلك رغم عدم ملائمة الظروف المناخية ونوعية التربة.

كما يعرف إنتاج الفواكه تطورا ملحوظا، وهذا لدعم الدولة و محاولة النهوض بالقطاع الفلاحي،حيث تميزت المستصلحات الزراعية المدروسة بزراعة البصل ببلدية قصر الشلالة و تنوعت المحاصيل الزراعية ببلدية الرشايقة. أما بلديتي زمالة الأمير عبد القادر و عين وسارة فعرفتا بإنتاج الحبوب بكل أنواعها.

الأمر الملفت للانتباه أن جل المستصلحات الفلاحية –بدون استثناء–تعتمد في الري على الآبار و الآبار العميقة ، مما يؤثر على مستوى المياه الجوفية بالمناطق السهبية .

كما تميز الإنتاج الحيواني في الولايتين بالضعف وهذا لنقص تغذية الأغنام والأبقار،حيث يعتمد في تغذيتها على الأراضي البور الرعوية بالإضافة إلى تربية المواشي. بحيث تعمل الولايتين على إعطاء الأهمية لتربية الدواجن والنحل وهذا بتقديم الدعم والتشجيع للفلاحين.

الباب الثالث

دينامية التجمعات الريفية بالمناطق السهبية و أثارها

مقدمة الباب الثالث:

شهدت الجزائر العديد من المخططات الاقتصادية بعد الاستعمار (المخطط الثلاثي الأول 63-67،المخطط الرباعي الأول والثاني 70-79 والمخططين الخماسيين الأول والثاني 80-89).إلا أنها لم تستطيع خلق نوعا من التوازن الجهوي بين ولايات الوطن، وهذا ما خلف نوعا من المركزية في اتخاذ القرار، وأحدث شرخا بين"المدينة والريف" .وأصبحت هناك فروقات كبيرة في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية بينهما،إذ أن اهتمام السلطات انصب حول توفير الهياكل التعلمية والمرافق الصحيةبالتجمعات الحضرية، وأهملوا التجمعات الريفية. مما اثر على سكانها واستقرارهما،وعمل على هجرة السكان الريفيين الى المدن لتحسين مستواهم المعيشي.

كما عرفت منطقة الدراسة استقرار البدو والرحل،هذا ما ادي الى تغير نمط حياتهم وبدأت رحلة البحث عن سبل جديدة للعيش، وحاولت الانسجام مع الظروف الجديدة،فالاستقرار يختلف عن الترحال.كل هذه التحولات التي عرفتها منطقة الدراسة تركتنا نبحث عن طريقة تعامل السلطات المعنية مع الحيثيات الجديدة.

كما يتميز الوسط السهبي بالطبيعة الرعوية،حيث يمثل الرعي النشاط الأساسي لسكان المنطقة الدراسة،إلا أنه عرف الوسط السهبي تدهورا في غطاءه النباتي. فدرجة تدهوره متفاوتة من منطقة إلى أخرى على حسب الظروف الطبيعية والمناخية والرعي العشوائي والاستعمال غير العقلاني للاراضي. كل *هذا دفعنا الى* دراسة إمكانياته ووضعيته الحالية داخل الولايتين.

الفصل السابع

التحولات الاجتماعية لا ترقى إلى مستوى سكان الأرياف

مقدمة الفصل السابع:

تعد دراسة التركيب الاقتصادي من العناصر الهامة في دراسة تركيب السكان، فيمكن من خلال هذه الدراسة تحديد ملامح النشاطات الاقتصادية، وأهمية عناصرها وارتباطها بظروف البيئة الجغرافية. كذلك يمكن الوقوف على نسبة العمالة وحجمها وأهميتها وخصائصها المتعددة ومعرفة معدلات التعطل وتوزيعها.

كما أن دراسة التركيب الاقتصادي تساهم مباشرة في تحديد حجم القوى العاملة في المستقبل اعتمادا على اتجاه معدلات التغير في نمو السكان وخصائصهم الاجتماعية (فتحي م،2015).

1- المشتغلون حسب القطاعات الاقتصادية:

الهدف من دراسة توزيع اليد العاملة حسب القطاعات هو معرفة تطور أو تراجع القطاعات في استحواذها على أكبر عدد من المشتغلين،وبالتالي نستطيع تحديد طبيعة كل منطقة (فلاحية، صناعية، إدارية،... إلخ).

الجدول رقم (54):توزيع عدد المشتغلين حسب القطاعات 2008.

	ولاية تيارت	%	ولاية الجلفة	%
الفلاحة	125876	56,6	179234	52,3
الصناعة	7837	3,5	5863	1,7
التجارة	16261	7,3	94132	27,7
النشاطات الأخرى	72574	32,6	63396	18,0

المصدر : الديوان الوطني للاحصائيات 2008

نلاحظ من خلال الجدول رقم (54) أن القطاع الفلاحي يسيطر على عدد الشغلين في الولايتين (أكثر من 50%). إلا أن هذه الإحصائيات لا تمثل الواقع حيث ربع العاملين في هذا القطاع ليس لهم دخل ثابت ومستمر، ومداخيلهم تتماشى مع نجاح الموسم الزراعي أو فشله.وهذا ما تترجمه المساحة الزراعية المستغلة والتي تمثل 21,9% من المساحة الكلية فقط .

أما التجارة والصناعة فيستحوذان على عدد قليل من اليد العاملة وهذا دليل على نقص المشاريع الاقتصادية في المنطقة السهبية .

1-1-توزيع السكان النشطين في الولايتين

معدل النشاط هو عدد السكان الناشطين تقسيم (على) عدد السكان في سن العمل (أكثر من 15 سنة) أو السكان النشطين.

الجدول رقم (55):عدد الناشطين في ولايتي تيارت والجلفة

	عدد الناشطين 1998	%	عدد الناشطين 2008	%	عدد الناشطين 2016	%
ولاية تيارت	132.568	31,7	260.323	43,8	294.404	31,4
ولاية الجلفة	126.195	29	282.304	41	335.682	/

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات 2008

عرفت منطقة الدراسة ارتفاعا في عدد الناشطين من سنة إلى أخر وبنسبة متفاوتة بين الولايتين من 30 إلى 40% .

أما فيما يخص معدل النشاط على مستوى البلديات حسب الجدول رقم (55) يتضح أن هناك تفاوتا طفيفا، حيث سجل أكبر معدل ببلدية تيارت 52,8% بولاية تيارت وبلدية حاسي فدول 47% بولاية الجلفة، وكلا هاتين البلديتين هما ذات طابع زراعي.

الجدول رقم (56):توزيع عدد المشتغلين والبطالين في ولايتي تيارت والجلفة لسنة 2008:

	عدد المشتغلين	%	عدد البطالين	%
ولاية تيارت	185837	79,2	50400	21,2
ولاية الجلفة	224651	34.58	32940	12.79

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات 2008

يقصد بالسكان العاملين كل الأشخاص البالغين أكثر من 15 سنة،والذين يساهمون في إنتاج السلع والخدمات.خلال فترة مرجعية وجيزة ومحددة بأسبوع،ومن خلال الجدول رقم (56) نلاحظ أن عدد المشتغلين مرتفع في كلتا الولايتين،بحيث يقدر بـ 79,2% بولاية تيارت،وبمعدل 34.58 بولاية الجلفة،يتورزعون على كل القطاعات بنسب مختلفة.

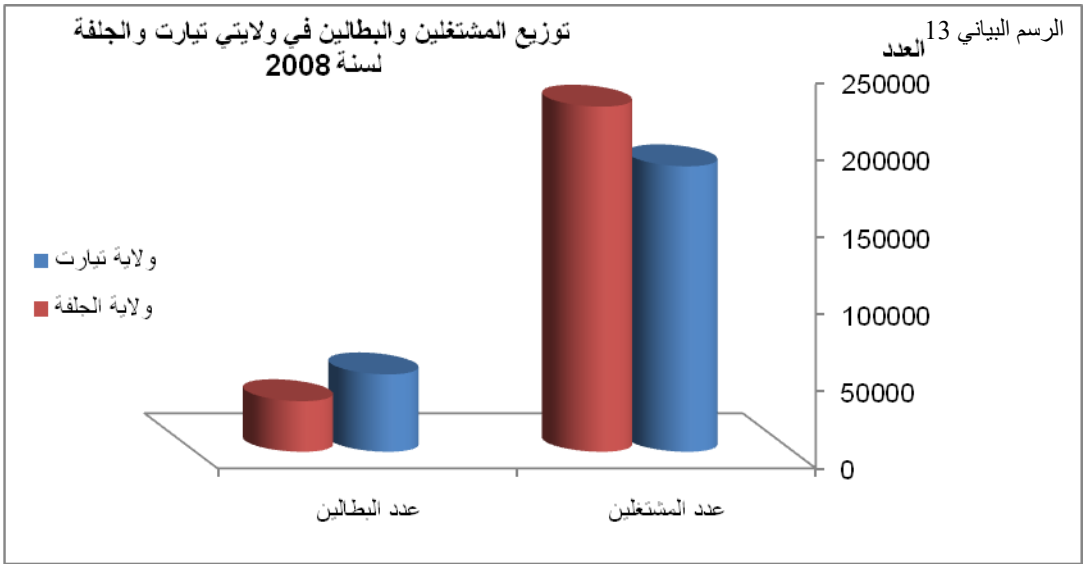

الرسم البياني 13

كما أن معدل البطالة منخفض مقاربة بمعدل الشغل الذي قدر بـ 21,2% بولاية تيارت و12.79%.يبرز هذا المعدل مدى الاختلال الموجود بين عرض وطلب الشغل،حيث نجد هذا المعدل مرتفعا في المناطق التي لا تستحوذ على أكبر عدد من المشاريع التنموية خاصة في المناطق الفلاحية.

2- التحولات الاجتماعية :

تدرس التحولات الاجتماعية في أي منطقة كانت من أجل معرفة تأثير هذه التحولات على استقرار السكان، ومدى فعاليتها في إفراز ظواهر أخرى. من أجل معرفة هذه التحولات سنتطرق إلى دراسة التغيرات الحاصلة في منطقة الدراسة في الجوانب الاجتماعية وهي (السكان والتعليم، الميدان الصحي، التجهيزات الثقافية والرياضية...).

2-1- *تطور الحظيرة السكنية*:

يعتبر السكن من أهم الاستراتيجيات التي سطرتها الدولة من أجل إنجاح مشروع التنمية الريفية،حيث يعتبر عامل لاستقرار سكان الأرياف.

"السكن هو الموضع الصغير نسبيا؛مبني أو مرتب لأجل إقامة البشر،إنه بطبيعته يشهد على إمكانيات المحيط المجاور،ولذلك نجد أشكاله ونماذجه والمواد التي يشيّد بها تتنوع وتتعدد.إنه ليس فقط تعبير عن حاجات جغرافية مادية،بل هو أيضا إنجاز ثقافي اجتماعي ورمزي.يخضع لضغوطات مادية و وظيفية،كما يخضع لتقنيات

الكسب والتصنيع،وبالتالي يظهر في الواقع كحصيلة عوامل عديدة ومتشابكة (أرض، مناخ، تاريخ، اقتصاد، اجتماع، نظام الرموز...)، هذه العوامل ينظمها المجتمع ويرتبط حسب خصوصياته الثقافية"(خليفي ع،2018).

2-1-1- تطور عدد المساكن :

عرفت ولايتي الجلفة و تيارت تطورا واضحا في قطاع السكن،إلا أنه لم يلبي احتياجات المواطنين، والدليل على ذلك طلبات السكن المتزايدة الموجهة إلى الجهات المختصة والسبب في ذلك زيادة عدد الحظائر السكنية المستمرة.

الجدول رقم (57):تطور عدد السكان والمساكن لولايتي تيارت والجلفة

	عدد السكان		عدد المساكن	
	2008	2015	2008	2015
منطقة واد الطويل	*279.787	*325.067	*44.281	*53.057
ولاية تيارت	846.532	947.772	152.012	183.099
ولاية الجلفة	1.090.578	1.400.901	158.994	184.448

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2008,2015

مديريتي التهيئة والتخطيط لولايتي الجلفة و تيارت 2014 ،* حساب الطالبة

هناك علاقة طردية بين عدد السكان وعدد المساكن،فبزيادة عدد السكان يزداد الطلب على المساكن،ولهذا ارتفعت الحظيرة السكنية بمنطقة واد الطويل من سنة 2008 إلى سنة 2014. إلا أن هذه الزيادة لم تقضِ على أزمة السكن الموجودة بهما،والدليل على ذلك الطلب المتزايد على السكن .

2-1-2- واقع السكن الريفي بمنطقة الدراسة :

يمثل السكن الريفي،بمستثمرات الاستصلاح الزراعي بالمنطقة السهبية أولوية لتوفير سقفا آمنا للمستثمر بدعم من الدولة ، يزيده الارتباط بالأرض و يحفزه على تحقيق الاستصلاح،الذي يمنحه عقد الانتفاع باستغلال الأرض مدى الحياة في إطار قانون الامتياز الفلاحي(زعنون ر،2010) .

كما يستفيد من السكن الريفي كل شخص باستطاعته العمل في المجال الفلاحي ولا بد أن يكون مقيم بنفس المنطقة الذي يريد منها الاستفادة .

هناك مجموعة من الشروط التي وضعت من طرف الدولة للاستفادة من السكن الريفي و هي كالأتي :

- لا بد أن يكون دخل الزوجين يقل أو يساوي ست مرات الدخل الأدنى الوطني المضمون.
- لم يستفيد من قبل من التنازل على سكن من طرف الدولة ، أو دعم للسكن .
- لا يمتلك ملكية سكن.
- لا يمتلك أرض للبناء خارج الريف.

إذا توفرت كل الشروط سابقة الذكر،يستطيع الشخص تقديم ملف يحتوي على :

- طلب الإعانة المالية لبناء سكن ريفي.
- وثيقة تثبت مداخيل الزوجين.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطني مصادق عليها.
- وثيقة تثبت مزاولة نشاط فلاحي.
- شهادة الميلاد رقم 12 للزوجين.

يودع الملف لدى المجلس الشعبي البلدي لدراسته،وبعد قبوله يتم دفع الإعانة من طرف الصندوق الوطني للسكن وفقا لمدة تقدم الأشغال المصرح به عن طريق المحضر أشغال تعده مديرية السكن،يتم دفعها على شطرين (60% من الإعانة تحرر بعد تقديم رخصة البناء الجزء المتبقي يحرر بعد معاينة انتهاء الأشغال الكبرى).

2-1-3- توزيع المساكن حسب المناطق الحضرية والريفية:يختلف توزيع السكنات في المناطق الحضرية و الريفية ،وهذا حسب خصوصية كل تجمع سكاني .

الجدول رقم (58):توزيع عدد المساكن حسب المناطق الحضرية والريفية لولاية تيارت

	2008				2015			
	المساكن الحضرية	%	المساكن الريفية	%	المساكن الحضرية	%	المساكن الريفية	%
منطقة واد الطويل	33.224	75	11.057	25	39.793	75	13.264	25
ولاية الجلفة	129355	81,35	29639	18,64	148.762	81	35.686	19
ولاية تيارت	124108	81,64	27904	18,36	120.307	66	62.792	34

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات 2008، 2015

المساكن الحضرية هي النوع السائد بمنطقة واد الطويل بنسبة 75% من مجموع المساكن ، بينما السكن الريفي يستحوذ على نسبة 25% من الحظيرة السكنية بالمنطقة. هذا ما يفسر أن منطقة واد الطويل يغلب عليهما الطابع الحضري، على عكس ولاية تيارت التي عرفت انخفاضا في السكنات الحضرية و ارتفاع في السكنات الريفية. هذا ما يفسر اهتمام الدولة بترقية الجانب الريفي في المنطقة .

الخريطة رقم :26

توزيع المساكن حسب المناطق الحضرية و الريفية لولاية تيارت و الجلفة

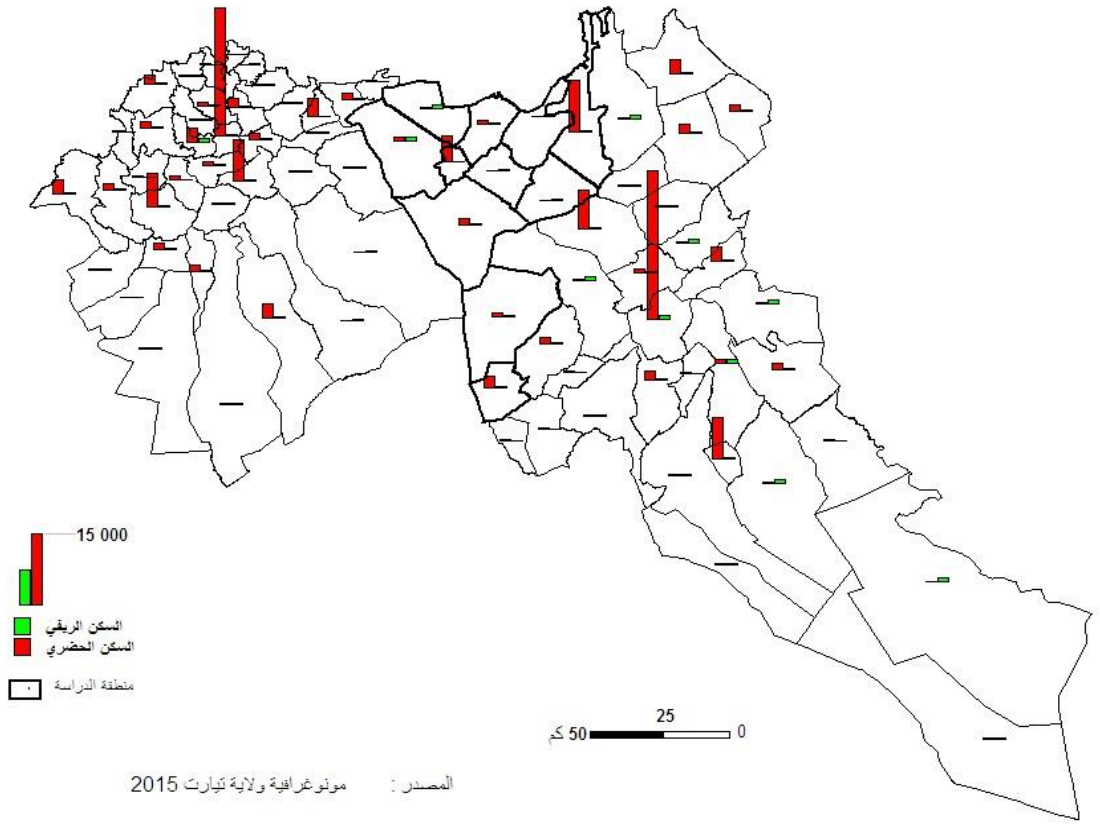

المصدر : مونوغرافية ولاية تيارت 2015

ولإعطاء صورة مفصلة عن وضعية السكن في الولايتين و في منطقة الدراسة ، لابد من دراسة توزيع المساكن الحضرية والريفية لكل بلدية وهذا ما توضحه الخريطة رقم (26)، حيث نلاحظ أن عدد المساكن يتباين من بلدية إلى أخرى حسب طبيعة كل واحدة منها، وهي مقسمة إلى فئتين:

- **الفئة الأولى**: هناك مجموعة من البلديات يغلب عليها الطابع الحضري،حيث أن عدد المساكن الحضرية أعلى من عدد المساكن الريفية وهي:تيارت، دحمون، وشقيف، مدروسة،سيدي بختي، سوقر، عين الذهب، قصر الشلالة، فرندة، تخمارت، عين الحديد، عين الكرس، مدرسية، حوية، مشرع الصفا،مهدية،عين زاريت، حمادية، بوقارة، قرطوفة بولاية تيارت. وبلدية الجلفة، القديد، حاسي بحبح،عين معبد، فيض البطمة، بيرين،زكار، الادريسية، ديوس، حاسي العش، مسعد، قطارة، سيدي لعجال،حد الصحاري، عين الشهداء، دار الشيوخ، الشارف، بني يعقوب، عبن الإبل، عين وسارة، عمورة، عين فكة، تعظميت بولاية الجلفة.
- **أما الفئة الثانية**: فيغلب عليها الطابع الريفي، وهي:ملاكو،مفيلة،سيدي الحسني،السبت، شحيمة،نعيمة، سرقين، سيدي عبد الرحمان، مادنه، جيلالي بن عمار، تاقدمت، سبعين، ناظورة، رشايقة، واد ليلي، سيدي حلال، تيدة، فايجة بولاية تيارت. وبلدية مجبارة، سد الرحل،بويرة لحدب، الخميس،سيدي بيزيد، المليليحة، قرنيني، سلمانة، أم لعظم، زعفرانة، دلدول، بنهارحاسي فدول بولاية الجلفة.

كما يلاحظ ان البلديات التابعة لمنطقة واد الطويل حالها حالة الولايات التابعة لها،حيث هناك اهتمام كبير بالسكنات الريفية في ظل الإصلاحات الريفية التي نقوم بها الدولة من اجل استقرار سكان الأرياف والعمل على تطوير الفلاحة بهذه المنطقة .

الجدول رقم (59):تطور الحضيرة السكنية بمنطقة الدراسة

	التجمعات الرئيسية	التجمعات الثانوية	المبعثرة	المجموع	معدل شغل المسكن	
					1998	2008
منطقة واد الطويل	35.536	0	8.999	44.773	7.1	7.4
ولاية الجلفة	122.231	7.124	29.639	158.994	7.1	8.0
ولاية تيارت	113.869	10.239	27.904	152.012	7.3	6.8

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات 1998-2008

تأخذ التجمعات الرئيسية النسبة الأكبر من الحظيرة السكنية في كلتا الولايتين وحتى من منطقة الدراسة،تليها المناطق الريفية (الجدول رقم 59)، ما يفسر اهتمام الجهات المسؤولة بقطاع السكن من أجل استقرار السكان في مناطقهم الأصلية و الحد من الهجرة.

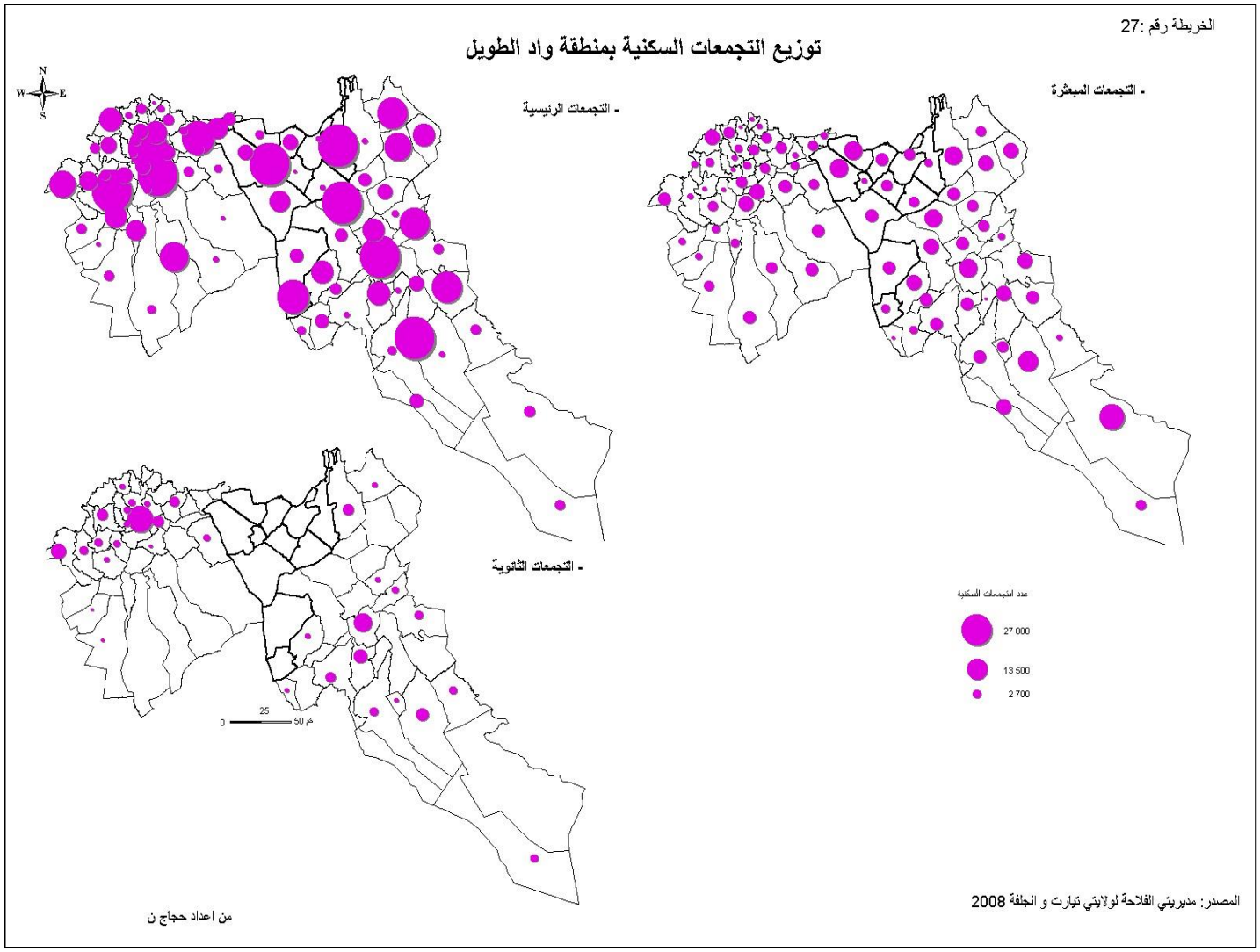

فيما يخص معدل المسكن الذي يقصد به "عدد الأفراد في المسكن الواحد"، والذي مرتبط بعدد المساكن والمستوى المعيشي،كما يعكس الصورة الحقيقية لحالة السكن في المنطقة،استنادا على معطيات الجدول،يظهر الارتفاع في معدل السكن من 7.1 شخص في المسكن سنة 1998 إلى 8 أشخاص في المسكن الواحد بولاية الجلفة،وهذا راجع إلى ارتفاع معدل النمو وارتفاع عدد المهاجرين إلى المنطقة بنوعيها الداخلية والخارجية .

على عكس ذلك،نجد انخفاضا في معدل شغل المسكن بولاية تيارت من 7.3 فرد في المسكن سنة 1998 إلى 6.8 شخص في المسكن سنة 2008،مما يعكس حالة الإسكان بالولاية،أما على مستوى البلديات فيتضح من خلال الخريطة رقم (28) وجود تفاوت طفيف في عدد السكنات المشغولة بالولايتين،حيث نسجل ارتفاع الحظيرة السكنية في مركز الولايتين أما بقية البلديات فتعرف تقاربا في عدد البرامج السكنية خاصة التجمعات الرئيسية،ما عدا البلديات الجنوبية التي تعرف ارتفاعا في عدد السكنات الريفية مثل حاسي فدول،رشايقة،الفايجة،نعيمة،سلمانة...الخ.

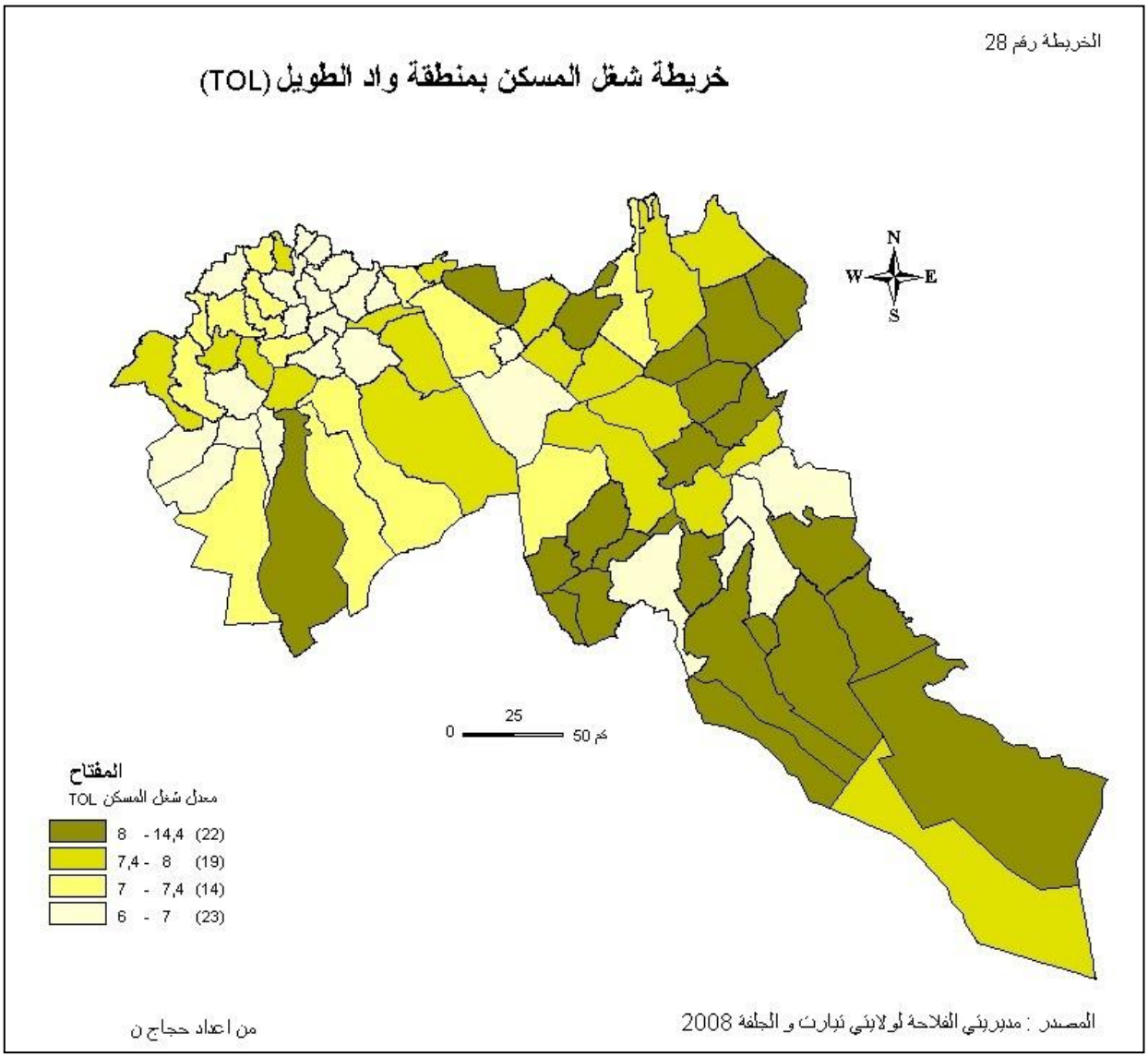

كما نلاحظ من خلال نفس الخريطة أن عشرين بلدية من أصل ست وثلاثين بلدية بولاية الجلفة يرتفع بهم معدل شغل المسكن على المعدل الولائي،حيث أن معظم هذه البلديات ذات طابع ريفي مما يعكس لنا اهتمام الجهات المختصة بالمناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية.

نفس الملاحظة بالنسبة لولاية تيارت،حيث نجد تسعة وعشرين بلدية من أصل اثنين وأربعين بلدية بها معدل المسكن مرتفع عن المعدل الولائي،هذا ما خلق مشكلة الاكتظاظ السكاني بسبب قلة البرامج السكنية الموجهة إلى هذه البلديات كونها بعيدة عن مركز الولاية وتعرف تدني المستوى المعيشي.

3- المرافق الاجتماعية:

يؤطر مفهوم المرافق الاجتماعية،تصوران أساسيان،الأول يندرج ضمن مفهوم الاستهلاك الجماعي ومفهوم المرافق العمومية،وحسب المرجعية الفكرية لمفهوم الاستهلاك الجماعي لدى كاستل هو "التخطيط الحضري ووسائل النقل العمومية والإسكان والصحة وغيرها،ومن هذا ينظر إلى المرافق الاجتماعية كمتغير ينتمي إلى مفهوم عام وهو القاعدة الجماعية"(أوكري م،1997).

سنقوم بعملية جرد للمرافق الاجتماعية لمنطقة الدراسة،باعتبارها أحد أهم الركائز التي تعتمد عليها التجمعات البشرية،حيث تساهم في عملية ثبات السكان.

يعتبر تجهيز التجمعات البشرية بالمرافق الاجتماعية على أرض الواقع أمرا صعبا ومكلفا جدا، بحيث يحتاج إلى دراسات معمقة وعقلنة في استغلال المجال،إلا أن الجهات المختصة تسعى دوما لسد الثغرات من أجل تحسين المستوى المعيشي للأفراد واحترام متطلباتهم.

3-1- **التجهيزات التعليمية** :ورثت الجزائر نظاما تعليميا من السياسة الاستعمارية الفرنسية الذي كان يهدف بالدرجة الأولى إلى تلبية حاجيات الأقليات من أصحاب الامتيازات،ومن هنا يتضح مدى ثقل الأعباء الناتجة عن الوضعية الموروثة في مجال التربية والتعليم،ويتعين هنا أن نذكر بعض الجوانب المتصلة بهذا المجال.

إن نظام التعليم الموروث بحكم اهتمامه بتلبية حاجات اليد العاملة المتخصصة،أهمل تعليم المواطنين الجزائريين،كما يتضح من خلال فحص الوقائع التاريخية في هذا الميدان، فقد حاولت السلطات الاستعمارية منذ الاحتلال إبعاد الجزائريين عن المدرسة الجزائرية باعتبارها أحد الأركان الأساسية المقاومة الثقافية ضد التسلل الفرنسي،وقد بلغت نسبة من يعرفون القراءة والكتابة من المسلمين الجزائريين سنة 1889 حوالي 4%،أما أبناء الاستعمار فكلهم

مثقفون، والثقافة السائدة هي اللغة الفرنسية وهكذا أصبحت اللغة العربية غريبة في بلدها، حيث حاصرتها السياسة الاستعمارية حتى باتت تدرس في الزوايا والمدارس الشعبية القليلة التي كانت منتشرة هنا وهناك في أنحاء الوطن(بلعباس م،1997).

3-1-1- وضعية التعليم بعد الاستقلال:بعد الاستقلال مباشرة عرفت الجزائر العديد من المشاكل الاجتماعية،ومنظومة تعليمية هجينة عن المجتمع الجزائري من حيث الغايات والمبادئ والمضامين، وهكذا عملت أول لجنة وطنية عى إصلاح المنظومة التعليمية في 15 سبتمبر1962 والتي نشر تقريرها في نهاية سنة 1961،وكان من أهم التوصيات التي وردت في وثائق هذه اللجنة ما يلي:

"مضاعفة الساعات المخصصة للغة العربية في كل المراحل التعليمية، وذلك بإعادة النظر في لغة التدريس وبناء المدارس في كل ربوع الوطن تعميما للتعليم وديمقراطية، وهنا برزت ثلاثة محاور لهذا الإصلاح وهي التعريب – ديمقراطية التعليم والاختيار العلمي والفني "(غريب م،2012).

وبهذا تم تعريب التعليم وجزأرة الإطارات والمؤسسات التعليمية ومحتوى التعليم والتوجيه العلمي والتقني، وذلك بتوسيع التعليم التقني والعلمي في الأوساط الريفية(بلعباس م،1997).

3-2- *تعميم التجهيزات التعليمية* :

تعتبر التجهيزات التعليمية ضرورة حتمية وإحدى أهم الركائز التي يعتمد عليها في تطور المجتمعات، كما أنها عنصر أساسي في تكوين الهوية الوطنية، لهذا تسعى الدولة الجزائرية بالاهتمام بهذا القطاع وتوفير المنشآت والبنى التحتية ووسائل التعليم...الخ، كما أن مجانية التعليم ضرورة نص عليها الدستور الجزائري، لهذا عملت الجهات المختصة على تعميم التجهيزات التعليمية في جميع التجمعات البشرية من أجل استيعاب كل الأشخاص الذي هم في سن التعليم.

3-2-1-ارتفاع عدد التجهيزات التعليمية:يعتبر التعليم ضروري لأفراد المجتمع،لهدا تحاول الدولة توفير التجهيزات التعليمية في المناطق الحضرية والريفية،كما يعتبر التعليم في الجزائر اجباري ومجاني.

الجدول رقم (60):ارتفاع عدد التجهيزات التعليمية في ولايتي الجلفة وتيارت

	2011 -2010			2015 – 2014		
	ابتدائي	متوسط	ثانوي	ابتدائي	متوسط	ثانوي
منطقة واد الطويل	139	35	14	156	42	19
ولاية تيارت	498	132	43	509	135	54
ولاية الجلفة	459	124	47	511	141	70

المصدر : مونوغرافية ولايتي الجلفة وتيارت 2010 و2015

هناك تطور ملموس في إنشاء التجهيزات التعليمية في منطقة واد الطويل وتعتبر زيادة معتبرة مقارنة بزيادتها في الولايتين،حيث ارتفع عدد التجهيزات التعليمية خلال الموسم الدراسي 2014 – 2015 بـ 29 تجهيزا تعليميا بمنطقة واد الطويل،هذا ما يفسر حرص الهيئات المختصة على تحسين مستوى التعليم في المنطقة المدروسة.

3-2-2-معدل شغل القسم بمنطقة الدراسة :ويعبر عنها بعدد التلاميذ على عدد الأقسام لمعرفة مدى توفر التجهيزات التعليمية في المنطقة واستيعاب اكبر قدر من الأشخاص الذين هم في سن التمدرس .

الجدول رقم (61):معدل شغل القسم بمنطقة الدراسة

	الابتدائي	المتوسط	الثانوي
منطقة الدراسة	47	35	37
ولايتي تيارت و الجلفة	51	39	/39

المصدر : مونوغرافية ولايتي الجلفة وتيارت 2015

تحاول الدولة جاهدتا لتحسين قطاع التعليم التربوي وهذا بتوفير التجهيزات التعليمية على حسب الزيادة في عدد المتمدرسين و تقليل الاكتظاظ في الأقسام ،بحيث يتم إنشاء هذه التجهيزات كل سنة و في كل حي تقريبا،كما أخذت منطقة واد الطويل نصيبها من هذا التجهيز وهو في تطور مستمر من سنة إلى أخر،إلا أنه هذه الزيادة ليست في المستوى المطلوب تزامنا مع زيادة عدد السكان .

أ – شمولية التعليم الابتدائي:

يلاحظ أن كلا الولايتين تعتمدان على سياسة التعليم التي تمتاز بالتعميم والشمولية في كل الأوساط الحضرية والريفية،باعتباره القاعدة الأساسية له،حيث قدّر عدد التلاميذ في هذا الطور بـ 18932 تلميذا،موزعين

على 156 مدرسة ابتدائية بمعدل 47 تلميذ في القسم،هذه الأخيرة تعكس لنا مدى عدم توفر التجهيزات التعليمية الابتدائية واستقطابها لكل الأطفال الذي هم في سن التمدرس، حيث بلغ عدد القاعات المخصصة لذلك 934 قسما في منطقة واد الطويل،لكن يختلف هذا المعدل من بلدية إلى أخرى في ولايتي تيارت والجلفة بالإجمال، حيث هناك أكثر من 25 بلدية يفوق بها معدل شغل القسم معدل الولايتين(الخريطة رقم 29)، ومعظم هذه البلديات تنتمي لولاية الجلفة (21 بلدية)، هذا ما يفسر لنا عجز هذه الولاية في عدد الأقسام، وهو ما أدى إلى اكتظاظها بالتلاميذ الذي يزداد عددهم من سنة إلى أخرى.

على العكس نجد أن في ولاية تيارت معظم بلديات أقل من المعدل الولائي وهذا بسبب قلة التلاميذ مقارنة بعدد الأقسام،إلى جانب الهجرة من هاته البلديات.كما نلاحظ في نفس الخريطة أن البلديات الحضرية تتوفر على التجهيزات التعليمية على عكس التجمعات شبه الحضرية والريفية، كبلدية تيارت،سوقر،قصر الشلالة،زمالة الأمير...الخ. بولاية تيارت وبلدية الجلفة وعين وسارة،عين فكة، حاسي بحبح، مسعد وبلدية الادرسية...الخ بولاية الجلفة.

و عند الرجوع إلى منطقة الدراسة نجدها مرآة عاكسة للوضعية الإجمالية للولايتين،حيث تعرف المناطق الريفية توفر التجهيزات التعليمية المتمثلة في الابتدائية و يستفيد منها عدد لبأس منه من السكان الريفيين ،المشكل الوحيد الذي يعيق اكبر عدد منهم هو عدم وجود النقل المدرسي و إن وجد فهو غير كافي .

الخريطة رقم 29

توزيع المدارس الابتدائية بمنطقة الدراسة

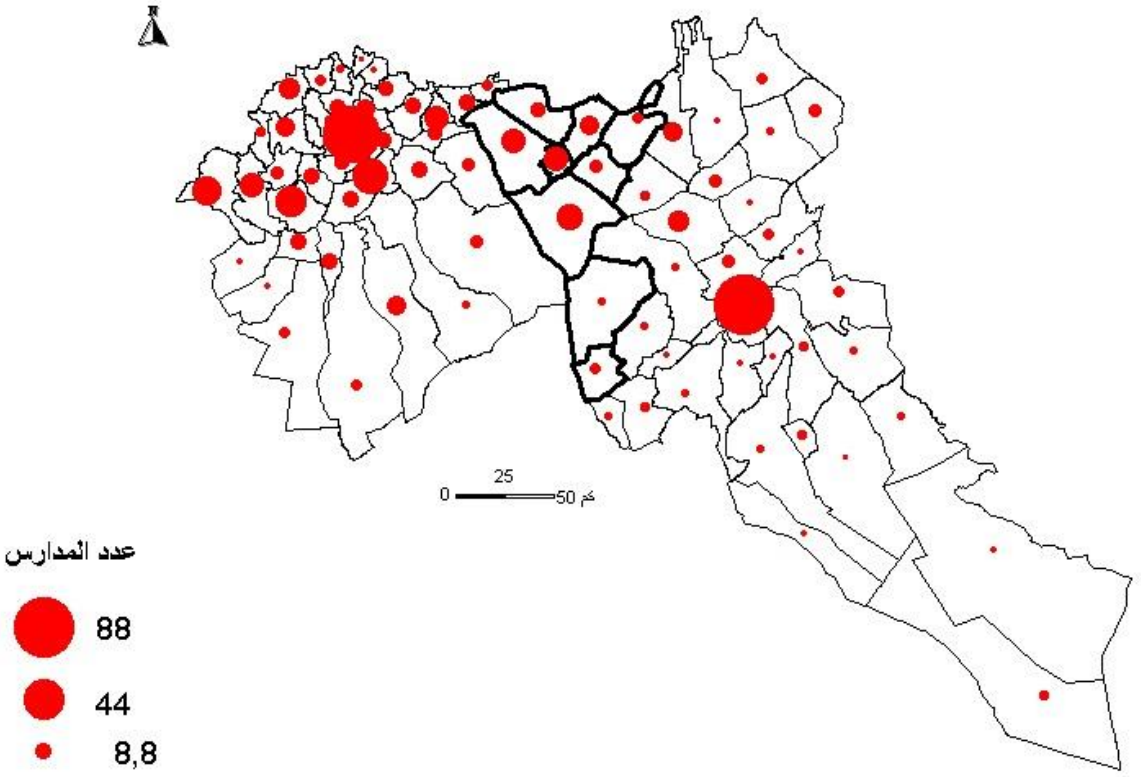

المصدر : مونوغرافية ولاية الجلفة ،مديرية التربية لولاية تيارت

من اعداد حجاج ن

ب – معدل التأطير:تحاول الدولة جاهدتة منذ الاستقلال إلى تعميم التعليم على كل أطياف المجتمع،وبهذا كل سنة يقام مسابقات وطنية لتوظيف الأساتذة والمعلمين من اجل سد النقائص المتعلقة بالتأطير،كما يقصد بمعدل التأطير هو نصيب المعلم أو الأستاذ من التلاميذ.

الجدول رقم (62):معدل التأطير بمنطقة واد الطويل

	ولاية الجلفة	ولاية تيارت	منطقة واد الطويل
عدد التلاميذ	101.558	93.865	30.958
عدد المعلمين	3.705	4.260	1.219
معدل التأطير	27,41	22,03	25,40

المصدر : مونوغرافية ولايتي الجلفة وتيارت 2015

قدرت نسبة المؤطرين في منطقة الدراسة ب 25 تلميذا/معلم، وهو أقل من المعدل الوطني المقدر بـ 28 تلميذ / المعلم،وهذا الأخير قريب جدا إلى المعدل الوطني نفس الأمر بالنسبة للمعدل الإجمالي للتأطير بالولايتين، حيث هناك 13 بلدية في ولاية تيارت أقل من المعدل الولائي، وأصغر معدل سجل بعين الحديد بـ 12 تلميذا للمعلم الواحد، هذا ما يفسر وفرة المعلمين ونقص عدد المتمدرسين، كما نجد أعلى نسبة آلت إلى بلدية تخمارت بمعدل 45 تلميذا / المعلم الخريطة رقم(30) ، أما ولاية الجلفة فتعرف قلة في التأطير وكثرة عدد المتمدرسين مقارنة بولاية تيارت حيث قدر أعلى معدل بـ 37 تلميذ للمعلم ببلدية قطارة، وأقل معدل ببلدية تادميت بـ 21 تلميذ للمعلم الواحد.

الخريطة رقم : 30

توزيع معدل التأطير للطور الأول و الثاني بمنطقة الدراسة

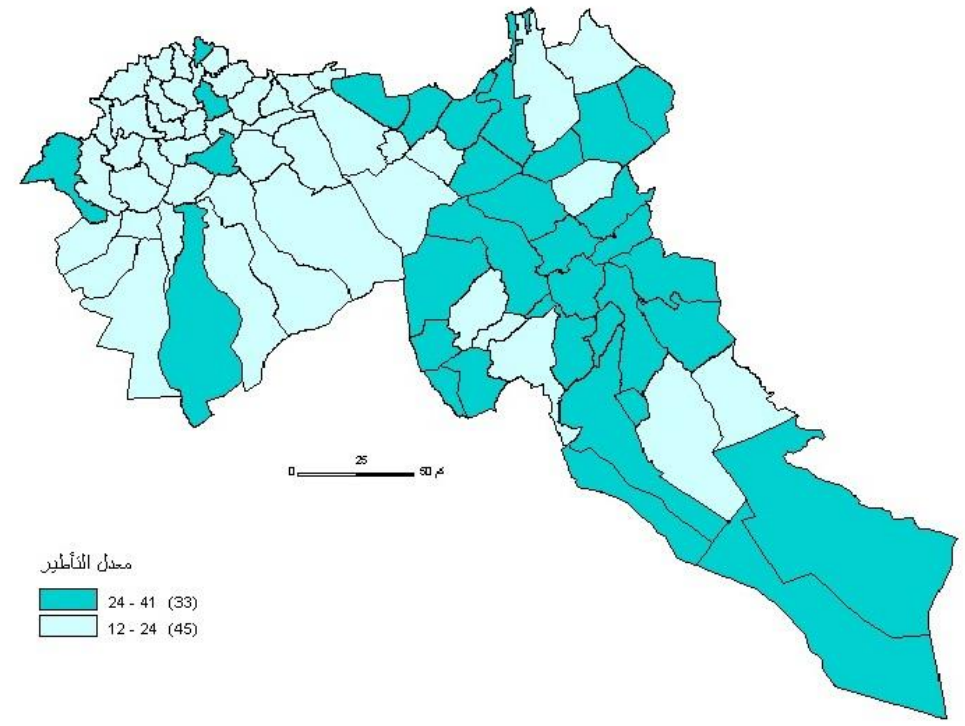

المصدر : مونوغرافية ولاية الجلفة ،مديرية التربية لولاية تيارت

من إعداد حجاج ن

ج –التعليم الأساسي:

التعليم الأساسي أو الطور الثالث هو مرحلة تكميلية للمرحلة الابتدائية، حيث قدر عدد الاكماليات بالولايتين 256 موزعة على كل البلديات ما عدا بلدية السبت ومادنة بولاية تيارت، وبلدية أم العظم بولاية الجلفة، التي لا تحتوي على إكماليات وكل البلديات الأخرى بها هذا التجهيز التعليمي على الأقل متوسطة واحدة. كما نلاحظ في الخريطة رقم (31) هناك توزيع غير منتظم ومتباين، خاصة في المناطق شبه الحضرية والريفية التي يلجأ المتمدرسون فيها إلى التنقل إلى المناطق المجاورة للاستفادة من هذا التجهيز، كما نلاحظ أن ولاية الجلفة تعرف قلة في المتوسطات مقارنة بولاية تيارت.

نفس الأمر بالنسبة لمنطقة الدراسة فهي تحتوي على عدد إكماليات لا بأس به ، لكنه ليس في المستوى المطلوب ،حيث هناك عجز واضح في عدد الاكماليات و الدليل على ذلك تنقل التلاميذ من مكان إقامتهم إلى مناطق بعيدة للتعليم .

الخريطة رقم 31

توزيع المتوسطات التعليمية بمنطقة الدراسة

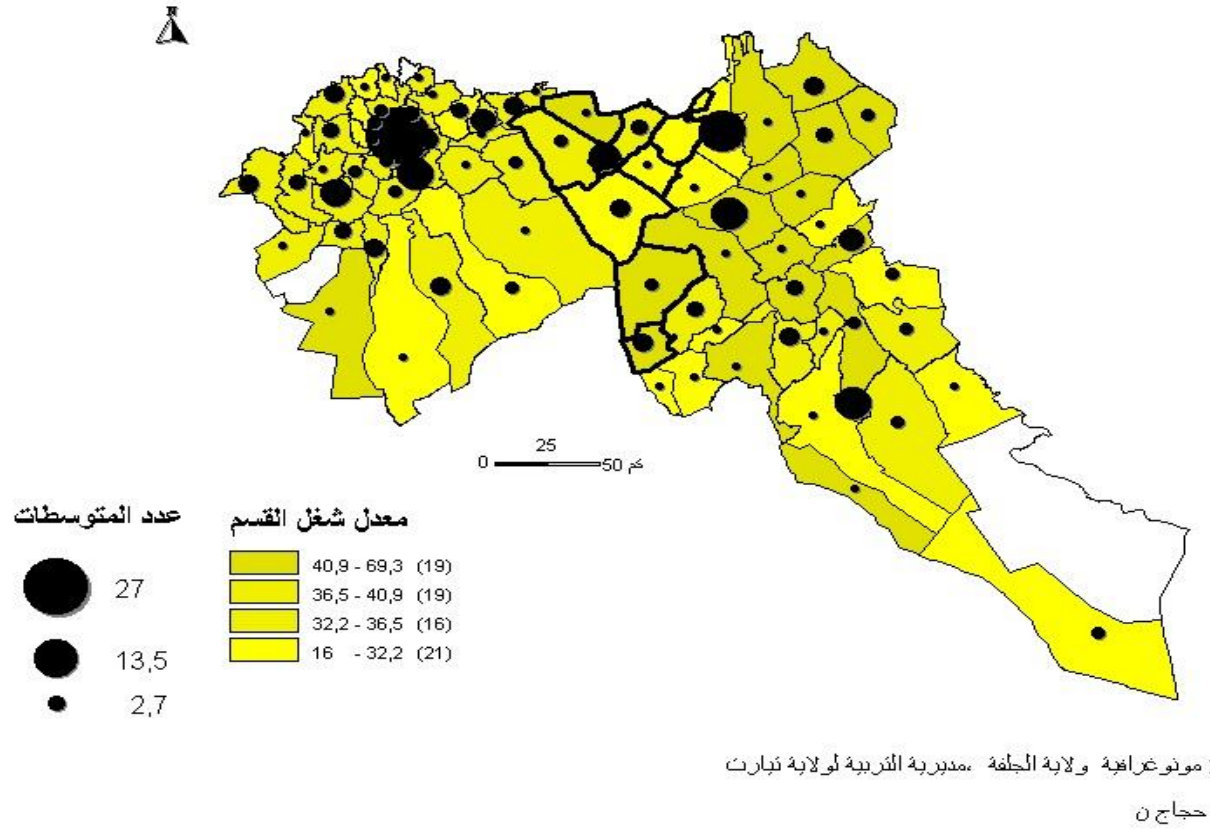

المصدر : مونوغرافية ولاية الجلفة ،مديرية التربية لولاية نيارت

من اعداد حجاج ن

د- معدل التأطير :

يحدد معدل التأطير مدى اكتفاء المؤسسات التعليمية في الجانب البيداغوجي، كما نستطيع من خلاله معرفة نسبة العجز والنقص الذي تعاني منه هذه المؤسسات.

الجدول رقم (63):معدل التأطير بالتعليم المتوسط بولايتي تيارت والجلفة

	ولاية تيارت	ولاية الجلفة	منطقة واد الطويل
عدد التلاميذ	77987	81166	6834
عدد الأساتذة	3585	3117	874
معدل التأطير	21,75	26,03	12,79

المصدر : مونوغرافية ولايتي الجلفة وتيارت 2015

بلغ معدل التأطير بالولايتين 24 تلميذ / أستاذ بالموسم الدراسي 2015/2014، وهذا أكبر من المعدل الوطني المقدر بـ 22 تلميذ للأستاذ الواحد، وإذا قيمنا كل ولاية على حد، نجد ولاية تيارت بها معدل التأطير مساوٍ للمعدل الوطني، هذا ما يدل على تحسن مستوى التعليم في الولاية،على العكس نجد ولاية الجلفة معدل التأطير بها أعلى من المعدل الوطني مما يفسر اكتظاظ الأقسام(الجدول 64).

هناك اختلاف واضح في مستوى التأطير في البلديات حيث أن هناك (40) بلدية معدل التأطير بها أقل من المعدل الوطني، معظمها بلديات نائية وريفية،سبب الانخفاض يعود لنقص الوعي الثقافي بعدم التحاق التلاميذ بمقاعد الدراسة خاصة البنات منهم،كما نلاحظ انعدام هذا المعدل في كل من أم العظم ومادنة والسبت،أما البلديات المتبقية فمعدل التأطير بها أعلى من المعدل الوطني وهذا راجع لارتفاع عدد التلاميذ مقارنة بعدد الطلبة.

الخريطة رقم 32

معدل التأطير للطور الثالث بمنطقة الدراسة

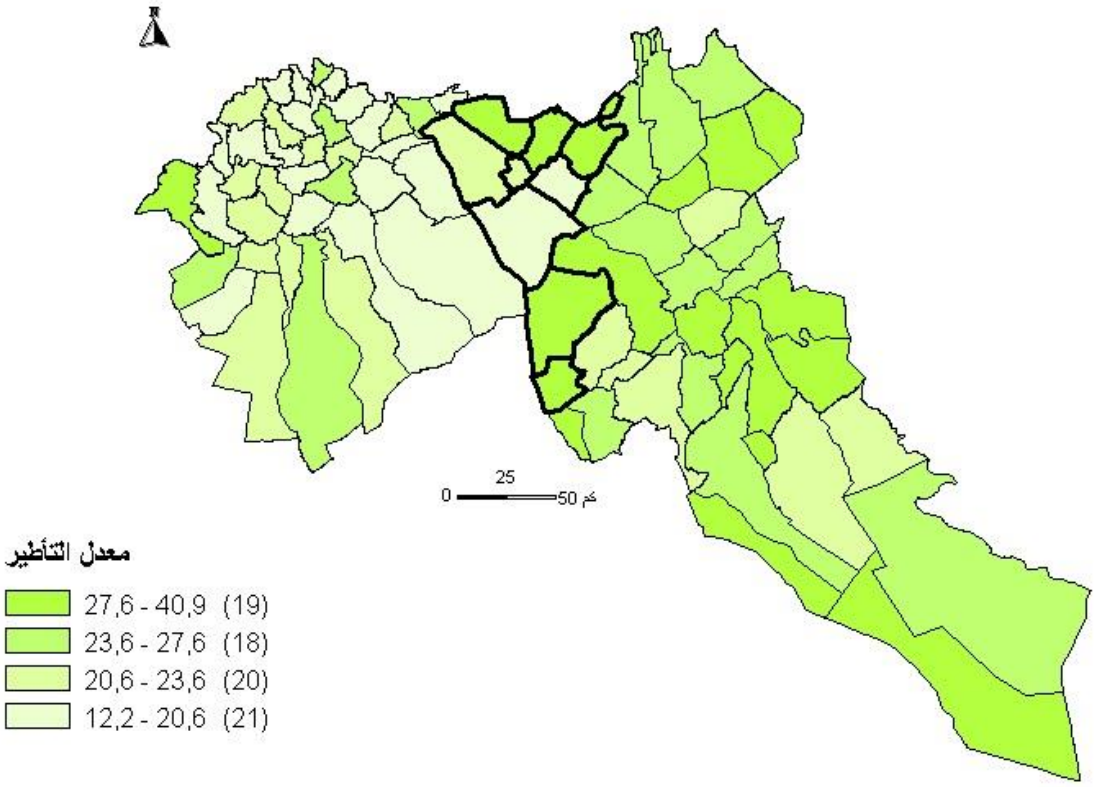

المصدر : مونوغرافية ولاية الجلفة ،مديرية التربية لولاية نيارت

من اعداد حجاج ن

هـ–التعليم الثانوي: هي المرحلة النهائية في التعليم التربوي وقبل الالتحاق بالجامعة (أقل من 18 سنة)،يعرف هذا النوع من التجهيز نقص واضح في المناطق الريفية،رغم الزيادة السنوية في بناءه الى أننا نجده بكثرة في مركز الولاية و البلديات المجاورة له.

الجدول رقم (64): عدد الاكماليات بولايتي تيارت والجلفة

	ولاية تيارت	ولاية الجلفة	منطقة واد الطويل
عدد الاكماليات	156	122	19
عدد الطلبة	77.987	40.236	5.697
معدل شغل القسم	34,41	37	39
عدد الأساتذة	1788	1498	563
معدل التأطير	16,92	17,81	16

المصدر : مونوغرافية ولايتي الجلفة وتيارت 2015

تعاني الولايتين عامة ومنطقة واد الطويل خاصة من نقص في عدد الاكماليات ،كما تنعدم في المناطق الريفية ،حيث ينتقل أصحابها الى التجمعات الحضرية من أجل التعلم،وبعضهم ينقطع عن التعليم بسبب سوء الاحوال الجوية في الشتاء وصعوبة التنقل الى التجمعات الحضرية (الجدول 64).

حسب المعطيات المقدمة من الجهات المختصة بهذا القطاع للموسم لدراسي 2014 – 2015، بلغ عدد تلاميذ هذا الطور بالولايتين 56940 وعدد الأساتذة المؤطرين 3286 بمعدل تأطير 17 تلميذ للأستاذ الواحد، وهو أقل من المعدل الوطني المقدر بـ 22 تلميذ للأستاذ.

لاحظنا أن هناك 43 بلدية لا تحتوى تماما على هذا النوع من التجهيز مما سبب عائق التنقل أمام التلاميذ خاصة وقت الشتاء، كما أن جل البلديات التي بها إكماليات تعرف ارتفاع في معدل شغل القسم بسبب اكتظاظ التلاميذ والتحاق سكان المناطق المجاورة بالإضافة إلى قلة قاعات التدريس(الخريطة رقم33).

الخريطة رقم:33

توزيع معدل التأطير للطور الثانوي بمنطقة

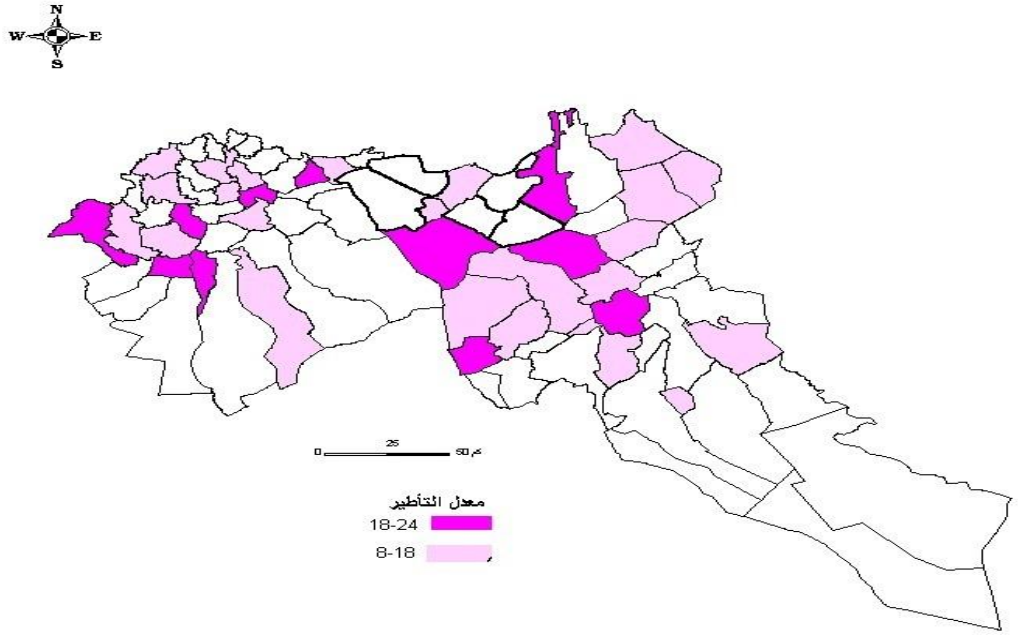

المصدر : مونوغرافية ولاية الجلفة ،مديرية التربية لولاية تيارت

من إعداد حجاج ن

و – المستوى الجامعي:

تتوفر كل من الولايتين على جامعة، وبها عدة معاهد تستقطب الطلبة 2015 – 2016 من كل الجهات حسب الجدول الموضح أدناه.

الجدول رقم (65):عدد المعاهد و الاقامات الجامعية بولايتي تيارت والجلفة

	ولاية الجلفة	ولاية تيارت
عدد المعاهد	09	09
عدد الطلبة	23577	24381
عدد الأساتذة	807	7925
الإقامات الجامعية	06	07
عدد الطلبة المستطيعين على الإقامة	10554	12332

المصدر :مونوغرافية ولاية تيارت والجلفة 2016

ن – *التكوين المهني والتكوين*:

عرف مجال التكوين المهني والتمهين اهتماما كبيرا من طرف السلطات في السنوات الأخيرة، فهو لا يقل أهمية عن باقي الخدمات التعليمية الأخرى،حيث يعمل على إعادة إدماج المنقطعين عن الدراسة وإتمام مشوارهم التعليمي،وبعبارة أخرى هو مؤسسة تكوينية تسعى إلى تكوين الشباب في مختلف التخصصات،بحيث يضمن لهم دروس نظرية حول مختلف التخصصات كل حسب اختياره،وهو يخضع لنفس المقاييس البيداغوجية التي تخضع لها مختلف المعاهد والمؤسسات التعليمية.

عرفت مراكز التكوين المهني والتمهين تطورا ملحوظا عبر السنوات الأخيرة في الولايتين،حيث ارتفع عددها من معهد متخصص في التكوين المهني (INSFP) إلى 03 مراكز في ولاية تيارت،ومعهد واحد إلى أربعة معاهد في ولاية الجلفة،وفي نفس الأمر بالنسبة لمراكز التكوين المهني والتمهين ارتفع عددها من 18 مركزا بالولايتين إلى 24 مركز سنة 2014،بالإضافة إلى مجموعة من الفروع التابعة لها تتوزع هذه المراكز عبر مجموعة من البلديات،حيث أن أكبر قدرة استيعابية نجدها بمركز الولايتين بـ 7900 معهد بولاية تيارت و5200 مقعد بولاية الجلفة والمقاعد الأخرى مقسمة على البلديات التالية حسب الخريطة رقم (34): قصر الشلالة، السوقر، فرندة، مهدية، الرحوية، عين كرمس، دحموني، عين الحديد، وحاسي بحبح، عين وسارة، الإدرسية، مسعد، الشارف،عين الإبل، بيرين ودار الشيوخ غير أنه هناك تباين في توزيع المتربصين عبر البلديات حيث نجد أن أكبر عدد في بلديتي تيارت والجلفة وعدد المتبقي موجود في البلديات سابقة الذكر،كما نلاحظ أن في بعض البلديات عدد المتربصين أكثر من القدرة الاستيعابية للمعهد أو المركز،مثلا معهد التكوين الجلفة (F) قدرته الاستيعابية 300 طالب ولكن عدد المتربصين يفوق 356،ونفس الأمر بالنسبة لمعهد التكوين بالجلفة (1) قدرته الاستعابية 300 لكن عدد المتربصين 385 طالب ومركز التكوين المهني والتمهين ببلدية قصر الشلالة قدرة المركز 350،أما عدد المتربصين 906 مقعد،نفس الملاحظ ببلدية السوقر وفرندة،مهدية،الرحوية، الدحموني،إلا أن هناك بعض المراكز في الولايتين عدد المتربصين فيها أقل كثيرة من قدرة المركز،أما باقي البلدية لا تحتوي بتاتا على هذا النوع من المراكز.

ومنه نستطيع القول أن هناك معاناة حقيقية في هذا المجال،رغم أن مراكز التكوين لها دور فعال في إدماج الشباب في المجتمع.

3-3-توزيع عدد المتمدرسين والأميين في منطقة الدراسة: يعرف معدل المتمدرسين بأنه عدد السكان البالغين من العمر 06 سنوات فما فوق والمكلفين بالقراءة والكتابة،معبرا عنه بالنسبة المئوية من مجموع

السكان في عمر 06 سنوات فما فوق،إن نسبة التمدرس مرتفعة في منطقة الدراسة (الجدول رقم 66)بلغت 84,8%،كما أن نسبة تمدرس الإناث متقاربة مع نسبة تمدرس الذكور

الجدول رقم (66):معدل التمدرس بمنطقة الدراسة . المصدر :مونوغرافية الولايتين 2015

	عدد التمدرس	%	عدد الإناث المتمدرسين	%	عدد الذكور المتمدرسين	%
و. تيارت	217.688	95	96.587	90	121.101	91,4
و. الجلفة	276.367	93	91.747	79,1	184.620	80,2
منطقة واد الطويل	/	84,8	/	/	/	90.7

الخريطة رقم :34

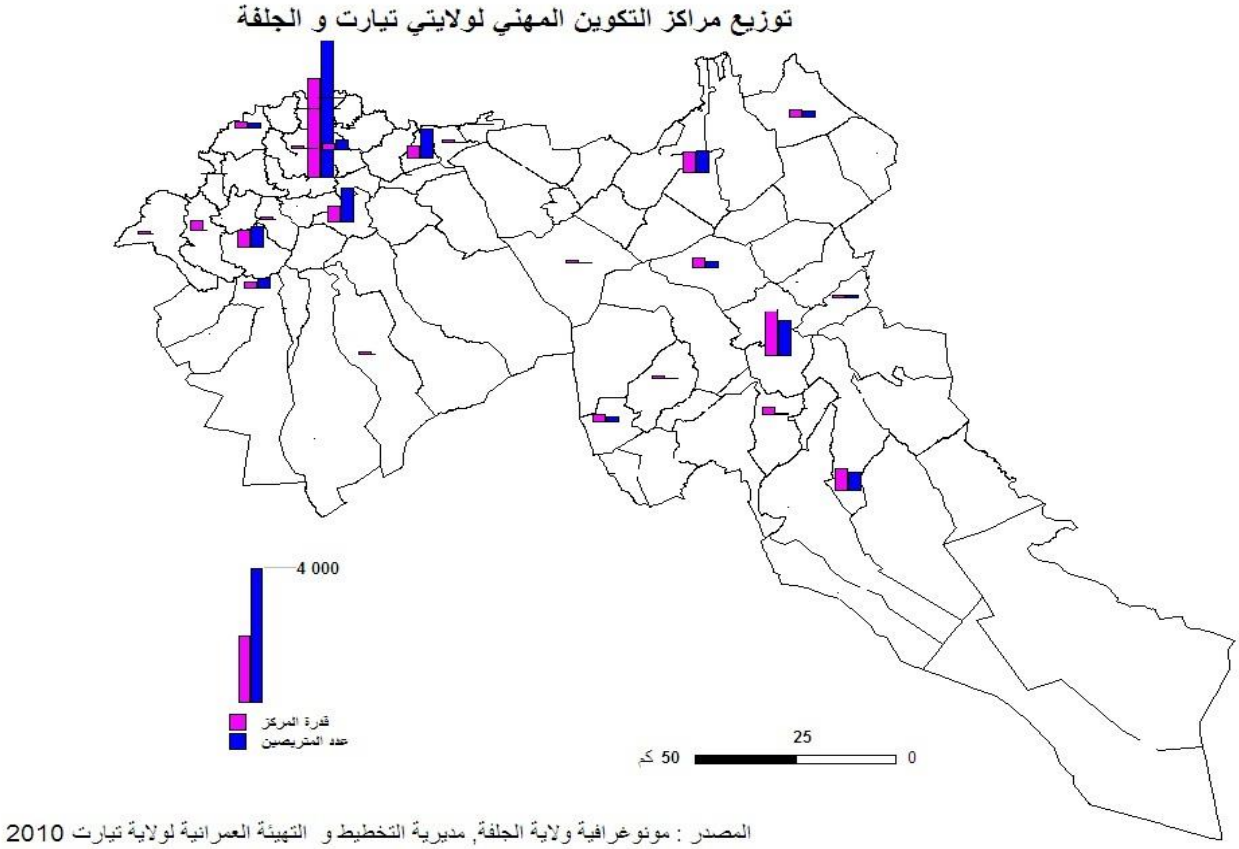

المصدر : مونوغرافية ولاية الجلفة, مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية تيارت 2010

ولمعرفة توزيع نسبة التمدرس في بلديات ولايتي تيارت و الجلفة ومقارنتها بمنطقة الدراسة نجد أن النسبة مرتفعة في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الشبه حضرية والريفية،ولهذا قمنا بتصنيفها حسب المعدل الولائي (قمنا بجمع معدل التمدرس لولاية تيارت ومعدل التمدرس لولاية الجلفة على 2،حيث قدر معدل التمدرس بالولايتين بـ

85,2 % (الخريطة رقم 32) كما لاحظنا أن بلديات ولاية الجلفة تعرف انخفاضا في معدل التمدرس مقارنة بالمعدل الولائي خاصة البلديات الجنوبية للولاية.

البلديات التي تضم أقل معدل هي:أم العظم،قطارة،تيارت،سلمانة،سد الرحل،عمورة،مجبر، مليلية،زعفران،القديد،سيدي بيزيد،حاسي العش،بويرة الأحرب،قرنيني،الخميس،الفايجة،أدنى معدل سجل في أم العظام بولاية الجلفة بمعدل 12,9 % وأعلى معدل ببلدية تيارت بمعدل 94,9%،

كما تعرف بلدية قصر الشلالة نسبة مرتفعة في معدل التمدرس وقدرت بـ 93%ن مقارنة بالبلديات الأخرى التابعة .لمنطقة واد الطويل تليها بلدية عين وسارة بنسبة 90 % أما البلديات المتبقية فتتراوح نسبة التمدرس بين 87% و60%،

الخريطة رقم 35

معدل الاميين حسب الجنس بمنطقة الدراسة

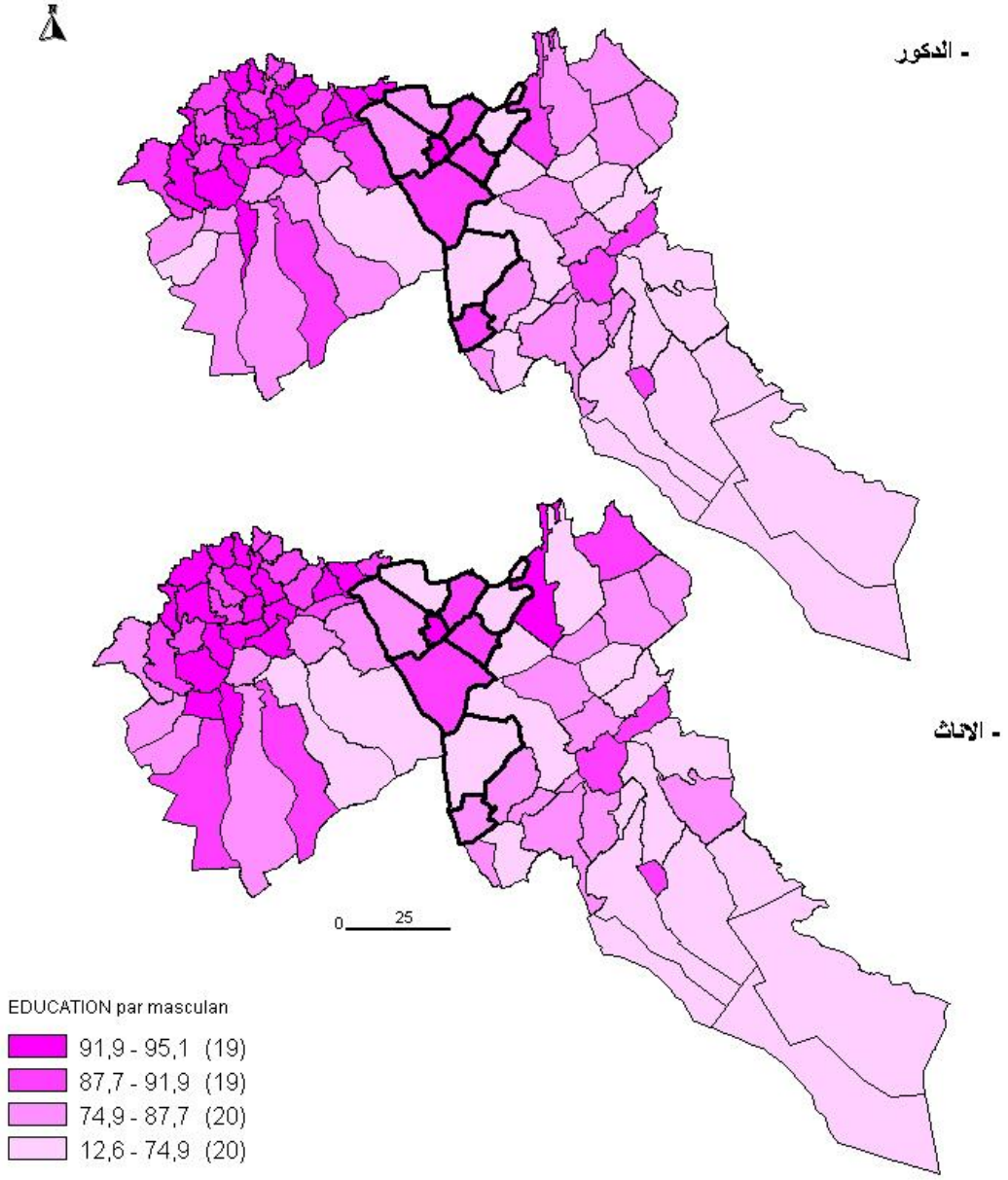

المصدر : الديوان الوطني للاحصائيات 2016

من اعداد حجاج ن

ولمعرفة معدل التمدرس حسب الجنس و بالنظر للخريطة رقم (35) نجدها متقاربة بين الجنسين لكنها تختلف وتتباين من بلدية إلى أخرى حسب معدل التمدرس الإجمالي،نفسر انخفاض معدل التمدرس في البلديات سابقة الذكر بسبب نقص التجهيزات التعليمية، وصعوبة التنقل وكذا قلة وعي المناطق النائية بضرورة التعلم والتعليم.

3-3-1- انخفاض معدل الأمية بمنطقة واد الطويل :

يعرف معدل الأمية على أنه عدد السكان البالغين من العمر 15 سنة فما فوق، وغير الملمين بالقراءة والكتابة، معبرا عنه كنسبة مئوية من مجموع السكان في عمر 15 سنة فما فوق.

الجدول رقم (67):معدل الأمية بمنطقة الدراسة

	نسبة الأمية	نسبة الأمية للذكور	نسبة الأمية للإناث
ولاية تيارت	33,8	26,1	41,6
ولاية الجلفة	39,5	32,8	46,5
منطقة الدراسة	43,7	38,6	49,3

المصدر : مونوغرافية الولايتين 2015

عرف معدل الأمية تناقصا ملحوظا في منطقة الدراسة في الفترة الممتدة بين 1998– 2015 بـ 12,7% لكنه إذا مقارناه بمعدل الولايتين و المعدل الوطني المقدر بـ 31,90 %.

عند دراسة توزيع معدلات الأمية في البلديات،نجد أن هناك تفاوت وتباين فيما بينها(الخريطة رقم 36).

حيث نلاحظ أن البلديات الشمالية بولاية تيارت بها معدل الأمية أقل من المعدل الوطني مثل: الرحوية، قرطوفة، دهموني،سوقر،فرندة،أما البلديات الجنوبية ففيها معدل الأمية أعلى من المعدل الولائي والوطني وهي:فايجة،نعيمة،عين الذهب، شحيمة،... إلخ.

الخريطة رقم 36

معدل الاميين حسب الجنس بمنطقة الدراسة

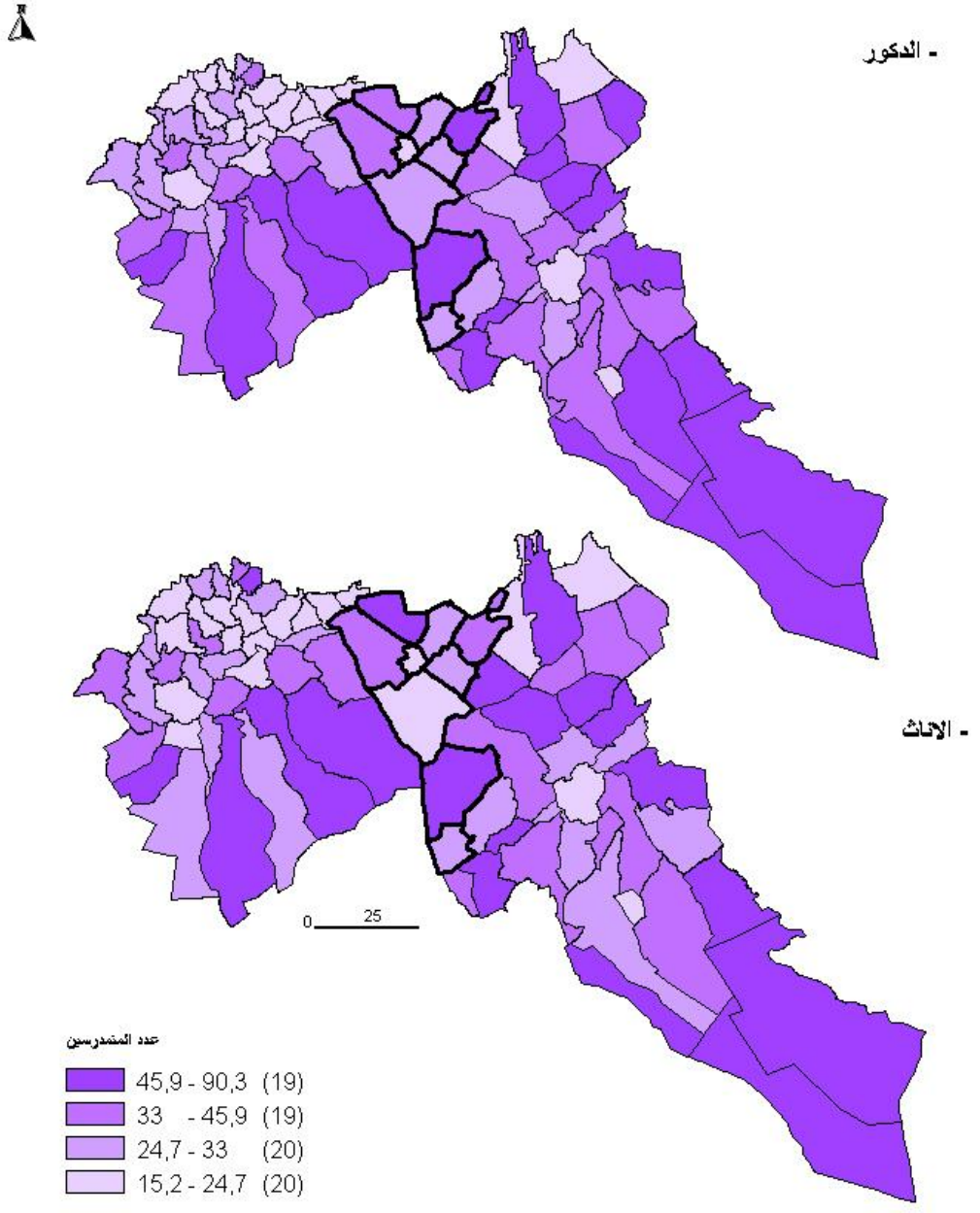

المصدر : الديوان الوطني للاحصائيات 2016

من اعداد حجاج ن

أما بالنسبة لولاية الجلفة، فمعدل الأمية يعرف تفاوتا كبيرا حيث نجد أربع ولايات بها معدل الأمية أقل من المعدل الوطني وهي: الجلفة،عين وسارة،مسعد، برين،أما البلديات المتبقية فهي ذات معدلات تفوق بكثير المعدل الولائي وهي: أم العظام، قطارة، سد الرحل، عمورة، مليليحة، سيدي بيزيد، عين فكة،... إلخ.

الخريطة رقم : 37

عدد المتمدرسيين و الأميين بمنطقة الدراسة

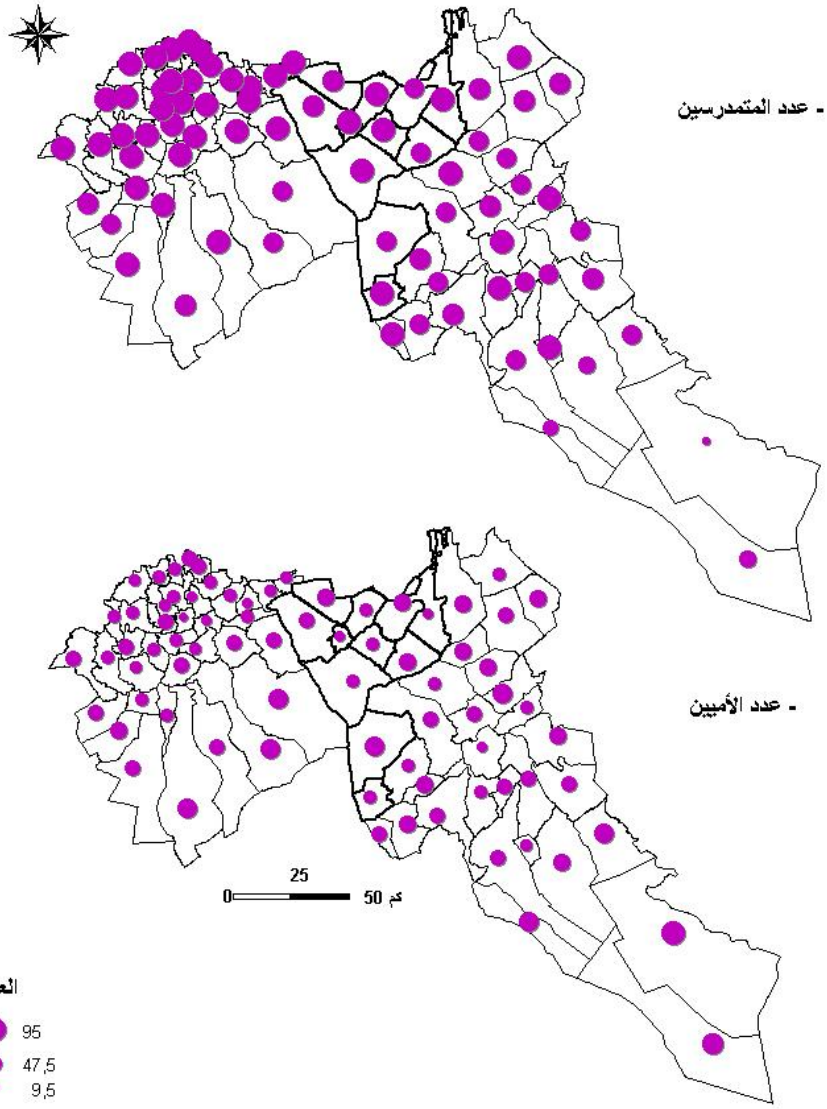

من اعداد حجاج ن

المصدر :: الديوان الوطني للاحصائيات 2015

وإذا قارنا بين الولايتين نجد أن معدل الأمية بولاية الجلفة أكبر من معدل الأمية بولاية تيارت، أما فيما يخص معدل الأمية لدى الجنسين نجده أعلى عند الإناث،وهذا بسبب نقص وعي الأسرة في تعليم بناتهم (الخريطة رقم 37).

4- الخدمات الصحية:

صحة الأفراد هي أهم هدف تعمل الدولة بلوغه،وذلك من أجل استمرارها وبقاءها، بحيث يعتبر الأفراد الأصحاء عصب كل سياسة تنموية،فكل السياسات التنموية ترتكز أساسا على استقرار الأفراد،لأنهم أساس نجاحها أو فشلها.

إن تدهور الأوضاع الصحية وتفشي الأمراض والأوبئة ،دفع السلطات إلى إنشاء "وزارة الصحة في عهد حكومة بن بلة والتي تشكلت يوم 28 سبتمبر 1962م وكان على رأسها محمد الصغير النقاش"(خروبي ب،2005)،كان الهدف الرئيسي من تشكيل هذه الوزارة إحداث نوعا من التوازن في توزيع الهياكل الطبية علة مستوى التراب الوطني.

كما عرف القطاع الصحي بالجزائر العديد من المشاكل و النقائص،حيث كان مستوى الإطارات الطبية ضعيفا و لا يتماشى مع الحالة الصحية للمواطنين،كما كانت أجهزة التكوين لا تتوافق مع نسبة الطلبة الحقيقية ،"حيث لم يتجاوز عدد الأطباء والصيادلة سنة 1965 إلا عشرون طبيبا واثنان وعشرون صيدليا، لهذا نجد أن خلال الفترة ما بين 1965 – 1975، ثم تم تنشيط جهاز التكوين الطبي وذلك بتطوير كلية الطب وبناء ثمانية معاهد تكنولوجية ومدارس للتكوين الطبي على المستوى الوطني حيث نجد أن عدد الطلبة تضاعف في (26) مؤسسة تكوينية بسبع مرات خلال عشر سنوات حيث ارتفع من 747 في سنة 1965 إلى 5227 في سنة 1975"(بلعباس م،1997).

أما فيما يخص الخريطة الصحية الجديدة فقد ساهمت في توفير الهياكل الصحية بجميع أنواعها وأدت إلى تقريب الصحة إلى المواطن،كما ساهم القطاع الخاص في تحسين هذه الوضعية حيث وصل عدد العيادات إلى 286 وعدد الأخصائيين الخواص 5095 والطب العام 6205 طبيب.

أما بالنسبة للاعتمادات الموجهة إلى القطاع الصحي لتحقيق أهداف الألفية المحددة من طرف منظمة الأمم المتحدة،فقد شهدت تطورا مستمرا حيث بلغت سنة 76,70% في مشروع قانون المالية لسنة 2008 مقابل 58% خلال سنة 1999.

الجدول رقم (68):عدد التجهيزات الصحية في منطقة الدراسة:

	2010 – 2009			2015 – 2014		
	ولاية تيارت	ولاية الجلفة	منطقة الدراسة	ولاية تيارت	ولاية الجلفة	منطقة الدراسة
المستشفيات	08	04	2	08	09	3
العيادات متعددة الخدمات	37	35	9	42	40	11
قاعات العلاج	131	91	23	141	105	31
قدرة استيعاب المستشفيات	1112	928	243	1620	1568	278

المصدر: مونوغرافية ولاية الجلفة وتيارت 2009 – 2015

لم يكن للتجهيزات الصحية النصيب الأوفر من ميزانية الولايتين حيث نجد المراكز الاستشفائية تتمركز في المناطق الحضرية مثل بلديتي تيارت و الجلفة،على عكس العيادات متعددة الخدمات قاعات العلاج فهي تتوزع على معظم بلديات الولايتين. نفس الأمر بالنسبة لمنطقة الدراسة نجدها تعرف نقصا فادحا في المراكز الاستشفائية التي تستوعب عدد كبير من المرضى،إلا أن العيادات متعددة الخدامات و المراكز الاستشفائية موجودة في كل بلديات المنطقة،رغم ذلك هناك زيادة قليلة في التجهيزات الصحية في منطقة واد الطويل،ارتفع عدد التجهيزات من 23 إلى 31 تجهيزا وهذا لحرص الدولة على تغطية أكبر عدد من المنشآت الصحية،فعلى الرغم من صعوبة إنجازها إلا أنها تحاول جاهدة تكثيفها وتعميمها على المستوى الولائي.ولإعطاء صورة تفصيلية حقيقية عن وضع توزيع التجهيزات الصحية في منطقة الدراسة،قمنا بدراستها على مستوى البلديات حتى يمكننا معرفة مدى تعميم هذه الهياكل في مجال الدراسة، تتوزع الخدمات الصحية وخاصة قاعات العلاج والعيادات متعددة الخدمات بطريقة متوازنة وعلى حسب احتياجات المواطنين (الخريطة رقم 38)،فيما يخص المستشفيات فهي موزعة بطريقة غير متجانسة حيث نجد المناطق التلية بولاية تيارت تأخذ أكبر قسط من توزيعها،أما ولاية الجلفة فنجد أن بلدية مسعد تغطي كل المنطقة الجنوبية مما يتركها تعاني من ضغط كبير،كما تم إنشاء أكبر مستشفى جامعي ببلدية الإدريسية الذي يقدم خدماته لكل من المناطق الغربية للولاية والمناطق الجنوبية لولاية تيارت(كبلدية سرقين،زمالة الأمير عبد القادر،قصر الشلالة...الخ) لتوفره على التجهيزات والأطباء الأخصائيين.

الخريطة رقم:38

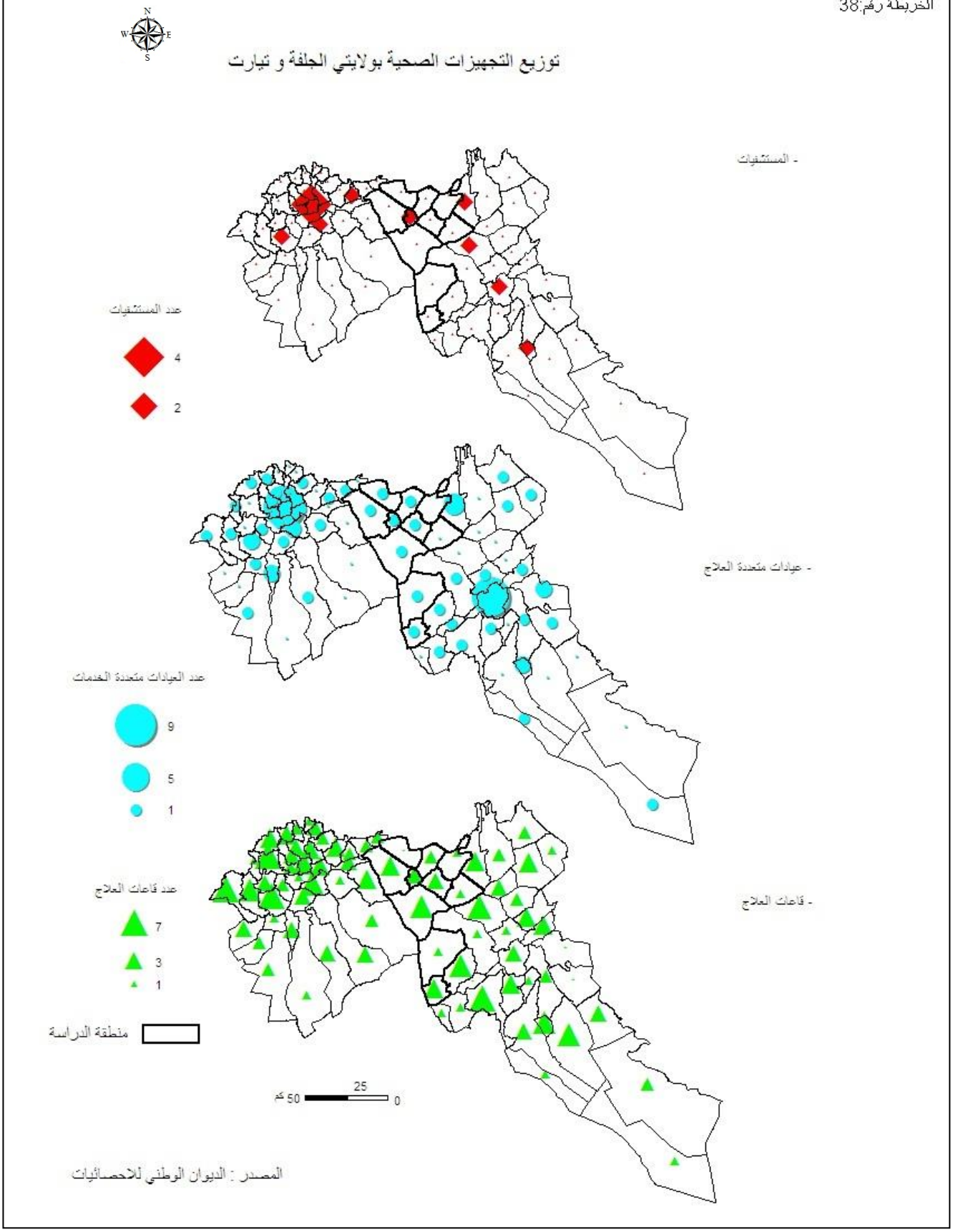

الجدول رقم (69):توزيع الفئات العاملة في القطاع الصحي بمنطقة الدراسة 2014 – 2015

	2015 – 2014		
	ولاية تيارت	ولاية جلفة	منطقة واد الطويل
الأطباء العامين	534		96
طبيب خاص	132	1	34
طبيب أسنان	160	142	29
شبه طبي	265	326	53
صيدلي	265	188	32

المصدر: مونوغرافية ولاية الجلفة وتيارت2014 – 2015

تعرف منطقة واد الطويل نقص فادح في الأطباء الأخصائيين، مما يجعلهم يلجئون إلى الولاية الأم و ذلك من اجل الحصول على وصفة طبية من عند طبيب أخصائي أو ينتقلون إلى الولايات المجاورة مثل ولاية البليدة أو وهران. وعند حساب عدد الأطباء مقارنة بعدد سكان منطقة واد الطويل نجد أن هناك طبيب لكل 1296 شخص،هذا ما يعكس لنا عدم اكتفاء المنطقة من التجهيزات الطبية و الفئات العاملة بها،حيث لاحظنا هروب الأطباء الأخصائيين من المنطقة السهبية إلى المناطق الشمالية رغم أن هناك بعض التحفيزات المالية التي تقدمها الدولة من اجل استقطابهم .

5- التحولات في الهياكل القاعدية ودورها في المنطقة:

تعتبر الهياكل القاعدية جملة من التجهيزات الجماعية الضرورية لتنشيط الحركية الاقتصادية، من أجل التحفيز على ديناميكية الاندماج في المحيط الجغرافي، ويقصد بها شبكة الطرق وفعاليتها على ربط أنحاء المجال وتسهيل حركة الأفراد.

5-1- *شبكة الطرق*:

للنقل أهمية بالغة في إقامة وتحقيق تنمية شاملة في أي منطقة، لهذا لابد من تجهيز شبكة من الطرقات مهيأة وسريعة لتسهيل عملية النقل والمواصلات.

وقد اهتمت الدول النامية بهذا الجانب،ومن بينها الجزائر ببناء الطرق الحديثة لخدمة مراكز العمران والاقتصاد،إلا أنه رغم الجهود التي بذلتها هذه الدول،فأطول الطرق فيها قليلة جدا وإن وجدت تكون غير صالحة وغير معبدة بطريقة جيدة.

كما أن شبكات الطرق الحديثة المرصوفة لا تصل إلى المناطق الريفية لمعظم الدول النامية، حيث الثروة الزراعية والحيوانية، أو إلى المناطق الصحراوية حيث الثروات الباطنية، والأراضي المحتمل استصلاحها وزراعتها مستقبلا"(بلعباس م،1997).

لذلك أولت الجزائر أهمية كبرى لهذا المرفق الحيوي، لما له من دور بارز وفعال في مسار التنمية الشاملة، كما يعتبر عنصر أساسي في المجال الاقتصادي لمساهمته في عمليتي التوزيع والتموين، حيث سنة 1988 أدمج قطاع النقل في السياسة الوطنية باعتباره مورد من موارد ميزانية الدولة.

5-2-*تطوير شبكة الطرق بمنطقة الدراسة* :

الجدول رقم(70):شبكة الطرق

	2009					
	طرق وطنية (كم)	%	طرق ولائية (كم)	%	طرق بلدية (كم)	%
و- تيارت	50	28,34	708	35,3	699,3	34,53
و- الجلفة	1010,5	42,2	446,5	18,61	942,1	39,27
	2014					
	طرق وطنية (كم)	%	طرق ولائية (كم)	%	طرق بلدية (كم)	%
و- تيارت	646,1	28.72	743	33,03	860,45	38,25
و- الجلفة	1061	41,58	510	19,98	981	38,47

المصدر: مونوغرافية ولاية الجلفة وتيارت2014،2009

تعمل الولايتان على تطوير شبكة النقل وتحسينها، لما لها من أثر على الحركة الاقتصادية والاجتماعية، حيث وصل طول شبكة الطرق الوطنية 1061 كم في ولاية الجلفة سنة 2014 بعدما كان 1010,5 كم سنة 2009، ونفس الأمر بالنسبة لولاية تيارت ارتفع طول شبكة الطرق الوطنية من 569 كم سنة 2009 ليصبح 646,1 كم سنة 2014، نفس الملاحظة بالنسبة للطرق الولائية والبلدية، فكلاهما عرفتا تحسين وتطوير الطرق الوطنية لأنها تأخذ النسبة الأعلى 42,2% على باقي الأنواع الأخرى، على العكس نجد ولاية تيارت تهتم بالطرق الولاية والبلدية أكثر من الطرق الوطنية.

الجدول رقم (71):حالة الطرق لولايتي تيارت والجلفة لفترة 2014 – 2015

طرق (كم) حالة الطرق	طرق وطنية (كم)		طرق ولائية (كم)		طرق بلدية (كم)	
	تيارت	الجلفة	تيارت	الجلفة	تيارت	الجلفة
حالة الطرق جيدة	471,6	965	262,1	274,8	280,3	261,7
حالة متوسطة	174,5	145,6	251,4	137,2	253,9	251.5
حالة سيئة	00	00	229,2	98,6	326,3	467,8

المصدر : مونوغرافية ولايتي تيارت والجلفة 2015

إن حالة الطرق بالولايتين جيدة نوعا ما، إلا أن شبكة الطرق الوطنية تأخذ حصة الأسد في التهيئة والنوعية الجيدة، كما أن ولاية الجلفة بها نوعية طرق أحسن من ولاية تيارت.

كما يلاحظ في الرسميين البيانيين رقم(14و15)أن الطرق البلدية حالتها سيئة بالولايتين مقارنة بالطرق الوطنية والولائية،وهذا بسبب نوعية المواد المستعملة لصنع الطرقات، كما للمناخ أثر كبيرة على حالة الطرق حيث تعرف المنطقتان بأمطار غزيرة في فصل الشتاء وحر شديد في فصل الصيف مما يجعل الطرقات تتشقق و تتهرأ وتصبح غير صالحة للاستعمال.

الرسم البياني 14

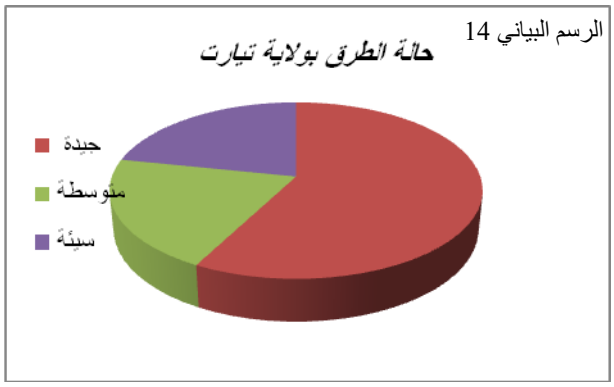

الرسم البياني 15

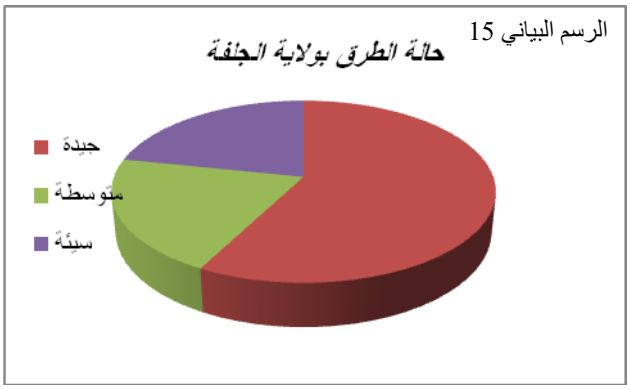

5-3-حظيرة السيارات :

بعد دراستنا لشبكة الطرقات في منطقة الدراسة، لابد من التطرق إلى حظيرة السيارات التي تمتلكها كلا الولايتين إلا أننا تحصلنا على معطيات لحظيرة السيارات بولاية تيارت فقط، وهي حسب الجدول التالي.

الجدول رقم (72):النقل الجماعي لولاية تيارت سنة 2015

	عدد السيارات	النوع	عدد الخطوط
الفصل الأول 2015	255	A/Bus – M/Bus	43
الفصل الثاني 2015	247	/	43
الفصل الثالث 2015	249	/	43
الفصل الرابع 2015	253	/	43

المصدر: مونوغرافية ولاية الجلفة وتيارت 2015

هناك تناقص طفيف في حظيرة النقل الجماعي سنة 2015 بولاية تيارت، حيث انخفضت من 255 سيارة في الفصل الأول لتصبح 253 سيارة.

في الأخير، يمكن أن نقول أن شبكة النقل والطرقات بالولايتين تحتاج إلى تهيئة وتحديث، ولابد للدولة بالاستثمار في هذا القطاع لأنه أساس الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر الولايتين نقطتا اتصال بين الشمال والجنوب والشرق والغرب.

كما يجب إعادة الاهتمام بشبكة الطرقات في منطقة واد الطويل لأنها تعرف إهمالا كبيرا و تعرف بحالتها السيئة و لا يتم ترميما بشكل مستمر .

الصورتين رقم (28) و(29):الأشغال من اجل فتح طريق بئر التربة – زعفران ولاية الجلفة 2014 (حجاج ن)

6-نقص كبير في التجهيزات الترفيهية بمنطقة الدراسة:إن للتجهيزات الترفيهية دور فعال في رفع الضغط على المواطنين وعامل من عوامل الاستقرار،إلا أنها لا تحظى بأهمية كبيرة في مجال التخطيط حيث يتم انجازها في المناطق الحضرية فقط وهذا ما يزعج سكان المناطق الشبه حضرية والريفية.

الجدول رقم (73):توزيع التجهيزات الترفيهية بمنطقة واد الطويل

	ولاية تيارت		ولاية الجلفة		منطقة واد الطويل	
	2009	2014	2009	2014	2009	2001
المركز الثقافي	20	13	09	15	2	2
دار الشباب	25	/	24	15	11	11
السينما	/	05	04	04	0	0
المتاحف	01	01	01	01	0	0

المصدر: مونوغرافية ولاية الجلفة وتيارت 2009 - 2014

إن التجهيزات الترفيهية بمنطقة الدراسة منخفضة جدا ولا ترقى إلى متطلبات المواطنين،حيث إذا قارنا عدد التجهيزات الترفيهية مع عدد السكان،نجد أن هناك نقصا فادحا فيها.كما نلاحظ وجود هذه التجهيزات على مستوى مركز الولاية والبلديات ذات التعداد السكاني المرتفع وحتى إن وجدت فهي قليلة ولا تلبي احتياجات المواطنين،حيث يوجد مركزين ثقافيين في المنطقة فقط،أما قاعات السينما فلا توجد إلا في مركز الولاية. فهناك 05 قاعات بولاية تيارت مقسمة على (03) قاعات ببلدية تيارت (أطلس سينما،طاسلي سينما،سرسو سينما)، وقاعة واحدة ببلدية فرندة (الأمير سينما) وقاعة ببلدية مهدية (مهدية سينما).

الخريطة رقم :39

توزيع التجهيزات الترفيهية بولايتي الجلفة و تيارت

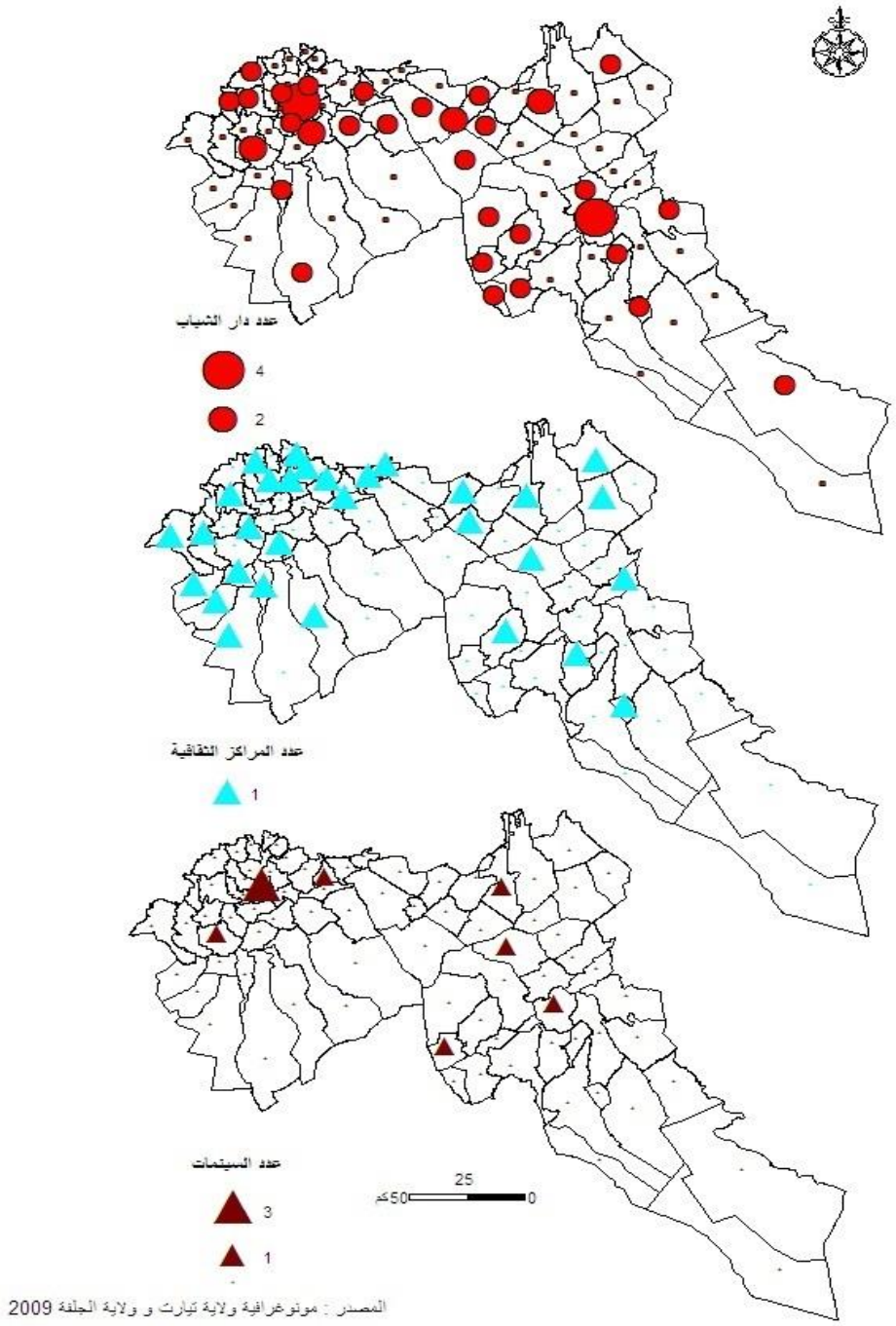

المصدر : مونوغرافية ولاية تيارت و ولاية الجلفة 2009

أما ولاية الجلفة بها قاعة سينما ببلدية الجلفة وقاعة أخرى بالإدريسية وهما بحالة جيدة ويستفاد منهما،أما القاعتين الموجودتين بكل من بلديتي حاسي بحبح وعين وسارة هما بحالة سيئة ولا يصلحان لاستقبال المواطنين،كما نلاحظ أن هناك عدد لا بأس به من دور الشباب في كل من الولايتين. إلا أن هناك انخفاض في هذه التجهيزات في ولاية الجلفة حيث كانت 24 دار شباب لسنة 2009 لتصبح 15 فقط سنة 2014،كما استفادت 14 بلدية بولاية الجلفة من مكتبات في المناطق الريفية سنة 2012.

6- التجهيزات الثقافية والرياضية:

الجدول رقم (74):تطور عدد الهياكل الرياضية بمنطقة الدراسة 2009– 2014

	ولاية تيارت		ولاية الجلفة		منطقة واد الطويل	
	2009	2014	2009	2014	2009	2014
الملاعب	25	40	26	/	5	5
قاعات متعددة الرياضيات	10	08	13	/	2	2
ملاعب جوارية	07	26	197	/	1	1
مسابح	01	08	03	04	0	0
ملعب كرة قدم	06	/	38	/	0	0

المصدر: مونوغرافية ولاية الجلفة وتيارت 2009 - 2014

تتمركز الهياكل الرياضية في مركز الولايتين، وفي البلديات ذات الكثافة السكانية الكبيرة كالجلفة، عين وسارة، حاسي بحبح، تيارت،سوقر، فرندة،وقصر الشلالة،حيث نجد مركبات رياضية في كل من بلدية تيارت وبلدية الرحوية ومركب رياضي واحد ببلدية الجلفة وعين وسارة وحاسي بحبح،أما القاعات متعددة الرياضيات فتوجد في عدة بلديات (قاعة واحدة) ومنها مالا توجد بها هذه القاعات، كما نلاحظ أن هناك نقص فادح في المسابح حيث أن ولاية الجلفة تحوي

الخريطة رقم:40

توزيع التجهيزات الرياضية في ولايتي الجلفة و تيارت

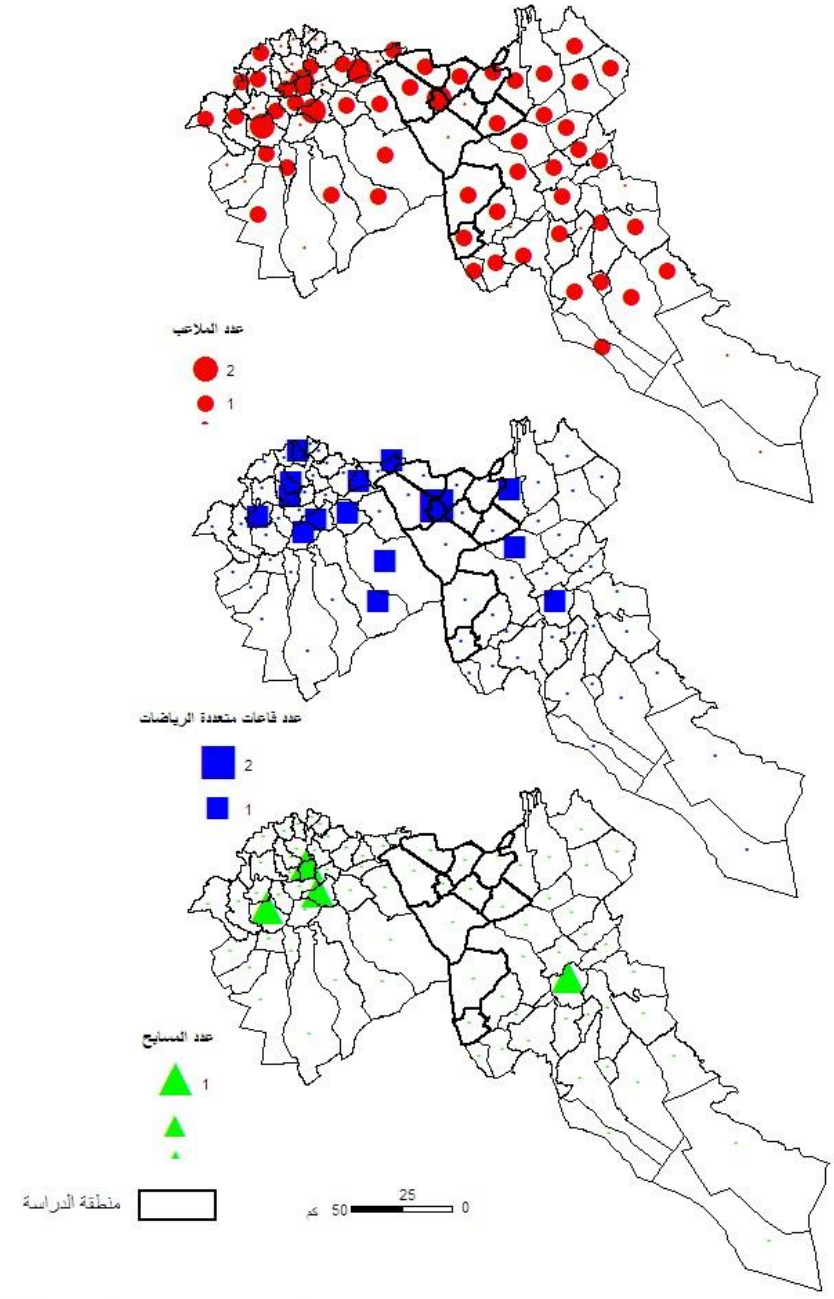

المصدر : مونوغرافية ولايتي تيارت و الجلفة 2014

على مسبح واحد و03 مسابح في ولاية تيارت،مما يضطر سكان الولايتين التنقل مئات الكيلومترات للاستفادة من هذه الهياكل.

الأمر اللافت للانتباه أن منطقة واد الطويل تفتقر إلى وجود هذه التجهيزات،مما يستدعي ضرورة إعادة النظر في توزيع و تجهيز المناطق الريفية بالتجهيزات الضرورية التي يمكنها بعث الحياة في هذه المناطق .

7- توزيع التجهيزات الدينية:تتوفر الولايتين على مجموع من التجهيزات الدينية بمختلف أنواعها وهذا حسب الجدول أدناه:

الجدول (75):توزيع التجهيزات الدينية بمنطقة واد الطويل

	2010 – 2009			2015 – 2014		
	ولاية تيارت	ولاية الجلفة	منطقة واد الطويل	ولاية تيارت	ولاية الجلفة	منطقة واد الطويل
المساجد	176	175	36	200	/	38
قاعاة الصلاة	23	35	08	39	/	09
مدارس قرآنية	273	04	24	238	/	33
القدرة الاستعابية للمساجد	4.776	11.880	/	/	/	/

المصدر: مونوغرافية ولاية الجلفة وتيارت 2009 - 2014- 2015

هناك ارتفاع معتبر في عدد التجهيزات الدينية بمنطقة واد الطويل،إلا أن المساجد تأخذ الحصة الأكبر ومعممة في كل البلديات،على عكس قاعات الصلاة والمدارس القرآنية فتتوزع في بعض البلديات فقط.

تتوزع التجهيزات الدينية بطريقة غير منظمة،حيث أن بلديتي تيارت والجلفة أخذتا حصة الأسد،فقد ارتفع عدد المساجد من 16 مسجد جاهز سنة 2009 إلى 43 مسجد جاهز سنة 2014 وارتفاع في عدد قاعات الصلاة من 23 قاعة سنة 2009 إلى 39 قاعة صلاة سنة 2014، إلا أن المدارس القرآنية انخفض عددها من 273 مدرسة إلى 238 مدرسة،كما أن بلدية الجلفة كان بها 09 مساجد سنة 2009، وقاعة صلاة جاهزة والأخرى كانت في طور الإنجاز وبها مدرستين قرآنيتين. أما باقي البلديات فتستحوذ على مسجد واحد فقط كبلدية فيض البطمة،سلمانة ،تادميت... إلخ، وهناك بعض البلديات لا تحتوي على تجهيزات دينية كبلدية القديد،بني يعقوب،الإدريسية،ديوس،عين الإبل،زكار،سد الرحل وقطاره، ومنه يمكن القول أن هناك عدم اكتفاء في هذا النوع من التجهيز ولا يلبي احتياجات المواطنين.

الخريطة رقم :(37)

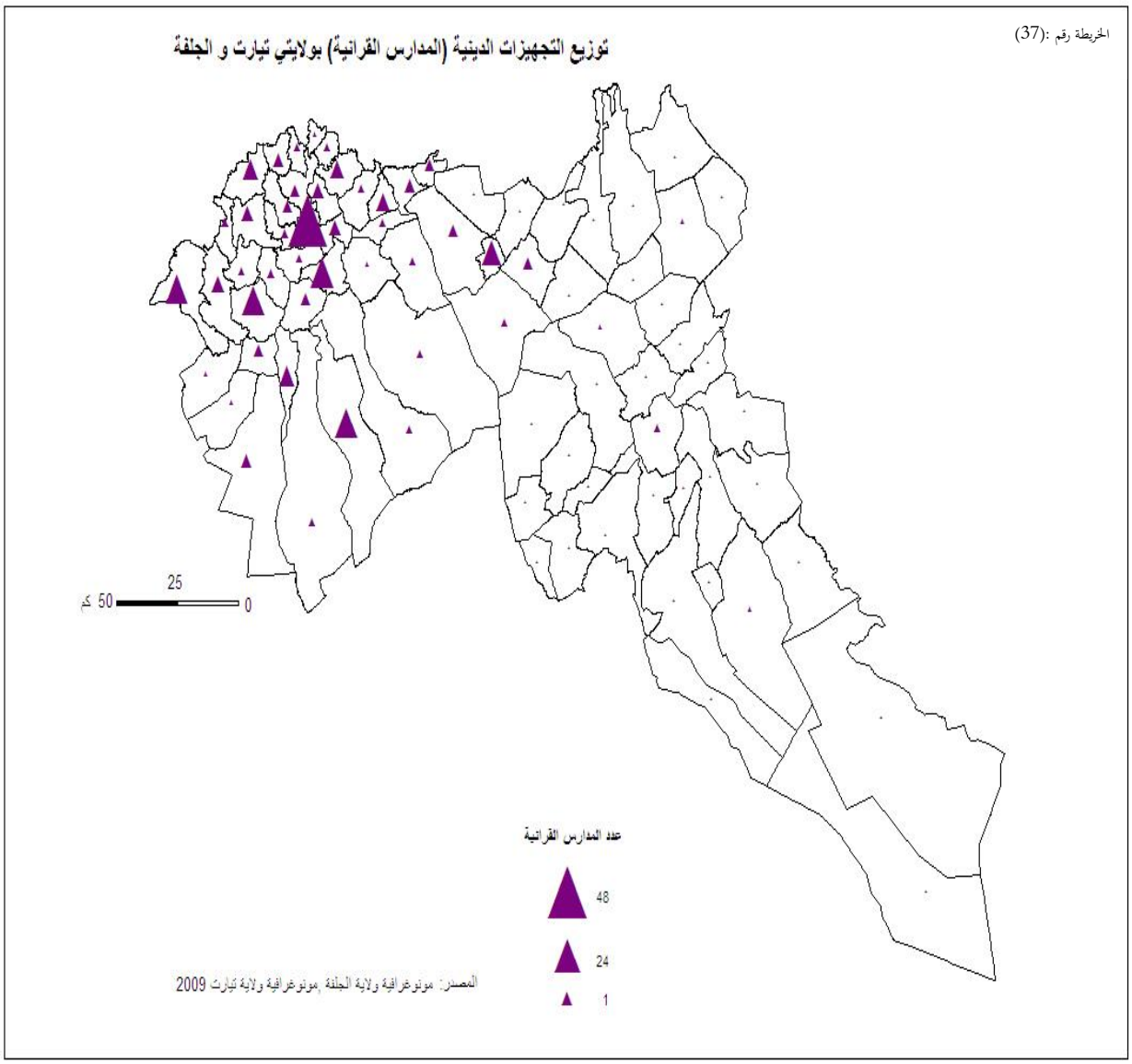

8- شبكة الكهرباء :

تكمن أهمية الارتقاء بنشاط الكهرباء وتحديثها وإيصالها في المناطق الريفية بتثبيت سكان الريف واستقرارهم،لهذا حاولت السلطات المحلية تزويد المناطق الريفية بالكهرباء،حيث سجل معدل التزويد بالكهرباء بالمناطق الريفية بولاية الجلفة 75 % بمنطقة واد الطويل و أكثر من 86% بولايتي تيارت و الجلفة و هذا دليل على حرص الدولة و محاولتها توفير الشبكة الكهربائية في كل المناطق الحضرية و الريفية على حد سواء.

الجدول رقم (76):*معدل التزويد بالكهرباء بالمناطق الريفية بولايتي تيارت والجلفة*

	معدل الكهرباء الحضرية %	*معدل الكهرباء الريفية%*
ولاية الجلفة	96	83
ولاية تيارت	84.66	90.74
منطقة واد الطويل	95	75

المصدر : مديرية البرمجة والمالية لولاية تيارت – الجلفة2015

كما أن هناك فرق بين الكهرباء الريفية والكهرباء الفلاحية،حيث استفادت الولايتين من برنامج خاص بالتزويد بالكهرباء الفلاحية،الموجهة فقط للمستثمرات الفلاحية التي تحتاج في نمط إنتاجها إلى الطاقة الكهربائية، تعطي الأولوية للاستفادة من هذا البرنامج للمستثمرات التالية :

– ذات القدرة العالية التي تسعى إلى تجسيد أهم البرامج الفلاحية كإنتاج المحاصيل الإستراتيجية باستغلال الآبار لسقي المحاصيل باستعمال الآليات المقتصدة للمياه.

– تجسيد أهم البرامج الفلاحية كإنتاج المحاصيل الإستراتيجية باستغلال الآبار لسقي المحاصيل باستعمال الآليات المقتصدة للمياه.

– المتخصصة في تربية الأبقار الحلوب.

– المتخصصة في تربية دجاج البيض.

الخريطة رقم : 41

توزيع شبكة الكهرباء الريفية و الحضرية بمنطقة الدراسة

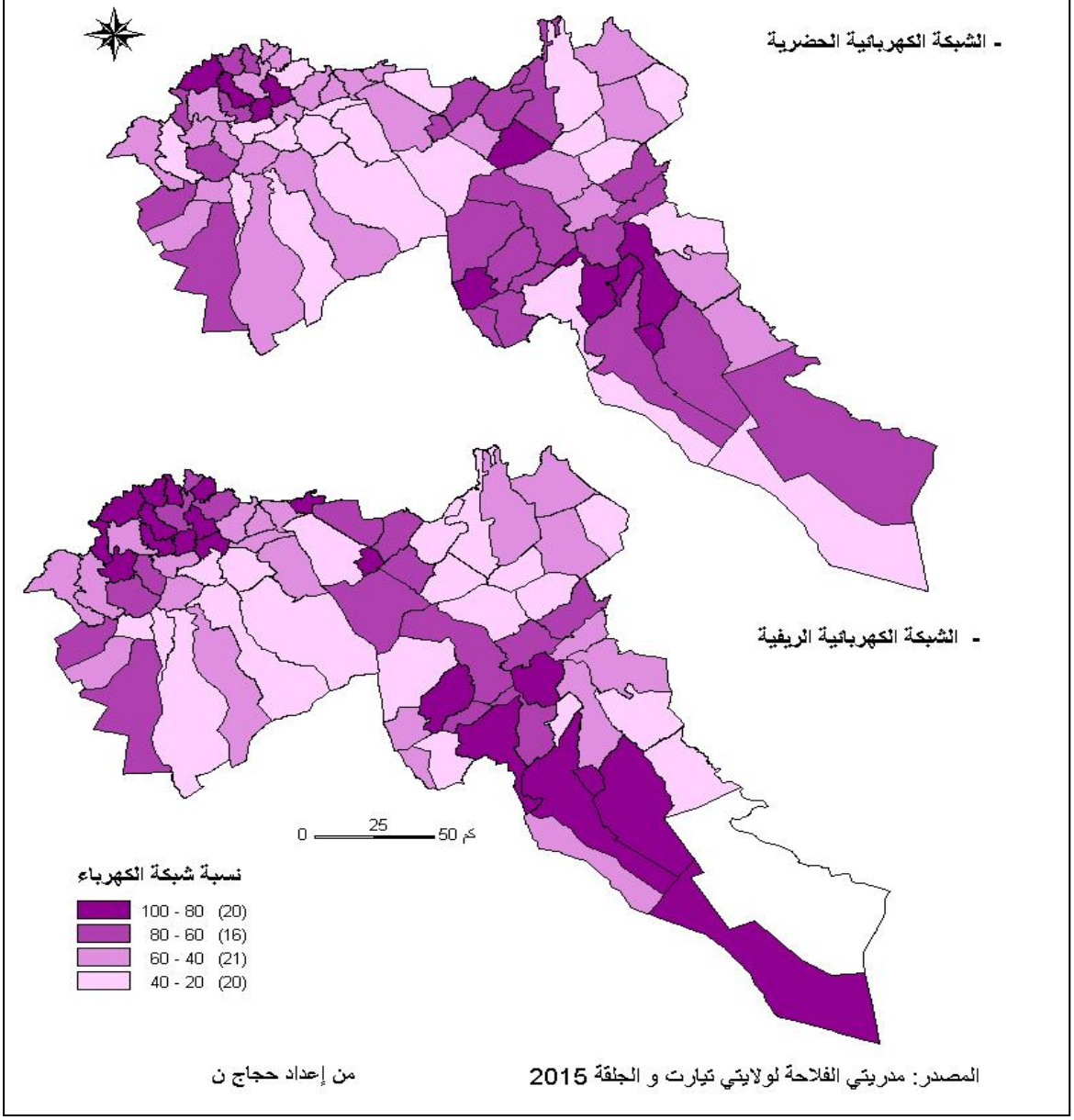

المصدر: مديريتي الفلاحة لولايتي تيارت و الجلفة 2015 من إعداد حجاج ن

كما حددت مجموعة من الشروط التي بموجبها يستطيع الفلاح الاستفادة من الكهرباء الفلاحية، وهي :

– شراء بتمويله الخاص محول كهربائي مطابق للمعايير التقنية المحددة من طرف شركة توزيع الكهرباء والغاز من عند ممون معتمد لدى هذه الأخيرة وضمان صيانته ؛

- دفع مبلغ مالي كضمان لتغطية مصاريف الاستهلاك في حالة عدم الدفع في الآجال المحددة ؛
- دفع رسوم الاشتراك بصفة شهرية ؛
- التكفل بالربط الداخلي من المحول الكهربائي إلى غاية التجهيزات الكهربائية المتواجدة داخل المستثمرة الفلاحية.

9- الطاقة الشمسية كبديل للطاقة الكهربائية :

تتوفر الجزائر على مخزون هائل من الطاقة الشمسية، اد يعتبر من أعلى الاحتياطات في العالم وأكبرها على المستوى دول الحوض المتوسط, وتعتبر من أكبر وأحسن ثلاثة حقول شمسية في العالم، مما يؤهلها لتزويد العالم طاقويا (طيب س،2021)

تعتبر الطاقة الشمسية "من الطاقات المتجددة النظيفة التي لا تنضب ما دامت الشمس موجودة، كما تمتلك الجزائر أكبر نسبة منها في حوض البحر الأبيض المتوسط ، ولأجل ذلك شرعت الجزائر في إنشاء محطة للطاقة الهجينة بقوة 400 ميغاواط شمسي، والتي ستكون موجهة للاستهلاك المحلي فحسب، وبالتالي فتفعيل الطاقة الهجينة من شأنه حماية مخزون الجزائر من الغاز الطبيعي، لأن استعماله في إنتاج الكهرباء قد استنزف حوالي 48% من احتياطي الطاقة الغازية، وبالتالي أصبح الاعتماد على الطاقة الشمسية هو الحل الأمثل"(الجريدة الالكترونية الجلفة،2015).

حيث لاحظنا أن ثقافة استعمال الطاقة المتجددة في المناطق السهبية جد معدومة ،"حيث لم يستفد منها سوى 15 بلدية سهبية منذ 2013، والتي تقوم المحافظة السامية للسهوب على تأطيرها من خلال البرنامج الموجه فقط للبدو الرحل بسهوب تيارت والجلفة،بحيث استفادت عائلات البدو والرحل من أكثر من 2790جهاز لتوليد الطاقة الشمسية"(مديرية الفلاحة تيارت-الجلفة 2013)،بما في ذلك المستقرين بالمناطق السهبية من أجل استصلاح الأراضي،لكن تبقى الدولة تعاني في توفير الاجهزة الموجهة لتوليد الطاقة بحيث يتم استيرادها من الدولة الأجنبية.

أما مديرية الغابات بتيارت فقد قامت باقتناء 2013 جهاز للطاقة الشمسية،غير أن حجم هذه الأجهزة المولدة للطاقة الشمسية صغير،وتقوم بضمان الكهرباء فقط لجهاز التلفاز والثلاجة وإنارة 4 مصابيح ويقدر سعرها الحالي بحوالي 20 مليون سنتيم(مديريتي الفلاحة تيارت-الجلفة 2013)، مما يتطلب تعويضها بأجهزة الطاقة الشمسية من الحجم الكبير،وبسعر يتجاوز الـ 100 مليون سنيتم وهذا مكلف جدا،غير أنه لا يلبي احتياجات البدو والرحل.

الصورة رقم (30،31) : الرحل يستفيدون من الطاقة الشمسية في ببلدية سد الرحل بولاية الجلفة

الصورة رقم(32،33) : استعمال الطاقة الشمسية من طرف السكان الريفيين ببلدية تعظميت بولاية الجلفة

الصورة رقم (34،35) : استعمال الطاقة الشمسية ببلدية زمالة الامير عبد القادر بولاية تيارت 2012

10- **ازدهار التصنيع في منطقة الدراسة** :قبل أن نتطرق إلى التصنيع في منطقة الدراسة،لابد من إلقاء نظرة على القطاع الاقتصادي في الجزائر قبل الاستقلال،حتى تتضح لدينا الصورة عن عملية التصنيع على المستوى الولائي والمحلي،فنجد أن النشاط الصناعي في الجزائر خلال فترة الاحتلال كان ضعيفا ومحدود النطاق من حيث الكم والنوع. إذ أنه كان ينحصر في بعض الأنشطة الصناعة ذات الطابع الاستهلاكي،وإنتاج المعادن التي كانت توجه كلها إلى فرنسا في شكلها الخام،ثم تستورد مصنعة أو نصف مصنعة،وبذلك أصبحت الجزائر سوق لتصريف البضائع الفرنسية ومصدر لإمداد الصناعة الفرنسية بالمعادن الخام واليد العاملة الرخيصة.

وبعد الاستقلال ورثت الجزائر وضعية اقتصادية صعبة للغاية،لهذا أخذت السلطة السياسية على عاتقها آنذاك بناء اقتصاد وطني على الإمكانيات البشرية المتوفرة،والموارد الطبيعية المتاحة بالوطن،وذلك لضمان ورفع مستوى المعيشة للسكان والقضاء على التبعية الاقتصادية للخارج،وتدعيم الاستقلال السياسي وامتصاص البطالة،ولتحقيق هذا الهدف بادرت السلطة إلى وضع قاعدة صناعية متينة لضمان التنمية الشاملة والحقيقة لكل القطاعات واعتبرت آنذاك التصنيع شرط أساسي للتنمية الاقتصادية والترقية الاجتماعية في البلاد،وهكذا بادرت في وضع المخططات كما سنحاول من خلال دراستنا لظاهرة التصنيع بولايتي تيارت والجلفة من خلال تسليط الضوء على أهم الجوانب التي أثرت إيجابا وسلبا على حركة التصنيع،ومعرفة هل استطاع هذا القطاع سد حاجيات المواطنين والقضاء على مشكلة البطالة بتوفير مناصب شغل أم لا.

يتكون القطاع الصناعي في ولاية تيارت من منطقة صناعية واحدة وتسعة (09) مناطق للنشاط (zone d'activite) أما ولاية الجلفة فنجد فيها منطقتين صناعيتين و10 مناطق للنشاط.

الجدول (77): *توزيع المناطق الصناعية ومناطق النشاط بولايتي تيارت والجلفة*

	ولاية تيارت				ولاية الجلفة			
	العدد	المساحة	عدد الوحدات	عدد الشركات	العدد	المساحة	عدد الوحدات	عدد الشركات
مناطق الصناعة	01	317.25	312	/	02	240	189	78
مناطق النشاط	09	159.93	516	/	10	105.13	1114	372

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات 2015

تتمركز المناطق الصناعية في ولاية الجلفة في مركز الولاية،ومناطق النشاط تتوزع في البلديات التالية بلدية الجلفة،عين وسارة،حاسي بحبح،عين الإبل، لادريسية،مسعد، بيرين،سيدي لعجال ودار الشيوخ.

كما تمثل الأنشطة الصناعية عددا محدودا جدا مقارنة مع الإمكانيات الصناعية المتاحة حيث أن هناك 18 وحدة صناعية،تتكون أساسا من القطاع الخاص و4 وحدات للقطاع العام وهي موزعة كالأتي:

- 04 وحدات تابعة للقطاع العام
- الأغذية الزراعية [الطحين والعجائن]
- تحويل الجلود
- صناعة الالكترونيات [المعدات الإشعاعية والطبية]
- وحدة لفنون الجرافيك [وظائف الطباعة].

و14 وحدة خاصة في المجالات التالية :

- 06 وحدات للأغذية الزراعية [دقيق ـ منتجات الألبان، مشروبات] ؛
- وحدتين لمواد البناء ؛
- وحدتين لمعالجة البلاستيك ؛
- 04 وحدات للتصنيع [الرسم، الأواني الزجاجية، الزرابي].

و تعمل هذه الوحدات الصناعية على توفير 614 منصب عمل.

تقع المنطقة الصناعية في ولاية تيارت في منطقة زعرورة ببلدية تيارت ومناطق تتوزع على البلديات التالية، بلدية تيارت، فرندة، سوقر، قصر الشلالة، مهدية، مدرسية، عين الذهب، تخمارت.

أما الوحدات الصناعية فهناك 16 وحدة صناعية تابعة للقطاع الخاص، و7 وحدات تابعة للقطاع العام يعمل على توظيف حوالي 1937 عامل.

إلا أن منطقة واد الطويل تفتقر لوجود النشاط الصناعي حيث تنعدم بها المناطق الصناعية رغم اتساع مساحتها، بالمقابل نجد 09 مناطق للنشاط ببلدية عين وسارة خاصة بإنتاج مادة الفرينة و منطقة نشاط واحدة بقصر الشلالة لازالت قيد الانجاز .

خلاصة الفصل :

في ظل محاولة تنشيط المجال في منطقة الدراسة،ومن أجل مسايرة التغيرات التي طرأت عليها، تعمل الجهات المختصة على تحسين الظروف الاجتماعية للسكان من أجل استقرارهم والاستثمار في مناطقهم،حيث عرف قطاع السكن تطورا كبيرا وهاما خاصة في المناطق الحضرية والتجمعات السكانية الرئيسية إلا أن هذا التطور لا يلبي احتياج المنطقة المدروسة من السكن،ولم يقضي على أزمتها بسبب زيادة السكان التي تعرفها المنطقة خلال السنوات الأخيرة.

أما فيما يخص مجال التعليم على مستوى المنطقة فهو الأخير حقق تطورا ملحوظا على مر السنوات الماضية،هذا من أجل تعميمها على جميع التجمعات السكنية لاستيعاب كل الأفراد الذين هم في سن التعليم،إلا أنه لا يرقى إلى المستوى التعليم الحقيقي،كما لاحظنا تركز المتوسطات والإكماليات في التجمعات السكانية الرئيسية،هذا ما أدى إلى صعوبة تنقل التلاميذ إلى مدارستهم خاصة في وقت الشتاء.

كما عرفت التجهيزات الصحية تطورا ملموسا بمنطقة الدراسة،وهذا لحرص الدولة على تغطية أكبر عدد ممكن من المنشآت الصحية،حيث لاحظنا توزيع قاعات العلاج والعيادات متعددة الخدمات تتوزع بطريقة متوازنة وعلى حسب احتياجات المواطنين على عكس المستشفيات التي تتوزع بطريقة غير متجانسة.

إلا أن التجهيزات الترفيهية لا ترقى إلى متطلبات المواطنين،حيث إذا قارنا عدد التجهيزات الترفيهية مع عدد السكان نجد أن هناك نقصا فادح فيها. كما نلاحظ وجود هذه التجهيزات على مستوى مركز الولاية والبلديات ذات التعداد السكاني المرتفع، وحتى إن وجدت فهي قليلة ولا تلبي احتياجات المواطنين، نفس الملاحظة بالنسبة للهياكل الرياضية وللتجهيزات الدينية.

حاولت السلطات المحلية تزويد المناطق الريفية بالكهرباء، حيث سجل معدل التزويد بالكهرباء بالمناطق الريفية بمنطقة الدراسة حوالي 73% من أجل تثبيت سكان الريف واستقرارهم .

كما تحاول ولايتي الجلفة وتيارت الارتقاء بالجانب الصناعي من أجل امتصاص اكبر قدر من اليد العاملة والانفتاح على الاقتصاد للنهوض بالتنمية المستدامة بالمنطقة، حيث نجد منطقة صناعية واحدة وتسعة (09) مناطق للنشاط (zone d'activités) في ولاية تيارت ومنطقتين صناعيتين و10 مناطق للنشاط بولاية الجلفة ،مع هذا نجد أن منطقة واد الطويل تفتقر لوجود حركة صناعية تجعل منها منطقة جاذبة للسكان على عكس مركز الولايتين .

الفصل الثامن

المراعي السهبية بين مخططات الدولة لتسييرها وحالة تدهورها

مقدمة الفصل الثامن :

تحتل المراعي جزءا كبيرا من السهوب الجزائرية،ورغم مجهودات الدولة للحفاظ على الخصائص البيئية لها،إلا أنها تعاني من التدهور والتصحر بسبب الاستعمال غير العقلاني من طرف الموالين،وتدهور الغطاء النباتي بسبب نقص نسبة التغطية النباتية،وتغير الأنواع النباتية الناتج عن نقص الأصناف النباتية الدائمة المنتجة لصالح أصناف أخرى ذات كتلة إحيائية ضعيفة،كما يعد نقص المواد العضوية أحد مؤشرات تدهور الغطاء النباتي،وكذلك شدة الحساسية للتعرية بسبب تغير نسيج التربة (الدراجي د،2006)

وقبل التطرق إلى حالة المراعي في منطقة الدراسة، ارتأينا إعطاء صورة تعريفية وتوضيحية عن المراعي السهبية وكيفية إدارتها و الحفاظ عليها .

1-تعريف المراعي:

هي أراضي ذات غطاء نباتي طبيعي غير مزروعة،تلبي احتياجات الحيوانات الرعوية والقاضمة.

ويمكن تعريفها أيضا بأنها تلك الأراضي التي يكون عليها غطاء نباتي طبيعي تسوده الحشائش وأشباه الحشائش،وعشبات عريضة الأوراق أو شجيرات، وتكون جميعها مناسبة للرعي أو القضم ويدخل من ضمنها الأراضي المعاد تكسيتها بغطاء نباتي طبيعي أو صناعي وذلك لإمداد وتوفير غطاء نباتي من الممكن إدارته كغطاء نباتي طبيعي وفطري(منظمة العربية للتنمية الزراعية،2010).

ومنه المراعي هي مساحات مغطاة بالنباتات العلفية، تتغذى عليها الحيوانات دون تدخّل الإنسان في زراعتها.

1-1- **تعريف المراعي السهبية**:هي مساحات واسعة تكاد تنعدم بها الأشجار الكبيرة والعالية، بها غطاء نباتي يتراوح طوله بين 65 سم، و100 سم، تتواجد في المناطق الجافة وشبه الجافة(منظمة العربية للتنمية الزراعية،2010).

1-2-المراعي غير الطبيعية (الاصطناعية): هي تلك المراعي التي يقوم الإنسان بإنشائها وزراعتها تحت نظام ري ثابت، وتسمى حينها باسم المراعي المروية، ويتم إنشاؤها تحت نظام الأمطار السائدة بالمنطقة، وتختلف أنواعها حسب نوع ومدة أو دورة حياة النبات أو النباتات المزروعة فيها.

يتميز هذا النوع بالزراعة الدورية للإبقاء على أنواع الأعلاف المستوردة، بالإضافة إلى المدخلات الزراعية والتسميد سنويا.

1-3-**زراعة المراعي الاصطناعية**: يقوم الإنسان على إنشاء هذا النوع من المراعي،بحيث يقوم بزراعتها تحت نظام ري ثابت ودقيق وتعرف حينها المراعي المروية ويتم إنشائها تحت نظام الأمطار السائدة بالمنطقة،وتميز المراعي الاصطناعية عن المراعي الطبيعية،بالزراعة الدورية للإبقاء على أنواع الأعلاف المستوردة بإلاضافة الى بعض التدخلات الزراعية كالري والتسميد سنوياً .

2- العوامل المرتبطة بتدهور الأراضي الرعوية:

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى تدهور الأراضي السهبية بالولايتين ومنها :

2-1-النشاط السكاني "تدخل الإنسان":يلعب الجانب البشري دورا هاما في عملية التدهور التي مست الأراضي السهبية عامة ومنطقة الدراسة خاصة.

2-1-1- الزيادة في عدد السكان: إن النمو المتزايد في عدد السكان شكّل ضغطا متزايدا على الموارد الطبيعية وخاصة المتجددة منها، كما يتزايد الطلب على الغذاء النباتي والحيواني، ونظرا لأن معظم المراعي السهبية تقع في المناطق الجافة وشبه الجافة وقليلة الأمطار فإن نظامها البيئي يتميز بالهشاشة، وتكون عرضة للتدهور الشديد إذ لم تتبع الطرق السليمة لاستغلالها.

2-2- **تراجع الرعاة والعاملين بمهنة الرعي**:تعتبر مهنة الرعي من المهن الصعبة والقاسية،بسبب الظروف السائدة في المناطق السهبية مثل الجفاف وقسوة الظروف المناخية الأخرى،وبعد المسافة التي يتنقلها الراعي من أجل البحث عن الكلأ للماشية... كل هذه الظروف جعلت منها مهنة غير محبذة عند السكان، حيث هجرها الكثيرون.

2-3- تقلبات مساحات الزراعة البعلية:

نقص كمية الأمطار خلال السنوات الأخيرة أدى إلى نقص واضح في المساحات الزراعية المطرية،هذا ما انعكس على الإنتاج الزراعي الذي أدى بدوره إلى زيادة الضغط على الموارد الرعوية التقليدية خاصة المراعي الطبيعية.

2-4- **التوسّع في مساحات الزراعة المروية:**انعكس نقص الزراعة المطرية على زيادة الزراعة المروية بسبب استعمال أساليب الري، ولهذا عرفت السهوب الجزائرية بإنتاج الحبوب التي تشكل مصدر رئيسي تستفيد منه الحيوانات الرعوية.

3- الآثار المترتبة على النظام البيئي الرعوي نتيجة سوء الاستغلال

4- **أنظمة الرعي**: هو الطريقة التي يتم بها رعي الحيوانات.

4-1-نظام الرعي المستمر:

ترعى الحيوانات طول موسم الرعي سواء كان الرعي موسميا أو طول العام، وهو نظام شائع في المناطق السهبية ،يعتبر هذا النظام ضار على البيئة الرعوية، خاصة إذا كان حمولة المواشي أكبر من الإنتاج الرعوي، كما أن استمرار الرعي في نفس المنطقة يؤدي إلى تناقص النباتات المستساغة ومن ثم انقراضها.

4-2-نظام الرعي المؤجل:

يتم في هذا النظام منع الرعي في جزء أو أكثر من المراعي،إلا بعد نضوج البذور وذلك من أجل ترك النباتات تنمو وتنضج بذورها،مما يؤدي إلى إعادة استزراع الأراضي بشكل طبيعي،كما يوفر هذا النظام فرصة لأعضاء التكاثر الخضري في النمو والانتشار مما يساعد على تنشيط النباتات الرعوية(حيرولي ر،2013).

5- تدهور وحساسية المراعي السهبية:

إن الرعي المفرط في المناطق السهبية في الجزائر أدى إلى تقليص المراعي بسبب تعرية التربة من الغطاء النباتي.

الجدول رقم (78):حالة المراعي بولايتي تيارت والجلفة

حالة المراعي	ولاية تيارت			ولاية الجلفة		
	المساحة	Classe de charge	المساحة	المساحة	Classe de	المساحة
جيدة جدا	17248	$1 < x \leq 2$	7434	128614	$1 < x < = 2$	146
جيدة	679	$2 < x \leq 4$	30009	35148	$2 < x < = 4$	269362
متوسطة	89839	$4 < x \leq 6$	372136	105343	$4< x < = 6$	407729

المصدر : H.C.D.S 2016

من خلال الجدول أعلاه، نسلط الضوء على حالة المراعي في الولايتين التي تتسم معظمها بحالة جد متدهورة مقارنة بالمساحة الكلية للمراعي بالولايتين.

أما المراعي التي صنفت في حالة جيدة بولاية تيارت فهي لا تمثل سوى 94817 هكتار وتوجد بشرق بلدية سرقين وبلدية زمالة الأمير عبد القادر ومدروسة.

نستطيع القول أن حالة المراعي في الولايتين ليست في حالة متقدمة فقط،ولكنها تعاني من زيادة مخزون الحيوانات.

6- **تدهور المراعي بمنطقة الدراسة**:تشغل المراعي النسبة الأكبر من المنطقة،إلا أنها تؤول إلى التدهور (من 49 % إلى 63 % ما يقابلها 22376.46 هكتار)،بالمقابل نلاحظ ارتفاع مساحة المراعي الجيدة من 21% إلى 23%،وتتمثل هده الزيادة في المحميات الطبيعية، تليها زراعة الحبوب التي تحتل حيزا لا بأس به من المنطقة.

الجدول قم (79):مميزات واستعمال الأرض للحوض السفحي لواد الطويل لسنتي 2007 و2011

	2007		2011	
	المساحة (هك)	النسبة (%)	المساحة (هك)	النسبة (%)
مراعي جيدة	25998.03	21	30502.71	23
مراعي متوسطة	35483.22	29	17848.71	14
مراعي متدهورة	59545.35	49	81921.78	63
منطقة انتشار الفيضانات	34144.20	19	30628.08	17
النباتات الملحية	4753.98	3	8210.97	5
المناطق المتصحرة	6944.40	4	3679.2	2
أراضي جرداء	8813.88	5	277497	2
المجموع	177690.06	100	177690.06	100

المصدر Zitouni E , Zitouni M,Hanichi H 2016[1]

6-1- **النباتات الرعوية** :يتم تحديد أهمية النباتات الرعوية من أجل معرفة تأثيرها على الحياة الاقتصادية،لهدا لا بد من تطوير كل المعايير التي لها دخل في اعطاء نفس جديد للمراعي السهبية،هناك العديد من المعايير المعتمدة التي من خلالها نستطيع استخراج أهمية النباتات الرعوية في الجانب البيئي ومنها:

أ- **المعايير المجالية**:يُعتمد هذا المعيار على تحديد أهمية أنواع النباتات الرعوية على جانبين هما مساحة التغطية النباتية والإنتاجية الكلئية.

ب- **مساحة التغطية النباتية** :يتم خلالها تحديد المساحة التي تنمو بها النباتات الرعوي،من أجل معرفة مدى ملاءمته للمجال الرعوي ونسبة تجانسه مع النباتية الأخرى، حيث توجد هناك علاقة طردية بين الغطاء النباتي و إنتاجية الكلأ ،وبهذا نستطيع إظهار قيمة المجال الرعوي في المنطقة المدروسة.

ج - **الإنتاجية الكلئية**

إن الهدف الرئيسي من أي مشروع تنموي في المناطق الرعوية هو توفير أكبر قدر ممكن من إنتاجية الكلأ لوحدة مساحية معينة، لذلك يتم اختيار النباتات الرعوية ذات الإنتاج العالي مهما كانت تكلفة الإنتاج(المنظمة العربية للتنمية الفلاحية,2010).

7-3- القيمة الغذائية للنباتات الرعوية:يتم تحديد القيمة الغذائية للنباتات الرعوية بعوامل كثيرة أهمها.

6-2-1- الاستساغة :عرفت المناطق الرعوية تدهورا بيئيا واضحا بسبب سوء الاستغلال والرعي الجائر،هذا ما أبقى على أنواع محدودة من النباتات الرعوية،حيث تشير العديد من الأبحاث إلى نقص النباتات المستساغة التي تعرف بقيمتها القيمة الغذائية العالية وهي ضرورية للحيوانات الرعوية.

6-2-2- محتوى النباتات من المركبات الغذائية

قسمت النباتات الرعوية إلى ثلاث مجموعات لمعرفة محتواها الغذائي، وهي النجليات وأشباه النجليات والأعشاب عريضة الأوراق والشجيرات، ويعتمد هذا التقسيم على التشابه الكبير في المركبات الأساسية لكل نبتة، فمثلا تحتوي غالبية النباتات النجلية على مستويات منخفضة مقاربة مع أفراد مجموعة الأعشاب عريضة الأوراق(المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2010).

7-4- معيار الملائمة الإنتاجية :يعتمد معيار الملائمة الانتاجية علي ما يلي:

6-3-1- موسم إنتاج الكلأ: تعرف المناطق الرعوية بتذبذب في إنتاج الكلأ ،هدا ما أدى إلى وجود فترتين مختلفتين من نقص كلأ أراضي المراعي، الفترة الأولى تعرف بنمو بطيء وإنتاج متدني لا يغطي الاحتياجات الحيوانات وهي الفترة الشتوية، والفترة الصيفية وفيها تبلغ النباتات مرحلة الهرم وتكون ذات قيمة غذائية منخفضة جدا .

6-3-2-ملائمة النظم الإنتاجية الرعوية :

تتوفر المناطق الرعوية نباتات تلائم طبيعتها،إلا أن معظم المناطق الرعوية تعرف بنقص إنتاجيتها من الكلأ أو تدني القيمة الغذائية للنباتات،ولهذا تم تقسيم النباتات الرعوية إلى قسمين هما : نباتات ذات إنتاج عالي ونباتات ذات المحتوى العالي من البروتين،ولهذا لا بد من اختيار النباتات الرعوية الانسب للطبيعة الرعوية .

7- **أنواع النباتات الرعوية**: تعرف السهوب بأنواع خاصة من النباتات،وهذا لطبيعة المناخ بها،ونوعية التربة التي تتميزبها.حيث نجد:

7-1-الحلفاء Alfa Stipa

ينتمي هذا النبات في موطنه الأصلي إلى العالم القديم، وهو حشيشة نجلية معمرة تكون ريزومات طويلة متصلبة زاحفة ذات حراشيف، وله سنبلة زهرية جذابة كثيفة زغبية ذات لون أبيض فضي، تتوزع في الهكتار الواحد من 3000 إلى 5000 باقة نباتية في الحالات العادية بينما يتناقص في المناطق الجافة والمتدهورة لتبلغ أقل من 2000 باقة في الهكتار الواحد، تنمو عموما على التربة الحجرية والتربة المارنية، تقاوم الانجراف والتعرية، كما تساعد على تماسك التربة خاصة بجذورها المتطورة (زعنون ،2010)

رغم استساغة نبات الحلفاء تعتبر ضعيفة إلى متوسطة، إلا أن مساهمتها في تغذية القطعان خاصة الأغنام والأبقار تكون مرتفعة خلال فصل الشتاء.

7-2- **الشيح**(Artemisia)

النباتات التابعة لجنس Artemisia هي عبارة عن شجيرات مستديمة الخضرة، عطرية قائمة النمو يصل ارتفاعها من 30 إلى 150 سم، فروعها متعددة وكثيفة الأوبار، تنتهي برؤوس زهرية خضراء مصفرة اللون أو بيضاء، تحتوي من 2 إلى 4 أزهار في كل رويس (الدويجوي 1996, Dellile 2007)،يعتبر من الأعلاف المميزة للأغنام.

7-3- **السنغاء** (Lygeum Spartum Sengha)

يشبه إلى حد كبير نبتة الحلفاء وأحيانا ينمو بجانبها، كما نجده بكثرة في مناطق الضايات.

8-مظاهر تدهور وتصحر أراضي الزراعات المطرية:

هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى تدهور وتصحر أراضي الزراعات المطرية،ومنها الاعتماد على الزراعة أحادية المنتوج والتخلي على الزراعة متعددة المنتوج، ما أدى إلى فقر التربة من العناصر الأساسية والمغذية،فأصبحت هذه الأخيرة عرضت للتصحر والتعرية،كما يؤدي عدم احترام الدورات الزراعية وعدم ترك التربة تستريح إلى تعبها وإنهاكها.

وعدم احترام خطوط التسوية في الحرث الذي يكون عشوائي وغير واضح المعالم، كل هذه المظاهر أدت إلى عدم إعطاء الأرض المردود الحقيقي لها.

أ- ***تدهور أراضي الزراعات المسقية:***

الري هو الطريقة الشائعة لسقي الأراضي الفلاحية في المنطقة،لكن مع انعدام نظام واضح ومحدد لها واستعماله بطريقة عشوائية وغير منتظمة (عدم إعطاء الأرض حقها من الماء، إما بالزيادة أو بالنقصان) يعمل على ارتفاع منسوب الماء فوق سطح التربة،ومع ارتفاع درجة الحرارة يتفاعل الماء مع الأملاح المعدنية مما يؤدي إلى زيادة تركيزها في التربة،مما يعمل على تغير عناصرها المعدنية.هذا ما يؤثر سلبا على خصائصها فلا تعطي المنتوج المطلوب،وتصبح عرضت للتصحر والتدهور،ومن أهم مظاهر التدهور في الأراضي المسقية ظهور طبقة رقيقة بيضاء فوق التربة بسبب زيادة تركيز الأملاح المعدنية بها (تسمى بالعامية أراضي مالحة).

ب- حفظ المياه والتربة :

تعرف الأراضي السهبية تدهورا واضحا، هذا بسبب الوضعية الفيزيائية والجيومورفولوجية، المائية والمناخية والسوسيواقتصادية، فالواقع أن التآكل الناتج عن المياه يهدد حوالي 32 مليون هكتار منها 20 مليون أراضي سهبية مهددة بشكل خطير من التأكلات القوية (HCDS).

تلعب أشغال حفظ المياه والتربة دورا يتمثل في مكافحة الانجراف الناتج عن المياه، وحماية والمحافظة على الموارد الطبيعية (التربة، المياه)، كما يعمل على زيادة غلة المحاصيل وتسميد التربة والمحافظة على البراري ومكافحة التصحر لإعادة الغطاء النباتي إلى حالته الأولية، وزيادة المساحة الزراعية النافعة، كما يقلل من سرعة الجريان السطحي لزيادة عمليات تغلغل المياه الضائعة، والحد من توسع رقعة السبخات والحد من آثار الملوحة في الأراضي

الزراعية المجاورة، وزيادة سعة المياه الجوفية وترسيب المجروفات الصلبة وتحسين وتنمية المراعي، هذا من أجل تحسين دخل السكان(دراجي د،2006).

ت- التآكـــــــل

ت-1- التعرية المائية

يعرف بالانجراف المائي الناتج عن الأمطار الشديدة على المنحدرات غير المحمية ضد الظواهر المناخية. وهناك نوعان من عمليات التعرية المائية :

1. تفكك الصخور أو الكتل الكبيرة إلى جسيمات صغيرة، غالبا ما يترافق مع تحلل الجزيئات وفقا لحجمها.
2. يمكن نقل الجسيمات الصغيرة أو نقلها بواسطة المياه المتدفقة أو السائلة على السطح .

ت-2- تآكل التربة بفعل الرياح

تستطيع الرياح نقل الحبيبات الصغيرة الناجمة عن تفتت الصخور،خاصة في المناطق الخالية من الغطاء النباتي،ممايسبب فقدان الأراضي المتضررة لإنتاجية التربة و بالتالي يعمل على انخفاض المحاصيل الزراعية

كما يعمل على زيادة الترسبات في الأنهار والخزانات،والتي تحد من نوعية المياه والتصريفات.

إن انعدام التوازن الفلاحة – الرعي الذي خص بداية هذا القرن نظم الإنتاج التقليدية، تزامن مع 70 سنة من النزوح الريفي والتوسع الحضري الذي سرع في انخفاض مساحة الأراضي الصالحة للزراعة.

ت-3 انجراف التربة بالماء :

يتم انجراف التربة بالمياه بعدة طرق منها سرعة جريان الماء السطحي الكبير على المنطقة الذي يعمل على انجراف التربة،مما يغير في تركيبتها الفيزيائية والكيميائية،الذي ينعكس ذ على الأراضي الزراعية والرعوية بالسلب.

8-2-حساب الجريان السطحي

يتم في حساب الصفيحة المائية الجارية على متوسط التساقط السنوي للأمطار حسب المعادلات التالية :

1- معادلة Sogreah:

$$Le = 720 (Pa - Po) / 1000)1.85$$

$$Le = 720 (254,7 - 150) / 1000) 1,85$$

حيث:

Le: الصفيحة المائية الجارية (مم)

Pa: متوسط التساقط السنوي للأمطار (مم)

Po: حد الجريان ويعوض بقيمة 150 ملم لأن Pa < **300 ملم**

وبتطبيق المعادلة نجد Le :11.07

معادلة A/V BH

$$Le = P (1 - 10 - 172 ; K = a - 0,01 \log (S)$$

حيث:

Le: الصفحة المائية الجارية (ملم)

P: متوسط التساقط السنوي للأمطار (ملم)

S: مساحة المنطقة (كلم^2) Le = 10.75

8-3- حساب العمولة الصلبة النوعية:

يتم حساب العمولة الصلبة النوعية من أجل معرفة مدى فقدان المنطقة التربة، ودرجة تدهور الوسط، وأثر ذلك على الانتاجية الزراعية (دراجي د،2006).

أ- معادلة Sogreah

$$A = 350 (R)^{0.15}$$

$$A = 501.98 \text{ طن /كم2/سنة}$$

ب–معادلة Texiron

$$A = 92\ (R)^{0.21}$$

حيث: $A = 151.49$ **طن /كم2/سنة**

A: التقهقر النوعي (طن / كلم^2 / سنة)

R:الصفيحة المائية الجارية (ملم)

من خلال نتائج قيمة الحمولة النوعية وفقا للمعادلتين السابقتين، فإننا نجدها متقاربة وهذا لاستعمال عامل الجريان.

8-4-الانجراف بالرياح

تعرف منطقة الدراسة ظاهرة الانجراف بالرياح،بسبب مورفولوجيتها البسيطة وقلة الغطاء النباتي بها.

كما تحدث هذه العملية بمساعدة مجموعة من العوامل حسب:

$$Ee = F(C.I.K.L.V)$$

حيث

Ee = متوسط الفقد السنوي من التربة (طن / هكتار)

والمناخ حسب المعدلة التالية:

$$C = (100/9.2)(V3/Pe)2$$

يعتمد انجراف التربة على شدة وتكرار هبوب الرياح، وأثر سقوط الأمطار والتبخر وينعكس ذلك على سطح الأرض، إذ تكون الأرض أقل قابلية للانجراف بالرياح عندما تكون رطبة، وعندما تنخفض نسبة الرطوبة في التربة إلى ما دون نقطة الذبول الدائم يبدأ تأثير الرياح في حبيبات التربة، وكلما الرياح زادت قابليتها لانتزاع حبيبات التربة ونقلها بعيدا(الدراجي د،2006).

a. قابلية الانجراف للتربة $I= 10(4.036916-0.038S-0.0046N)$

تعمل الرياح على تفكيك حبيبات التربة المفردة أو المتماسكة,وأيضا بحجم هذه الحبيبات،حيث كلما كان حجمها صغيرا تكون حركتها سهلة وسريعة،ويؤثر حجم الحبيبات على سهولة النقل في الأراضي الرملية،تكون الحبيبات أكثر قابلية للانجراف إدا كان قطرها أكبر من 1 مم ،بينما الحبيبات الأقل من 1مم فهي أكثر تماسكا،وبالتالي تكون أكثر مقاومة للانجراف بالرياح وهذا ما يجعل تربة الأراضي الواقعة في الجهات الجنوبية أكثر عرضة للانجراف بالرياح عن غيرها.

- طبوغرافية السطح $R= 4H^2/D$

السطح البسيط والمستوى يكون أكثر عرضة للانجراف بواسطة الرياح.

$$L= D-10H$$

هناك علاقة طردية بين انجراف التربة بواسطة الرياح والغطاء النباتي بالمنطقة حيث تزداد عملية انجراف التربة بالرياح كلما كان السطح عديم أو القليل الكثافة النباتية.

ونظرا لقلة كثافة الغطاء النباتي في منطقة الدراسة فإن أراضيها معرضة دوما للانجراف بالرياح.

b. أسباب الإنجراف الناتج عن المياه

الصورة رقم (39): التعرية المائية ببلدية عين معبد – ولاية الجلفة

HCDS 2016–

8-5- **العوامل الفيزيائية** : أهمها :

- أمطار مشبعة :تزداد الطاقة الحركية التي تعمل على انجراف التربة بازدياد حجم قطرات مياه الساقطة،بحيث عند ارتطام حبيبات التربة مع قطرات الأمطار تنتقل إلى مكان أخر،وكلما زادت غزارة المياه المتساقطة ازداد معدل انجراف التربة،بسبب زيادة جريان المياه على السطح.

- الخصائص الحجرية:تلعب نوعية التربة في المنطقة دورا هاما في عملية الانجراف من عدمه،حيث كلما كان حجم حبيبات التربة صغيرا كلما كان الفراغ بينها صغيرا التي بدورها

تؤثر على نفاديتها،كما تعمل حجم حبيبات التربة على التأثير على

مساميتها و نفاديتها.

الصورة رقم(40) : الحرث العشوائي(HCDS 2016)

- المنحدرات:تؤثر زاوية وطول المنحدر على معدل انجراف

التربة،حيث كلما زادت زاوية الانحدار زادت عملية

الانجراف،وكلما اتجهنا أسفل المنحدر تزداد كمية الجريان السطحية.

8-5- العوامل السوسيولوجية : أهمها :

- تعميم نظام الإنتاج .

- استصلاح وحرائق .

- تقنيات زراعة غير مناسبة.

c. التقنيات المستعملة للحفاظ على المياه والتربة من التآكل

8-5-1- تقنيات تقليدية

تستعمل تقنية تشبه شكل المقاعد، حيث يوضع خط من الحجر الجاف على طول المناطق المنحدرة، بحيث يمكن لهذه الحجارة الإبطاء من سرعة الجريان السطحي والإبقاء على المواد التي جمعها الماء.

الصورة رقم (42) : حاجز من الحجارة عين الفكة - الجلفة

الصورة رقم (43) : حاجز من الحجارة زمالة الامير عبد القادر –

الصورة رقم (44) : خنادق

Fossés en courbe de n

الصورة رقم (45): جدع شجرة للحد من الانجراف

9-أهم الإجراءات التي تقوم بها المحافظة السامية لتطوير السهوب

استعملت المحافظة السامية لتطوير السهوب عدة إجراءات من أجل الحفاظ على التربة والمياه، ومن أبسط هذه الإجراءات إنجاز مجموعة من السدود الصغيرة لجمع مياه الجريان السطحي،وبذلك تقوم بحماية مياه الأمطار وحماية الأراضي المهددة من التآكل.

الصورة رقم (46): حاجز حجري للسيطرة على السيول زمالة الامير عبد القادر – تيارت

9-1-قنوات التصريف:

تلعب دور قنوات لتصريف فائض المياه من الجوانب، كما تعمل على وقف التآكل الجانبي الناتج عن الفيضانات على شكل تعرجات واستقرار المياه في أخاديد.

الصورة رقم (47): حاسي العش ولاية الجلفة

9-2- الخنادق

يتم حفر الخنادق وعمل منحدرات لحماية الأراضي المزروعة وصرف مياه المنبع إلى منفذ محدد.

الصورة رقم (48): استعمال الخنادق ببلدية تعظميت ولاية الجلفة HCDS 2016

9-3 المصاطب(la Banquette)

يقوم مبدأ هذا الإجراء على زراعة المحاصيل على شكل شريط، خاصة عند المنحدرات الأقل من 6 بالمائة، ويكمن دورها في :

- انخفاض شدة تدفق المياه، وبالتالي الحد من التعرية .
- المحافظة أو جمع المياه للمحاصيل السنوية .
- التخلص من المياه الزائدة .

الصورة رقم (49) : زمالة الامير عبد القادر – ولاية تيارت HCDS 2016

9-4-المدرجات

يتم بناء المدرجات على المنحدرات من 8 إلى 35 % للحد من الجريان السطحي وانجراف التربة.

الصورة رقم (50) : بلدية الجلفة – ولاية الجلفة (HCDS 2016)

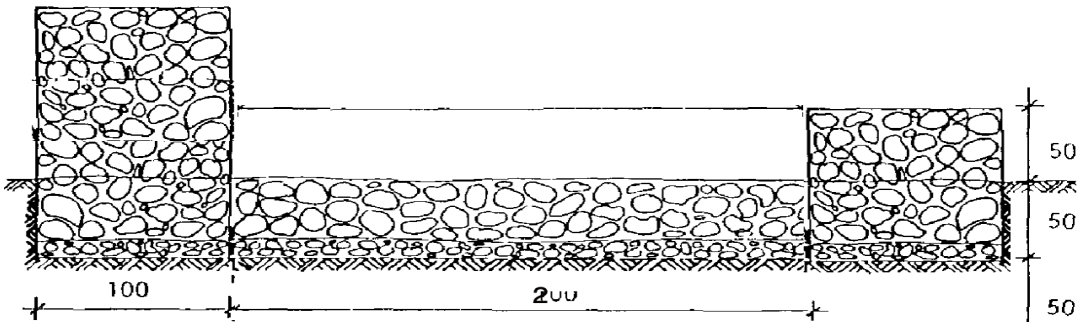

الصورة رقم (51،52) : شكل المدرجات

الصورة رقم (53،54،55،56) : طريقة عمل المدرجات
HCDS 2016

إن أشغال حفظ المياه والتربة في المناطق الجافة وشبه الجافة في الجزائر،هو وسيلة مناسبة للغاية ومبتكرة لإتاحة الاستقرار للمزارعين في المحيطات الهشة،ذات النشاط الاقتصادي الضعيف،إن كميات إضافية من المياه ضرورية لزيادة الإنتاج الزراعي،وبالتالي زيادة دخل المستفيدين من هذه الأشغال.

وفي الوقت نفسه،فإن هذه الأشغال تساهم بشكل واضح في مكافحة انجراف الأراضي الزراعية المتأثرة شيئا فشيئا،فالأشغال قادرة على الحفاظ على الأراضي الخصبة وتنظيم تدفق المياه التي تبقي الناس في أمكانهم من خلال توفير فرص حقيقية للتنمية.

10-المحميات الطبيعية "الحل الأنسب لحماية المراعي الطبيعية من التدهور" اعتمدت المحافظة السامية في برنامج الغراسة على المحميات الرعوية،التي تعتبر من أنجح الطرق المستعملة في حماية المراعي وإعادة إنتاجها الطبيعي،كما تعمل على توفير فرصة التجديد البيولوجي للمراعي خلال فترة تحدد من 03 إلى

05 سنوات،حيث طبقت هذه التقنية في كل من ولايتي تيارت والجلفة على مساحة مقدرة بـ 230462 هكتار و113539 هكتار على التوالي وبالمحيطات الطبيعية أدناه :

الصورة رقم (57) : المحميات الطبيعية بزمالة الأمير عبد القادر – ولاية تيارت
HCDS2016

الصورة رقم 58 : المحميات الطبيعية بمنطقة الفايجة بزمالة الأمير عبد القادرلسنة 2006 – ولاية تيارت

الصورة رقم (59) : المحميات الطبيعية بمنطقة المحكة بزمالة الأمير عبد القادرلسنة 2008 – ولاية تيارت

الصورة رقم (60) : المحميات الطبيعية بمنطقة المحكة بزمالة الأمير عبد القادرلسنة 2010 – ولاية تيارت

10-1- مميزات المحميات الطبيعية :

أهم ما يميز المحميات الطبيعية أنها قليلة التكاليف وسهلة التطبيق،كما تستطيع الدولة إشراك سكان المنطقة في التنمية الرعوية لحماية مساحتها من التدهور خاصة متوسطة التدهور.

10-2-أهداف عملية الحماية:

- هدفها الاستغلال بعد عودة الغطاء النباتي عن طريق الكراء،وتعود المداخيل لفائدة خزينة البلدية.
- تحسين الإنتاجية العلفية من 30 وحدة علفية إلى أكثر من250 وحدة علفية أي بزيادة مضاعفة بـ8 مرات بمنطقة الشبكة.
- تجديد مساحات الحلفاء والشيح أدى إلى ظهور أنواع نباتية أخرى ذات أهمية علفية كانت في الماضي مهددة بالرعي المفرط وخلق مناخ مصغر، وكذلك عودة بعض الطيور الهامة كانت قد غادرت المنطقة.
- تكوين مخزونها من بذور النباتات الرعوية في التربة.
- تحسين نسبة الغطاء النباتي الذي انتقل من 10% إلى 80 % الأمر الذي أدى إلى حماية جيدة للتربة من عوامل التعرية.
- تشكيل مجلس مكون من السلطات المحلية ومديرية الفلاحة والغرفة الفلاحية، لتوكل لهم مهمة انتقاء المربين، وإعطاء الأولوية للسكان الذين هم بمحاذاة المجالات العلفية، والاستفادة من عملية الكراء.

لكن في حالة المراعي المنهكة لابد من عملية جلب الشتلات الرعوية والقيام بزرع ونثر البذور. وذلك لمكافحة خطر تدهور المراعي الطبيعية ألا وهي التقنية البيولوجية التي تتمثل في الغراسة الرعوية بالنسبة للمراعي المتدهورة بشكل كبير.

10-3- نباتات الغراسة الرعوية

10-3-1- القطف (الرغل الأمريكي)

هو شجرة يبلغ علوها من 1 إلى 2 م، تتميز بفروع طويلة وأوراق مقوسة لونها أخضر وأزهارها ذات ثنائي

الصورة رقم (61) : زراعة القطف (الرغل الامريكي)ببلدية تعظميت ولاية الجلفة

المسكن يتجمع بشكل سنابل، تنمو هذه الأشجار في

المناطق التي يبلغ به كمية التساقطات

من 150 إلى 250 ملم / السنة، يعرف بمقاومته

للبرودة والجفاف، تتراوح قيمته العلفية (0,25 – 0,68) وحدة علفية / كغ من المادة الجافة تستهلكه الأغنام لسهولة هضمه.

الصورة رقم (62) : زراعة القطف الاسترالي ببلدية تعظميت ولاية الجلفة 2016

10-3-2- القطف الاسترالي

هي شجرة صغيرة على شكل باقات كثيفة ذات أزهار صفراء، تتجمع بشكل سنابل،ينمو في المناطق المالحة ذات التربة الطمية المتماسكة أو التربة القشرية ذات الحبيب الكلسي،كما تتحمل البرودة التي تصل إلى (- 10°م)، وتتواجد في المناطق ذات الارتفاع (0 – 1500 م).يعتبر غذاء جيد للأغنام كما يعمل كحاجز من الانجراف والتصحر، تقدر قيمته العلفية (بـ 0,56 وحدة علفية / كغ من المادة الجافة).

10-3-3-الصبار الشوكي

ينتمي إلى فصيلة الصبار يصل علوها إلى 03 أمتار،كما ينمو في المناطق التي تصل بها كمية الامطار إلى 150 ملم / السنة، لا يقاوم البرودة الفائقة والصقيع الطويل،لكنه يستطيع أن يقاوم الحرارة الشديدة،كما تلائمه التربة الخفيفة ونجده في المناطق الجافة وشبه الجافة.

10-4-كيفية الغراسة :

لكي نتحصل على نتائج إيجابية لا بد من احترام وقت الغراسة، حيث تمر بمجموعة من المراحل

1- تهيئة الوسط الذي تتم فيه الغراسة.
2- لا بد من تجربة أولية للغراسة، وهذا بزرع شتلة أو شتلتين .
3- عملية الردم وتغطية الجانب السفلي من الشتلة حتى لا تتأثر بعمليات التعرية المائية والريحية .

4- لا بد من احترام المسافة الفاصلة بين الحفر والتي تحدد بـ 2,5م وبين الخط والذي يليه بـ 4م، وبهذا نتحصل لكل 1 هكتار على 1000 شتلة.

الصورة رقم (63،64) : مجموعة من الشتلات تستعمل في الغراسة الرعوية ببلدية تعظميت ولاية الجلفة 2016

خلاصة الفصل :

تتربع المراعي السهبية على مساحة شاسعة من الولايتين تقدر بـ 322.121.3 هكتار،إلا أنها تتعرض للتدهور بسبب مجموعة من العوامل: التزايد السكاني، الرعي الجائر، انجراف التربة كل هذا عمل على انخفاض مستوى إنتاجية الأراضي الزراعية.

كما أنها أكثر عرضة للاستغلال بسبب نقص الموارد العلفية للمواشي،وانخفاض إنتاج الأراضي الزراعية فزادت حمولة المراعي وطالت فترة الرعي، مما أدى إلى إنهاك التربة وأثر على القدرة الحياتية للنباتات،وأجبر السلطات المعنية على الإسراع في البحث عن طرق وسبل للحد من عملية التدهور،وحماية هذه المراعي. فعملت على استحداث مؤسسات مسؤولة على إنشاء مشاريع تنموية في المناطق السهبية، وطبقت هذه الأخيرة تقنية المحميات الرعوية التي تعمل على حماية المراعي السهبية المتدهورة والتي لها قابلية التجديد الذاتي، حيث طبقت هذه التقنية على مجموعة من المناطق قدرت مساحتها بـ 113539 هكتار بولاية الجلفة و275232 هكتار بولاية تيارت.

أما المناطق ضعيفة التجديد الطبيعي فطبقت عليها مشروع الغراسة الرعوية وشملت مجموعة من المحيطات،كل هذا عمل على تحسين إنتاجية ومردود المراعي السهبية بالولايتين.

خلاصة الباب الثالث :

تقوم عملية التنمية على إحداث توازن بين السكان والمرافق والهياكل،كما يقوم التخطيط على ملأ الثغرات الموجودة في المجال وتوزيع المشاريع بطرقة عادلة على كل التجمعات وعلى حسب احتياجات المواطنين،كما تعمل التنمية المستدامة على الحفاظ على الثروات للأجيال القادمة.

مر المجتمع السهبي بالعديد من التغيرات والتحولات حسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها،رغم ذلك لم يعرف تطورا كبيرا،وللخروج من النمط التقليدي الرعوي الذي يكتسي السهوب الجزائرية عامة ومنطقة الدراسة خاصة حاولت الجهات المختصة إعادة تنظيم المجال على حسب الطبيعة الجغرافية وتطوير قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية في ظل تغير النمط المعيشي لسكانها،حيث أكثر من سكانها 50% منهم يزاولون النشاط الفلاحي،وللمحافظة على هذه النسبة كان لا بد من العمل على تطوير الريف وحماية أراضيه من التدهوره،لكن مع الأسف لاحظنا أن معظم المشاريع التنموية كانت تمس التجمعات الرئيسة بحيث تم تعميم التجهيزات التعليمية والصحية على المنطقة لكنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب،نفس الأمر بالنسبة للتجهيزات الترفيهية والثقافية كانت تعرف نقص فادح أو تنعدم في الأرياف،نفس الملاحظة بالنسبة للهياكل الرياضية و التجهيزات الدينية.

كما حاولت السلطات المحلية تزويد المناطق الريفية بالكهرباء،حيث سجل معدل التزويد بها أكثر من 72% من أجل تثبيت سكانها،من جهة أخرى تم تدعيم البدو والرحل بالطاقة الشمسية (أكثر من 1628 جهاز لتوليد الطاقة الشمسية) قصد استصلاح أراضيهم.

وللمحافظة على المنظر العام للسهوب من التدهور كان على الجهات المختصة استحداث طرق وآليات تحد من الاستغلال الغير عقلاني والرعي الجائر،فطبقت تقنية المحميات الرعوية التي تعمل على حماية المراعي السهبية والتي لها قابلية التجديد،أما المناطق ضعيفة التجديد فطبق عليها مشروع الغراسة الرعوية.

لاحظنا من خلال هذه الدراسة أن المنطقة السهبية والمتمثلة في منطقة واد الطويل لم تعرف تغيرا ايجابيا على العكس قامت القوانين والإصلاحات الجديدة بطمس المعالم الحقيقية لمنطقة السهوب التي تتميز بثلاثية (البدو والرحل،الغنم، المراعي)، فلابد أن تقوم كل الإصلاحات على هذا الأساس،كان من المفروض إعادة توزيع المجال وتنظيمه وفق الاحتياجات الحقيقية له مع الاحتفاظ بالصور الأصلية للمنطقة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

يعرف المجال الريفي بالجزائر مجموعة من التحولات على حسب التغيرات الطبيعية والبشرية،إلا أن وتيرة هذا التحول بطيئة ولا ترقى إلى مستوى سكان الأرياف حيث تبين لنا من خلال تسليط الضوء على أهم التحولات الريفية التي حدثت في منطقة السهوب بولايتي تيارت والجلفة عامة ومنطقة واد الطويل خاصة،أنها تتماشى وفق الظروف والعوامل الخاصة بالمنطقة (الطبيعية،السياسية،الاجتماعية والثقافية)كل منها غير في الصورة النمطية القديمة للريف وأحدث شكل يتوافق مع المخططات التنموية الاقتصادية التي استحدثتها الدولة من أجل تحسين الظروف الاجتماعية للسكان الريفيين واستقرارهم في المنطقة،حيث أن أكثر من 50% من سكانها يزاولون النشاط الفلاحي،إلا أن معظم المشاريع التنموية تمس المجمعات الرئيسية أكثر بكثير من التجمعات الريفية،إذ هناك نقص واضح في الهياكل الاجتماعية و المرافق و التجهيزات العمومية،هذا ما أثر بصورة كبيرة على استقرار السكان الريفيين وإجبارهم على الانتقال إلى التجمعات الحضرية للبحث عن فرص أحسن للعيش .

كما تعتبر زيادة العنصر البشري أحد أهم العناصر المحركة للتحولات التي تحدث في المنطقة ،التي تتوزع على 42 بلدية بولاية تيارت و36 بلدية بولاية الجلفة حيث تطور عدد سكانها بمعدل نمو 2.3 %،وقد مست هذه الزيادة التجمعات السكانية الرئيسية على غرار مركز الولايتين لتوفرها على عوامل جاذبة للسكان،ومن خلال تتبع تمركز السكان بالولايتين اتضح أن 74,44 % من مجمل السكان يقطنون بالتجمعات الرئيسية (الحضرية) و18,8 % يتمركزون في المناطق المبعثرة ومعظمهم في المناطق الجنوبية بالولايتين وتم إحصاء 15 بلدية من الجلفة تتركز بهم السكان في المناطق المبعثرة أكثر منهم في المناطق الرئيسية والثانوية،ويرجع ارتفاع التحضر بالمنطقة إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتوفر الهياكل الإدارية مقارنة بانخفاضها أو انعدامها في المناطق الريفية.

حيث تبين من خلال الدراسة الإحصائية أن هناك عجز كبير في السكن رغم المشاريع المقامة وبكل الصيغ،أما فيما يخص التعليم على مستوى المنطقة فقد حقق تطورا ملحوظا إذا ما قورن بالسنوات الماضية،إلا أنه لم يصل إلى تلبية كل الرغبات خاصة الطورين الأساسي والثانوي،فإننا لاحظنا عجزا في عدد الأقسام وهو ما أدى إلى اكتظاظ التلاميذ بالقسم الواحد.

كما عرفت الخدمات الصحية تطورا ملموسا بالولايتين،حيث ارتفع عددها من 306 إلى 344 تجهيز سنة 2015 وهذا لحرص الدولة على تغطية اكبر عدد من المنشات الصحية،إلا أن هناك نقص في المستشفيات فهي لا تتوزع بصفة متجانسة .

أما التجهيزات الثقافية والرياضية فهي غير كافية في الولايتين وهناك عجز كبير إذا ما قورنت بعدد السكان المتزايد كل سنة بالإضافة إلى تمركزها في المناطق الحضرية دون المناطق الريفية.

كما تعرف شبكة الطرق والنقل تطورا ملحوظا انعكس إيجابا على حركة النقل وفك العزلة على بعض المناطق الريفية وتنشيط الحركة الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة.

عرفت المنطقة السهبية مجموعة من السياسات والإصلاحات من اجل تحسين ودفع عجلة التنمية إلى الأمام بها،منها برنامج الاستصلاح الزراعي المتعلق لقانون الحيازة على الملكية العقارية 1983/08/13 من أجل عصرنة وتطوير قطاع الفلاحة،في إطار تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 الذي عمل على إعادة البعد الاقتصادي للقطاع الاقتصادي وتكيفيه مع التغيرات والتطورات الوطنية ورفع الدعم للفلاح وإقامة الشراكة بين الفلاح وشركات التأمين والدولة مع حق ملكية الأرض بعد استصلاحها أو حق الاستغلال مدى الحياة بمقتضي المرسوم التنفيذي 489-97 الصادر بتاريخ 1997/12/15، كل هذه الإجراءات دفع العديد من الموالين إلى تجربة عملية الاستصلاح رغم عدم معرفتهم للقواعد الأساسية للاستصلاح (حيث تختلف قواعد زراعة الحبوب عن زراعة الخضر و الأشجار).

تبين لنا من خلال العمل الميداني أن جل المستثمرات الفلاحية تقع على جانبي واد الطويل ورغم المشاكل التي تقع كعقبة أمام الاستصلاح إلا أن نجاحها نسبي مع ضعف الإنتاج والمردودية،كما لاحظنا أن أسلوب الإنتاج نفسه في الولايتين إذ يطغى عليه إنتاج الحبوب لكونه النبات الأكثر ملائمة للمجال السهبي،حيث يعتبر الشعير أهم منتوج في زراعة الحبوب (يعتبر كغذاء للماشية)،كما تعرف زراعة الخضر تطورا ملحوظا من سنة إلى أخرى في الولايتين،إلا انه يفضل زراعة البقوليات (العدس، الحمص،الفاصوليا) لأنها تضيف مادة النيتروجين إلى التربة وتحسن من نوعيتها (أ صبحي)على عكس زراعة الخضر و الفواكه التي يعتمدها جل المستثمرين .

يعتبر توفر المياه احد العوامل التي تساعد على نجاح المستثمرات الزراعية،إلا أن كل المستصلحات بدون استثناء تعتمد في عملية السقي على الآبار والآبار العميقة،مما اثر ذلك على مستوى المياه الجوفية بالمنطقة المدروسة.

الأمر الملفت للانتباه أن بلد الغنم (أ عيدود) تعرف ضعفا في الإنتاج الحيواني وهذا لضعف التغذية و غلاء الأعلاف،إذ تعتمد في غذائها على الأراضي البور الرعوية.

كما تشهد منطقة الدراسة تدهورا واضحا في أراضيها وتصحر أجزاء منه نتيجة للتغيرات المناخية التي تسودها وسوء استغلال أراضيها من جهة،وعملية الاستصلاح لا تتماشي مع نوعية التربة وطبيعة الأرض من جهة أخرى .

كما أن زيادة السكان والرعي الجائر والمكثف للمراعي بالإضافة إلى الحرث في غير وقته،كلها عوامل أدت إلى تدهور الأراضي السهبية.

أصبحت ظاهرة التصحر تهدد الأراضي الفلاحية والرعوية بسبب الانجراف المائي والريحي الذي تتعرض له التربة بالإضافة إلى عدم الاستغلال الأفضل لها خاصة في المناطق الجنوبية للمنطقة،مما أثر ذلك على إنتاجية أراضيها ونقص وتدني المستوى المعيشي بسكانها مما تركهم يتخلون على الأرض

لذلك قامت الجهات المختصة بوضع مجموعة من الاستراتيجيات لإحياء وحماية ما يمكن حمايته من الأراضي وتحسين المستوى الاقتصادي لسكان السهوب،لهذا انتهجت طريقة المحميات الطبيعية للأراضي التي لها قابلية التجديد ومشروع الغراسة الرعوية للمناطق ضعيفة التجديد.

في الأخير يمكن أن نقول أن سياسة الاستصلاح الزراعي التي وضعت من أجل تنمية المناطق السهبية لم تجني ثمارها كما كان متوقع ، لأنها لم تحترم الطبيعة الرعوية للمنطقة والمستوى الاقتصادي لسكانها،فقد عمل الكثير من المستفيدين على استثمار أموال الاستصلاح في نشاطات أخرى بعيدة كل البعد عن الاستصلاح،كما أن عدم التخصص في مهنة الزراعة أثر بشكل كبير على نجاح مشروع الاستصلاح الزراعي.

لهذا نقترح مجموعة من التوصيات التي ربما نستطيع من خلالها تحسين القطاع الفلاحي في المناطق السهبية عامة ومنطقة الدراسة خاصة ومنها:لا بد من حل مشكل الصراع العقاري بين أراضي العروش وأملاك الدولة التي أثر على عملية الاستصلاح الزراعي، وإعادة تنظيم وتقنين الهياكل الفلاحية وإعطاء الأرض لأصحاب التخصص والذي لديهم القدرة على الاستثمار والإنتاج،كما يجب توعية وتحسيس سكان الريف بأهمية استغلال الأراضي والمحافظة عليها وتعليمهم طرق وكيفية الري على حسب نوعية التربة،كل هذا يعمل على تطوير القطاع الفلاحي.

في الأخير يجب التذكير أن أساس التنمية المستدامة هي المحافظة على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة لهذا لا بد من خلق سياسات تتماشي والظروف الحالية للمنطقة والمحافظة عليها للمستقبل قدر المستطاع.

قائمة المراجع

Bibliographie :

AOUARI S ,. **2005** : Les assurances agricoles le financement et le développement de l'agriculture dans la wilaya de Ouargla , cas région de Ouargla. mémoire d'ingénieur d'état en agronomie saharienne , universite de Ouargla , 136P .

AOUIDANE L ,.**2008** : Etude de la dynamique agricole dans la région de Zibans , cas zone d'el Ghrous , thèse de magister , université Kasdi Merbah Ouargla , P 171.

AZIB S ,. **2010**:Gestion des périmètres agricoles au niveau de la zone de mise en valeur de Hassi Ben Abdallah , these de magister , universite Kasdi Merbeh Ouargla , p 136.

BOUKHOBZA M ;. **1982** :L'agropastoralisme Algérien l'ordre Tribal au désordre coloniale , OPU, Alger, P 458 .

BERCHICHE T , CHASSANY J , YAKHLEF H ,.**1994** :Evolution des système de production Ovins en zone steppique Algérienne. deuxième séminaire international du réseau parcours Maroc, 8 P.

BOUCHEMEL S ,. **1997** :Mutation Agraire en Algerie, paris , P 267.

BENSOUIAH R , BEDRANI A ,. **2001** : Les causes du faible développement des zones steppiques et la nouvelle politique agro- pastorale.Revue milieu rurale ,agriculture familiale , p 435 .

BESSOUD O ,. **2005** :L'Algerie agricole de la construction du territoire à l'impossible émergence de la paysannerie. CIHEAM Montpellier , 30 P.

BEKKOUCHE N,. **2006** :Les contraints technico – économique des productions animales , dans la région de Ouargla .mémoire d'ingénieur d'état en agronomie saharienne , universite de Ouargla , 146P .

BOUCHETATA T,.**2006** :Analyse des agro- systèmes en zone tellienne et conception d'une base de données,Mascara Algérie. institut Agronomique Méditerranéen de Montpellier , p 163

BENNEMAIRE ,BOURBOUZE A,.**2006** :le pastoralisme contemporain en question des enjeux contrastes , des problématique communes .CIHEAM Montpellier , 20 P.

BOURBOUZE A ,.**2006**:Système d'élevage et production animale dans les steppique du Nord de l'Afrique , une relecture de la société pastorale du Maghreb . IAMM Montpellier , 9 P .

BOUGHABA F ,. **2008** : Contribution l'étude de l'impact du plan national de développement agricole (PNDA) sur le développement de l'agriculture dans la région de Ouargla . mémoire d'ingénieur d'état en agronomie saharienne , universite de Ouargla ,110 P .

BENHADJ I,.**2008** :Observation spatial d'irrigation d'agro systèmes Semi- arides et gestion durable de la ressource en eau en pleine de Marrakech , thèse de doctorat université de Toulouse, p298 .

BLAN P ,.**2008** : Enseignements de défis pour le futur agricole au Maghreb en Egypte.CIHEAM Montpellier , 18 P.

BESSAOUD O,PUGLIESE P,ANTONELI A,. **2009** : Améliorer la gouvernance rurale . CIHEAM , 17 P .

BESSOUD O, PETIT M ,.**2009** :Méditerranéen rural Territoires.CIHEAM Montpellier , 6 P.

BOUAMER Y ,.**2012** : Dynamique de l'eau d'irrigation dans les périmètres agricole de SEBSEB région CHARDAIA . mémoire d'ingénieur d'état en agronomie saharienne , universite de Ouargla , 127 P .

BOUCIF H ,. **2014** : Contribution à l'étude de la productivité des parcoures steppique de la région Sud de la wilaya de Tlemcen , cas de la commune d'El Bouih " mémoire de master en foresterie , universite Abou Bekr belkaid,Tlemcen , P 75 .

BOURBOUZE A ,. **2003** :Nouvelles technique et modes de gestion des élevages à Viande sur parcoures .CIHEAM Montpellier , 20 P.

COTE M ,.**1979** :Mutations rurales en algerie le cas des Hautes plaines de L'Est . ,OPU , Algerie ,P 278

DJERID B ,.**2008** : Contribution a l'étude des stratégies des agricultures dans les périmètres de mise en valeur agricole dans la région de Ouargla , cas de Hassi Ben ---Abdellah. mémoire d'ingénieur d'état en agronomie saharienne , universite de Ouargla , 78 P .

DEBILI A,. **2013** : Quelle stratégie finale le développement durable de production agricole à Oued Souf , cas de la région Reguiba. mémoire d'ingénieur d'état en agronomie saharienne , universite de Ouargla , 71P .

GUENDOUG B,. 2013 :Géographie d'un espace en crise , outils et méthodes pour analyser les ressources pour un développement durable âpres cinq année d'étude sur le terrain , quel modèle adaptes pour sa dynamique . mémoire d'ingénieur d'état en agronomie saharienne , université de Ouargla , 71 P .

GUERRAD CH,.() :la question du foncier agricole Algérien entre discours et actions , cas de la vallée du SAF – SAF wilaya de Skikda.these de magister , université de Mentouri Constantine , p 228 .

HANI S,.**1998** :Dynamique agraire dans le plateau du Mostaganem .thèse de magister IGAT d'Oran , p 218 .

HADEID M ,.**1996** :Croissance et développement de petites agglomérations et leur rôle dans l'organisation de l'espace dans la steppe Oranaise. thèse de magister , IGAT d'Oran , p 209.

HUBERT B,.**2005**.Stratégies d'élevage dans projet familiaux en milieu aride usages des ressources locales pour l'incertain cas la Jaffara (Sud – Est Tunisien).thèse de doctorat université paris , Grignon , p 291 .

HADEID M ,. **2006** :Mutation Socio – Spatiale d'un milieu à caractère steppique , le cas des Hautes Plaines Sud – Oranaises Algérien.T,E université d'Oran , p 464 .

HACHANI K ,.**2007** :Diagnostic de l'élevage de l'AUTRUECHE en Algérie étude critique d'une ferme d'élevage. mémoire d'ingénieur d'état en agronomie saharienne , université de Ouargla , 121 P .

HADEID M,.**2009** :politique de développement régional dans les Hautes plaines occidentales Algériennes : un bilan mitiges,développement durable et territoire Varia .

HADEID M,.**2009** :politique de développement régional dans les Hautes plaines occidentales Algériennes : un bilan mitiges ,développement durable et territoire Varia .

HOUICHITI R,.**2009**:Caractérisation d'un Agro système Saharien dans une perspective de développement durable,cas de l'Oasis de SEBSED wilaya de GHARDAIA .thèse de magister, université KASDI MERBEH Ouargla , p 105 .

HADEID M,.**2010** :la politique de mises en valeur agricole en milieu steppique :un essai de bilan dans Hautes plaines Sud Oranaises(Algerie) , Insaniyat n° 51-52 janvier ,pp99-118 .

HADEID M,.**2011** :Jeux d'acteurs et stratégies d'appropriation de l'espace en milieu steppique, le cas des Hautes plaines-Sud Oranaises3,Insaniyat n° 50 octobre-décembre 2010,pp9-21.

HADEID M.,et al.,2015:dynamique spatiale d'un espace a caractere stppique : le cas des Hautes plaines sud -Oranaises(Algerie) .Cahiers de geographie du Québec 168(59) :469-496.

HADEID M.,BELMAHI M-N,ZANOUNE R, 2018: Impact du foncier agricole sur une région pastorale,Etudes rurales,201/2018,52-71.DOI :10.4000/Etudes rurales .12545.

HADJADJ N ,HADEID M ,2022 : The use of sensors and GIS in studying the dynamics of vegetation coverage in the Algerian Steppes.TECHNIUM Social Science Journal.Vol 37.

HADBAOUI I ,. 2013 :les parcours Steppique dans la region de M'SILA , quelle gestion pour quel devenir .these de magister KASDI MERBEH OUARGLA , p 139 .

KANOUN A , KANOUNI M , YEKHLEF H ,. 2007 :système d'élevage et stratégies d'adaptation des éleveurs Ovins. Renc Rech Ruminants , 4 p .

KELLOU R ,. 2008 :Analyse des marche Algérien du blé dur et les opportunités d'exportation pour les céréaliers Français dans le cadre du pole compétitivité Quali , Méditerranée. institut Agronomique Méditerranéen de Montpellier , p 169 .

LEVIN F,. 2010 :Pastoralisme méditerranéen – patrimoine culturel et paysager et développent durable . Option méditerranéennes , CIHEAM , P 243 .

MOHAED E ;**1990** : les vicissitudes de l'agriculture algérienne de l'autogestion à la restition des terres, P98-101.

MONTAIGNE E ,. **2009** :Quel modèle de développement agricole pour l'Afrique du Nord ?.CIHEAM Montpellier , 17 P.

MELOUAH M ,. **2007** :Contraintes el limites de la mise en valeur à Oued Righ , situation actuelle problèmes majeurs poses et possibilités d'amélioration .mémoire d'ingénieur d'état en agronomie saharienne , université de Ouargla , 108 P .

MELANIE R,. **2009** :Sociétés en transition et développement locale des zones difficiles DELZOD .colloque international Médenine Tunisie ,20p .

MASSOUD K ,. **2013** :L'Habitat et L'habiter en territoire rural , inscription spatiale et mutation exemple de la vallée du SAF – SAF , Nord – Est de Algérie " thèse de doctorat es sciences , université Mentouri Constantine , p 482 .

OTMANE T ,.**2010** :Mise en valeur agricole et dynamique rurales dans TOUAT le la TIDIKLT , Sahara Algérien. thèse de Doctorat , université d'Oran et université de Franche Comte , France , p 400 .

OTMANE T ,.**2006** : L'Accession a la propriete fonciere agricole par la mise en valeur dans le milieu stippique (wilaya de Tiaret. thèse de Magister ,université d'Oran.

OUELMOUHOUB S,.2005 : Gestion usage et conservation du patrimoine forestier , cas des subéraies du Parc national d'El Kala Algérie.institut agronomique Méditerranéen de Montpellier , p 163 .

REQUIER D,DESSAOUD,.**2001** :Impossible écologisation des politique publiques agricoles au Maghreb.colloque national unité écodéveloppement écologisation des politique publiques et des pratique agricole – Avignon , 17 P .

SEBHI S,. **1987** :Mutation du monde rural Algerien, le HODNA , OPU, Alger, P 251

SOUIDI Z , BESSAOUD O,. 2001 :Développement des politique forestiers pour une meilleur gestion des terres de montagne en Algerie , cas de Monts de Béni CHougrane dans la région Ouest à Algérienne.IAM Montpellier , 10 P .

SAIDDOUN R; **2009**: évaluation d'une politique publique, cas du fonds national de développement de investissement agricole,mémoire de magistère en sciences agronomiques, option développement rura; Alger, P44.

SAHRAOUI A ,. 2010 :Analyse de la modélisation de la mise en valeur agricole adoptée dans les périmètres phoenicicoles au niveau de la zone d Ain Beida , wilaya Ouargla . mémoire d'ingénieur d'état en agronomie saharienne , université de Ouargla , 111 P .

SEROUSSI A ,.**2011** :Les système pastoraux sahariens en en Algérie , quel état pour quel devenir ?.colloque de l'effet du changement climatique sur l'élevage et lala gestion durable des parcours dans les zones arides et semi –arides du Maghreb , université KASDI MERBAH OURGLA .

TAYEB O ,. **2005** :Mise en valeur agricole et mutations socio – spatiale

En milieu steppique , le cas de la wilaya de TIARET " Insaniyat n° 29 – 30 , 14 P .

YOUNSI K,.**2008** :Analyse diagnostic d'une zone rurale dans le cadre du programme de développement rural en Algérie et élaboration d'une stratégie de développement étude de cas commune d'Ould Hebeba , Wilaya de SKIKDA. Mémoire présente en vue de l' obtention du Diplôme de Hautes études du CIHEAM , P 181 .

ZAGHIB M,. **2009** :Evaluation et impacts des projets de proximité de développement rural (PPDR) sur l'agriculture et le développement rural local , cas des zones de montagnes du Nord du la wilaya de SETIF) thèse de magister , université FERHAT ABBAS SETIF , P 173.

المراجع بالغة العربية

الدراجي باش،. 2006 " الأوساط الفيزيائية في المناطق الجافة في مواجهة التصحر نحو إستراتيجية جديدة في مكافحة التصحر ، دراسة حالة منطقة بيطام و مدركال " رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة .

النوعي عطا الله ،.**2008** " القيم البدوية بين الثبات و التغيير، دراسة ميدانية على عينة من شباب مدينة قصر الحيران " رسالة ماجستير، جامعة الجزائر .

الحدي نجوى ،. **2000**،" دراسة تنمية المناطق السهبية و دورها في تطوير قطاع تربية المواشي ، إقليم الجلفة كإطار نموذجي " رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر .

حاجي العلجة ،.**1997**:" تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية " رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر .

جرمولي مليكة ،. **2006** ،." السياسة الفلاحية في الجزائر و الاصلاحات الطارئة عليها ، دراسة حالة البويرة " رسالة ماجستير جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر .

حجاج نجاة ،حدايد محمد,.2018:المراعي السهبية في الجزائر بين التدهور و التجديد–ولاية الجلفة– مجلة Agriculture العدد 8 رقم 4 جامعة فرحات عباس سطيف 1.

حجاج نجاة،حدايد محمد،.2018:تخبط مشاريع الاستصلاح الفلاحي في السهوب الجزائرية بين الاستمرارية والفشل–حالة المناطق السهبية المحادية لواد الطويل ولاية تيارت والجلفة، العدد 9 رقم 1 مجلة Agriculture جامعة فرحات عباس سطيف1،ص

حجاج نجاة،حدايد محمد ،كيوس شهرزاد،.2022:استعمال الاستشعار عن بعد و نظم المعلومات الجغرافية في دراسة مؤشر التغطية النباتية في السهوب الجزائرية "منطقة واد الطويل نمودجا ".مجلة أبحاث كلية التربية الاساسية ، الموصل ,العراق.

دحماني محمد بومدين،. 2008،" اندماج المهاجرين الريفيين في الوسط الحضري دراسة ميدانية بمدينة الجلفة " رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ،جامعة الجزائر ،

خنيوي عبد الرزاق،. 2019" مساهمة الاستشعار عن بعد نظم المعلمات الجغرافية في الدراسة الجيوديناميكية الخارجية لحوض وادي النجاء الحوض الجزئي لحوض كبير– الرمال" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة ،285 صفحة

رابح زوبير،. 1996" الاصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و أثارها على تطوره " رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر ..

زوزو رشيد،.2008،"الهجرة الريفية في الجزائر في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة،رسالة دكتوراه ،جامعة قسنطينة،2008

غربي فوزية ،. 2008 ، " الزراعة الحديثة بين الاكتفاء و التبعية " رسالة دكتوراه ، جامعة منتوري قسنطينة.

سلطانة كتفي ،. 2006 ، " تطبيق مخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000 -2005) في ولاية قسنطينة تقسيم و نتائج " رسالة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ،) في ولاية قسنطينة تقسيم و نتائج " رسالة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة.

مهدي قالة،.2006،" تقدير خطر التعرية في حوض تيمقاد و اثرها على سد كدية مدوار – مقاربة متعددة المعايير " رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر باتنة .

نجوى الحدي،.1999, " دراسة تنمية المناطق السهبية درها في تطوير قطاع تربية الماشي –اقليم الجلفة كإطار نموذجي " رسالة ماجستير،معهد العلوم الاقتصادية ,جامعة الجزائر.

نواصري مختار ،. **2003** ، " واقع و أبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي و دورها في تحقيق الامن الغذائي " رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، " رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر .

نور محمد لمين ،. 2012، " دور الموازنة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات " رسالة ماجستير ، جامعة بلقايد تلمسان .

لرقام جميلة ،.1997،"مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية و تحقيق الامن الغذائي " رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ،262 صفحة .

هاشمي الطيب ،. 2014، " التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر " رسالة دكتوراه ، جامعة بلقايد تلمسان.

الملاحـــــــق

الجدول رقم (01): ***توزيع الغابات الطبيعية (الحلفاء Pin de Alep) حسب البلديات لولاية الجلفة***

البلديات	المساحة (هكتار)
الجلفة	15.615.6448
حد الصحاري	14.815.5630
عين الفكة	7.184.00
بويرة العظم	7.151.53
عين المعبد	14.151.53
زعفران	13.928.21
سيدي بوزيد	19.368.87
مليليحة	1.546.73
عين الابل	5.084.35
تادميت	13.365.56
زكار	3.181.06
فيض البطمة	15.000.00
شارف	15.181.14
بني يعقوب	7.323.347
المجموع	1.527.530.678

المصدر : مديرية الفلاحة لولاية الجلفة 2010

ملاحظة : البلديات المتبقية لا يحتوي مجالها على غابات الحلفاء

الجدول رقم (02) : ***توزيع الغابات الطبيعية (الصنوبر الحلبي) حسب البلديات لولاية الجلفة***

البلديات	***غابات الصنوبر الحلبي***	***اسم الغابة***
الجلفة	19227	سن البا الشرقي , السد الأخضر
عين وسارة	1400	الخشم ، عين وسارة
القرنيني	150	جبل اوكات
البيرين	505	الكدية
بنهار	100	دراع السواري
حاسي بحبح	3213	وادي بن عربية ،ضاية النخلة ، المصران
حاسي العش	743	دراع لحرش
عين معبد	19827	دقداق، الفرطاسة ،الطويشة،الطكوكة،السحاري القبلي
دار الشيوخ	2335	طسطارة ،السحاري القبلي، العقيلة
سيدي بوزيد	20169	السحاري القبلي
المليليحة	11023	كردادة، جبل القديد ،المويلح
عين الابل	6944	الجلال ،السد الأخضر ،سن الباء الغربي
تظميت	23337	الجلال، السد الأخضر ، سد الباء الغربي
زكار	7540	جلال الشرقي
المجبارة	7015	السد الأخضر
بن يعقوب	7693	جبل جعيد ،سن الباء الغربي
الدويس	300	الدويس
الادريسية	4147	شايفة ، الاصيلة ،العطف
عين الشهداء	350	عين الشهداء
الشارف	16961	الحمام ، سن الباء الغربي ، فرشة السبخة
المجموع	152979	//////////////////

المصدر : مديرية الغابات لولاية الجلفة 2016

الخريطة رقم

توزيع الثروة الغابية بولايتي الجلفة و تيارت لسنة 2010

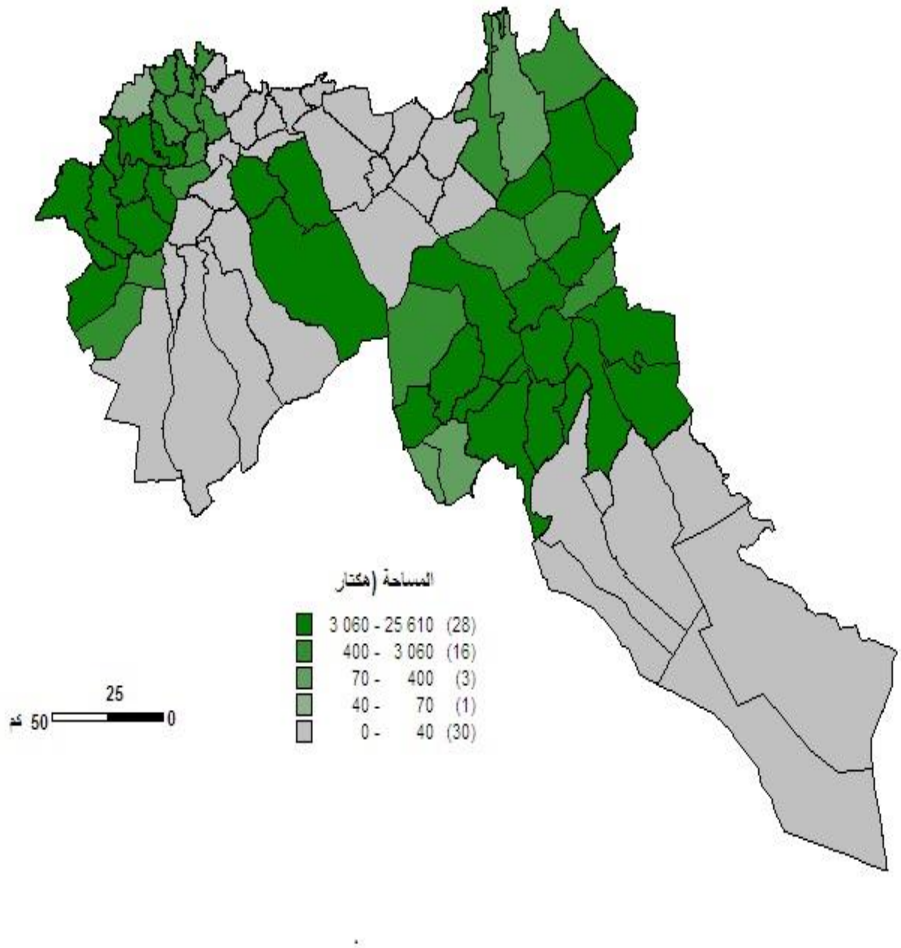

المصدر : مديرية الفلاحة لولاية تيارت و الجلفة 2010

الخريطة رقم

توزيع الحلفاء بولايتي الجلفة و تيارت لسنة 2010

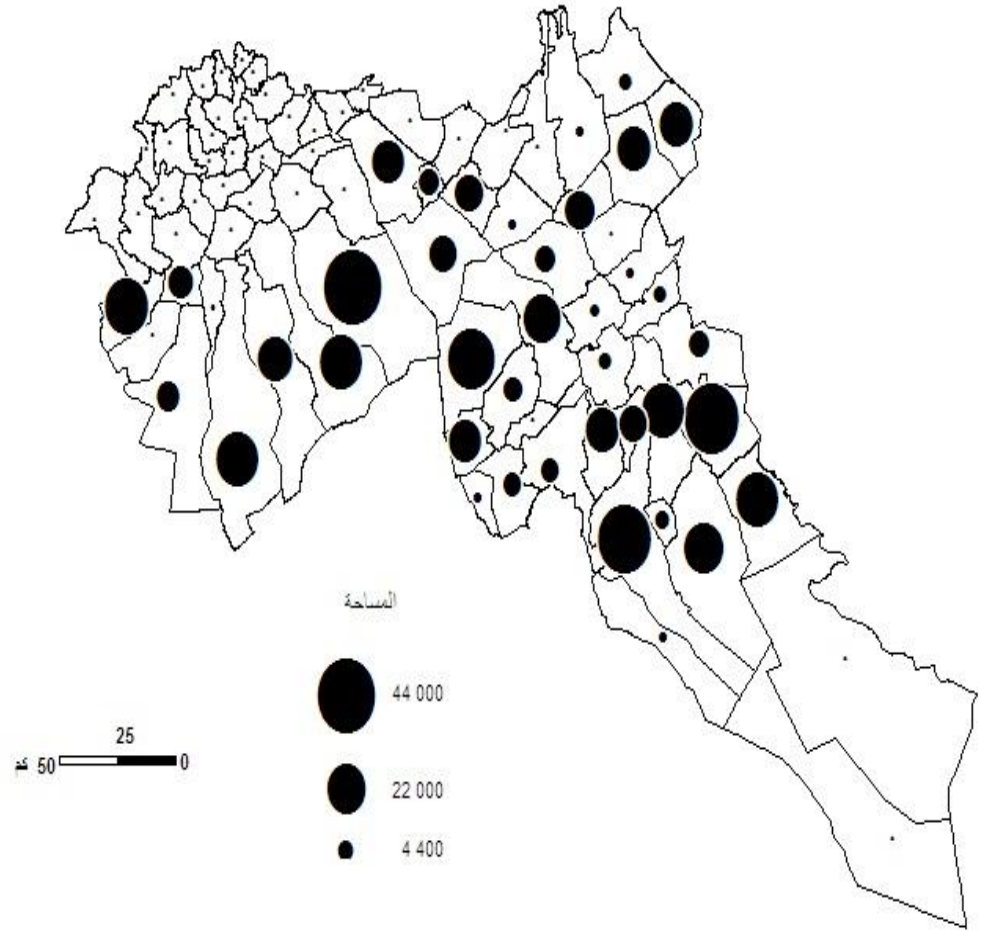

المصدر : مديرية الفلاحة لولاية تيارت و الجلفة 2010

الحيازة على الملكية العقارية الفلاحية بوساطة الاستصلاح
قانون 83-18 المؤرخ في 83 أوت 1989.

خلية تسرع معالجة الملفات

DRAG
DSA
Domaine
DUH
ONTA

الدائرة (اللجنة التقنية)	من أجل المعاينة الميزانية
مديرية المصالح الفلاحية	تحضير مشروع قرار رفع النشاط الفاسخ
الولاية (مديرية التنظيم والشؤون العامة)	للمراقبة والامضاء من طرف السيد الوالي
مديرية المصالح الفلاحية	لتحويل الملف للدائرة
الدائرة (اللجنة التقنية)	لتبليغ المعني بإجراءات التمليك
مديرية المصالح الفلاحية	لإحالة الملف إلى مديرية أملاك الدولة
مديرية أملاك الدولة	لإنجاز العقد النهائي
مديرية الحفظ العقاري	للإشهار وتسليم الدفتر العقاري للمعني

التحفظات على ملفات الاستصلاح

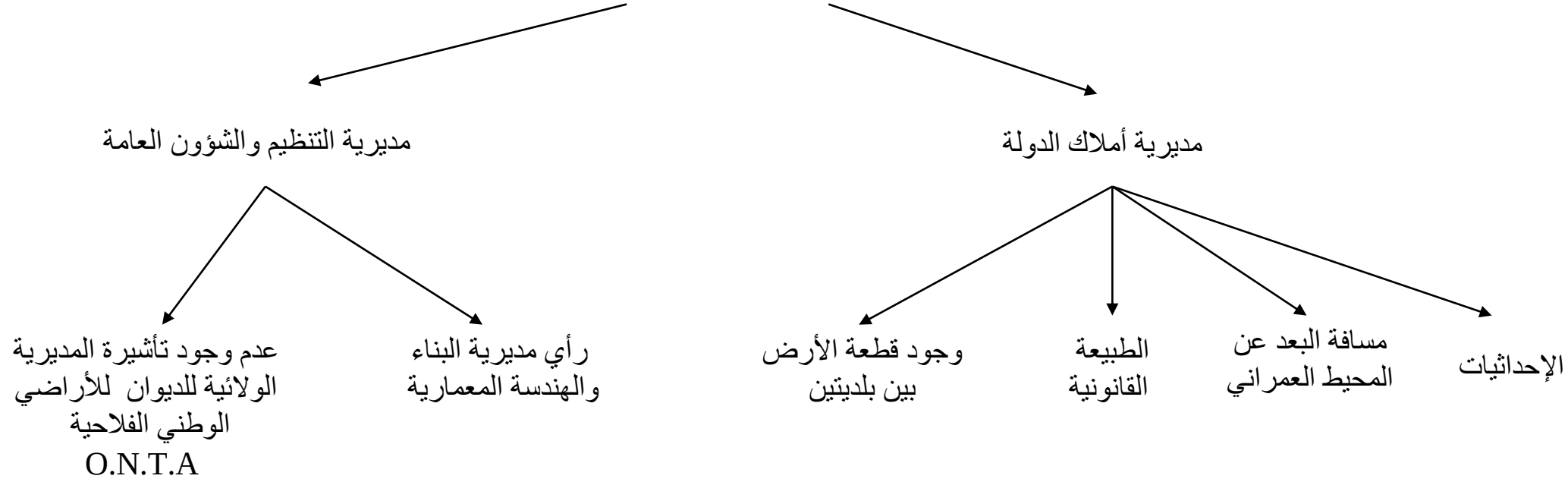

على مستوى لجنة الدائرة

إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات
المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 23 فيفري 2011

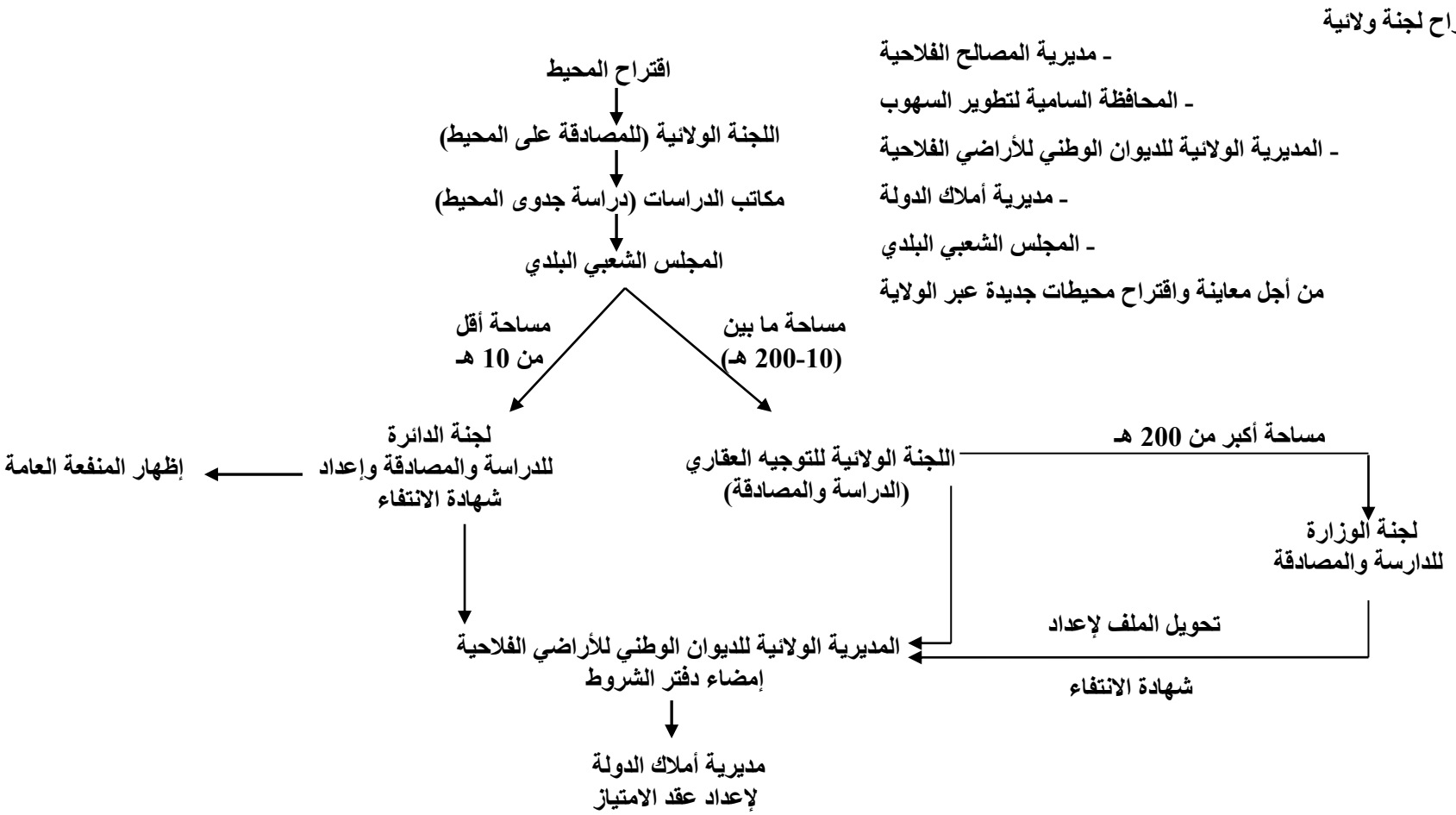

تسوية المستثمرات المنتجة في إطار الامتياز
(القرار الوزاري المشترك رقم 42 المؤرخ في 08 جوان 2011)

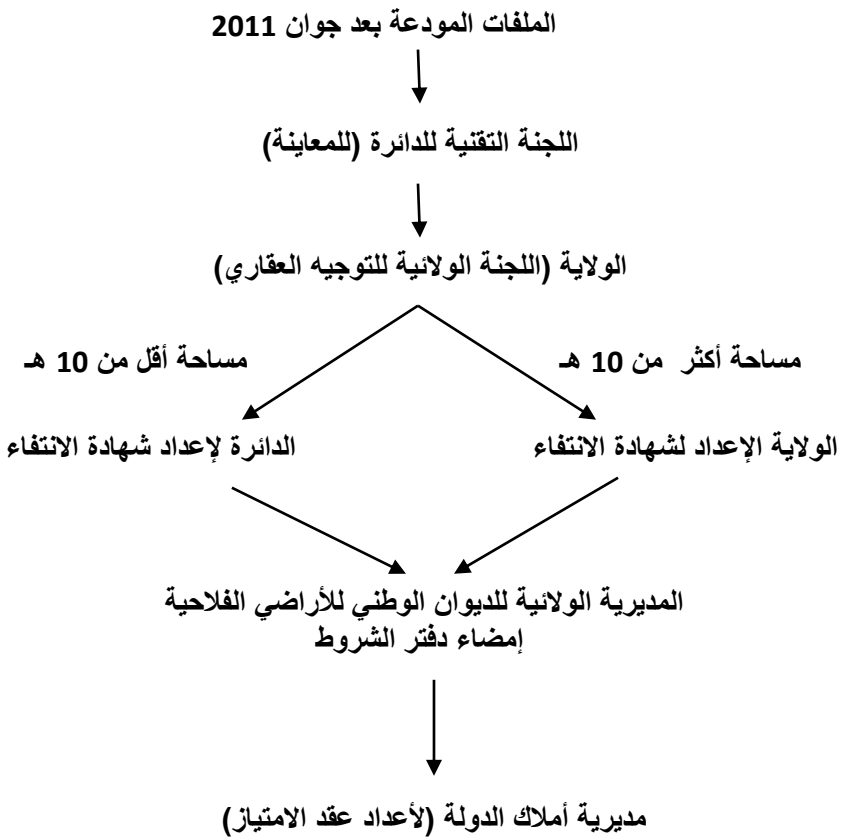

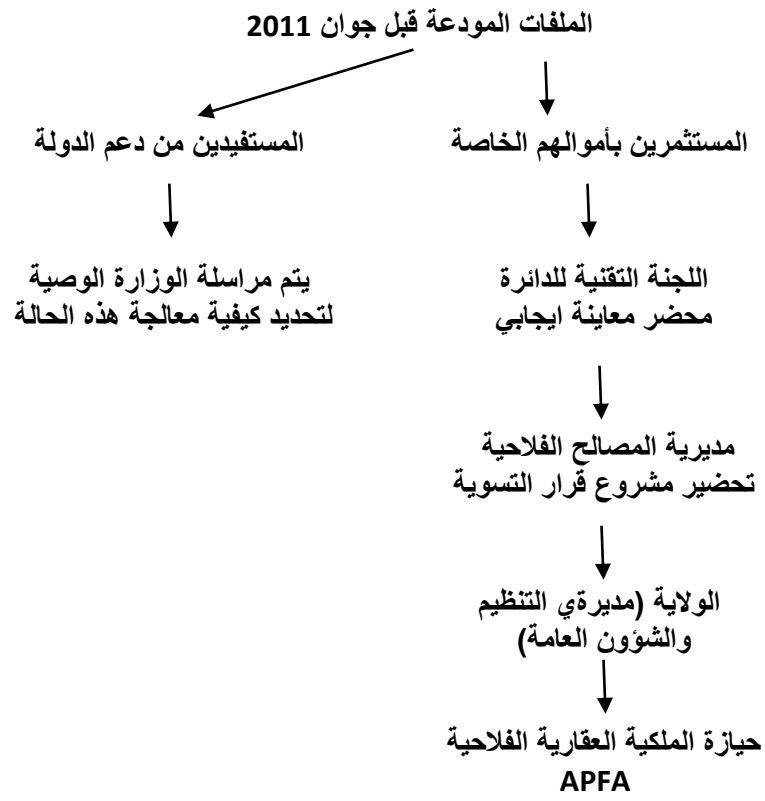

وضعية محيطات استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز
(تعليمة رقم 163 المؤرخة في 07 جويلية 2011)

إدراج المحيطات ضمن المنشور الوزاري المشترك رقم
108 المؤرخ في 23 فيفري 2011

محيطات بدون تأهيل المستفيدين

أظهار المنفعة على المستوى المحلي والولائي

اللجنة الولائية

اللجنة التقنية للدائرة
لأعداد شهادة الانتفاء

المديرية الولائية للديوان الوطني
للأراضي الفلاحية (إمضاء دفتر
الشروط)

محيطات موزعة بعد تأهيل المستفيدين
تم التنصيب

أملاك الدولة
إجراءات التمليك في إطار الامتياز

الحيازة على الملكية العقارية الفلاحية بوساطة الاستصلاح
قانون 83-18 المؤرخ في 83 أوت 1989.

خلية تسرع معالجة الملفات

DRAG
DSA
Domaine
DUH
ONTA

الدائرة (اللجنة التقنية)	من أجل المعاينة الميزانية
مديرية المصالح الفلاحية	تحضير مشروع قرار رفع النشاط الفاسخ
الولاية (مديرية التنظيم والشؤون العامة)	للمراقبة والامضاء من طرف السيد الوالي
مديرية المصالح الفلاحية	لتحويل الملف للدائرة
الدائرة (اللجنة التقنية)	لتبليغ المعني بإجراءات التمليك
مديرية المصالح الفلاحية	لإحالة الملف إلى مديرية أملاك الدولة
مديرية أملاك الدولة	لإنجاز العقد النهائي
مديرية الحفظ العقاري	للإشهار وتسليم الدفتر العقاري للمعني

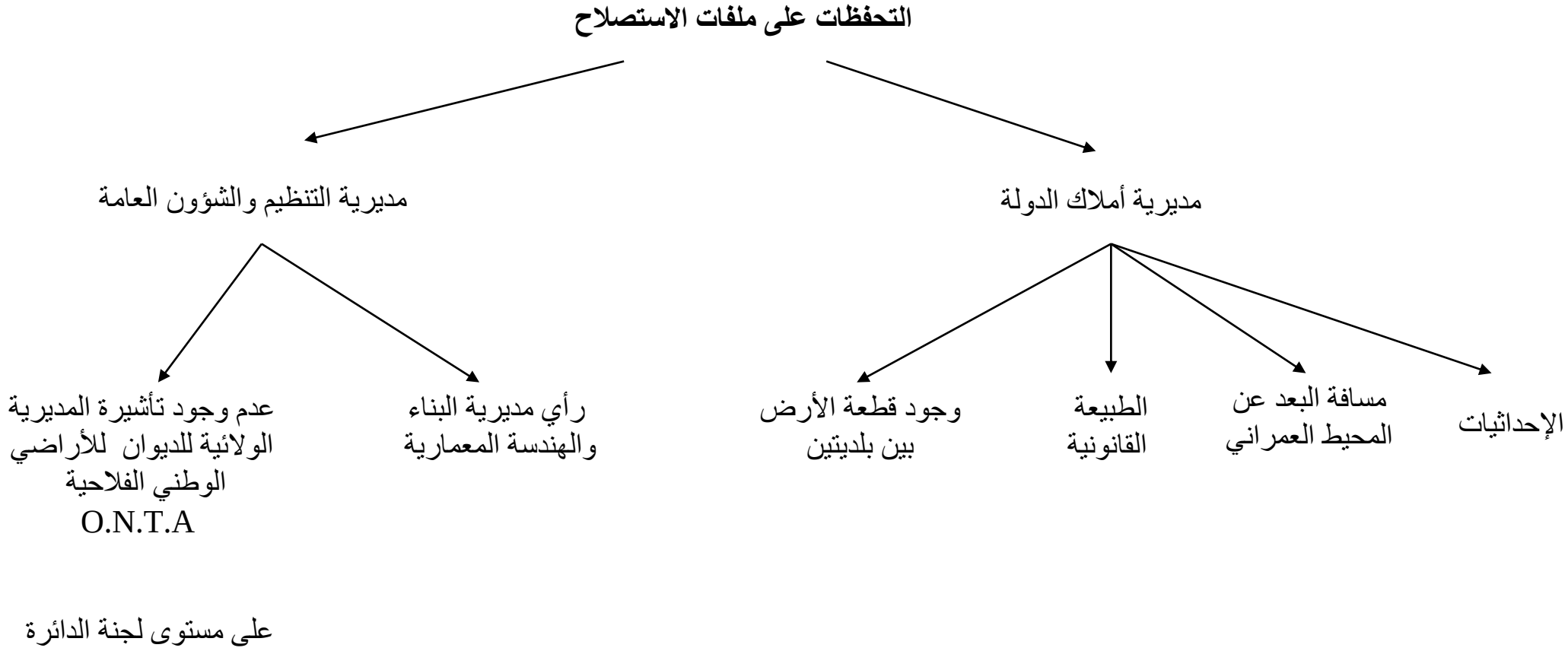
التحفظات على ملفات الاستصلاح
مديرية أملاك الدولة
مديرية التنظيم والشؤون العامة
الإحداثيات
مسافة البعد عن المحيط العمراني
الطبيعة القانونية
وجود قطعة الأرض بين بلديتين
رأي مديرية البناء والهندسة المعمارية
عدم وجود تأشيرة المديرية الولائية للديوان للأراضي الوطني الفلاحية O.N.T.A
على مستوى لجنة الدائرة

إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات
المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 23 فيفري 2011

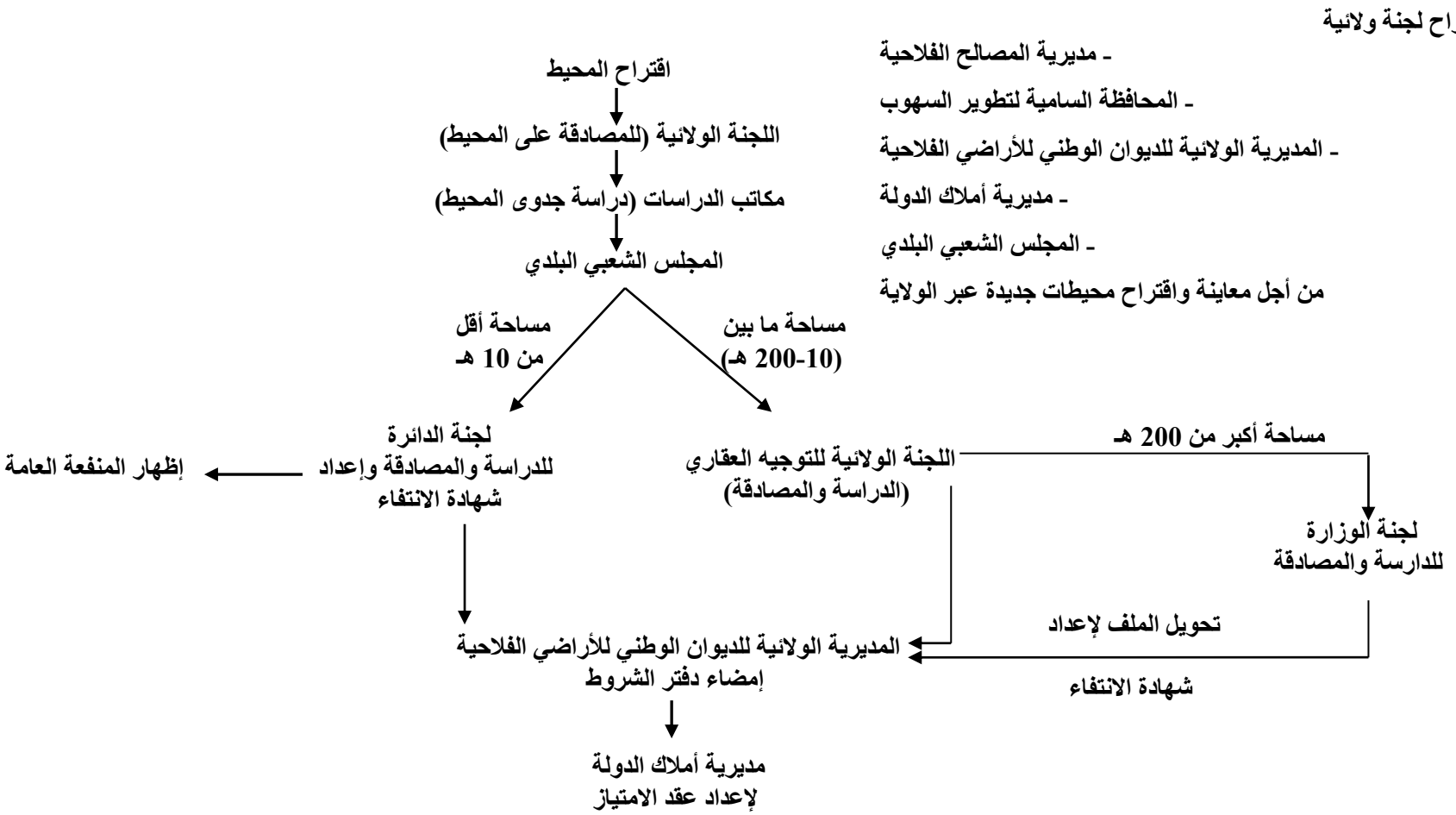

تسوية المستثمرات المنتجة في إطار الامتياز
(القرار الوزاري المشترك رقم 42 المؤرخ في 08 جوان 2011)

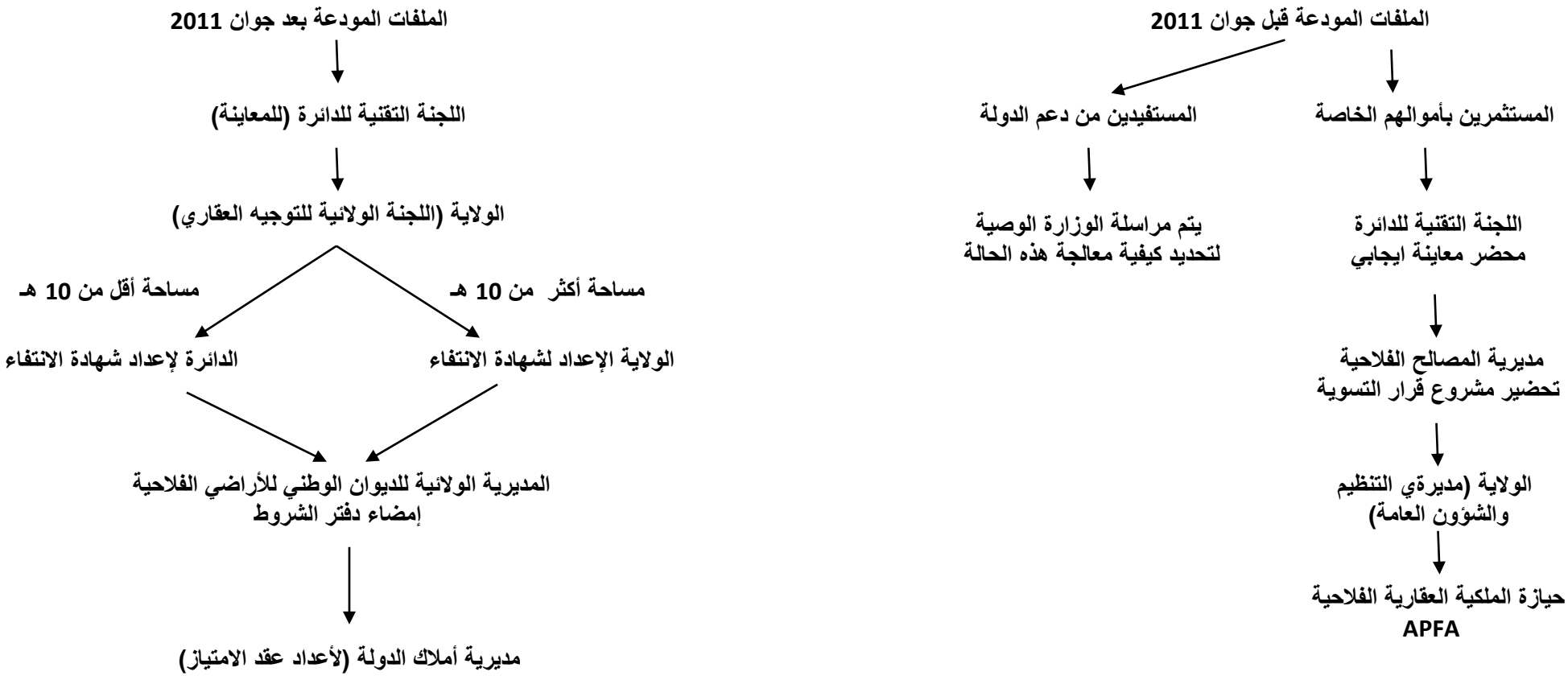

وضعية محيطات استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز
(تعليمة رقم 163 المؤرخة في 07 جويلية 2011)

إدراج المحيطات ضمن المنشور الوزاري المشترك رقم
108 المؤرخ في 23 فيفري 2011

محيطات بدون تأهيل المستفيدين

محيطات موزعة بعد تأهيل المستفيدين
تم التنصيب

أظهار المنفعة على المستوى المحلي والولائي

اللجنة الولائية

اللجنة التقنية للدائرة
لأعداد شهادة الانتفاء

المديرية الولائية للديوان الوطني
للأراضي الفلاحية (إمضاء دفتر
الشروط)

أملاك الدولة
إجراءات التمليك في إطار الامتياز

الصورة رقم () :غابة سانلبا الشرقية - ولاية

الصورة رقم () : غابة سانلبا الغربية لولاية الجلفة

الصورة رقم () : غابة الصحاري القبلية لولاية

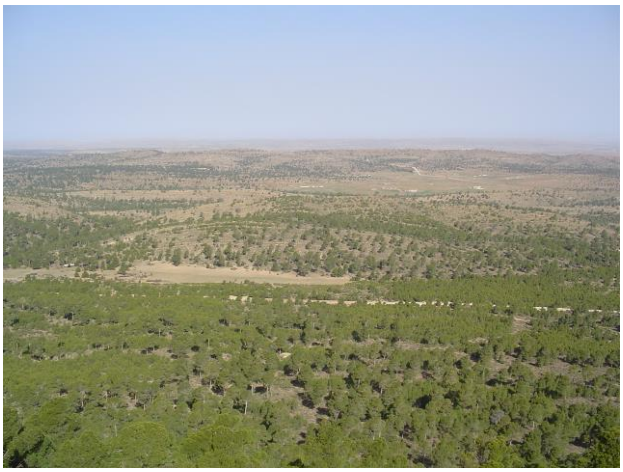

الصورة رقم ():الحوض الشمالي المتدهور لولاية

الصورة رقم () : استخراج بدور الصنوبر الحلبي لولاية الجلفة

الصورة رقم () : السد الأخضر – نبات eacalyptus بلدية بنهار لولاية الجلفة

الصورة رقم () : تثبيت الرمال 1984 - بلدية زعفران لولاية الجلفة

الصورة رقم () : تثبيت الرمال 1984 - بلدية زعفران لولاية الجلفة

الصورة رقم () : نبات Atriplexلحماية المنطقة من التصحر بلدية سيدي بيزيد

الصورة رقم () : تثبيت الرمال – بلدية سيدي بيزيد لولاية الجلفة

حصيلة المحميات ا بيئية جانفي 2011 بولاية تيارت

العملية : 05/241 الوحدة بالهنطتار

الولاية	البلدية	المحيط	الإنجاز الإجمالي للعملية	الملاحظات
تيارت	عين الذهب	مقسم الحلايس	40000	
	الشحيمة	سي زيان	13000	
		بوست حفصة 1	30000	
		بوست حفصة 2	25000	
	النعيمة	المكيمن	35000	
	الرصفة	الحلفا الصفراء	8670	
			550	تم تحديد التوسعة في انتظار انشاء المداولة
	س-ع-الرحمان	قطيفة	24000	
		المرة	6000	
		ساوس	10000	
	مادنة	الشبكة	1334	
		ضاية عبيد	5600	
		القناطيس	6200	
	ز-ا-عبد القادر	غماضة	4100	
		المحكة	5400	
		بوشواط	11240	
	الفايجة	السبعيات	15195	
		الجبيل-واد الساكني	13663	
	الرشايقة	الرشة	8730	
		مطالس	3400	
	الناظورة	قسني	8150	في انتظار الملفات
المجموع	275232			

حصيلة المحميات البيئية لسنة 2016

الوحدة : هكتار

الولاية	البلدية	المحيط	الإنجاز الإجمالي للعملية	الملاحظات
تيارت	الشحيمة	سي زيان	13000	
		بوست حفصة 1	30000	
	الرصفة	الحلفا الصفراء	8670	
	عين الذهب	مقسم لحلايس	40000	
	النعيمة	المكيمن	35000	
	س-ع-الرحمان	قطيفة	24000	
		المرة	6000	
		ساوس	10000	
	مادنة	الشبكة	1334	
		ضاية عبيد	5600	
		القناطيس	6200	
	ز-ا-عبد القادر	غماضة	4100	
		المحكة	5400	
		بوشواط	11240	
	الفايجة	السبعيات	15195	
		زارش	1060	
		الجبيل-واد الساكني	13663	
المجموع			230462	

الوحدة :هكتار

البلدية	المحمية	المساحة بالهكتار	عدد الحراس	الملاحظة
دلدول	الكم	10 000	11	
	الدورة الكاف	5 419	7	
	عطف البقر	8 500	8	
	الدوم	4 100	5	
سلمانة	البرج وشعاب واد جدي	5 500	8	
	الجر والبرج	9 138	9	
زكار	عنبة خرزة زفزف	4 000	4	
عين أفقا	الفايجة	950	4	
	الشبكة 1	1 800	5	
	الشبكة 2	1 000	4	
تعظميت	منكب بن حامد	4 050	3	
	الهيوهي	3 219	5	
الشارف	أرزيز	1 924	5	
قطارة	الشرقية والغربية	15 567	14	
	جنب اللك	20 000	10	
أم العظام	سطح الرويلة	15 400	12	
مجبارة	عين الناقة (بوزقيمة)	2 972	5	
المجموع		113 539	119	

الحالة موقوفة الى غاية

2017/05/24

بلدية قصر الشلالة

محيط الامتياز الفلاحي المسير سابقا من طرف العامة للامتيازات –G.C.A –

01/محيط الفرعة: المساحة الاجمالية : 1078.9 هكتار

عدد المستفيدين	عدد المستفيدين المتحصلين على عقود الامتياز	عدد المستفيدين الكلي	المساحة هـ	عدد المستفيدين المتنازلين		عدد التعهدات المودعة للتسوية		عدد المستفيدين المتنازلين عرفيا	ملاحظة
				كليا	جزئيا	م فردية	م جماعية		
119	03	82	1078.9	14	01	18	23	15 (محل الاعلان عن اظهار المنفعة في 2015/12/22)	المستفيدين الذين لم يودعو ملفاتهم بمصالحنا تمت دعوتهم للمرة الثانية
				15		82			

09/2

بلديـــــة سرقيـــن

01/-المحيطات المخصصة للشباب والمستثمرين:

استحدث محيط واحد (العجرماية)ببلدية سرقين قسم الى:

- محيط خصص للشباب - محيط خصص للمستثمرين

المحيطات		المساحة (بالهكتار)	عدد المستفيدين	ملاحظة
العجرماية	موجهة للشباب	1179	112	
	موجهة للمستثمرين	1310	21	

09/3

بلدية زمالة الامير عبد القادر

المحيطات المخصصة للشبابوالمستثمرين:

المحيطات		المساحة (بالهكتار)	عدد المستفيدين	ملاحظة
المحكة	موجهة للشباب (05 هكتار لكل مستفيد)	300	60	
زارش	موجهة للشباب (05 هكتار لكل مستفيد)	200	40	
رميلية	موجهة للمستثمرين	3318	–	تاريخ الإعلان عن اظهار المنفعة: 09-06-2013
	موجهة للشباب	3200	–	
تنقمار	موجهة للمستثمرين	4200	–	
العجرماية	موجهة الشباب	1179	–	
	موجهة المستثمرين	1165	–	
الغويبة	موجهة الشباب	6108	–.	
المجموع	06 محيطات	19670	100	

09/6

أولا/ محيطي زارش و المحكة(زارش:200 هكتار – المحكة :300 هكتار)

09/8

قام السيد رئيس الدائرة اطلاق الاعلان بتاريخ /2015/10 لمدة 30 يوما كما يلي:

- محيط عجرماية: 1165 هكتار
- محيط : رميلية : 3318 هكتار
- محيط تينقمار: 4200 هكتار

آخر مستجدات الملف

رقم التسلسلي	تاريخ الاجتماع او الخرجة الميدانية	القرار المتخذ	الاجراء المتخذ	مدى التنفيذ	ملاحظات
محيطات الامتياز الفلاحي 1–بلدية زمالة الامير عبد القادرمحيطي المحكة و الزارش		تسليم عقود الامتياز للمستفيدين الشباب	خرجة ميدانية بمقر بلدية زمالة الأمير عبد القادر لامضاء دفاتر الشروط مع المستفيدين الشباب بتاريخ 2016/03/02	تم إمضاء 88 دفتر شروط من أصل 100 ملف تم إيداعها للديوان الوطني للأراضي الفلاحية ,باقي 12 ملف على مستوى مديرية المصالح الفلاحية لاستكمال باقي الإجراءات	في انتظار انجاز عقود الامتياز
بلدية سرقين محيط العجرماية –فئة الشباب	زيارة السيد الوالي المؤرخة في 2015/12/16	استكمال باقي الإجراءات من اجل الإعلان عن قائمة المستفيدين	اجتماع بمقر البلدية تحت رئاسة السيد رئيس الدائرة,رئيس البلدية ,رئيس التقسيمية ,رئيس مصلحة الاستثمار و التهيئة الريفية بمديرية المصالح الفلاحية ,رئيس ملحقة مسح الاراضي بمهدية ,ممثلين عن المستثمرين ,بتاريخ 2016/04/27	ايداع القائمة الاسمية للمستفيدين +القرص إلى السيد مدير المصالح الفلاحية بتاريخ 2016/05/02 الذي بدوره أودعها للمصالح المختصة للتحقيق .	في انتظار نتائج التحقيق لنشر القائمة الاسمية
فئة المستثمرين–		تثبيت المستثمرين بقطعهم الفلاحية	–خرجة ميدانية بمحيط العجرماية بتاريخ 2016/03/10 رئيس البلدية ,رئيس التقسيمية الفلاحية ,رئيس ملحقة مسح الاراضي بمهدية .	تحديد مساحة المستغلين الاصليين 39 حتى يتم تحديد المعالم الجديدة للمخطط البياني و بالتالي تثبيت المستثمرين	اقتراح من رئيس البلدية للتحقيق و ضبط القائمة النهائية لمعرفة المساحة المستغلة من طرف المعترضين (39) بعد الخرجة الميدانية بمحيط العجرماية بتاريخ 2016/03/10
3–بلدية قصر الشلالة محيط الفرعة المسير سابقا من طرف العامة للامتياز الفلاحي	اجتماع بمقر الولاية بتاريخ 2015/11/16	تسوية العقار الفلاحي للمستفيدين (عقود الامتياز)	إيداع تعهدات المستفيدين لتسوية وضعية عقارهم الفلاحي في شكل مستثمرات فلاحية فردية او جماعية	عدد المستفيدين الذين أودعوا تعهداتهم 80 من بينهم 23 مستثمرة جماعية و 16 مستثمرة فردية تم إيداعهم لدى مديرية المصالح الفلاحية و هم في طور الدراسة من اجل إيداعهم لدى الديوان الوطني للأراضي	في انتظار انجاز عقود الامتياز

				الفلاحية لانجاز عقود الامتياز. 03 مستفيدين استفادوا من عقود الامتياز	

كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة القطرية

قسم : الجغرافيا و التهيئة القطرية

جامعة وهران

مذكرة لنيل شهادة الدكتوراء في الجغرافيا و التهيئة القطرية

تحت عنوان:

« Dynamique rurale et mise en valeur agricole en milieu steppique : le cas de Oued Touil

(wilaya de Tiaret et de Djelfa)

الأستاذة المشرف : حدايد محمد

استبيان اجتماعي – اقتصادي حول الهجرة

تاريخ الميلاد .....

مكان الميلاد .....خيمة .....دوار.....البلدية .....

مكان الإقامة .....خيمة .....دوار .....البلدية.....

ما هي القبيلة التي تنتمي إليها .....

المهنة الحالية .....الجهة .....المكان .....

المهنة بين 1970 و 1980 .....الجهة .....المكان .....

المهنة بين 1980 و 1988 .....الجهة.....المكان .....

ما هو مكان الإقامة قبل عام 1960 ؟ .....

رحل (القبيلة) .....دوار .....البلدية .....

ما هو مكان إقامتك بين 1966 و 1977 ؟ .....

القبيلة .....الدوار .....البلدية .....

ما هو مكان إقامتك بين 1977 و 1987 ؟ .....

القبيلة .....الدوار.....البلدية .....

ما هو مكان إقامتك بين 1987 و 2008 ؟ .....

القبيلة .....الدوار .....البلدية .....

لماذا تركتم مكان إقامتكم القديم ؟.....

لماذا اخترتم هذا المكان للعيش ؟ .....

إذا كنتم رحل لماذا تركتم الترحال ؟ .....

هل قمتم ببناء منزلكم لوحدكم ؟ نعم / لا .....

هل هو بناء ذاتي ؟ .....

أو جزء من إحدى وحداتها ؟ .....

هل هناك مهاجر من العائلة ؟نعم / لا .....

هل تشعرون أنكم مازلتم غرباء ؟ نعم / لا .....

هل هناك تغيير طرأ عليكم بتغيير المكان الأصلي ؟ .....

استبيان حول الخدمة

من أين تشتري ؟ الخبز .....

اللحم .....

كبش العيد .....

من أين تشتري السميد ؟ .....

ما هو المكان الذي تتجه له العائلة للاستشفاء ؟ .....

مركز العلاج .....

المستشفى .....

جراح الأسنان .....

الصيدلية.....

مكان تعليم أبنائكم ؟ .....

CEM .....

LUCéE .....

ما أين تشترون ؟ .....

الغاز .....

الملابس .....

الأدوات المنزلية .....

الذهب .....

هل تقتنون مستلزماتكم من

سوق (نعم / لا) .....

سوق الفلاح (نعم / لا) .....

ما هي وسائل النقل التي تعتمدون عليها في تنقلكم ؟ .....

الاستغلال الفلاحي و المائي

استصلاح الاراضي الفلاحية

الموقع الجغرافي : المكان.....البلدية.....الدائرة .....

هذه العملية تدخل ضمن APFA .....الامتياز .....أخرى .....وضح .....

الاطار القانوني للارض الممنوحة : بلدية .....عرش .....أخرى .....

المساحة الاجمالية .....المساحة المستغلة .....المساحة المروية .....

السنة التي AUTORISATION .....

ما هي السنة التي بدأتم بها العمل ؟.....

ما هي المراحل الادارية التي مررتم بها .....

.....

.....

هل لديكم أي وثائق أدارية للملكية .....

* نوعية الاستصلاح

– Maraichage ( ) : النوعية ..... الانتاج .....المدخول .....

– الحبوب : النوعية .....الانتاج .....المدخول .....

– اشجار الفواكه : النوعية .....الانتاج .....المدخول .....

– أنواع أخرى : النوعية .....الانتاج .....المدخول .....

* تربية الحيوان

– عدد الرؤوس : الأغنام .....الماعز .....البقر .....

– طرق التسمين (الاكل) .....

* أساليب الري

– الأبار : العدد ..... **débit** .....نوعية أخري

.....

– **forage** : العدد .....

* الوسائل المتاحة

L'infrastructure الموجودة (حظائر) .....

- وسائل الانتاج (وسائل النقل , الشاحنة , **tracteurs**) .....
- شبكة الري .....

استبيان حول استصلاح الاراضي الفلاحية السهبية

*البيع

- النوع .....الكمية .....المكان .....وسيلة النقل.....
- النوع .....الكمية .....المكان .....وسيلة النقل.....

- الدولة و المجالس البلدية

– الدعم المالي :

تشغيل الشباب (معدل الفائدة) .....

أخرى .....وضح

.....

- الدعم المادي : مضخات المياه .....الصمامات .....تمويل حفر الابار

.....

- الطرقات .....
- الكهرباء .....
- هل استفدتم من بناء المساكن الريفية (البناء الذاتي)

.....

- أخرى .....

- ما هي علاقتكم بمديرية الفلاحة و فروعها ؟

.....

- المالك

- نوعية الملكية : فردية ..... جماعية .....عدد المستفدين .....عائلي .....

- أصل المالك .....

- العمر و النوع .....

- مكان و تاريخ الميلاد .....

- مكان الميلاد الأصلي .....

- مكان الاقامة الحالي .....

- المهنة .....المكان .....

- الدعم الشخصي : المال .....العمل .....العائلة .....العمال .....

- العمال

- عدد العمال من العائلة .....أخرين .....

- النوع (دائم أو مؤقت) : مكان الاقامة .....السن .....

- النوع (دائم أو مؤقت) : مكان الاقامة .....السن .....

- النوع (دائم أو مؤقت) : مكان الاقامة .....السن .....

- النوع (دائم أو مؤقت) : مكان الاقامة .....السن .....

- هل استثمرت في شيء جديد ؟ .....

- هل تفضلون مواصلة العمل من اجل التنمية أم الرحيل ؟.....

- ما هي المشاكل التي تعيق عملكم ؟

.....

..... الاساليب المستعملة لمكافحة التصحر

- Brise de vents .....أخرى .....

- الفياضانات : نعم .....لا .....متى .....

- الملوحة : تربة مالحة .....أبار مالحة ..... forage مالح .....

قائمة الجـــــــــداول

الجدول رقم 01 : البنية العقارية للمزارع المسيرة ذاتيا عام 1963-1964 25

الجدول رقم 02 : تطور الإنتاج الزراعي لفترة 1971-1977..... 30

الجدول رقم 03 : توزيع اليد العاملة حسب مؤهلاتها 39

*الجدول رقم 04 :*تطور عدد السكان في المنطقة المدروسة 49

*الجدول رقم 05 :*توزيع السكان حسب التجمعات في ولايتي تيارت و الجلفة 52

*الجدول رقم 06 :*الكثافة السكانية بولايتي تيارت و الجلفة 53

*الجدول رقم 07 :*أسباب هجرة المناطق الريفية 58

الجدول رقم 08 :عدد البدو و الرحل في منطقة الدراسة..... 61

الجدول رقم 09 :معدل نمو البدو والرحل لمنطقة الدراسة 61

الجدول رقم 10:الخصائص التضاريسية لمنطقة الدراسة 67

الجدول رقم 11:توزيع الأراضي حسب ارتفاعاتها بمنطقة الدراسة 70

الجدول رقم 12:توزيع الأراضي حسب الانحدارات في منطقة الدراسة 72

الجدل رقم 13:تصنيف التربة في المنطقة..... 74

الجدول رقم14:نسبة التربة المهيمنة والضمنية في منطقة واد الطويل. 76

الجدل رقم15:نسيج وانحدار تربة منطقة واد الطويل..... 77

الجدول رقم 16:التوزيع الفصلي للأمطار الفترة الممتدة بين 1990-2015..... 91

الجدول رقم 17:توزيع درجات الحرارة لفترة 1990- 2015 بمحطة قصر الشلالة 92

الجدول رقم 18: توزيع درجة الحرارة 1990- 2015 بمحطة قصر الشلالة 93

الجدول رقم 19: المتوسطات الشهرية للحرارة و التساقطات لقصر الشلالة و الجلفة 1990- 2015. . 95

الجدول رقم 20: نسبة التبخر الشهرية 97

الجدول رقم 21: عدد الأيام التي تهب بها العواصف الرملية 98

الجدول رقم 22: عدد أيام الجليد خلال السنة 2000- 2009. 99

الجدول رقم 23: التصنيف المناخي الشهري 101

الجدل24:استعمال الأراضي بمنطقة واد الطويل 1983 107
الجدول25:استعمال الأراضي بمنطقة واد الطويل. 108
الجدول رقم 26: الاستغلال العام للأراضي الفلاحية لمنطقة الدراسة حسب موقعها في الولاية 109
الجدول رقم 27: توزيع المساحات الزراعية المستغلة في منطقة واد الطويل..... 111
الجدول رقم 28:مساحة الغطاء النباتي لمنطقة واد الطويل..... 114
الجدول رقم 29:دينامكية الغطاء النباتي لمنطقة الدراسة1985-2021..... 115
الجدول رقم 30:توزيع المستثمرات الفلاحية بولايتي تيارت و الجلفة..... 117
الجدول رقم 31: المساحة المخصصة لمشروع الاستصلاح الزراعي بمنطقة الدراسة..... 119
الجدول رقم 32:المساحة الزراعية المسقية لمنطقة الدراسة 119
الجدول رقم 33:نسبة المساحة المسقية في منطقة واد الطويل..... 122
الجدول رقم 34:المخصصات المالية لقطاع الفلاحة بولاية تيارت. 122
الجدول رقم 35 : تطور قيمة الإنتاج الفلاحي بولاية تيارت. 122
الجدول رقم 36:تطور قيمة الإنتاج الفلاحي بولاية الجلفة 123
الجدول رقم 37:المحيطات الفلاحية المدروسة..... 123
الجدول رقم 38:توزيع المساحات حسب المحيطات الفلاحية لمنطقة الدراسة 127
الجدول رقم 39: الاستغلال الزراعي لمنطقة واد الطويل..... 128
الجدول رقم 40: المهن الأصلية للمستفدين من برامج الاستصلاح الزراعي 129
الجدول رقم 41: الأصل الجغرافي للمستفدين من الاستصلاح الفلاحي بمنطقة الدراسة 130
الجدول رقم 42: توزيع الفئات العمرية للمستفدين من المحيطات الفلاحية 131
الجدول رقم 43:عدد العمال بالمستصلحات الفلاحية بمنطقة الدراسة 132
الجدول رقم 44:توزيع المصادر المائية لاستصلاح الأراضي الفلاحية 132
الجدول رقم 45:تطور زراعة الأعلاف بمنطقة الدراسة 141
الجدول رقم 46:إنتاج الحبوب بولايتي تيارت و الجلفة 142

الجدول رقم47: إنتاج الحبوب حسب النوع بولايتي تيارت و الجلفة حسب النوع 143
الجدول رقم 48: تدبدب إنتاج البقول الجافة بولاية تيارت 143
الجدول رقم 49: إنتاج الخضر بولاية الجلفة 145
الجدول رقم 50:إنتاج الخضر بولاية تيارت..... 145
الجدول رقم 51:تطور إنتاج الفواكه بولاية الجلفة 146
الجدول رقم 52:تطر نشاط المواشي بولايتي تيارت والجلفة..... 146
الجدول رقم 53:تطور عدد الدواجن و النحل 148
الجدول رقم 54: تطور حصيلة الإنتاج الحيواني بولايتي تيارت و الجلفة..... 150
الجدول رقم 55: توزيع المشتغلين حسب القطاعات 2008. 152
الجدول رقم 56: عدد الناشطين في ولايتي تيارت و الجلفة 162
الجدول رقم 57: توزيع المشتغلين و البطالين في ولايتي تيارت و الجلفة لسنة 2008 163
الجدول رقم 58:تطور عدد السكان و المساكن لولايتي تيارت و الجلفة 165
الجدول رقم 59: توزيع المساكن حسب المناطق الحضرية و الريفية لولايتي تيارت و الجلفة. 167
الجدول رقم 60: تطور التجمعات السكانية السكنية بمنطقة الدراسة. 168
الجدول رقم 61:ارتفاع عدد التجهيزات التعليمية في ولايتي تيارت و الجلفة 173
الجدول رقم 62:معدل شغل القسم بولايتي تيارت و الجلفة 173
الجدول رقم 63: معدل التأطير بولايتي تيارت و الجلفة..... 176
الجدول رقم 64: معدل التأطير بالتعليم المتوسط بولايتي تيارت و الجلفة 178
الجدول رقم 65: عدد الاكماليات بولايتي تيارت و الجلفة..... 180
الجدول رقم 66:عدد المعاهد الجامعية بالولايتين..... 182
الجدول رقم 67: معدل التمدرس بولايتي تيارت و الجلفة 183
الجدول رقم 68: معدل الأمية لولايتي تيارت و الجلفة 186
الجدول رقم 69: التجهيزات الصحية في منطقة الدراسة 190

الجدول رقم 70: توزيع الفئات العاملة في القطاع الصحي بالولايتين 2010-2015. 192
الجدول رقم 71: شبكة الطرق بالولايتين 193
الجدول رقم 72:حالة الطرق بولاية تيارت و الجلفة في فترة الممتدة بين 2010- 2015 194
الجدول رقم 73:النقل الجماعي لولاية تيارت و الجلفة لسنة 2015..... 195
الجدول رقم 74:توزيع التجهيزات الترفيهية بولاية تيارت و الجلفة 196
الجدول رقم 75:تطور الهياكل الرياضية بولايتي تيارت و الجلفة 2009-2014 198
الجدول رقم 76: توزيع التجهيزات الدينية بولايتي تيارت و الجلفة 200
الجدول رقم 77: معدل التزويد بالكهرباء بالمناطق الريفية بولايتي تيارت و الجلفة 202
الجدول رقم 79:حصيلة المحميات 2011 بولاية تيارت..... 230
الجدول رقم 80: حصيلة المحميات 2016 بولاية تيارت..... 231
الجدول رقم 81: حصيلة المحميات 2016 بولاية الجلفة 232

قائمة الـــــخرائط

الخريطة رقم 01:الموقع الجغرافي لولايتي تيارت والجلفة..... 14
الخريطة رقم 02: الموقع الجغرافي لواد الطويل 15
الخريطة رقم 03 : تطور عدد السكان في منطقة الدراسة..... 50
الخريطة رقم 04 : معدل النمو بمنطقة الدراسة. 51
الخريطة رقم05: توزيع السكان الريفيين بولايتي بمنطقة الدراسة. 54
الخريطة رقم 06:صافي الهجرة الداخلية و الخارجية بمنطقة الدراسة ما بين 1998-2008 69
الخريطة رقم 07 :الخريطة الهيدرولوجية لمنطقة واد الطويل 71
الخريطة رقم 09 : طبوغراية المنطقة. 75
الخريطة رقم 10:خريطة التربة حسب وحداتها في منطقة واد الطويل 78
الخريطة رقم 11: مؤشر ملوحة التربة بمنطقة واد الطويل..... 79
الخريطة رقم 12:مؤشر درجة حرارة السطح الأرض لمنطقة الدراسة..... 80
الخريطة رقم 13: مؤشر رطوبة التربة لمنطقة الدراسة..... 82
الخريطة رقم 14: الشبكة الهيدروغرافية لواد الطويل 90
الخريطة رقم 15 : كمية التساقطات بولايتي تيارت و الجلفة..... 109
الخريطة رقم 16 :خريطة شغل الأرض لمنطقة واد الطويل 110
الخريطة رقم 17 : توزيع الأراضي الصالحة للزراعة الإجمالية 112
الخريطة رقم 18:مؤشر التغطية النباتية لمنطقة واد الطويل 113
الخريطة رقم19:دينامكية الغطاء النباتي (1985-2021) لمنطقة واد الطويل..... 113
الخريطة رقم 20:توزيع المستثمرات الفلاحية بولايتي تيارت و الجلفة 116
الخريطة رقم 21 : توزيع المستثمرات الفلاحية في إطار قانون الحيازة على الملكية العقارية .....
118

الخريطة رقم 22 : الأراضي المسقية في منطقة واد الطويل..... 120
الخريطة رقم 23 : توزيع عدد الآبار بولايتي تيارت و الجلفة..... 135
الخريطة رقم 24 : توزيع مصادر المياه (العين) بمنطقة واد الطويل..... 136
الخريطة رقم 25 : توزيع الثروة الحيوانية بولايتي تيارت و الجلفة 149
الخريطة رقم26: توزيع النحل بمنطقة الدراسة..... 151
الخريطة رقم 27: توزيع المساكن حسب الماطق الحضرية والريفية لولايتي تيارت و الجلفة 167
الخريطة رقم28 توزيع التجمعات السكنية بمنطقةواد الطويل..... 170
الخريطة رقم 29معل شغل الغرفة بمنطقة الدراسة..... 175
الخريطة رقم 30 : توزيع المدارس الابتدائية بولايتي تيارت و الجلفة 177
الخريطة رقم 31 : توزيع معدل التأطير للطور الأول و الثاني بمنطقة الدراسة..... 178
الخريطة رقم 32 : توزيع معدل التأطير للطور الثالث بمنطقة الدراسة 179
الخريطة رقم 33 : توزيع معدل التأطير للطور الثانوي بمنطقة الدراسة..... 181
الخريطة رقم 34 :توزيع مراكز التكوين المهني بولايتي تيارت و الجلفة 183
الخريطة رقم 35 :معدل التمدرس حسب الجنس بمنطقة واد الطويل. 185
الخريطة رقم 36 :معدل السكان الأميين حسب الجنس بولايتي تيارت والجلفة 187
الخريطة رقم 37 : عدد المتمدرسين و الأميين بولايتي تيارت و الجلفة. 188
الخريطة رقم 38 : توزيع التجهيزات الصحية بولايتي تيارت و الجلفة 191
الخريطة رقم 39 :توزيع التجهيزات الترفيهية بولايتي تيارت و الجلفة..... 197
الخريطة رقم 40:توزرع التجهيزات الرياضية في ولايتي تيارت و الجلفة. 199
الخريطة رقم 41: توزيع شبكة الكهرباء بولايتي تيارت و الجلفة 201

قائـــــــمة الرسومات البيانية

الرسم البياني رقم 01:أسباب الهجرة الريفية. 30
الرسم البياني رقم 02:أسباب الهجرة الريفية. 58
الرسم البياني رقم 03:عدد السكان البدو والرحل..... 61
الرسم البياني رقم02:مقطع عرضي لمنطقة واد الطويل. 66
الرسم البياني رقم 03:مقطع طولي لمنطقة واد الطويل..... 67
الرسم البياني رقم 04 : التوزيع الفصلي للأمطار 1990-2015. 91
الرسم البياني رقم 05 : توزيع درجة الحرارة لفترة 1990- 2015 لمحطة قصر الشلالة 93
الرسم البياني رقم 06 : توزيع درجة الحرارة لفترة 1990-2015 لمحطة الجلفة 94
الرسم البياني رقم 07 : الدليل المطري الحراري لغوسن و بانيول بمحطة الجلفة. 95
الرسم البياني رقم 08 : الدليل المطري الحراري لغوسن و بانيول بمحطة قصر الشلالة 96
الرسم البياني رقم 09 نسبة التبخر الشهرية لفترة الممتدة من 2002 الى 2012..... 97
الرسم البياني رقم 10 : مخطط لمبرجي لتصنيف الأقاليم المناخية في الجزائر 102

الفهـــــــــــــــرس

الإهداء

الشكر و العرفان

المقدمة العامة

الإشكالية

الهدف من الدراسة

خطة الدراسة

الباب الأول :

السهوب الجزائرية بين الزيادة في عدد السكان و نقص في الموارد الطبيعية

مقدمة الباب الأول

الفصل الأول :

الأطر النظرية في تحديد المفاهيم الخاصة بالتحولات الريفية

1– تحديد المفاهيم .....:..... 19

1-1 – مفهوم الريف 19

1-2- تاريخ مفهوم التنمية الريفية 20

1-3- مفهوم الفلاحة و أهميتها وأنواعها.....22

1-4- تعريف السكن الريفي.....22

1-5- تعريف الإنتاج الزراعي.....23

1-6- مفهوم الإصلاح الريفي 24

2- القطاع الفلاحي في الجزائر.....24

2-1- القطاع الفلاحي قبل الاستقلال.....24

2-2- القطاع الفلاحي بعد الاستقلال 25

2-2-1- التسيير الذاتي.....25

2-2-2- الثورة الزراعية كبديل للتسيير الذاتي.....26

2-2-3- الاستراتيجيات الرامية الى إعادة هيكلة القطاع الفلاحي.....30

2-2-4- إعادة هيكلة القطاع الفلاحي(1981-1990) 33
2-2-5-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.....38
خلاصة الفصل الأول. 47

الفصل الثاني :

سكان الريف في تناقص مستمر

مقدمة الفصل الثاني.....49
1- تطور عدد السكان.....49
2- توزيع السكان حسب التجمعات.....52
3- الكثافة السكانية الريفية. 53
4- الهجرة الريفية أكبر عائق يهدد الاستصلاح الزراعي 55
5- الهجرة في منطقة الدراسة.....57
6- نمط البدو الرحل بين قساوة الطبيعة و التعلق بموروث الأجداد.....59
خلاصة الفصل الثاني 63

الفصل الثالث :

مرفولوجية المنطقة عائق أمام التطور الفلاحي

مقدمة الفصل الثالث 65
1- تضاريس منطقة الدراسة – مورفولوجية مستوية و مسطحة 66
2- الإطار الجيولوجي لمنطقة واد الطويل.....68
3- الارتفاعات.....69
4- الانحدارات. 71
5- توجيه السفوح.....72
6- خصائص الغطاء النباتي:تربة فقيرة غير نفودة.....73
7- الموارد المائية بمنطقة واد الطويل :استنزاف المياه الجوفية.....81
خلاصة الفصل الثالث. 84
خلاصة الباب الأول.....86

الباب الثاني :

استصلاح الأراضي الفلاحية بين النجاح و الفشل

مقدمة الباب الثاني. 87

الفصل الرابع :

جفاف المنطقة يؤثر على الإنتاج الفلاحي

مقدمة الفصل الرابع.....89
1-1- التساقطات. 90
1-2- تغيرات درجة الحرارة ..... :.....92
1-3- العلاقة بين درجة الحرارة والامطار..... 94
1-4- التبخر. 96
1-5- الرياح و تأثيرها على نشاط التعرية.....98
1-6- الرطوبة النسبية.....99
1-7- الجليد.....99
1-8- التصنيف المناخية لمنطقة الدراسة 99
خلاصة الفصل الرابع.....104

الفصل الخامس :

صعوبة تطبيق الاستصلاح الزراعي في منطقة الدراسة

مقدمة الفصل الخامس.....106
1- التوزيع العام للأراضي الفلاحية لمنطقة واد الطويل.....107
2- دراسة مؤشر التغطية النباتية بمنطقة واد الطويل. 114
3- البنية الفلاحية – سيادة الملكية الخاصة 114
4- الاراضي الفلاحية المسقية لولايتي تيارت و الجلفة.....118
5- المخصصات المالية للقطاع الفلاحي بالمنطقة المدروسة 121
6- مشاريع الاستصلاح الفلاحي بين الاستمرارية و الفشل.....123

خلاصة الفصل الخامس.....138

الفصل السادس :

عشوائية إنتاج الحبوب و الاهتمام بالزراعات الواسعة

مقدمة الفصل السادس.....140
1- الموارد العلفية:المنتوج الأكثر رواجا بالمنطقة.....140
2- قطاع تربية المواشي بالولايتين. 147
3- نظام الرعي.....152
4- مهنة الرعي في المنطقة السهبية.....153
5- نظرة مستقبلية لما تؤول إليه تربية المواشي. 154
خلاصة الفصل السادس. 156
خلاصة الباب الثاني 157

الباب الثالث

تغير صورة الريف بين الحداثة و التقليد

مقدمة الباب الثالث.....160

الفصل السابع :

التحولات الاجتماعية لا ترقى إلى المستوى سكان الأرياف

مقدمة الفصل السابع.....162
1- المشتغلون حسب القطاعات الاقتصادية 163
2- التحولات الاجتماعية.....164
3- المرافق الاجتماعية.....171
3-1 التجهيزات التعليم.....172
4- التحولات في الهياكل القاعدية و دورها في المنطقة.....192
5- نقص التجهيزات الترفيهية بمنطقة الدراسة.....196
6- توزيع التجهيزات الدينية 200
7- شبكة الكهرباء 201
8- الطاقة الشمسية كبديل للطاقة الكهربائية.....204

9- ازدهار التصنيع في المنطقة 205
خلاصة الفصل السابع.....208

الفصل الثامن :

المراعي السهبية بين مخططات الدولة لتسييرها وحالة تدهورها

مقدمة الفصل الثامن 210
1- تعريف المراعي.....210
2- العوامل المرتبطة بتدهور المراعي.....211
3- الآثار المترتبة على النظام البيني الرعوي نتيجة سوء الاستغلال.....212
4- أنظمة الرعي.....213
5- تدهور وحساسية المراعي السهبية.....215
6- تدهور المراعي بمنطقة الدراسة.....215
7- أنوع النباتات الرعوية. 216
8- مظاهر تدهور وتصحر أراضي الزراعات المطرية.....217
9- أهم اجراءات التي تقوم بها المحافظة السامية لتطوير السهوب.....223
10-المحميات الطبيعية " الحل الأنسب لحماية المراعي الطبيعية من التدهور ".....227
خلاصة الفصل الثامن.....233
خلاصة الباب الثالث.....234
الخاتمة العامة. 237
التوصيات.....240
المراجع. 242
الملاحق.....249
الفهارس.....280

الملخص:

تعتبر السهوب منطقة انتقالية بين الإقليم التلي والصحراوي، هذا ما جعلها تتميز بمظاهر طبيعية ومناخية مختلفة، بحيث تغطى المراعي النسبة الأكبر من مساحتها 75%. إن منطقة واد الطويل هي إحدى المناطق السهبية التي تشغل مساحة مشتركة من ولايتي تيارت والجلفة، هذا ما ميزها بمجال هش ومناخ شبه جاف أثر على التنمية الاقتصادية بها، كما أن استقرار البدو والرحل غير من صورتها النمطية، إلا أن وتيرة التحولات المكانية والاجتماعية فيها اتسمت بالبطئ ولم ترقى إلى مستوى سكان الأرياف.

إن عملية الاستصلاح التي انتهجتها الدولة ضمن استراتيجيات تطوير القطاع الفلاحي لم تتماشى مع نوعية التربة وطبيعة المنطقة ،لهذا كان معدل نجاحها نسبي لم يتوافق مع الثقافة الفلاحية لسكان المنطقة .كما تشهد منطقة واد الطويل تدهورا واضحا في أراضيها وتصحر أجزاء منها نتيجة للتغيرات المناخية التي تسودها من جهة وسوء استغلال أراضيها من جهة أخرى.

إن تجربة الاستصلاح الزراعي في منطقة واد الطويل لم تحقق الأهداف المرجوة منها،وتعتبر كمثيلاتها من التجارب في المناطق السهبية في الجزائر، كان من الأجدر على الجهات المختصة وضع استراتيجيات تتماشى مع الطبيعة السهبية (كالاهتمام بزراعة الأعلاف وحماية المراعي من التدهور لأنها تشغل المساحة الأكبر من مساحتها وتلعب دورا هاما في الاستدامة الزراعية) .

الكلمات المفتاحية: السهوب،منطقة واد الطويل،الاستصلاح الزراعي ، المراعي ،التحولات

abstract

The steppes are considered a transitional zone between the mountainous region and the desert, which gives them distinct natural and climatic features. Grazing lands cover the majority of their area, about 75%. Oeud El Touil is one of the steppe regions spanning wilayat the Tiarat and Djelfa governors, characterized by a fragile ecosystem and a semi-arid climate that has affected its economic development. The traditional lifestyle of the Bedouins and nomads has changed due to slow-paced social and spatial transformations, which have not met the expectations of rural residents.

The state-led agricultural reform strategies did not align with the region's soil quality and nature, resulting in a relatively low success rate and a mismatch with the local farming culture. Moreover, Oeud El Touil has experienced evident land degradation and desertification due to climate change impacts and improper land management practices.

The agricultural reform experience in Oeud El Touil did not achieve its intended goals, similar to other experiences in Algerian steppe regions. It would have been more appropriate for relevant authorities to develop strategies tailored to the steppe environment, such as focusing on fodder cultivation and protecting grazing lands from degradation, as they occupy the largest area and play a crucial role in agricultural sustainability.

Keywords: steppe, Oued El Touil area, agrarian reclamation, pasture, transformations

.

Résume

Les steppes sont considérées comme une zone de transition entre la région Tellienne et saharienne, ce qui leur confère des caractéristiques naturelles et climatiques distinctes. Les terres de pâturage couvrent la majorité de leur superficie, soit environ 75 %. Oeud El Touil est l'une des régions steppiques qui s'étendent sur les wilayas de Tiarat et de Djelfa, caractérisée par un écosystème fragile et un climat semi-aride qui ont affecté son développement économique. Le mode de vie traditionnel des Bédouins et des nomades a changé en raison de transformations sociales et spatiales lentes, qui n'ont pas répondu aux attentes des habitants ruraux.

Les stratégies de réforme agricole menée par l'État n'étaient pas alignées sur la qualité des sols de la région et sa nature, ce qui a entraîné un taux de réussite relativement faible et une inadéquation avec la culture agricole locale. De plus, Oeud El Touil a connu une dégradation évidente des terres et une désertification en raison des impacts du changement climatique et des pratiques inappropriées de gestion des terres.

L'expérience de réforme agricole à Oeud El Touil n'a pas atteint ses objectifs initiaux, tout comme d'autres expériences dans les régions steppiques algériennes. Il aurait été plus approprié que les autorités compétentes développent des stratégies adaptées à l'environnement steppique, telles que la focalisation sur la culture des fourrages et la protection des terres de pâturage contre la dégradation, car elles occupent la plus grande superficie et jouent un rôle crucial dans la durabilité agricole.

Mots-clés : steppe,Oued El Touil,mise valeur agricole, pâturage,transformations